



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية
قسم العقيدة والفكر الإسلامي - الدراسات العليا

حاشية العلامة الصعیدی علی شرح شیف الإسلام

(زکریا الأنصاری) علی الفیة المصطالم

علی بن احمد بن مکرم الله الصعیدی العدوی (ت: ۱۱۸۹ھ)

من البداية إلی أول من صنف فی الصحيح

(دراسة وتحقيق)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في العقيدة والفكر الإسلامي تخصص (الحديث النبوي الشريف)

من الطالب

ليث محمد حسن العيساوي

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن مرکب عواد العيساوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا
مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتَّلُّوْ أَعْلَيَهُمْ رَأْيَتِهِ وَيُزَكِّيْهُمْ
وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُواْ مِنْ قَبْلِ
لِفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾١٦٤﴾

(سورة آل عمران: الآية ١٦٤)

مَا كُلِّيَّ مِنْ

- إلى والدتي الحنونة حفظها الله وبارك في عمرها...
 - إلى والدي الحبيب حفظه الله وبارك في عمره...
 - إلى من قاسمتني الجهد والعنااء وشاركتني في تحمل الأعباء، وتحمّلت معى الصعاب زوجتي الفاضلة جزاهما الله عنّي خيراً.
 - إلى أستاذتي ومشايخي الأفضل...
- إِلَيْهِمْ جَمِيعًا أَهْدِي هَذَا الْجَهْدُ الْمُتَوَاضِعُ ..

شکر لعمر فان

- الشكر لله أولاً وأخراً، فهو صاحب الفضل والمنة، ولولا رعايته وتوفيقه ما خرج هذا العمل المتواضع إلى النور.
- كما أتوجه بالشكر والثناء الخالص لأستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور عبد الرحمن مركب العيساوي، فكم قدّم لي من أقواله السديدة وتوجيهاته الرشيدة من أجل إتمام هذا التحقيق.
- وأتوجه بالشكر والثناء الجميل إلى عمادة كلية العلوم الإسلامية، ورئيسة قسم العقيدة والفكر الإسلامي، والأستاذة الأفضلأعضاء الهيئة التدريسية.
- وأعم بشكري وامتناني لأعضاء لجنة المناقشة الذين تجسّموا عناء قراءة الرسالة، ولما سيدونه من ملاحظات تُقَوِّم هذه الرسالة.
- ولا يفوتي أن أشكر الأئمّة الفضلاء منهم: ندى عبد الله خليل وإدريس إبراهيم ويونس الكبيسي وصالح الجميلي وثائر إبراهيم وأحمد رشيد وحامد كاظم ونصار مالك ومحمد قاسم وعبد الرحمن شهاب وحسنين.
- وفي النهايةأشكر كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور.
والله الهايدي إلى سواء السبيل..

مکتبہ علامہ

٤١	المطلب الخامس: وفاته.
٦٧-٤٢	المبحث الرابع: دراسة كتاب "حاشية العالمة الصعیدی على شرح شیخ الإسلام (زکریا الانصاری) على ألفیة المصطلح".
٤٣-٤٢	المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.
٤٦-٤٤	المطلب الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.
٤٨-٤٧	المطلب الثالث: مصادره التي اعتمد عليها.
٥٣-٤٩	المطلب الرابع: منهجي في التحقيق.
٦٧-٥٤	المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية التي استعملتها في التحقيق مع نماذج من نسخ المخطوط.
٢٤٩-٦٨	القسم الثاني: النص المحقق

الصفحة	الفهارس
٢٥١-٢٥٠	فهرس الآيات القرآنية
٢٥٢-٢٥١	فهرس الأحاديث والآثار
٢٦٠-٢٥٣	فهرس الأعلام
٢٦٠	فهرس البلدان والأماكن
٣٠٥-٢٦١	المصادر والمراجع

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَتُوَبُ إِلَيْهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ
أَنفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضْلَلٌ لَّهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِي لَّهُ، وَأَشَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَصَفْيُهُ مِنْ خَلْقِهِ
وَخَلِيلُهُ، صَلَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ :

فَلَا يَخْفَى عَلَيْنَا مَا لِلْحَدِيثِ النَّبُوِيِّ الشَّرِيفِ مِنْ مَكَانَةٍ عِنْدِ الْمُسْلِمِينَ؛ إِذْ هُوَ
الْمُصْدَرُ الثَّانِي لِلتَّشْرِيعِ، وَاسْتِبَاطُ الْأَحْکَامِ، فَهُوَ الْمُبِينُ لِمَا أَجْمَلَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ،
وَالْمُقِيدُ لِمَا أَطْلَقَ، وَالْمُخَصِّصُ لِمَا عُمِّمَ، فَهُمَا مُتَوَافِقَانِ مُتَطَابِقَانِ لَا يَفْتَرِقَانِ، وَقَدْ قَرَنَ
اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ بِالسُّنَّةِ النَّبُوَيَّةِ، وَقَرَنَ طَاعَةَ رَسُولِهِ ﷺ بِطَاعَتِهِ تَعَالَى، فَقَالَ سَبَّاحُهُ
وَتَعَالَى : ﴿مَنْ يُطِيعُ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾^(١).

فَالْحَدِيثُ النَّبُوِيُّ الشَّرِيفُ هُوَ الْأَصْلُ الثَّانِيُّ الَّذِي قَامَتْ بِهِ حَجَّةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ
وَبِهِ يُعْرَفُ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْأَحْکَامِ، وَقَدْ أَدْرَكَ الْمُسْلِمُونَ - مِنْذِ
الصَّدْرِ الْأَوَّلِ، وَحَتَّى يَوْمَنَا هَذَا - أَهْمَى الْحَدِيثِ النَّبُوِيِّ الشَّرِيفِ فَحَفَظُوا الْأَحَادِيثَ فِي
الصُّدُورِ، وَدُونُوهَا فِي الدَّوَاوِينِ؛ فَظَهَرَتِ الْمُصَنَّفَاتُ وَالْجَوَامِعُ وَالسُّنَّنُ وَغَيْرُهَا، فَكَانَ لَابْدَ
مِنْ ظَهُورِ مَوْلَفَاتٍ تُبَيِّنُ مُصْطَلَحَاتِ الْمَحْدُثَيْنِ فِي كُتُبِهِمْ وَدُرُوسِهِمْ، تَكَشِّفُ عَمَّا يَرِيدُونَ
مِنْ إِطْلَاقَاتِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ؛ فَظَهَرَ عَدْدٌ مِنْ مَوْلَفَاتِ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَمِنْهَا هَذَا السُّفْرُ الْعَظِيمُ
الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

وَقَدْ رَأَيْتُ مِنْ الْجَدِيرِ بِهِذَا الْمُخْطُوطِ "حَاشِيَةُ الْعَالَمَةِ الصَّعِيدِيِّ عَلَى شَرْحِ شِيخِ
الإِسْلَامِ (زَكْرِيَاً الْأَنْصَارِيِّ) عَلَى الْأَفْيَةِ الْمُصْطَلَحِ" لِمَا احْتَوَاهُ مِنْ الْعِلْمِ الْغَزِيرِ، وَالْفَوَائِدِ
الْجَلِيلَةِ، وَخَدْمَةِ السُّنَّةِ النَّبُوَيَّةِ، وَإِحْيَاءِ لِجَهَدِ سَلْفَنَا الصَّالِحِ؛ أَنْ أَقْوَمَ بِتَحْقِيقِهِ عَلَى وَفَقِ

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ : الآيَةُ (٨٠).

القواعد العلمية المتبعة في التحقيق، مستضيئاً بهدي مَن تقدّمني من المحققين الأَفذاذ في هذا المجال، وقد استشرت ذوي الخبرة من أَساتذتي فشجعوني على التحقيق.

هذا وقد كنت مُتردّداً بين خيارين: هل أَقوم بتحقيق أحد كُتب الحديث المخطوطة، أم أَبحث في أحد الموضوعات الحديثية؟

وبعد التأني والاستشارة والاستخارة رأيت الخيار الأوَّل هو الأنسب؛ للأسباب الآتية:

أوَّلاً: إِنَّ كثيراً من الكُتب المخطوطة لم تَر النور بعد، ونحن بلا شَكٍ بحاجةٍ إلى إِخراج هذه الكنوز الدفينَة، والكشف عن هذه الذخيرة الهائلة، والرصيد الضخم من هذا التراث الذي لا يزال حبيس المكتبات.

ثانيًا: إِنَّ الاشتغال بتحقيق الكُتب المخطوطة يُساعد على تنمية قدرات المُحْقِق العلمية، وتعويذه على ضبط عبارات العلماء، وفهمها، ويربطه بكثير من العلوم.

ثالثًا: إِنَّ إِخراج تلك الكُتب مُحققةً هو شيءٌ من الوفاء لأصحابها العلماء الذين بذلوا غاية الوع، واستفرغوا الطاقة في تدوينها وتأليفها، وقبل ذلك في طلب وتحقيق ما فيها من العلوم والفنون في زمانٍ عصيٍّ، وظروفٍ قاسيةٍ، فمن حقهم على من بعدهم من طلَّاب العلم أن يُحقّقوا كُتبهم، ويُخرجوا ما اندرس من آثارهم، ليحيا ذكرهم، ويمتدُّ نفعهم.

رابعاً: إِنَّ سهولة وسائل الطبع الحديثة، ورواج تجارة الكُتب، جرأت الكثير من الناس على الإِساءة إلى بعض تلك الكُتب، وإِخراجها بطريقةٍ سقيمةٍ، غير علميةٍ ولا مُستقيمةٍ، فأخرجت تلك الكُتب على غير ما أراد مؤلفوها، والواقع في ذلك يُمرض النفس، ويُحزن القلب، ولا سبيل لقطع الطريق على أولئك، وحفظ تراث أَمَّتنا إلا بتحقيق تلك الكُتب على وُفق الطرق العلمية الصحيحة.

خامساً: إِنَّ تحقيق كتاب من كُتب علوم الحديث يجعل الباحث يمُرُّ على كثير من أبواب الفقه وأصول الفقه، والحديث.

سادساً: لم يسبق لي العمل في التحقيق، فكنت أكتب البحث، وإن كان على نطاقٍ ضيقٍ في البكالوريوس والسنة التحضيرية الأولى؛ فأحببْت أن أجمع بين الطريقين بحثاً وتحقيقاً.

وبعد اطمئناني إلى مسلك التحقيق، اجتهدت باحثاً عن الكتاب المناسب فوجدت كتاب: "حاشية العلامة الصعدي على شرح شيخ الإسلام (زكريا الأنصاري) على ألفية المصطلح" للشيخ علي الصعدي - رحمه الله -، وكان مما دفعني لاختيار هذا المخطوط دون غيره عدّة أسبابٍ أهمّها ما يأتي:

أولاً: أهمية الكتاب وقيمة العلمية في علوم الحديث.

ثانياً: اختيار المؤلف للألفاظ السهلة مع ذكره للمصادر التي استقى منها هذه المعلومات، وحسن عرضه لمادة كتابه، وإياضاحه بأسلوب علمي رصين مع الغوص في معانٍ دقيقة، وأمانة علمية فائقة.

ثالثاً: كثرة المؤلفات التي أحال إليها المؤلف، ونقله عن علماء آجلاء لا تزال مؤلفاتهم مخطوطة.

هذه الأسباب وغيرها دفعتني إلى التقدم بطلبِي لتحقيق القسم الأول منه إلى مبحث أول من صنف في الصحيح، ولقد حاولت وبذلت قصارى جهدي، وما وسعت طاقتِي، في إخراج هذا الجزء الذي كلفت بتحقيقه سليماً قوياً؛ وقسمت الرسالة على قسمين:

القسم الأول: القسم الدراسي: وفيه أربعة مباحث:

القسم الدراسي: سأقدم فكرة موجزة عن حياة الناظم الحافظ العراقي - رحمه الله - والشارح زكريا الأنصاري - رحمه الله -، بينما ذكرت حياة (المُحسّني) الشيخ علي العدوبي - رحمه الله - وعصره ومنهجه في كتابه بالتفصيل إتماماً للبحث. وذلك في أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالناظم (الحافظ العراقي).

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه، وولادته.

المطلب الثاني: نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلامذته، وأثاره العلمية، ومؤلفاته.

المطلب الرابع: وفاة المؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالشارح (الشيخ زكريا الأنصاري).

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه، وولادته.

المطلب الثاني: نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلامذته، وأثاره العلمية، ومؤلفاته.

المطلب الرابع: وفاة المؤلف.

المبحث الثالث: التعريف بصاحب المخطوط الشيخ علي العدوي - رحمه الله -.

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، وولادته.

المطلب الثاني: سجاياه.

المطلب الثالث: نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه.

المطلب الرابع: شيوخه، وتلامذته، وأثاره العلمية، ومؤلفاته.

المطلب الخامس: وفاته.

المبحث الرابع: دراسة كتاب "حاشية العلامة الصعيدي على شرح شيخ الإسلام (زكريا الأنصاري) على ألفية المصطلح".

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الثالث: مصادره التي اعتمد عليها.

المطلب الرابع: منهجي في التحقيق.

المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية التي استعملتها في التحقيق مع نماذج من نسخ المخطوط.

القسم الثاني: النّص المحقق.

أَمّا الصعوبات التي واجهتني فهي كثيرة ومنها:

١. ظروف البلاد الصعبة.
٢. إِنِّي لأَوْلَى مَرَّةً أَخُوض غمار التحقيق؛ وهذا من أَكْبَر الصعوبات التي واجهتني فليست لدى دربة من قبل في التحقيق.
٣. صغر حجم الكلمة، ورسم بعض حروفها غير المعتاد عليها في سنوات دراستي السابقة، التي أَخْرَتْي في عملية نسخ المخطوط إلى الطباعة الحديثة.
٤. قَلَّة المصادر التي ترجمت لحياة المؤلف العلمية والشخصية.
٥. عدم الوقوف على بعض المصادر التي اعتمد عليها المؤلف - رحمه الله - في تأليفه لهذا الكتاب؛ إِمَّا كونها مخطوطة أو مفقودة.
٦. ومن المصاعب التي واجهتني، أَنَّ صاحب المخطوط عندما ينقل من الكُتُب أَحياناً ينقل بالمعنى، وبهذا يصعب الرجوع إلى المصادر وسabin ذلك في منهجه.

وختاماً أقول: إِنَّ التحقيق ليس بالأمر السهل والهين، كما يظنُ بعض الدارسين، وكما كنت أَظُنُّه من قبل، فهو عمل ملؤه التَّعب والتَّصَبُّ، يعرفه من خاص غماره وسبر^(١) أغواره، وحاولت جاهداً أن أُظهر الرسالة بأبهى منظر وأحققها بأسلوبِ دقيق وبطريقة علميةٍ رصينة.

(١) السبر: استخراج كنه الأمر، وسَبَر الشيءَ سَبِّراً: حَرَزَه وَخَبَرَه، واسْبُرْ لِي مَا عِنْدَه، أَيْ: اغْلَمْه.
ينظر: تهذيب اللغة، للهروي: ٢٨٤/١٢، لسان العرب، لابن منظور: ٣٤٠/٤.

ولست أَدْعُي هذَا رفِّاً لشَأنِ عَملي وَلَكِنْ لبيانِ الحَقِيقَةِ، وَبَعْدَ هذَا كُلَّهُ فَلَا أَدْعُي
لِنفْسِي الْكَمَالَ وَالْعَصْمَةَ مِنَ الْأَخْطَاءِ، فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ صَوَابٍ فَمِنَ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَمَا كَانَ
فِيهِ مِنْ خَطَأٍ أَوْ سَهْوٍ أَوْ نَسْيَانٍ فَمِنِّي؛ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْهُ.

وَصَلَى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

الباحث

المبحث الأول: التعريف بالناظم (الحافظ العراقي)

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه، وولادته:

اسمه: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم بن الزين^(١).

نسبته:

الكُردي: بضم الكاف وسكون الراء والدال المهملتين، هذه النسبة إلى طائفة بالعراق، يُقال لهم: الأكراد، خصوصاً في جبال حلوان، والسبة إليهم: الكُردي^(٢).

الرازياني: نسبة إلى رازيان: قرية من قرى أربيل^(٣)، (أربيل: محافظة في شمال العراق في إقليم كردستان).

العربي الأصل: قال ولده: انتساباً لعراق العرب وهو القطر الأعم^(٤).

المهراني: نسبة إلى مدينة منشأة المهراني: موضع على شاطئ النيل بين مصر والقاهرة، حيث ولد هناك^(٥).

المصري المولد، الشافعي المذهب^(٦).

كنيته ولقبه: أبو الفضل، ويُلقب بزین الدین^(٧).

(١) ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ٢٩/٤، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوکانی: ٣٥٤/١.

(٢) ينظر: الأنساب، للسمعاني: ٧٩/١١.

(٣) طبقات الحفاظ، للسيوطى: ٥٤٣.

(٤) الضوء الامامي لأهل القرن التاسع، للساخاوي: ١٧١/٤.

(٥) ينظر: الضوء الامامي لأهل القرن التاسع: ١٧١/٤، طبقات الحفاظ: ٥٤٣.

(٦) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ٣٥٤/١.

(٧) طبقات الحفاظ: ٥٤٣.

ولادته: ولد في اليوم الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعيناً^(١).

المطلب الثاني

نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه

أولاً: نشأته العلمية:

ولد الحافظ العراقي في مصر، وحمله والده صغيراً إلى الشيخ تقى الدين القنawi؛ ليباركه، إذ كان الشيخ هو البشير بولادة الحافظ، وهو الذي سماه أيضاً^(٢)؛ ولكنَّ الوالد لم يقم طويلاً مع ولده، إذ إنَّ يد المنون تخطفته والطفل لم يزل بعد طرئ العود، لم يكمل الثالثة من عمره^(٣).

وحفظ الإمام أبو الفضل القرآن الكريم و"التبيه" وأكثر "الحاوى" مع بلوغه الثامنة من عمره^(٤)، واشتغل في بدء طلبه بدرس وتحصيل علم القراءات، ولم يثن عزمه عنه إلا نصيحة شيخه العز ابن جماعة^(٥)، إذ قال له: إنَّه علم كثير التعب قليل الجدوى، وأنَّت مُتوقد الذهن فاصرف همتك إلى الحديث^(٦).

(١) طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ٤/٢٩، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد: ١٤٤، طبقات الحفاظ: ٥٤٣.

(٢) ينظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: ٤، طبقات الحفاظ: ٥٤٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٤، ١٤٤.

(٥) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، عز الدين أبو عمر، قاضي القضاة، وولي القضاء بالدار المصرية، (ت: ٧٦٧هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: ١٠/٨٠، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطى: ١/٣٥٩.

(٦) ينظر: لحظ الألحاظ: ٤-١٤٤، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٤/١٧٢.

وكان قد سبق له أن حضر دروس الفقه على ابن عدлан^(١)، ولازم العماد محمد ابن إسحاق البلايسي^(٢)، والجمال الإسنوي أخذ عنه الأصول؛ وكان الأخير كثير الثناء على فهمه^(٣).

ثم ابتدأ الطلب بنفسه، وكان قد سمع على عبد الرحيم بن شاهد الجيش^(٤) "صحيح البخاري"، وصرف همة إلى التخريج وكان كثير اللهج بتخريج أحاديث "الإحياء" وله من العمر آنذاك عشرون سنة^(٥)، وأدرك أبو الفتح الميدومي فأكثر عنه، وهو من أعلى مشايخه إسناداً^(٦)، وسمع بمصر محمد بن علي بن عبد العزيز القطراني^(٧)،

(١) محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدLAN الكناني، شمس الدين، المصري الشافعى المعروف بابن عدLAN، كان إماماً يضرب به المثل في الفقه، (ت: ٩٧٤٩هـ). ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٤٢٨/١، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١٠٩/٢.

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد بن المرتضى، عماد الدين، الشافعى المشهور بالبلبىسى، كان من حفاظ المذهب، (ت: ٩٧٤٩هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٩/١٢٨، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ١٤٢٨/١.

(٣) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٤/١٧٢.

(٤) عبد الرحيم بن عبد الله بن يوسف الانصارى، جمال الدين، أبو علي المصرى، يعرف بابن شاهد الجيش، (ت: ٩٧٤٦هـ). ينظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، للغاسى: ٢/٩٠، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ١/٣٩٥.

(٥) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٤/١٧٣.

(٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد: ٩/٨٧.

(٧) محمد بن علي بن عبد العزيز بن مصطفى بن القطراني، سمع صحيح البخاري على العز عبد العزيز بن عبد المنعم الحراني، (ت: ٩٧٦٠هـ). ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: ١/١٨٢.

وبيت المقدس العلائي^(١)، وبدمشق ابن الخباز^(٢)، وبحلب سليمان بن إبراهيم ابن المطوع^(٣)، في آخرين بهذه البلاد وغيرها كالإسكندرية، وبعلبك، وحمة، وحمص، وصفد، وطرابلس، وغزة، ونابلس، وتمام ستة وثلاثين مدينة^(٤).

وهكذا أصبح الحديث دينه وأقبل عليه بكليته، وتضلع فيه رواية^(٥) ودرية^(٦) وصار المَعْوَل عليه في إيضاح مشكلاته وحل معضلاته، واستقامت له الرئاسة فيه، والتفرد بفنونه، حتى إن كثيراً من مشايخه كانوا يرجعون إليه، وينقلون عنه^(٧).

(١) خليل بن كيكلاي بن عبد الله العلائي الدمشقي، أبو سعيد، صلاح الدين: كان حافظاً ثبتاً ثقة عارفاً بأسماء الرجال والعلل والمتون فيها متكلماً، (ت: ٧٦١هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٥-٣٦، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: ١٠/٥٢٥.

(٢) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن سعد بن عبد الله الانصاري، أبو عبد الله الدمشقي، المعروف بابن الخباز، سمع على القاسم بن أبي بكر بن غنيمة الاربلي صحيح مسلم، (ت: ٧٥٦هـ). ينظر: معجم الشيوخ، للسبكي: ٣٦٩، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: ١/٩٨.

(٣) سليمان بن إبراهيم بن سليمان بن سالم بن المطوع، أبو محمد وأبو الريبع المنعوت بالعلم، سمع سمع من الفخر بن البخاري، (ت: ٧٥٥هـ). ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: ٢/٧.

(٤) ينظر: الضوء اللامع: ٤/١٧٢.

(٥) علم الحديث رواية: هو نقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث، أو إخبار، إخبار، أو غير ذلك. النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي: ١/٦٤.

(٦) علم الحديث دراية: معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي. النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ١/٢٢٥، وقال السيوطي في "تدريب الراوي": ١/٢٦: وقال الشيخ عز الدين بن جماعة: علم الحديث: علم بقوانيين يعرف بها أحوال السند والمتن، وموضوعه: السند والمتن، وغايتها: معرفة الصحيح من غيره.

(٧) ينظر: لحظ الألحاظ: ٨/١٤٨.

ثانيًا: مكانته وثناء العلماء عليه:

١. قال التقي الفاسي (ت: ٨٣٢ هـ): الحافظ المعتمد، كان حافظاً، مُتقناً، عارفاً، بفنون الحديث، وبالفقه، والعربية وغير ذلك، وكان كثير الفضائل والمحاسن^(١).
٢. قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ): حافظ الديار المصرية ومحدثها وشيخها^(٢).
٣. قال ابن ناصر الدين (ت: ٨٤٢ هـ): الشيخ الإمام العلامة الأوحد، شيخ العصر، حافظ الوقت، شيخ المحدثين، علم الناقدين، عمدة المخرجين^(٣).
٤. قال ابن قاضي شبهة (ت: ٨٥١ هـ): الحافظ الكبير المفید المتقن المحرر الناقد، محدث الديار المصرية ذو التصانيف المفيدة^(٤).
٥. قال ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ): حافظ العصر^(٥).
٦. قال العز بن جماعة (ت: ٧٦٧ هـ): كل من يدعى الحديث بالديار المصرية سواه فهو مدع^(٦).
٧. قال ابن فهد (ت: ٨٧١ هـ): الإمام الأوحد، العلامة الحجة البر الناقد، عمدة الأنماط حافظ الإسلام، فريد دهره، ووحيد عصره، من فاق بالحفظ والإتقان في زمانه، وشهد له بالتفرد في فنه أئمة عصره وأوانه^(٧).

(١) ينظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: ٢/٦٠٨-٦١٠.

(٢) غایة النهاية في طبقات القراء: ١/٣٨٢.

(٣) الرد الوافر، لابن ناصر الدين: ٧/١٠٧.

(٤) طبقات الشافعية، لابن قاضي شبهة: ٤/٢٩.

(٥) إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر: ٢/٢٧٥.

(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٤/١٧٣.

(٧) لحظ الألحاظ: ٣/١٤٣.

٨. قال الحافظ تقي الدين بن رافع (ت: ٧٧٤ هـ): ما في القاهرة مُحَدِّث إِلَّا
هذا، والقاضي عز الدين بن جماعة، فلما بلغه وفاة القاضي عز الدين
قال: ما بقي الآن بالقاهرة مُحَدِّث إِلَّا الشيخ زين الدين العراقي^(١).

٩. قال ابن تغري بردي (ت: ٨٧٤ هـ): الشافعي الحافظ، كان شيخ الحديث
بالمديار المصرية، وانتهت إليه رئاسة علم الحديث في زمانه^(٢).

١٠. قال السيوطي (ت: ٩١١ هـ): الحافظ الإمام الكبير الشهير، حافظ
عصره^(٣).

المطلب الثالث

شيوخه، وتلامذته، وآثاره العلمية، ومُؤلفاته

أوَّلاً: شيوخه:

عرفنا فيما مضى أنَّ الحافظ العراقي مُنذ أنَّ أكَبَ على علم الحديث؛ كان حريصاً
على التلقّي من مشايخه، وقد وفرت له رحلاته المتواصلة سواء إلى الحجَّ أو إلى بلاد
الشام فرصة التوسيع في فنون مشايخه والإكثار منهم.

والباحث في ترجمته وترجمة شيوخه يجد نفسه أمام حقيقة لا مناص عنها، وهي
أنَّ سمة الحديث كانت الطابع المميز لأولئك المشايخ، إضافة إلى العلوم والمعارف
الأُخرى، مما أدى بالنتيجة إلى تنويع معارف الحافظ العراقي وتضلعه في فنون علوم
الحديث، فمنهم من كان ضليعاً بأسماء الرجال، ومنهم من كان التخريج صناعته،
ومنهم من كان عارفاً بوفيات الرواية، ومنهم من كانت في لغة الحديث براعته وهكذا.

(١) المصدر السابق: ١٤٨.

(٢) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي: ١٣/٣٤.

(٣) ينظر: طبقات الحفاظ: ٣٤٥.

وهذا شيء نلمسه جليًّا في شرحه هذا بجميع مباحثه، وذلك من خلال استدراكاته وتعقباته وإيضاحاته والفوائد التي كان يطالعنا بها على مَرْ صفحات شرحه الحافل^(١)، وسأقتصر على ذكر خمسة من أبرز مشايخه، مع التزامي بعدم إطالة ترجمتهم:

١. الإمام الجليل، المعلم الأول للحافظ العراقي، محمد بن جعفر بن محمد ابن الشيخ عبد الرحيم بن أحمد بن حجون، القناوي، الشافعي، المهراني، الشيخ الشريف تقى الدين، شيخ خانقاه رسلان، (ت: ٧٢٧هـ)^(٢).
٢. الإمام الحافظ قاضي القضاة علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني، المشهور بابن التركمانى الحنفى، مولده سنة (٦٨٣هـ)، لَهُ من التأليف: "الجوهر النقي في الرد على البىهقى"، (ت: ٧٥٠هـ)^(٣).
٣. الشيخ المُسند المعمر صدر الدين محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي، المصري، أبو الفتح: ولد سنة (٦٦٤هـ)، وهو آخر من روى عن النجيب الحرانى، وابن العلاق، وابن عزون، (ت: ٧٥٤هـ)^(٤).
٤. الإمام الحافظ العالمة علاء الدين مغلطاي بن قلبيج بن عبد الله البكري الحنفى، أبو عبد الله: مولده سنة (٦٨٩هـ)، وقيل غيرها، برع في فنون الحديث، (ت: ٧٦٢هـ)^(٥).

(١) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري: ١٥/١-١٦.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني: ٥/٤، الضوء الالمع لأهل القرن التاسع: ٤/١٧١.

(٣) ينظر: ذيل التقىيد في رواة السنن والأسانيد: ٢/٢٠٢، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٤/١٠٠.

(٤) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ١٠/٢٩١، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٥/٤١٩.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة: ٦/١١٤، طبقات الحفاظ: ٥٣٨.

٥. الإمام العلامة جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوبي، أبو محمد: شيخ الشافعية، ولد سنة (٧٠٤ هـ)، له من التصانيف: "طبقات الشافعية"، (ت: ٧٧٢ هـ)^(١).

ثانيًا: تلاميذه:

تبين مما تقدم أنَّ الحافظ العراقي بعد أن تبُواً مكان الصدارة في الحديث وعلومه، وأصبح المعوَّل عليه في فنونه، بدأت أفواج طلاب الحديث تتقدّم نحوه، ووفود الناهلين من معينه تتوجّه صوبه، لاسيما وقد أقرَّ له الجميع بالتقدير بالمعرفة في هذا الباب، لذا كانت فرصة التلمذ له شيئاً يعده الناس من المفاخر، والطلبة من الحسنات التي لا تجود بها الأيام دوماً^(٢)، وقد أخذ عنه الأكابر فقهها وأصولاً، وغير ذلك؛ وسأقتصر على ذكر خمسة من أبرز تلاميذه:

١. الإمام برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأناسي، أبو إسحاق: مولده سنة (٧٢٥ هـ)، وهو من أقران العراقي، برع في الفقه، وله مشاركة في باقي الفنون، (ت: ٨٠٢ هـ)^(٣).

٢. الإمام الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي القاهري، أبو الحسن: ولد سنة (٧٣٥ هـ)، وهو في عداد أقرانه أيضًا، ولكنه اختص به وسمع معه، وتخرج به، وهو الذي كان يُعلِّمه كيفية التخريج، ويقترب عليه مواضيعها، وصاهره فتزوج ابنة الحافظ العراقي، (ت: ٨٠٧ هـ)^(٤).

(١) ينظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن: ٤١٠، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ٣٥٢-٣٥٣.

(٢) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: ١٧/١.

(٣) ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ٥/٤، إنباء الغمر بأبناء العمر: ١١٢/٢.

(٤) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر: ٣٠٩/٢، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٣٦٢/١.

٣. ولده: الإمام العلامة الحافظ ولی الدين أَحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي الأصل المصري الشافعی، أبو زرعة: ولد سنة (٧٦٢ هـ)، وبُكِّر بِهِ والده بالسماع فَأَدْرَكَ العوالي، وانقَعَ بِأَبِيهِ غَايَةَ الانتِفاع، ودرَسَ في حِيَاتِهِ، (ت: ٨٢٦ هـ)^(١).

٤. الإمام الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، أبو الوفاء: المشهور بسيط ابن العجمي، مولده سنة (٧٥٣ هـ)، رحل وطلب وحصل، وله كلام لطيف على الرجال، (ت: ٨٤١ هـ)^(٢).

٥. الإمام العلامة الحافظ الأوحد شهاب الدين أَحمد بن علي بن محمد الكناوي العسقلاني، أبو الفضل: المعروف بابن حجر، ولد سنة (٧٧٣ هـ)، طلب ورحل، وألقى إلَيْهِ الحديث والعلم بمقاليده، والتفرد بفنونه، (ت: ٨٥٢ هـ)^(٣).

(١) ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ٤/٨٠-٨٢، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٣٦٣/١.

(٢) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١/١٣٨، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٩/٣٤٦.

(٣) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٢/٣٦، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ١/٣٦٣-٣٦٤.

ثالثاً: آثاره العلمية:

وفق الله سبحانه وتعالى الإمام الحافظ العراقي - رحمه الله - في استثمار أوقاته في السماع والتصنيف؛ حتى جعل لهذه الأمة من الخير الكثير، وأثرى مكتابتها من العلم المفيد، وكثرت مؤلفاته، تنوّع طبيعة هذه المؤلفات ما بين الفقه وأصوله وعلوم القرآن، غير أنَّ أغلبها كان ذا طابع فقهي، يمتاز الحافظ فيه بالتحقيق، وبروز شخصيته مدافعاً مُرجحاً مُوازناً بين الآراء؛ على أنَّ الأمر الذي نأسف عليه هو أنَّ أكثر مصنفاته فقدت، ولسنا نعلم سبب ذلك، وقد حفظ لنا مِنْ ترجم له بعض أسماء كتبه، ثُمَّ عين الباحث على امتلاك رؤية أكثر وضوحاً لشخص هذا الحافظ الجليل، وإنما بجوانب ثقافته المتعددة المواضيع^(١)، لذلك سوف نُقسِّمها على قسمين: قسم خاص بمؤلفاته التي تتعلّق بالحديث وعلومه، وقسم يتضمن مؤلفاته في العلوم الأخرى.

القسم الأوّل: ذكر بعض مؤلفاته في الحديث وعلومه.

١. الباущ على الخلاص من حوادث القصاص^(٢).

٢. التبصرة والتذكرة^(٣).

٣. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح^(٤).

٤. شرح التبصرة والتذكرة^(٥).

٥. طرح التثريب في شرح التقريب^(٦).

(١) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: ١٩١-٢٠٠.

(٢) مطبوع، حققه: محمد لطفي الصباغ.

(٣) مطبوع، حققه: ماهر ياسين فحل، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية.

(٤) مطبوع، حققه: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

(٥) مطبوع، حققه: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(٦) مطبوع، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي.

القسم الثاني: ذكر بعض مؤلفاته في باقي العلوم.

١. التحرير في أصول الفقه^(١).
٢. القرب في محبة العرب^(٢).
٣. قرة العين بالمسرة بوفاء الدين^(٣).
٤. المورد الهنفي في المولد السنوي^(٤).
٥. النكت على منهاج البيضاوي^(٥).

المطلب الرابع

وفاته

اتفقت المصادر التي بين أيدينا أنَّ الحافظ العراقي تُوفِّي في يوم الأربعاء الثامن من شعبان سنة (٦٨٠هـ) فاضت روحه عن عمر ناهز الإحداد وثمانين سنة، وكانت جنازته مشهودة، صلى عليه الشيخ شهاب الدين الذهبي ودفن خارج القاهرة - رحمه الله -^(٦).

(١) الأعلام، للزركلي: ٣٤٤/٣.

(٢) مطبوع، حقه: عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزير، دار العاصمة.

(٣) مطبوع، حقه: قسم التحقيق بدار الصحابة للتراجم.

(٤) ذكره صاحب لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: ١٥٠.

(٥) ذكره صاحب الأعلام: ٣٤٤/٣.

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء: ١/٣٨٢، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: ١٥٢،
البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١/٣٥٦.

المبحث الثاني: التعريف بالشارح (الشيخ زكريا الأنصاري)

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه، وولادته:

اسمه: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الخزرجي السنوي، ثم القاهري الأزهري الشافعي^(١).

نسبته:

الأنصاري: نسبة إلى الأنصار، وهم أهل المدينة من الأوس والخزرج^(٢).

والخزرجي: نسبة إلى الخزرج، أحد شطري الأنصار، وهم بطون عدّة^(٣).

والسنوي: نسبة إلى "سنّيكة" - بضم السين المهملة، وفتح النون، وإسكان الياء المثلثة من تحت، وآخرها تاء التأنيث^(٤)، وهي قرية بمصر من أعمال الشرقية، بين بلبيس والعباسة^(٥).

والقاوري: نسبة إلى مدينة القاهرة.

والازهري: نسبة إلى الجامع الأزهر.

والشافعي: نسبة إلى مذهب الإمام الشافعي.

كنيته: أبو يحيى، ويلقب بزين الدين^(٦).

(١) نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطى: ١١٣، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، للغيندروس: ١١٢-١١١، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، للغزى: ١٩٨/١.

(٢) ينظر: الأنساب، للسعانى: ٣٦٨/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢١-١١٩/٥.

(٤) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ١٩٨/١.

(٥) معجم البلدان، لياقوت الحموي: ٢٧٠/٣، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاء، لابن شمائل: ٧٤٩/٢.

(٦) نظم العقيان في أعيان الأعيان: ١١٣، النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ١١١.

ولادته:

لم تكن ولادة القاضي زكريا محل اتفاق بين المؤرخين، وإنما تطرق إليها الخلاف كما تطرق لغيرها، فالسيوطى - عصريه وصديقه - يؤرخ ولادته في سنة (٨٢٤ هـ)، على سبيل الظن والتقرير، فقال: ولد سنة أربع وعشرين تقوياً^(١).

وأما السخاوي والعيدروسي فيجزمان أن ولادته كانت في سنة (٨٢٦ هـ)^(٢)، في حين أن الغزي يتردد في تحديد ولادته بين سنة (٨٢٣ هـ) وسنة (٨٢٤ هـ)، وإن كان صدر كلامه بالأولى ونقله من خط والده الذي كان أحد تلامذة القاضي زكريا^(٣)، وتفرد الزركلي بالجزم بأنها كانت سنة (٨٢٣ هـ)^(٤).

وهكذا نجد أن ولادة القاضي زكريا الانصاري - في أقوال المؤرخين - كانت بين أعوام ثلاثة - وهي (٨٢٣ هـ) و (٨٢٤ هـ) و (٨٢٦ هـ)، ولا مرجح عننا لأحد أنها نجم به أو ترجحه، والله أعلم بالصواب.

(١) نظم العقيان في أعيان الأعيان: ١١٣.

(٢) الضوء الالمعنوي لأهل القرن التاسع: ٢٣٤/٣، النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ١١٢.

(٣) الكواكب السائرة: ١٩٨/١.

(٤) الأعلام: ٤٦/٣.

المطلب الثاني

نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه

أولاً: نشأته العلمية:

كان مولد الشيخ زكريا الأنصاري بـ "ئيتكه" من الشرقية ونشأ بها وحفظ القرآن، وـ "عَمَدةُ الْحُكَمِ" وبعض "مختصر التبريزى" في الفقه^(١)، وما كاد يدخل النصف الثاني من عقد عمره الثاني حتى شد رحاله نحو عاصمة العلم والعلماء التي كانت تعج بمظاهره: القاهرة^(٢)، ثم قطن الأزهر، وهناك أكمل حفظ "المختصر" المذكور، بل حفظ أيضاً "المنهاج" الفرعى و "ألفية النحو"^(٣)، و "الشاطبية" و "الرأئية" وبعض "المنهاج الأصلي" ونحو النصف من "ألفية الحديث" و "التسهيل" إلى باب كاد، وأقام بالقاهرة يسيراً ثم رجع إلى بلده وداوم الاشتغال وجده فيه^(٤)، وبعد مدة رجع إلى القاهرة فلم ينفك عن الاشتغال والجد^(٥)، يرور استخراج العلم من معادنه، فدرس في الفقه: "شرح البهجة" وغيرها^(٦).

كما أخذ اللغة، والتفسير، وعلم الهيئة، والهندسة، والميكانيكا، والفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة، والطب، والعروض، وعلم الحروف، والتتصوف، وتلا بالسبعين والثلاثة الزائدة عليها، وقرأ مصنفات ابن الجزري كـ "النشر" و "التقريب" و "الطيبة"، وأخذ رسوم الخط، وأداب البحث، والحديث^(٧).

(١) ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ١١٢.

(٢) ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ٢٥٢/١.

(٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٢٣٤/٣.

(٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٨٧/١٠.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٧/١٠.

(٦) ينظر: النور السافر: ١١٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١١٣-١١٢.

وهكذا دأب وانهمك في الطلب والتحصيل، وأجازه خلائق يزيدون على مائة وخمسين نفساً^(١)، ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني إذ كتب له في بعض إجازاته: وأدنت له أن يُقرِّ القرآن على الوجه الذي تلقاه، ويقرر الفقه على النمط الذي نصَّ عليه الإمام وارتضاه، والله المسؤول أن يجعلني وإياه، ممَّن يرجوه ويخشأه إلى أن نلقاء^(٢).

ثانياً: مكانته وثناء العلماء عليه:

١. قال السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ): له تهجد وتوجُّه وصبر واحتمال، وترك القيل والقال، وله أوراد واعتقاد وتواضع وعدم تنازع، وعمله في التوُّدُّ يزيد عن الحدّ، ورويته أحسن من بديهته وكتابته أمن من عبارته، وعدم مسارعته إلى الفتاوي قيل: مما يُعدُّ في حسناته^(٣).
٢. قال السيوطي (ت: ٩١١ هـ): لزم الجدُّ والاجتهد في القلم والعلم والعمل، وأقبل على نفع الناس إقراءً وإفتاءً وتصنيفاً، مع الدين المتن، وترك ما لا يعنيه، وشدة التواضع ولين الجانب، وضبط اللسان والسكوت^(٤).
٣. قال ابن حجر الهيثمي (ت: ٩٧٤ هـ): وقدمت شيخنا زكريا؛ لأنَّه أَجْلُ من وقع عليه بصرى من العلماء العاملين والأئمة الوارثين، وأعلى من عنه رويت من الفقهاء والحكماء المسندين، فهو عمدة العلماء الأعلام، وحجة الله على الأنام، حامل لواء مذهب الشافعى على كاهله، ومحرر مشكلاته وكاشف عوicاته في بكرته وأسائله، ملحق للأحفاد بالأجداد، المتفرد في زمنه بعلو الإسناد، كيف ولم يوجد في عصره إلا من أخذ عنه مشافهة أو بواسطة أو بوسائل متعددة، بل وقع لبعضهم أنه أخذ عنه مشافهة تارة،

(١) ينظر: الكواكب السائرة: ٢٠٠/١.

(٢) الضوء اللامع: ٢٣٦/٣.

(٣) الضوء اللامع: ٢٣٧-٢٣٦/٣.

(٤) نظم العقيان في أعيان الأعيان: ١١٣.

وعن غيره ممَّن بينه وبينه نحو سبع وسائط تارة أخرى، وهذا لا نظير له في أحد من عصره، فنعم هذا التميز الذي هو عند الأئمة أولى وأحرى؛ لأنَّه حاز به سعة التلامذة والاتباع، وكثرة الآخذين عنه ودوم الانتفاع^(١).

٤. قال العيدروسي (ت: ١٠٣٨ هـ): الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام قاضي القضاة^(٢).

٥. وقال أيضًا: ويقرب عندي أنَّه المجدد على رأس القرن التاسع لشهرة الانتفاع به وبتصانيفه^(٣).

٦. قال الغزي (ت: ١٠٦١ هـ): الشيخ الإمام،شيخ مشايخ الإسلام، علامة المحققين، وفهامة المدققين، ولسان المتكلمين، وسيد الفقهاء والمحدثين، الحافظ المخصوص بعلو الإسلام، والملحق للأحفاد بالأجداد، العالم العامل، والولي الكامل^(٤).

٧. قال ابن العماد (ت: ١٠٨٩ هـ): شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدين الحافظ^(٥).

(١) النور السافر: ١١٥.

(٢) المصدر نفسه: ١١١.

(٣) المصدر السابق: ١١٥.

(٤) الكواكب السائرة: ١٩٨/١.

(٥) شذرات الذهب: ١٨٦/١٠.

المطلب الثالث

شيوخه، وتلامذته، وآثاره العلمية، ومؤلفاته

أولاً: شيوخه

بلغ شيخ القاضي زكريا الانصاري كثرة كاثرة، ومرّ بنا أنهم زادوا على المائة والخمسين شيخاً^(١)، لذا سأقتصر على ذكر خمسة من أبرز مشايخه، مع التزامي بعدم إطالة ترجمتهم:

١. عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الزركشي القاهري الحنفي، أبو ذر: زين الدين، المتفرد برواية " صحيح مسلم " بعلو، (ت: ٨٤٦ هـ)^(٢).

٢. محمد بن علي بن يعقوب القaiاتي، قاضي القضاة، شمس الدين، الشافعي، العلامة النحوي المفنن، (ت: ٨٥٠ هـ)^(٣).

٣. أحمد بن رجب بن طيبغا الشافعي شهاب الدين، المعروف بابن الماجد، اشتغل بالعلوم فبرع في كثير منها، وصار رأس الناس في الفرائض والحساب بأنواعه، (ت: ٨٥٠ هـ)^(٤).

٤. عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن علي بن الحسن القاهري الحنفي، عز الدين، المعروف بابن الفرات، كان عالماً فاضلاً، (ت: ٨٥١ هـ)^(٥).

(١) ينظر: الكواكب السائرة: ١/٢٠٠.

(٢) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر: ٤/٢٠٤، الضوء الالمعم: ٤/١٣٦.

(٣) ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ١/٤٤٠، سلم الوصول إلى طبقات حاجي خليفة: ٣/٢٠٢.

(٤) ينظر: الضوء الالمعم: ١/٣٠٠، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ١/٤٤٠.

(٥) ينظر: شذرات الذهب: ١٢٧، سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢/٢٧٣.

٥. محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن علي القرشي المخزومي المكي،
جلال الدين أبو السعادات: برع في الفقه حتى صار عالم الحجاز،
(ت: ٨٦١هـ)^(١).

ثانيًا: تلاميذه:

كان للشيخ تلاميذ كثُر حتَّى قال الغزي: فأقبلت عليه الطلبة للاشتغال عليه،
وعمِّر حتَّى رأى تلاميذه وتلاميذه شيوخ الإسلام، وقرَّت عينه بهم في محافل
العلم، ومجالس الأحكام، قُصِّدَ بالرحلة إليه من الحجاز والشام^(٢).
لذا سأقتصر على ذكر خمسة من أبرز تلاميذه:

١. حمزة بن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي بكر الناشري، اليمني، الشافعي،
الفقيه الفاضل الأديب البارع، (ت: ٩٢٦هـ)^(٣).

٢. محمد بن عبد الرحمن الكفرنوسي الشافعي، شمس الدين، أبو عبد الله: الفقيه
المفتى العلامة، (ت: ٩٣٢هـ)^(٤).

٣. عثمان الشيخ الإمام العلامة القاضي فخر الدين السنباطي الشافعي، كان
من العلماء العاملين، قليل الكلام، (ت: ٩٣٧هـ)^(٥).

٤. أحمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن أحمد الأنطاكي الحلبي الحنفي، الشيخ
الإمام العلامة الورع، المعروف بابن حمادة، (ت: ٩٥٣هـ)^(٦).

(١) ينظر: الضوء الالمعلم: ٩/٢١٤، نظم العقيان في أعيان الأعيان: ١٦٧.

(٢) الكواكب السائرة: ١/٢٠٠.

(٣) ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ١٢٠-١٢١، شذرات الذهب: ١٩٧/١٠.

(٤) ينظر: الكواكب السائرة: ١/٥٤، شذرات الذهب: ١٠/٢٦١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢/١٨٩، المصدر نفسه: ١٠/٣١٠.

(٦) ينظر: المصدر السابق: ٢/٩٩، المصدر السابق: ١٠/٤٢٣.

٥. بدر الدين حسن بن يحيى بن المزلق الدمشقي الشافعي، الشيخ العالم الوعظ، كان فاضلاً، مُحِبّاً عند الخاص والعام، (ت: ٩٦٦هـ)^(١).

ثالثاً: آثاره العلمية:

وَظَّفَ القاضي زكريا الأنباري معرفته العلمية في التأليف إلى جانب التدريس، وخلال المائة سنة التي عاشها استطاع أن يترك لنا جملة كبيرة من المصنفات، الأمر الذي دفع الشوكاني للقول بأنَّ: له شرح ومختصرات في كلِّ فنٍ من الفنون^(٢).

وقد عنى الشوكاني بكلمته هذه، أنَّ القاضي خاص غمار فنون العلوم على اختلاف ماهياتها فمن اللغة إلى المنطق، ومن الكلام إلى الحديث، ومن الفقه إلى القراءات، ومن التصوف إلى التقسير، ومن أصول الفقه إلى الفرائض، وهكذا تتوعد طبيعة مؤلفاته^(٣). لذا سأقتصر على ذكر بعضٍ منها:

رابعاً: مؤلفاته:

١. أَسْنَى المطالب في شرح روض الطالب^(٤).

٢. الحدود الأُنْيَقَةُ والتعريفات الدقيقة^(٥).

٣. الغر البهية في شرح البهجة الوردية^(٦).

٤. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي^(٧).

٥. فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن^(٨).

(١) ينظر: الكواكب السائرة: ١٣٥/٢، شذرات الذهب: ٥٠٥/١٠.

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ٢٥٢/١.

(٣) فتح الباقي: ٥٧/١.

(٤) مطبوع، بدار الكتاب الإسلامي.

(٥) مطبوع، حققه: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت -.

(٦) مطبوع، بالمطبعة الميمينية.

(٧) مطبوع، حققه: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية.

(٨) مطبوع، حققه: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت - لبنان -.

٦. فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام^(١).
٧. فتح الوهاب بشرح منهج الطالب^(٢).
٨. منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى " تحفة الباري "^(٣).
٩. المنفرجتان^(٤).
١٠. منهج الطالب في فقه الإمام الشافعي^(٥).

(١) مطبوع، حقه: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.-.

(٢) مطبوع، بدار الفكر للطباعة والنشر.

(٣) مطبوع، حقه: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية.-.

(٤) مطبوع، حقه: عبد المجيد دياب، دار الفضيلة - القاهرة.-.

(٥) مطبوع، حقه: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت.-.

المطلب الرابع وفاته

بعد عمر بلغ أو جاز بقليل المائة عام، كانت مملوءة بالعلم والتعليم، والتربية والإرشاد، وقد حصل خلاف بين المؤرخين في تحديد سنة وفاته، فالجمهور على أنَّ وفاته كانت سنة (٩٢٦هـ)^(١)، في حين ذهب العيدروسي^(٢)، وتابعه ابن العماد الحنفي^(٣)، إلى أنَّها كانت سنة (٩٢٥هـ).

ف بذلك أَفل نجم علم من أعلام علماء المسلمين - رحمه الله رحمةً واسعةً - وأسكنه فسيح جنَّاته، وجزاه عَنَّا وعن المسلمين خير الجزاء.

(١) الكواكب السائرة: ٢٠٧/١، القدر الطالع: ٢٥٣/٤٦، الأعلام: ٣/٢٥٣، معجم المؤلفين، لعمر
الحالات: ٤/١٨٢.

(٢) النور السافر: ١١١.

(٣) شذرات الذهب: ١٠/١٨٩

المبحث الثالث

التعريف بصاحب المخطوط الشيخ على العدوي - رحمة الله -

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، وولادته:

اسمه: علي بن أحمد بن مكرم الله، أبو الحسن المنسي العدوي المالكي الأزهري الشهير بالصعيدي^(١).

نسبته:

المنسي: نسبة لمنسي قرية بمصر من أعمال الأشمونيين وكان اسمها منية إسفس^(٢).

والعدوي: نسبة لبني عدي بالقرب من منفوط، حيث ولاد^(٣).

والملكي: نسبة إلى مذهب الإمام المالكي، حيث أن مذهبة مالكي، وهذا ما توضّح من مؤلفاته، وكلام المؤلفين عنه، وتراجمه.

والازهري: هذه النسبة في المتقدّمين تكون لجده المنتسب إليه^(٤)، وفي المتأخرین في الغالب أنها تكون نسبة لجامع الأزهر المشهور في القاهرة بمصر، وإليه ينتمي كثير من أهل العلم والصلاح وعلى من درس فيه إلى يومنا هذا^(٥).

(١) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لمحمد خليل: ٢٠٦/٣، تاريخ عجائب الآثار في التراث والأخبار، للجبرتي: ٤٧٦-٤٧٧/١، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف: ٤٩٢/١-٤٩٣، فهرس الفهارس، لعبد الحي الكتاني: ٧١٢/٢، الأعلام: ٢٦٠/٤، معجم المؤلفين: ٢٩/٧.

(٢) مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب الباب من واجب الأنساب، لعباس بن محمد: ٥٩.

(٣) الأعلام: ٢٦٠/٤.

(٤) ينظر: الأنساب، للسعاني: ١٨٩/١.

(٥) ينظر: لب الباب في تحرير الأنساب، للسيوطى: ١١، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، للأنصارى: ٦٦.

والصعيدي: نسبة إلى الصعيد، وهي ناحية بمصر معروفة^(١).
كنيته: أبو الحسن^(٢).

ولادته: ولد ببني عدي سنة (١١١٢هـ)^(٣)، وهذا التاريخ مُتَّقَّدٌ عليه بين جميع من ترجم له، ولم أجداً أحد ذكر غير ذلك.

المطلب الثاني

سجایاه

كان الشيخ علي الصعيدي العدوبي - رحمة الله تعالى - شديد الشكيمة^(٤) في الدين، يصدع بالحق ويأمر بالمعروف وإقامة الشريعة، ويحب الاجتهاد في طلب العلم، ويكره سفاسف الأمور، وينهى عن شرب الدخان، ويمنع من شربه بحضرته وبحضرته أهل العلم تعظيمًا لهم^(٥).

وكان - رحمة الله تعالى - على قدم السلف في الاستغلال بما يعني والقناعة وشرف النفس، وعدم التصنيع مع التقوى، ولم يزل مواطباً على الإقراء والإفادة حتى توفي^(٦).

(١) الأنساب، للسمعاني: ٨/٣٠٩-٣١٠، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزي:

.٢٤٢/٢

(٢) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/٤٩٢، فهرس الفهارس: ٢/٧١٢.

(٣) تاريخ عجائب الآثار في الترجم والأخبار: ١/٤٧٦، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/٤٩٣، فهرس الفهارس: ٢/٧١٣، الأعلام: ٤/٢٦٠، معجم المؤلفين: ٧/٢٩.

(٤) الشكيمة: جمع الشكائم والشكك، يقال: فلان شديد الشكيمة إذا كان ذا عارضة وجده، وقال ابن الأعرابي: الشكيمة: قوة القلب، وقال ابن السكيت: إنه لشديد الشكيمة إذا كان شديد النفس أنفاً أبياً. ينظر: تهذيب اللغة: ١٠/٢٢، الصحاح، للجوهري: ٥/١٩٦١، لسان العرب:

.١٢/٣٢٤

(٥) تاريخ عجائب الآثار في الترجم والأخبار: ١/٤٧٧.

(٦) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/٤٩٣.

وقد بارك الله في أصحابه طبقة بعد طبقة، وكان يحكى عن نفسه أنَّه طالما يبيت بالجوع في مبدأ اشتغاله بالعلم، وكان لا يقدر على ثمن الورق، ومع ذلك إن وجد شيئاً تصدق به^(١).

وكان - رحمه الله تعالى - حريصاً على السنة والعمل بها مع شدَّة اهتمامه بالعلم والبحث عليه، وعلى إفادته، وبارك الله في أصحابه طبقة بعد طبقة، وعمر حتى انحصر أهل الأزهر ما بين تلامذته وتلاميذ تلامذته^(٢).

وكان - رحمه الله تعالى - إذا دخل منزل من منازل الأمراء ورأى من يشرب الدخان شَّئْ عليه وكسر آلة ولو كانت في يد كبير الأمراء، وشاع عنه ذلك وعرف في جميع الخاص والعاصم وتركوه بحضرته؛ فكانوا عندما يرونـه مُقبلاً من بعيد نَّبه بعضهم بعضاً، ورفعوا شبكاتهم وأقصابهم وأخفوها عنه؛ ولأن رأى شيئاً منها أنكر عليهم وبَّخَـهم وعَنَّفَـهم وزجرهم.

وكان أمير مصر يُجلُّـ من شأنه ويحبُـه ولا يَرِدُـ شفاعته في شيء أبداً، وكل من تعسَّـ عليه قضاء حاجة ذهب إلىـ الشـيخ وأنهىـ إليه قصـته؛ فيكتـبـها معـ غيرـهاـ فيـ قائـمةـ حتـىـ تـمتـلـىـ الـورـقةـ، ثمـ يـذهبـ إلىـ الـأـمـيرـ بـعـدـ يـومـينـ أوـ ثـلـاثـةـ، فـعـنـدـماـ يـسـتـقـرـ فيـ الـجـلوـسـ يـخـرـجـ القـائـمةـ منـ جـيـبـهـ وـيـقـضـ ماـ فـيـهاـ منـ القـصـصـ وـالـدـاعـاوـيـ، وـاحـدةـ بـعـدـ وـاحـدةـ، وـيـأـمـرـهـ بـقـضـاءـ كـلـ منـهـ وـالـأـمـيرـ لـاـ يـخـالـفـهـ لـاـ يـنـقـبـضـ خـاطـرـهـ فيـ شـيـءـ منـ ذـلـكـ^(٣).

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٣/١.

(٢) فهرس الفهارس: ٧١٢/٢.

(٣) تاريخ عجائب الآثار في الترجم والأخبار: ٤٧٩-٤٧٨/١.

وأَمَّا الإِقْرَاءُ وَالْتَدْرِيسُ وَالتَصْنِيفُ، فَكَانَ – رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى – لَهُ وَظَائِفٌ كَثِيرَةٌ
كَالْتَدْرِيسِ فِي الْأَزْهَرِ وَالْبَرْدِيكِيَّةِ، وَكَانَ يَقْرَأُ بِمَسْجِدِ الْغَرِيبِ عِنْدَ بَابِ الْبَرْقِيَّةِ، وَكَذَاكَ
وَظِيفَةً بَعْدَ الْجَمَعَةِ بِجَامِعِ مَرْزَهِ بِبُولَاقِ^(١)^(٢).

المطلب الثالث

نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه

أولاً: نشأته العلمية:

أخذ الشِّيخ العُدوِي - رَحْمَهُ اللَّهُ - العِلُومُ الدِّينِيَّةَ عَنْ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ مِنْ
شِيوخِ الْأَزْهَرِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَكَابِرِ الشِّيوخِ، مِنْهُمْ: سَالِمُ النَّفَراوِيُّ، وَشَلَبِيُّ الْبَرْلَسِيُّ، وَمُحَمَّدُ
بْنُ زَكْرَى، وَمُحَمَّدُ السَّجِينِيُّ، وَعِيدُ النَّمَرِسِيُّ، وَأَحْمَدُ الدَّيْرِبِيُّ، وَمُصْطَفَىُ الْعَزِيزِيُّ، وَأَحْمَدُ
الْأَسْقَاطِيُّ، وَأَحْمَدُ الْبَقْرِيُّ، وَمُحَمَّدُ الدَّفْرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَنَانِيُّ الْفَاسِيُّ، وَالسَّيِّدُ
مُحَمَّدُ السَّلْمُونِيُّ الْمَالِكِيُّ تَلَمِيذُ الْخَرْشِيِّ^(٣)، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْفَيُومِيُّ، وَالشَّهَابُ أَحْمَدُ
الْمَلْوَى، وَمُحَمَّدُ الْعَشْمَاوِيُّ، وَأَجَازَ لَهُ الشَّمْسُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَقِيلَةَ الْمَكِيِّ فِي مَسْلَسَلَتِهِ^(٤)،

(١) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٩/١.

(٢) بولاق: ومن محاسن مصر بولاق وما أدراك ما بولاق!!؟ ساحل ساح له السواح، وسخ له سحاب الغدو والروح، ودارت أفلاكه بالدراري، وجرت فُلكه بخزائن الأرض في ذلك البحر الجاري، وغنى في رياضه الشحرور والهزار، وترنم الشادي في محاسنه ببديع الأشعار:

إذا احتجبت عنا بفاضل برده ... رأيت لها ذيلاً على دمية القصر
أعادل في أهواه بولاق إن تكن ... محبتها ذنبي فإن الهوى عذري
رحلة الشتاء والصيف، للكبريت: ٩٠/١.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَرْشِيُّ الْمَالِكِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَوَّلُ مَنْ تَولَّ مُشِيخَةَ الْأَزْهَرِ، الْفَقِيهُ الْعَلَامُ،
شِيَخُ الْمَالِكِيَّةِ، إِلَيْهِ انتَهَى الرِّئَاسَةُ بِمَصْرٍ، (ت: ١١٠١هـ). ينظر: شجرة النور الزكية في
طبقاتِ الْمَالِكِيَّةِ: ٤٥٩/١، الْأَعْلَامُ: ٢٤٠-٢٤١.

(٤) الحديث المُسلسل: وهو من صفاتِ الإسنادِ، وهو عبارة عن تتبع رجالِ الإسنادِ وتواردهم فيهم، واحداً بعد واحد، على صفةٍ أو حالةٍ واحدةٍ، وينقسم ذلك إلى ما يكون صفةً للرواية والتحمُّل، وإلى ما يكون صفةً للرواية أو حالةً لهم، ومثال ما يكون صفةً للرواية والتحمُّل: ما يتسلسل

ولبس الخرقـة الأحمدية من الشـيخ الصـالح عـلي بن أـحمد الشـناوي وغـيرهـم، وصار أـحد صـدور الأـزهر^(١).

وكان يـحكـي عن نـفـسـه أـنـه طـالـما يـبـيت بـالـجـوـع فـي مـبـدـأ اـشـتـغالـه بـالـعـلـم، وـكـان لـا يـقـدر عـلـى ثـمـن الـورـق، وـمـع ذـلـك إـن وـجـد شـيـئـا تـصـدـقـ بـه^(٢).

ثـانـيـا: مـكـانـتـه وـثـنـاء الـعـلـمـاء عـلـيـه:

١. قال محمد خليل أبو الفضل (ت: ١٢٠٦ هـ): أحد الأئمة الشـيوخ الأـعلام، العـلـامـة المـحـقـق المـدقـق، التـحرـير^(٣)، المتـكلـم^(٤).

٢. حـلـاه تـلـمـيـذـه الشـيـخ مـحـمـد الـأـمـيـر الـكـبـير (ت: ١٢٣٢ هـ) بـقولـه: خـالـفـة السـادـة الـأـوـلـ، وـخـاتـمـة من جـمـع بـيـن الـعـلـم وـالـعـمـل، شـمـس بـدوـر سـمـاء الـعـلـوم، إـنسـان عـيـن التـحـقـيق وـالـمـفـهـوم^(٥).

٣. قال الجـبـرـيـ (ت: ١٢٣٧ هـ): الإـمام الـهـمـام، شـيـخ مشـاـيخ الإـسـلام، عـالـمـ الـعـلـمـاء الـأـعـلـام، إـمامـ المـحـقـقـين وـعـدـةـ المـدقـقـين^(٦).

بـ(سمـعـت فـلـانـا قـالـ: سـمعـت فـلـانـا) إـلـى آخـر الإـسـنـاد، أـو يـتـسـلـل بـ(حـدـثـنا) أـو (أـخـبـرـنا) إـلـى آخـرـهـ، ومـثـالـ ما يـرـجـع إـلـى صـفـاتـ الرـوـاـة وـأـقـوالـهـ وـنـحوـهـ: حـدـيـثـ التـشـبـيـكـ بـالـيـدـ، وـحـدـيـثـ العـدـ فـيـ الـيـدـ. يـنـظـرـ: مـعـرـفـةـ أـنـوـاعـ عـلـومـ الـحـدـيـثـ، لـابـنـ الـصـلـاحـ: ٣٧٨ـ٣٧٩ـ.

(١) سـلـكـ الدـرـرـ فـيـ أـعـيـانـ الـقـرـنـ الثـانـيـ عـشـرـ: ٢٠٦/٣.

(٢) شـجـرـةـ النـورـ الزـرـكـيـةـ فـيـ طـبـقـاتـ الـمـالـكـيـةـ: ٤٩٣/١.

(٣) التـحرـيرـ: هوـ الـفـطـنـ الـبـصـيرـ بـكـلـ شـيـءـ، الـماـهـرـ الـمـجـرـبـ، الـعـالـمـ بـالـشـيـءـ بـمـعـنـىـ أـنـهـ يـنـحرـ الـعـلـمـ نـحـراـ. يـنـظـرـ: الـمـخـصـصـ، لـابـنـ سـيـدـهـ الـمـرـسـيـ: ٢٥٥/١، غـرـبـ الـحـدـيـثـ، لـابـنـ الـجـوزـيـ: ٣٩٦، لـسانـ الـعـربـ: ١٩٧/٥.

(٤) سـلـكـ الدـرـرـ فـيـ أـعـيـانـ الـقـرـنـ الثـانـيـ عـشـرـ: ٢٠٦/٣.

(٥) فـهـرـسـ الـفـهـارـسـ، ٧١٢/٢.

(٦) تـارـيـخـ عـجـائـبـ الـأـثارـ فـيـ التـرـاجـمـ وـالـأـخـبـارـ: ٤٧٦/١.

٤. قال محمد مخلوف (ت: ١٣٦٠ هـ): الإمام الهمام، شيخ مشايخ الإسلام، وعلم العلماء الأعلام، إمام المحققين وعمدة المدققين، صاحب التاليف العديدة، والأنفاس العالية السعيدة^(١).

٥. قال عبد الحي الكتاني (ت: ١٣٨٢ هـ): أحد أعلام الشيوخ^(٢).

٦. قال خير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦ هـ): كانشيخ الشيوخ في عصره^(٣).

المطلب الرابع

شيوخه، وتلامذته، وأثاره العلمية، وم مؤلفاته

أولاً: شيوخه:

تلقيَّ الشيخ علي العدوبي - رحمه الله - العلم على عددٍ من الشيوخ وتربيَّ على أيديهم ونهل من علمهم، ونلاحظ أنَّ شيوخه منهم المالكي ومنهم الشافعي؛ لكنَّه على المذهب المالكي، ولعلَّ من أبرزهم:

١. إبراهيم بن موسى الفيومي، أبو إسحاق: الفقيه الثقة الفاضل الإمام العدة العالم الكامل، شيخ الجامع الأزهر، من المالكية، (ت: ١١٣٧ هـ)^(٤).

٢. عيد بن علي القاهري الشافعي الشهير بالنمرسي، الشيخ العالم العلامة البر البر النحرير المحقق الفهامة الفقيه الأثري الأوحد المفنون، (ت: ١١٤٠ هـ)^(٥).

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٢/١.

(٢) فهرس الفهارس: ٧١٢/٢.

(٣) الأعلام: ٢٦٠/٤.

(٤) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٦٠/١، الأعلام: ٧٦/١.

(٥) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٢٧٣/٣، فهرس الفهارس: ٨٠٥/٢.

٣. علي بن أحمد الشناوي، أبو الصفا: فاضل، من آثاره: الفوائد السننية في نكر الصلاة على خير البرية، فرغ من تأليفها في ٢٩ رجب سنة ١٤٤٢هـ^(١).

٤. محمد بن عبد الرحمن بن زكري، أبو عبد الله: فقيه مالكي، من أهل فاس، الإمام العلامة الفقيه النبيه الفھاماۃ المتقن في العلوم الحامل لواء المنشور والمنظوم، (ت: ١٤٤هـ)^(٢).

٥. محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، أبو عبد الله شمس الدين: المعروف كوالده بعقيلة، مؤرخ، من المشتغلين بالحديث، من أهل مكة، مولده ووفاته فيها، (ت: ١١٥٠هـ)^(٣).

٦. أحمد بن عمر الدّيربي، الغنيمي الخزرجي الأنصارى، أبو العباس: مصرى فاضل، له تجارب في الطب، تعلم بالأزهر، (ت: ١١٥١هـ)^(٤).

٧. محمد صلاح الدين البرلسى، أبو عبد الله: الشهير بشلبى، الإمام العلامة العمدة الفھاماۃ النبیه المتبحر المتقن، (ت: ١١٥٤هـ)^(٥).

٨. مصطفى بن أحمد المصري الشافعى، الشهير بالعزيزى، أبو الصفاء: صفى الدين، الشيخ الإمام العالم المحقق المدقق الفقيه الأوحد، (ت: ١١٥٤هـ وقيل: ١١٦٠هـ)^(٦).

(١) معجم المؤلفين: ١٠٨/٧.

(٢) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٨٤/١، الأعلام: ١٩٧/٦.

(٣) ينظر: سلك الدرر: ٤/٣٠، المصدر نفسه: ١٣/٦.

(٤) ينظر: فهرس الفهارس: ٤١١/١، المصدر السابق: ١٨٨/١.

(٥) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٨٦/١-٤٨٧.

(٦) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٤/١٧٨، تاريخ عجائب الآثار في الترجم والأخبار: ١/٢٤١.

٩. محمد السجيني الشافعي الضرير، الأستاذ العلامة شيخ المشايخ، كان إماماً عظيماً فقيها نحوياً أصولياً منطقياً، أخذ عنه كثير من فضلاء الوقت وعلمائهم، (ت: ١١٥٨هـ)^(١).

١٠. أحمد بن عمر الأسقاطي، أبو السعود، الحنفي المصري: الشهير بالأسقاطي، الشيخ العالم الفقيه المفزن، نحو فقيه، عارف بالتجويد، من أهل القاهرة (ت: ١١٥٩هـ)^(٢).

١١. محمد بن محمد، شمس الدين الدفري: فقيه مصري شافعي، العلامة الثبت المحقق المحرر المدقق، من المشتغلين بالحديث، (ت: ١١٦١هـ)^(٣).

١٢. محمد بن عبد السلام البناي الفاسي، أبو عبد الله: من العلماء بالحديث، من أهل فاس، شيخ المشايخ مسنداً فاس والمغرب في وقته، (ت: ١١٦٣هـ)^(٤).

١٣. محمد بن أحمد بن حجازي الأزهري الشافعي، الشهير بالعشماوي، أبو الفضل شمس الدين: الشيخ الإمام الفقيه المحدث المحقق المدقق التحرير الفهامة، (ت: ١١٦٧هـ)^(٥).

١٤. سالم بن محمد النفراوي، أبو النجا: فقيه مالكي ضرير مصري، فقيه، محدث، تعلم بالأزهر، (ت: ١١٦٨هـ)^(٦).

(١) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٢٣٤/١.

(٢) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ١٤٩/١، الأعلام: ١٨٨/١.

(٣) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٢٤٧/١، المصدر نفسه: ٦٧/٧.

(٤) ينظر: فهرس الفهارس: ٢٢٤/١، المصدر السابق: ٢٠٥/٦.

(٥) ينظر: سلك الدرر: ٤/٣٢.

(٦) الأعلام: ٧٢/٣، معجم المؤلفين: ٤/٢٠٢.

١٥. أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْفَتَاحِ بْنُ يُوسُفِ بْنُ عُمَرِ الْمَجْبِرِيِّ، أَبُو الْعَبَاسِ شَهَابِ الدِّينِ، الشَّهِيرُ بِالْمُلْوَىِّ، الشَّافِعِيُّ الْأَزْهَرِيُّ: شِيخُ الشِّيُوخِ فِي عَصْرِهِ.
مُولَدُهُ وَوَفَاتُهُ بِالقَاهِرَةِ، (ت: ١١٨١ هـ)^(١).

١٦. أَحْمَدُ بْنُ رَجَبِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَقْرِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَقْرِئُ، النَّحْوِيُّ، الْمَصْرِيُّ،
(ت: ١١٨٩ هـ)^(٢).

١٧. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنُ مُحَمَّدِ السَّلْمُونِيِّ، الْأَزْهَرِيُّ، الْمَالِكِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
الْفَقِيهُ الْإِمامُ النَّبِيُّ الْكَامِلُ الزَّكِيُّ الْفَاضِلُ، أَخْذَ عَنِ الْخَرْشِيِّ وَغَيْرِهِ^(٣).

ثانيًا: تلاميذه:

كان للشيخ - رحمه الله - تلاميذ كثُر، وهذا يدلُّ على سعة علمه وتمكُنه من العلوم، وشهرته بين الناس، وقد بارك الله في أصحابه طبقة بعد طبقة، وعمر حتى انحصر أهل الأزهر ما بين تلاميذه وتلاميذ تلاميذه^(٤)، ولعلَّ من أبرزهم:

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادَةَ بْنِ بَرِيِّ الْعُدُويِّ الْمَالِكِيُّ: مَصْرِيٌّ فَاضِلٌ، فَقِيهٌ، أَصْوَلٌ،
مُحَدِّثٌ، نَحْوِيٌّ، صَوْفِيٌّ، ثُوْفِيٌّ بِالقَاهِرَةِ، (ت: ١١٩٣ هـ)^(٥).

٢. يُوسُفُ بْنُ سَعِيدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّفْتِيِّ الْمَالِكِيُّ الْأَزْهَرِيُّ: فَقِيهٌ مَصْرِيٌّ
أَدِيبٌ، (ت: بَعْدَ ١١٩٣ هـ)^(٦).

(١) ينظر: سلك الدرر: ١١٦/١، الأعلام: ١٥٢/١.

(٢) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٩/١، المصدر نفسه: ١٢٥/١.

(٣) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٦١/١، معجم المؤلفين: ١٦٠/١٠.

(٤) فهرس الفهارس: ٧١٢/٢.

(٥) الأعلام: ١٨٢/٦، معجم المؤلفين: ١١٨/١٠.

(٦) المصدر نفسه: ٢٣٢/٨، المصدر نفسه: ٢٧٤/١٣ - ٢٧٥.

٣. عبد الرحمن بن جاد الله البناي المغربي، أبو زيد: الإمام العلامة العمة الفهّامة المحقّق المؤلّف المدقّق، قدم مصر وجاور بالجامع الأزهري ودرس على أعلام كالصعيدي ويوسف الحفني، (ت: ١٩٨١هـ)^(١).

٤. أبو الحسن بن عمر بن علي القلعي الغربي: أوحد الفضلاء وأعلم النباء، العلامة المحقّق الفهّامة المدقّق الفقيه النبي الأصولي المعقولي المنطقي، (ت: ١٩٩١هـ)^(٢).

٥. محمد بن موسى الجناحي، أبو عبد الله: المعروف بالشافعي، وهو المالكي المذهب، تلقى العلوم عن مشايخ عصره ولازم الشيخ الصعيدي ملازمة كلية وانتفع به، (ت: ١٢٠٠هـ)^(٣).

٦. أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي الأزهري، أبو البركات الشهير بالدردير: فاضل، من فقهاء المالكية، (ت: ١٢٠١هـ)^(٤).

٧. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى: علّامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصتفيين، أصله من واسط في العراق، ومولده بالهند في بلجرام، ومنشأه في زيد باليمين، رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر، (ت: ١٢٠٥هـ)^(٥).

٨. أحمد بن موسى بن أحمد بن محمد البيلي العدوي المالكي الأزهري، أبو العباس: الإمام العمة الفقيه، والهمام الصفوّة النبي، المتقن العلامة،

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٤/١، الأعلام: ٣٠٢/٣.

(٢) المصدر نفسه: ٤٩٤-٤٩٥، معجم المؤلفين: ٣/٢٦٧.

(٣) المصدر السابق: ٤٩٥-٤٩٦، المصدر نفسه: ١٢/٦٢.

(٤) ينظر: فهرس الفهارس: ٣٩٣/١، الأعلام: ١/٢٤٤.

(٥) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ١٠٣-١٠٤، المصدر نفسه: ٧٧/٧٠.

المتفنن الفهّامة، عين أعيان الفضلاء، ونخبة أفراد العلماء،
(ت: ١٢١٣ هـ)^(١).

٩. صالح بن محمد بن صالح السباعي، أبو الفلاح: فاضل مصري، ولد ببني
عدي، وتعلم في الأزهر، (ت: ١٢٢١ هـ)^(٢).

١٠. محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي الأَزهري، شمس الدين أبو عبد الله: من
علماء العربية، من أهل دسوق بمصر، كان من المدرسين في الأزهر،
(ت: ١٢٣٠ هـ)^(٣).

١١. محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأَزهري،
المعروف بالأمير: عالم بالعربية، من فقهاء المالكية، اشتهر بالأمير؛ لأنَّ
جده أحمد كانت له إمرة في الصعيد، وأصله من المغرب،
(ت: ١٢٣٢ هـ)^(٤).

ثالثاً: آثاره العلمية:

كما تبيَّن أنَّ الشيخ علي العدوи - رحمه الله تعالى - اشتغل طول حياته في
التدريس، حتَّى صار أحد صدور الأَزهريين، وكان قبل ظهوره لم تكن المالكية تعرف
الحواشِي على شروح كتبهم الفقهية؛ فهو أول من خدم تلك الكُتب بها^(٥).

(١) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق البيطار: ١٧٨، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٥١٨/١.

(٢) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٥١٩/١، الأَعلام: ١٩٥/٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢٠/١، المصدر نفسه: ١٧/٦.

(٤) الأَعلام: ٧١/٧.

(٥) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأَخبار: ٤٧٦/١.

رابعاً: مؤلفاته:

- أَلْفُ الشِّيخِ عَلَى الْعُدُوِيِّ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى - الْكَثِيرُ مِنَ الْكُتُبِ وَالْمُؤَلَّفَاتِ فِي عِلْمِ عِلُومِ مُتَعَدِّدٍ، وَهَذَا سَرْدٌ لِمَا عَرَفْتُهُ مِنْهَا:
١. تقريرات على شرح السنوسية للمصنف في علم الكلام^(١).
 ٢. حاشية العدوi على شرح ابن تركي المسمى "الجواهر الزكية في حل ألفاظ العشماوية" في الفقه المالكي^(٢).
 ٣. حاشية العدوi على شرح الزرقاني على العزية في الفقه المالكي^(٣).
 ٤. حاشية العدوi على شرح الزرقاني على مختصر خليل في الفقه المالكي^(٤).
 ٥. حاشية العدوi على شرح السلم للأخضري في علم المنطق^(٥).
 ٦. حاشية العدوi على شرح الهدهي على الصغرى في علم الكلام^(٦).
 ٧. حاشية العدوi على شرح زكريا الأنصاري على ألفية العراقي في المصطلح^(٧)، وهذا الذي نحن بصدده تحقيقه، وهو موضوع بحثنا.
 ٨. حاشية العدوi على شرح كفاية الطالب الرباني في الفقه المالكي^(٨).
 ٩. حاشية العدوi على شرح مختصر خليل للخرشي في الفقه المالكي^(٩).

(١) الأعلام: ٤٢٠/٤.

(٢) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ١/٤٧٧، هدية العارفين: ١/٧٦٩.

(٣) مطبوع، حقه: أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار ابن حزم.

(٤) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ١/٤٧٧، هدية العارفين: ١/٧٦٩.

(٥) المصدر نفسه: ١/٤٧٧، الأعلام: ٤٢٠/٤، المصدر نفسه: ١/٧٦٩.

(٦) المصدر السابق: ١/٤٧٧، المصدر السابق: ١/٧٦٩.

(٧) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ٢١٥، المصدر السابق: ١/٧٦٩.

(٨) مطبوع، حقه: يوسف الشيخ محمد البغاعي، دار الفكر - بيروت -.

(٩) مطبوع، بدار الفكر للطباعة - بيروت -.

١٠. حاشية على شرح ابن عبد الحق لبسملة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في تفسير القرآن الكريم^(١).
١١. حاشيتان للعدوي على شرح عبد السلام اللقاني على جوهرة التوحيد كبرى وصغرى^(٢).
١٢. الدرة الفريدة على الكلمات التوحيدية في علم الكلام^(٣).
١٣. رسالة فيما تفعله فرقة المطاوعة من المتصوفة، من البدع، كالطلب والرقص^(٤).
١٤. شرح حديث الوارد في بناء المساجد^(٥).
١٥. شرح خطبة إمداد الفتاح على نور الإيضاح في فروع الحنفية^(٦).

(١) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٧/١، هدية العارفين: ٧٦٩/١.

(٢) المصدر نفسه: ٤٧٧/١، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٣/١، المصدر نفسه: ٧٦٩/١.

(٣) معجم المطبوعات العربية والمغربية، ليوسف بن إيليان: ١٣١٥/٢.

(٤) الأخلاق: ٢٦٠/٤.

(٥) معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات): ١٩٩٥/٣.

(٦) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٧/١، هدية العارفين: ٧٦٩/١.

المطلب الخامس

وفاته

بعد هذه الرحلة الطويلة من التأليف والتدريس وخدمة دين الله تعالى، مَرِضَ - رحمه الله - بخراج في ظهره أَيَّاماً قليلة وَتُوْفِيَ في عاشر رجب سنة تسع وثمانين ومائة وأَلْفٍ (١١٨٩ هـ - ١٧٧٥ م)، وصُلِّيَ عَلَيْهِ بِالْأَزْهَرِ بِمَسْجِدِ عَظِيمٍ وَدُفِنَ بِالْبَسْطَانِ بِالْقِرَافَةِ الْكَبْرِيِّ - رحمه الله - ولم يخلف بعده مثله^(١)، وهذا التاريخ مُتَّقِّدٌ عَلَيْهِ بَيْنَ جَمِيعِ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ، وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا ذَكَرَ غَيْرَ ذَلِكَ.

فِي ذَلِكَ أَفْلَى نَجْمٌ مِنْ نَجْمَ الْأَمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَعَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِهَا، فَرَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً، وَجَعَلَ مَرْتَبَتَهُ مَعَ النَّبِيِّنَ وَالشَّهَادَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا.

(١) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٩/١. وينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٢٠٦/٣، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٣/١، فهرس الفهارس: ٧١٣/٢، الأعلام: ٢٦٠/٤، معجم المؤلفين: ٢٩/٧

المبحث الرابع

دراسة كتاب " حاشية العلامة الصعیدی علی شرح شیخ الإسلام"

"(زکریا الأنصاری) علی ألفیة المصطلح"

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه:

اسم الكتاب:

ورد اسم الكتاب مُصرّحاً به على غلاف المخطوط بعنوان: " حاشية العلامة الصعیدی علی شرح شیخ الإسلام زکریا الأنصاری علی ألفیة المصطلح "، وكذلك جاء في الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة بعنوان: " حاشية العدوى علی فتح الباقي بشرح ألفیة العرّاقي "^(١)، وهدية العارفین أسماء المؤلفین وآثار المصتّقین بعنوان: " حاشية العدوى علی شرح ألفیة العرّاقي لشیخ الإسلام "^(٢)، وخزانة التراث - فهرس مخطوطات بعنوان: " حاشية العدوى علی شرح ألفیة المصطلح "^(٣)، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات) بعنوان: " حاشية العدوى علی فتح الباقي بشرح ألفیة العرّاقي "^(٤).

نسبته لمؤلفه:

جاء في مقدمة المخطوط التصريح بنسبة الكتاب لمؤلفه - رحمه الله - فقال ما نصّه: فيقول الفقير إلى الله تعالى علی الصعیدی العدوى المالکي: لمّا تقضى المولى الكريم، بحضور هذا الكتاب، من أوله إلى آخره، وأخذه عن المشايخ الثقات، واجازتهم

(١) ينظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: ٢١٥.

(٢) ينظر: هدية العارفین: ٧٦٩/١.

(٣) ينظر: خزانة التراث - فهرس مخطوطات: ١٨٦/٥١.

(٤) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات): ١٩٩٥/٣.

به وبمطاعته مع الإخوان، وظهر شيءٌ مما يتعلّق بحلِّ الشارح، أحببت أن أضعه مع ما أضمه إليه، من كُتب هذا الفنّ^(١).

وكذلك جاء التصريح في نهاية المخطوط: قال مؤلفه: نجزء جامعه الفقير علي الصعيدي المالكي، يوم الثلاثاء سادس عشر شوال الذي هو من شهور سنة ألف ومائة وسبعة وستين من الهجرة النبوية.

وكذلك نسبة: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للشيخ علي العدوi^(٢)، والرسالة المستطرفة لبيان مشهور كُتب السنة المشرفة^(٣)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية^(٤)، والأعلام^(٥)، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصتفيين^(٦)، ومعجم المؤلفين^(٧)، وخزانة التراث - فهرس مخطوطات^(٨)، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)^(٩).

(١) اللوحة: ١/أ.

(٢) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٧/١.

(٣) ينظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: ٢١٥.

(٤) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٣/١.

(٥) ينظر: الأعلام: ٢٦٠/٤.

(٦) ينظر: هدية العارفين: ٧٦٩/١.

(٧) ينظر: معجم المؤلفين: ٣٠-٢٩/٧.

(٨) ينظر: خزانة التراث - فهرس مخطوطات: ١٨٦/٥١.

(٩) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات): ١٩٩٥/٣.

المطلب الثاني

منهج المؤلف في الكتاب

لم أقف على كتاب من كتب الفهارس، أو التراجم قد أوضح منهجية الشيخ علي العدوى - رحمة الله - في حاشيته، وكذلك لم يشر العدوى - رحمة الله - إشارة لما نهجه في كتابه، ولم يتطرق إلى منهجيته في تأليفه.

ومن خلال تحقيقي للجزء الذي كلفت بتحقيقه يمكنني استخلاص منهجه في ما يأتي:

١. المنهج العام الذي سار عليه في كتابه، هو المنهج المأثور المتبعة لدى أصحاب الحواشى لا يخرج عن طريقين:

الأول: أن يكتفى بانتقاء بعض الكلمات أو العبارات لشرحها أو التعليق عليها.

الثاني: أن يعلق على جميع الكلمات والعبارات الواردة في المتن.
والطريقة التي سار عليها في الغالب هي الأولى، أي: أنه يذكر الكلمة أو العبارة أو طرفاً منها ثم يعلق بما يراه من التوضيح أو الاعتراض أو التكملة.

٢. اهتم - رحمة الله - بالمسائل النحوية والصرفية والبلاغية، وذلك واضح في كتابه.

٣. إنه يشرع أحياناً في توضيح كلام العراقي - رحمة الله - مباشرة دون الرجوع إلى كلام الأنصاري - رحمة الله -، مثال ذلك: قوله: ((ضابط الفواد)) يمكن أن يكون الفواد قيداً يدخل من لم يكن لسانه ضابطاً، وقوله: ((من غير ما شدود الخ)) متعلق بالمتصل الإسناد. ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ٢٠٨-٢١٠.

٤. كان - رحمة الله - على نهج الأوائل من المصتفيين بأن يختم النصوص التي يقتبسها بعبارة (انتهى). ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ٨٤ - ٨٧.

٥. التعليق على بعض المسائل، ويبين رأيه فيها.

٦. الاستدلال بالآيات القرآنية: غالباً ما يستدلّ بالآيات الكريمة ولا يذكر الآية كاملة، بل يقتصر على مواطن الشاهد منها، ومثال ذلك: قوله: *فإِنَّ اللَّهَ يَصْلِهِ بِالدِّينِ*، أي: يزيده منه، قال تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُ كُمُ الْأَمْلَأُ ﴾، وقوله: على ما يُشير إِلَيْهِ قوله تعالى: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾. ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ٧٩ - ٨٦.

٧. الاستدلال بالأحاديث: فمن ناحية السند كان - رحمه الله - يذكر الحديث دون ذكر رواته، وهو الغالب، وقد يورد السند، وهو قليل، ومن ناحية متن الحديث كان - رحمه الله - يورد جزء من الحديث الذي يستدل به، وهو الغالب. ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ٩٣ - ٢٠٥.

٨. استشهاده بالنقل من أقوال العلماء في علوم مختلفة، فمنها ما ينقله بالنص، ومنها ما ينقله بالمعنى وهو الغالب.

٩. كان - رحمه الله - منهجه واحد في صيغة الصلاة على النبي ﷺ، وهي ﷺ.

١٠. كان - رحمه الله - يستعمل الرموز والاختصارات: حيث يُعتبر عن العراقي - رحمه الله - ب(المص)، بمعنى: المصنف، وقد يُشير أحياناً ب(الناظم)، أو ب(المصنف)، ويُعتبر عن الأنصارى - رحمه الله - ب(الش)، بمعنى: الشارح، وقد يُشير أحياناً ب(الشارح)، أو ب(الشيخ)، وحرف (ح)، بمعنى: حينئذ، والطوخي ب(طخ)، وانتهى (شرح س)، أي: شرح ابن قاسم على أبي شجاع.

١١. استخدامه للمصادر، ويمكن تقسيم هذه المصادر على أربعة أقسام:
القسم الأول: الذي صرّح فيه باسم المؤلف والكتاب، من شواهد:
• قوله: ويُوافق ذلك قول ابن عبد الحق في "شرح متن بسمة الشارح". ينظر:
النص المحقق من الرسالة: ص ١١٦.
• قوله: وقول ابن حجر في "شرح النخبة". ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ١٦٤.

القسم الثاني: الذي صرَّح فيه باسم الكتاب فقط، من شواهده:

- قوله: قال في "المصباح". ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ٩٩.

- قوله: قال في "القاموس". ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ١٠٦.

القسم الثالث: الذي صرَّح فيه باسم المؤلِّف فقط، من شواهده:

- قوله: قال السيد عيسى: قوله: (مشتقٌ من السُّمُوّ). ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ١١٦.

- قوله: قال الإمام القرطبي: من قال: أَنَّ الاسم مشتقٌ من السُّمُوّ. ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ١١٨.

القسم الرابع: الذي أَغفل فيه ذكر مصادره:

- قوله: فقيل: المحبَّة أَرفع، وقيل: الْخُلَّة أَرفع. ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ٩٢.

- قوله: قال بعضهم: أَنَّ مَن رَحَمَ سَخْنًا أَرَادَ بِهِ التَّقْضِيل. ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ١٢٦.

المطلب الثالث

مصادره التي اعتمد عليها

اعتمد العدوي - رحمه الله - في هذه الحاشية على مصادر كثيرة سأذكرها مرتبة حسب الحروف الهجائية منها بعد القرآن الكريم:

١. أساس البلاغة للزمخشري.
٢. ألفية السيوطي في علم الحديث.
٣. البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطى.
٤. تدريب الراوى في شرح تقريب النووى للسيوطى.
٥. تقريب التهذيب لابن حجر العسقلانى.
٦. التتفيق في مسألة التصحیح للسيوطى.
٧. حاشية السیالکوتی على كتاب المطول للنفڑازانی.
٨. حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي.
٩. حاشية على تفسیر الفاتحة للبیضاوی للسید عیسی الصفوی.
١٠. حلیة الأولیاء وطبقات الأصفیاء لأبی نعیم.
١١. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبکی.
١٢. سنن ابن ماجه.
١٣. سنن أبی داود.
١٤. سنن الترمذی.
١٥. سنن النسائی.
١٦. شرح البسملة والحمدلة لابن عبد الحق.
١٧. شرح الشمائی.
١٨. شرح كتاب سیبویه للسیرافی.
١٩. صحيح البخاری.
٢٠. صحيح مسلم.
٢١. فتح الإله في شرح المشکاة لابن حجر الهیتمی.

٢٢. الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيثمي.
٢٣. القاموس المحيط للفيروزآبادي.
٢٤. لب الباب في تحرير الأنساب للسيوطني.
٢٥. محسن الاصطلاح للبلقيني.
٢٦. مُسند أحمد.
٢٧. مُسند الشافعي.
٢٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد الفيومي.
٢٩. المعارف لابن قتيبة.
٣٠. معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بـ "مقدمة ابن الصلاح".
٣١. مقاليد الأسانيد لعيسى المغربي.
٣٢. منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي.
٣٣. الموطأ.
٣٤. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.
٣٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطني.

المطلب الرابع

منهجي في التحقيق

من المعروف أنَّ الغاية من التحقيق هي إخراج النص خالياً من العيوب التي طرأت على المخطوط، وإخراجه كما وضعه المؤلف، أو قريباً منه، ويمكن وصف عملي في التحقيق بالخطوات الآتية:

١. عمدت إلى نسخة (أ) التي وقع الاختيار عليها أصلًا ونقلت منها النص؛ لكونها الأكثر ضبطاً وإنقاذاً.

٢. قابلت بين نسخة (أ) مع نسخة (ب) و (ج)؛ وفي بعض الأحيان أعدل عن النسخة (أ) إلى النسخة (ب) أو (ج) عندما تكون عبارتها أكثر استقامة مع سياق الكلام، أو أكثر إيضاحاً للمعنى؛ مع الإشارة إلى ذلك في الهاشم.

٣. استعملت علامات الترقيم في مواضعها الصحيحة، بما يقتضيه منهج التحقيق العلمي كالفارزة، والاستفهام، وغيرها.

٤. إذا كان هناك تصحيف، أو تحريف، أو خطأ، واتفقت النسخ على ذلك فـإِنِّي أثبُّ الصواب في متن الكتاب، وأذكر ذلك في الهاشم، أمّا إن كان التصحيف، أو التحريف في النسخة (أ) فـإِنِّي أثبُّ الصواب من نسخة (ب) أو (ج) في متن الكتاب، وأشارُ لذلك في الهاشم.

٥. رقمت الآيات القرآنية الموجودة في الكتاب؛ وثبت مواضعها في المصحف الشريف، ذاكراً اسم السورة ورقم الآية وجعلتها بين قوسين مزهرين ﴿﴾ تميزاً لها.

٦. ضبطت الأحاديث النبوية الشريفة التي رويت باللفظ وتخريجها من مطابقها، مع ذكر الكتاب، والباب، والجزء والصفحة، ورقم الحديث، مما كان في الصحيحين وغيرهما، اكتفيت بتوثيقه من الصحيحين أو أحدهما، وما كان من غيرهما فـإِنِّي وثّقته وتتبعت أقوال العلماء - رحمهم الله تعالى - في الحكم عليه، ملتزماً في ذلك كُتب التخريج المعتبرة.

٧. لم أشر إلى ما وقع من الاختلاف بين النسخ في قوله: (عز وجل) قوله: (تعالى)، أو قوله: ﷺ قوله: _ عليه السلام _، أو اختصار مثل قوله: (انتهى) قوله: (اه)، أو قوله: (الظاهر) قوله: (الظ)، بل أثبت ما ورد في نسخة الأصل دون الإشارة إلى ذلك.

٨. إذا كان الكلام في المخطوط مأخوذاً نصاً من أحد المصادر بدون تصرف به أشير له بالهامش بذكر المصدر مباشرةً بدون كلمة (ينظر)، وإذا كان الكلام بتصرف، أو ذكره صاحب المخطوط بالمعنى أكتب في الهامش (ينظر).

٩. أقدم المصدر الذي يحيل إليه صاحب المخطوط وأجعله أولاً، ثم بقية المصادر على حسب القدر في الوفاة.

١٠. وضعت ترجمة مختصرة للأعلام الواردة أسمائهم في نص المخطوط عند ذكر العلم أول مرّة، ثم أتبّعه بذكر المصادر التي ترجمت لذلك العلم، إلا الخلفاء الراشدين وأمهات المؤمنين - رضي الله عنهم - والأعلام المشهورين ومن لهم كتب اشتهروا بها فلم أترجم لهم.

١١. وضعت ترجمة للبلدان والأماكن الواردة في الكتاب.

١٢. عزوت الشعر إلى قائله؛ وإن كان شطراً، أتممت الشطر الثاني في الهامش، وذلك بالرجوع إلى مصادر الشعر، ودواوينه.

١٣. أشرت إلى نهاية كل صفحةٍ من نسخة المخطوطة الأصل من وضع رقم صفحة المخطوطة الأصل بين قوسين معقوفين هكذا [١/أ] نهاية الوجه الأول من اللوحة، و[١/ب] نهاية الوجه الثاني من اللوحة.

١٤. علّقت على بعض المسائل التي رأيت في التعليق عليها زيادة فائدة.

١٥. قمت بالتعريف بالكتب التي ذُكرت في متن النص المحقق مستعيناً بفهارس الكتب والأدلة، والمصادر نفسها.

١٦. وَرَدَ نَسْبَةُ بَعْضِ الْأَقْوَالِ مِنْ دُونِ عَزِيزٍ كَوْلَهُ: (قِيلَ) أَوْ (قَالَ بَعْضُهُمْ) أَوْ (قَالَ بَعْضُهُ)، وَحَاوَلَتُ التَّعْرِيفَ بِهِمْ، بِالرَّجُوعِ إِلَى الْكُتُبِ الْأَصْلِيَّةِ، فَمَا وَجَدْتُهُ أَثْبَتَهُ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ هُوَ عَدْمُ ذِكْرِهِ فِي الْمَصَادِرِ الْأَصْلِيَّةِ نَفْسَهَا.
١٧. ذَكَرْتُ مِنْ فَتْحِ الْبَاقِي أَحَيَانًا، عِنْدِ شُرُوعِ الْمُؤْلِفِ بِشَرْحِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ وَتَرْكِ بَعْضِهَا، تَحَاشِيَ الإِيمَامَ وَالْإِبَاهَامَ فِي تَرَابِطِ النَّصِّ؛ لِأَنَّ الْمُؤْلِفَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَأْتِ فِي الشَّرْحِ كَامِلًا، بَلْ كَانَ يَكْتُفِي بِاِنتِقاءِ الْكَلْمَاتِ، أَوْ الْعَبَارَاتِ لِشَرْحِهَا، أَوْ التَّعْلِيقِ عَلَيْهَا.
١٨. أَضَفْتُ بَعْضَ الْجَمْلِ إِلَى الْمُخْطُوطِ وَالَّتِي أَرَى مِنَ الْوَاجِبِ إِضَافَتِهَا إِنْ لَمْ تَوَجُدْ مِثْلُ جَمْلَةِ: ﴿...﴾ بَعْدَ ذِكْرِ لَفْظَةِ مُحَمَّدٌ أَوِ الرَّسُولُ أَوِ النَّبِيُّ، وَجَمْلَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَوْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَوْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بَعْدَ كَلْمَةِ الصَّحَابَةِ أَوِ الصَّحَابِيِّ، وَأَعْدَثْتُ الْاِخْتَصَارَاتِ إِلَى أَصْلِهَا مِثْلَ: (طَخْ) إِلَى الطَّوْخِيِّ، وَ(الْمَصْ) إِلَى الْمَصِّ، وَ(الشّْ) إِلَى الشَّارِحِ، وَ(حْ) إِلَى حَيْنَدْ.
١٩. قَسَمْتُ النَّصِّ إِلَى فَقَرَاتٍ، وَوَضَعْتُ أَبْيَاتِ الْأَلْفَيْهَ بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ الْمَعْقُوفَيْنِ [] بِلُونِ أَسْوَدِ غَامِقٍ كَعِنْوَانَاتِ فَرِعَيَّةٍ عَلَى رُؤُوسِ الْمَوَاضِيعِ، تَحَاشِيَ لِتَدَالِيِ النَّصُوصِ وَلِتَسِيرِ الرَّجُوعِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْمُؤْلِفَ لَمْ يَعْمَلْ الْفَصُولَ وَالْأَبْوَابَ.
٢٠. شَرَحْتُ الْأَلْفَاظَ الْغَرِيبَةَ فِي النَّصِّ، وَضَبَطْتُ بِالْحُرْكَاتِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَبَطٍ.
٢١. اقْتَصَرَتْ عَلَى ذِكْرِ الْمَصْدَرِ وَاسْمِ مُؤْلِفِهِ عِنْدَ ذِكْرِ الْمَصْدَرِ أَوْلَى مَرَّةً، وَلَمْ أَسْرِ عَلَى الْمَنْهَجِيَّةِ مِنْ ذِكْرِ بَطَاقَةِ الْكِتَابِ عِنْدَ أَوْلَى مَرَّةٍ؛ وَذَلِكَ لِتَخْلُصِي مِنْ إِثْقَالِ الْهَوَامِشِ، وَذَكْرِي لِذَلِكَ فِي فَهْرَسِ الْمَصَادِرِ، أَمَّا إِذَا تَكَرَّرَ ذِكْرُ الْمَصْدَرِ مَرَّةً ثَانِيَةً فَأَقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ اسْمِ الْمَصْدَرِ وَالْجُزْءِ وَالصَّفَحةِ.

٢٢. اعتمدت رسم الكلمات على ما هو عليه اليوم مثل: مسلة، وفضائل، وقائل، ومسايل، وعلى، ووسطي، والأعلا؛ المراد بها: مسألة، وفضائل، وسائل، وسائل، وعلى، وسطى، والأعلى، وهكذا كثير من الكلمات ولم أشر إلى ذلك في الهاشم اكتفاء بذكرها في المنهجية هنا.

٢٣. ميزت كلام الشارح باللون الأسود الغامق وجعلته بين قوسين ()، وكذلك كلام الناظم وجعلته بين قوسين هلاليين كبيرين ())، وكلام الحاشي باللون الأسود العادي.

٤. إذا وجدت المصدر الذي يحيل إليه صاحب المخطوط فأرجع إليه وأدون منه مباشرةً، أما إذا لم أتمكن من الحصول عليه فأقوم بتدوينه من مصادر أخرى ذكر فيها هذا الكلام، وإذا لم أجده فأشير في الهاشم بعدم الحصول عليه.

٢٥. عملت فهارس علمية للكتاب تساعد على الإفادة منه، مثل: فهرس للآيات القرآنية، وللأحاديث والآثار، وأسماء الأعلام، وأسماء البلدان والأماكن، وكذلك المصادر التي اعتمدت عليها في التحقيق.

٢٦. وضعت صوراً لنسخ المخطوط، صورة اللوحة الأولى والأخيرة من كل نسخة، واللوحة الأولى والأخيرة من عملي.

٢٧. أتم طرف الحديث الذي ذكره الحاشي في متن شرحه، وذلك في الهاشم.

٢٨. لم أترجم للأعلام الواردة أسماؤهم على سبيل التمثيل في القسم الدراسي، اكتفاء بتخريجها في النص المحقق.

٢٩. الرموز التي استعملتها في التحقيق:

أ- ﴿﴾ لحصر الآيات الكريمة التي وردت في النص.

ب- «» لحصر الأحاديث النبوية الشريفة.

ت- " لحصر أسماء الكتب التي وردت في النص.

ث- (()) لحصر ألفاظ ألفية العراقي - رحمه الله - .

ج- () لحصر ألفاظ الشارح زكريا الأننصاري - رحمه الله .-

ح- [] لما يضاف إلى الأصل من النسخ (ب) و (ج)؛ مع الإشارة إلى ذلك في الهاشم.

المطلب الخامس

وصف النسخ الخطية التي استخدمتها في التحقيق مع نماذج من نسخ المخطوط

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاثة نسخ؛ استعنْت للحصول عليها بعون الله تعالى وقوته ثم إرشاد الأساتذة الأفاضل؛ وهي على النحو الآتي:

أولاً: النسخة الأولى الأصل، ورمزت لها: (أ) وقد جعلتها أصلًا اعتمد عليه.

١. عائدية المخطوط: دار الكتب القومية/ الخزانة التيموريّة مصطلح الحديث.

٢. رقم الحفظ: (٧١).

٣. عدد الأسطر: (٢١) سطراً.

٤. عدد الكلمات: (١٣) كلمة في كل سطرٍ تقربياً.

٥. عدد اللوحات: (٤٢١).

٦. الحجم: لا يوجد.

٧. اسم الناشر: لا يوجد.

٨. تاريخ النسخ: لا يوجد.

أما أسباب اعتمادها أصلًا فهي:

أ- خلوها من التصحيف والتحريف إلا ما ندر.

ب- قلة السقط أو الزيادات في الجمل أو الكلمات.

ت- وضوحاً وسهولة قراءتها وجودة خطّها.

ثانية: النسخة الثانية ورمزت لها بالرمز (ب).

١. عائدية المخطوط: المكتبة الأزهرية القاهرة مصر.

٢. رقم الحفظ: (٥١٠) صعايدة ٣٨٩٨٩.

٣. عدد الأسطر: (٢٣).

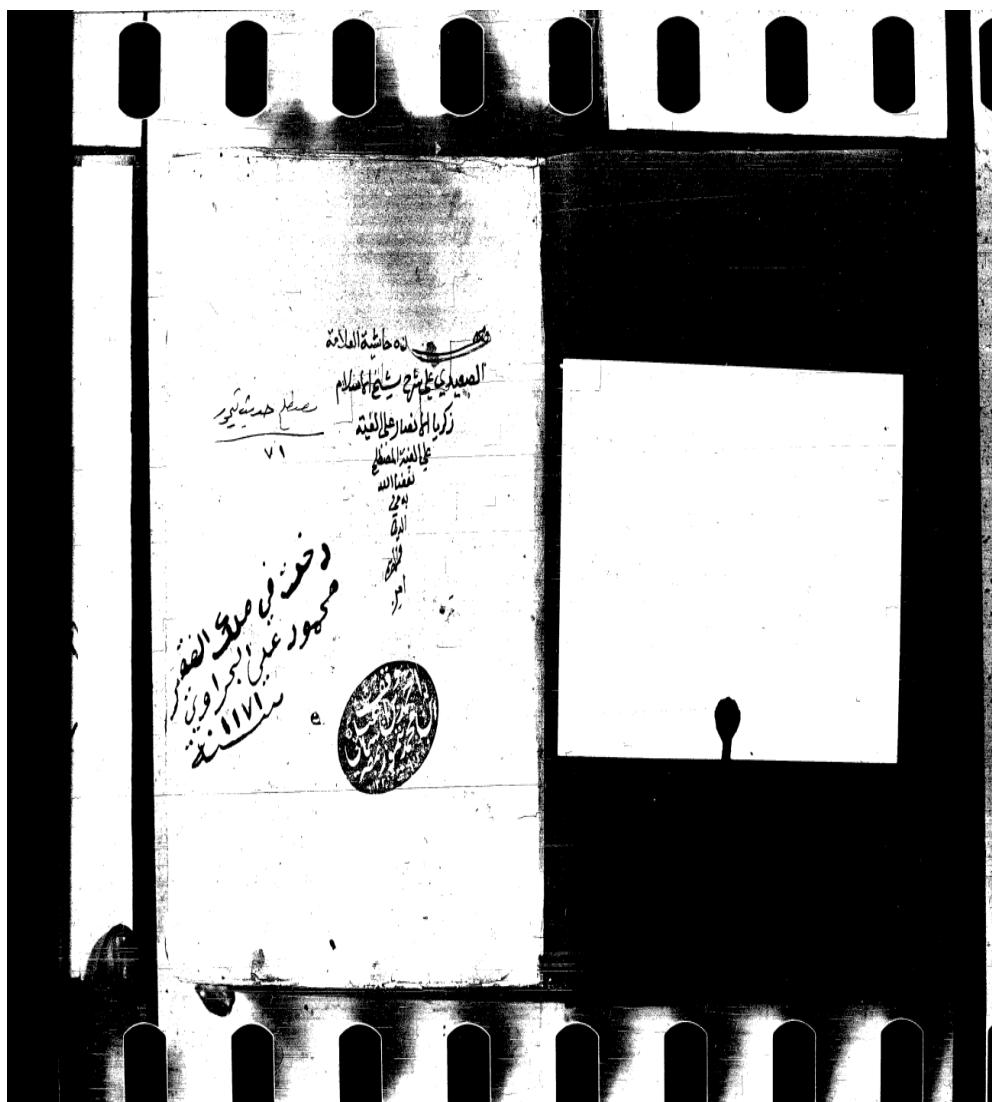
٤. عدد الكلمات: (١١) كلمة في كل سطرٍ تقربياً.

٥. عدد اللوحات: (٣٩٥).

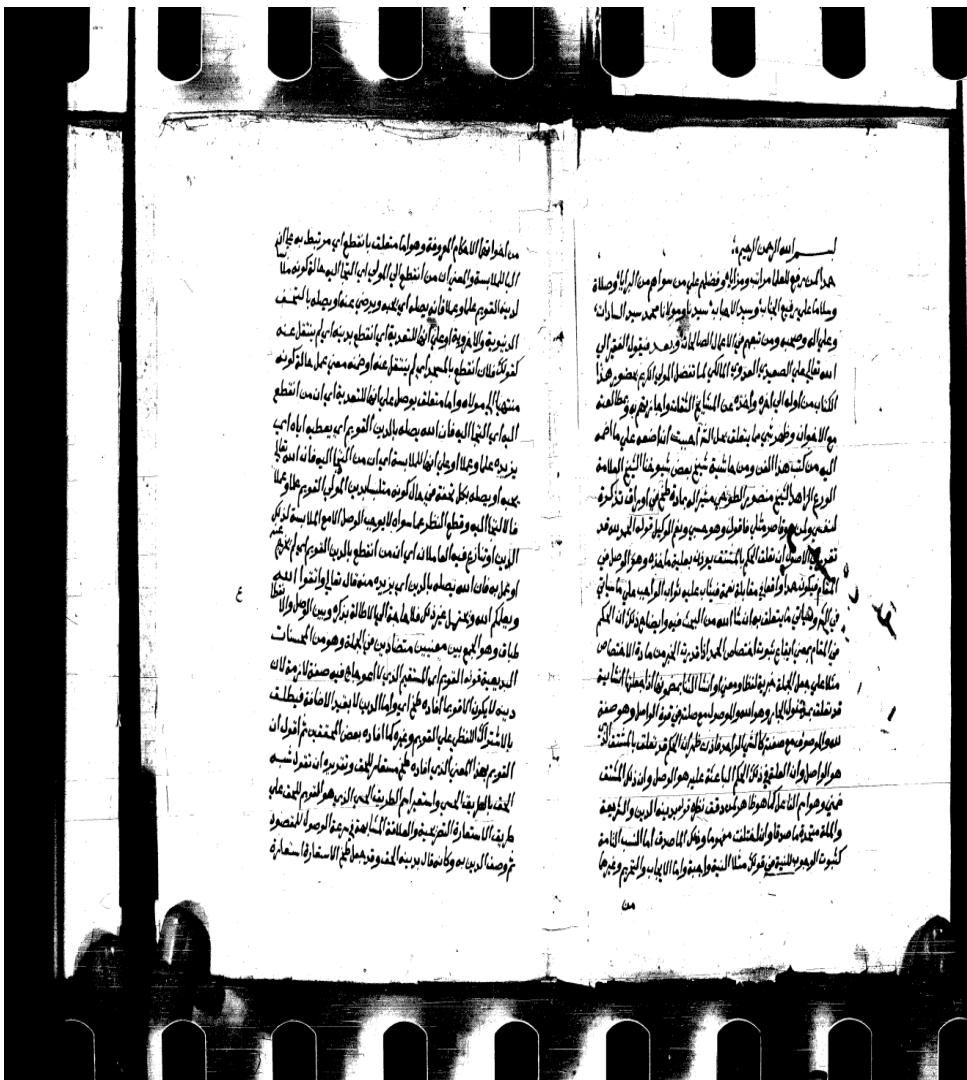
٦. الحجم: لا يوجد.

٧. اسم الناشر: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي.
٨. تاريخ النسخ: وَرَدَ في بداية المخطوط بقوله: وكتبه عجلًا الفقير إلى الله
محمد مرتضى الحسيني الزبيدي عفى عنه مولاه بكرمه في
١٣/رجب/١١٨٠ هـ .
- ثالثًا: النسخة الثالثة ورمزت لها بالرمز (ج).
١. عائدية المخطوط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ عمادة شؤون المكتبات - المكتبة المركزية/ قسم المخطوطات.
٢. رقم الحفظ: (٧٥٩٩).
٣. عدد الأسطر: (٢٥).
٤. عدد الكلمات: (١٠) كلمة في كل سطرين تقريبًا.
٥. عدد اللوحات: (٣٧٣).
٦. الحجم: ٢٢/٥×١٦ سم.
٧. اسم الناشر: لا يوجد.
٨. تاريخ النسخ: لا يوجد.

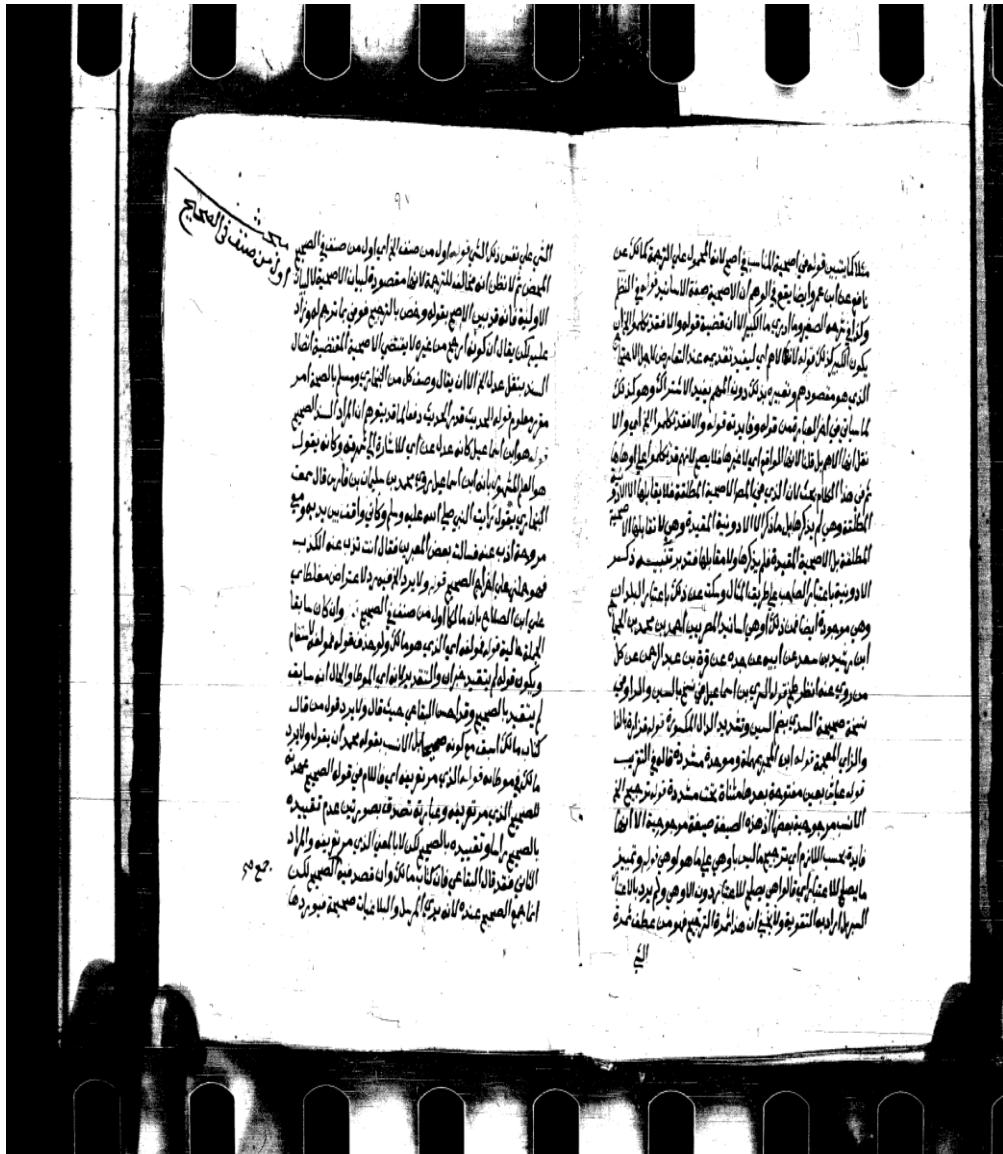
نماذج من صور المخطوط:
صورة اللوحة الأولى من النسخة: (أ)، ومؤثثة عليها اسم الكتاب.



صورة اللوحة الثانية من النسخة: (أ).



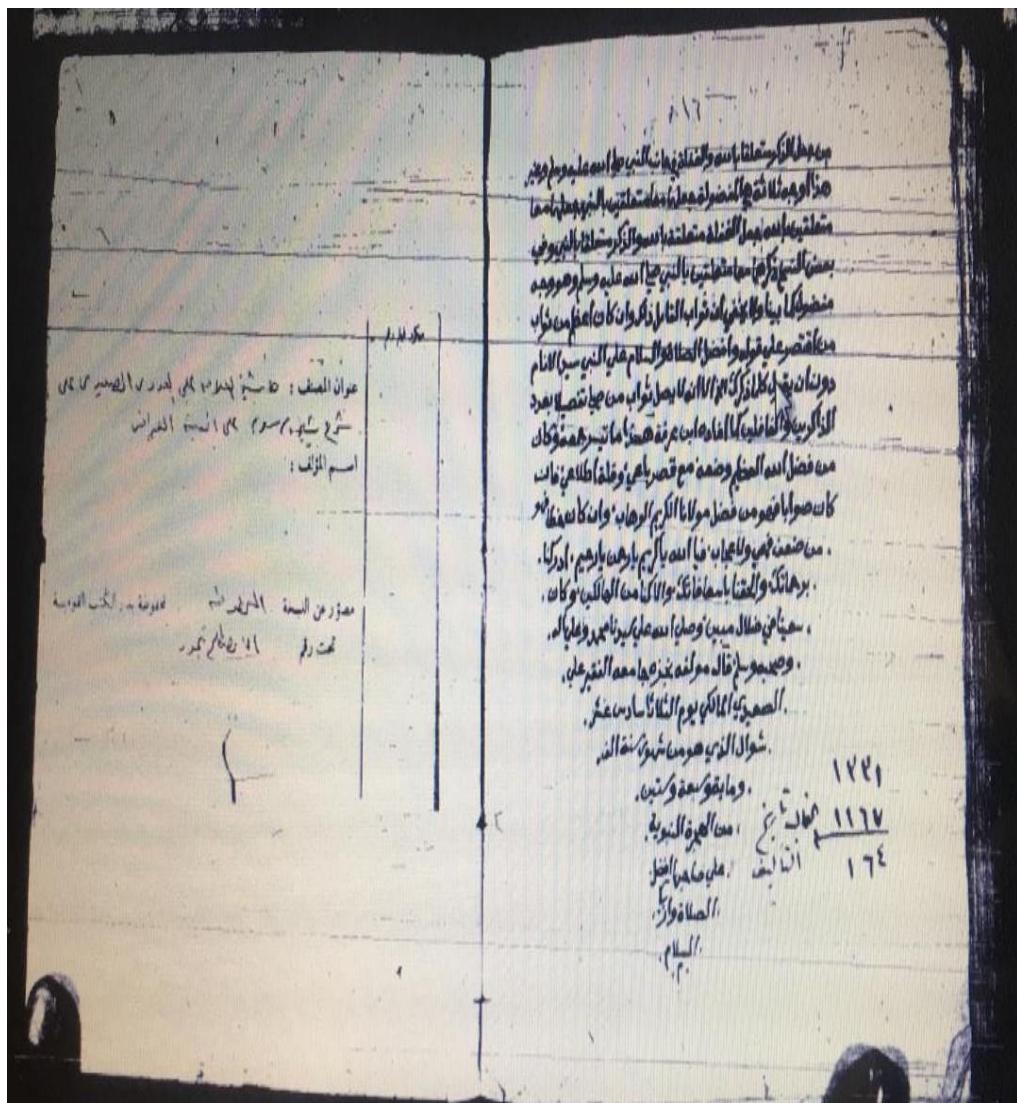
صورة نهاية عمل المخطوط، النسخة: (أ).



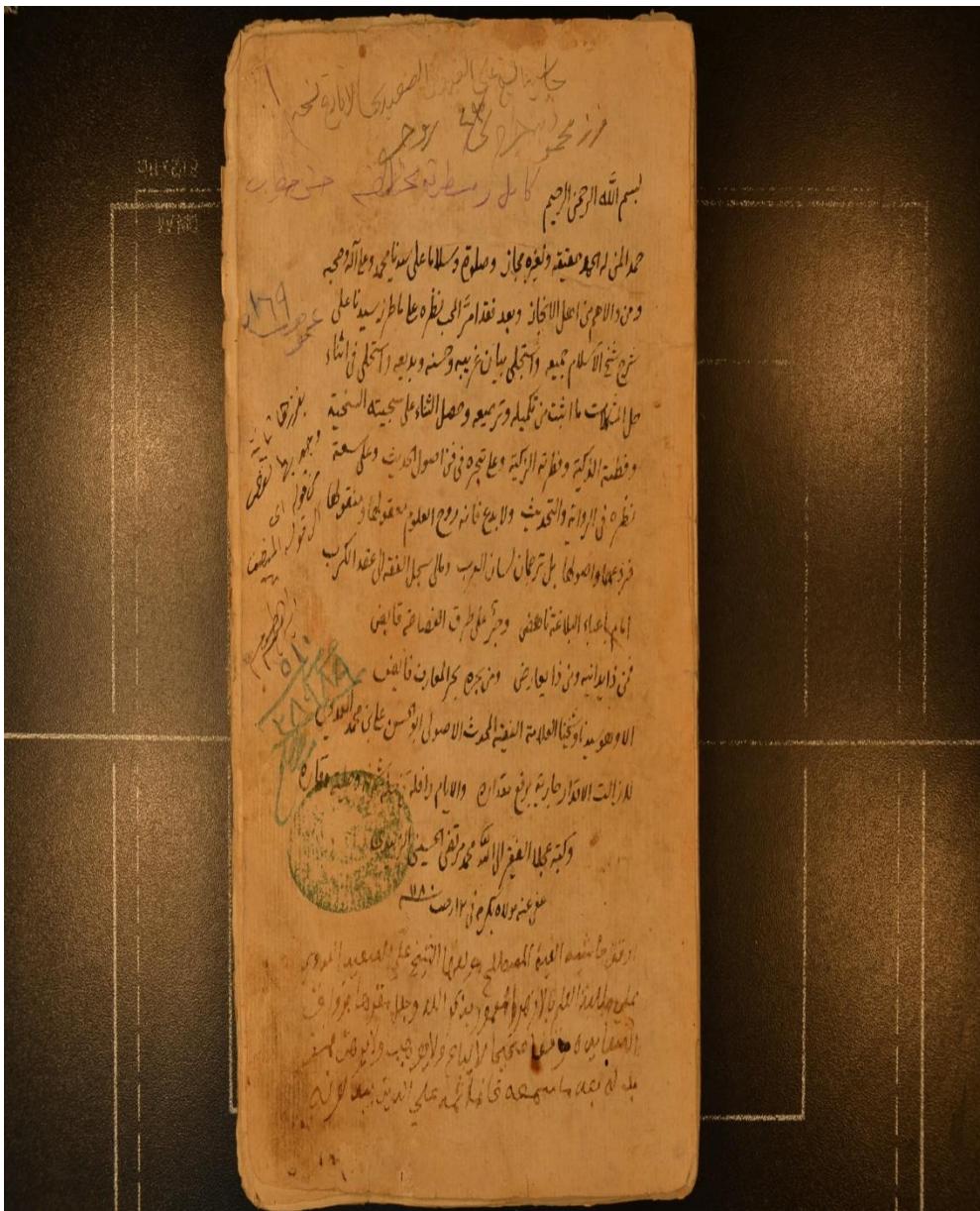
التي على بعضها كل حرف ملوك من صفت اليماني ومن صفت الصغير ^{بـ}_{من صفت في العجم}
المفهوم الناطق أن المماليك كلها مقصورة قليلاً على العجميين ^{أـ}_{من صفت في العجم}
الدولية فأنه قريب الصغير ينفرد بالطبع عموماً بازدهار
عليه كل غالٍ لكنه أحياناً يحيى معاشره وأحياناً يحيى الصغير ^{بـ}_{من صفت في العجم}
السد ينقذ عدوه لأن جلاوس كل من العجمي يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم}
متزوج من فلان العجمي فله كثيرون وعدهم يحيى الصغير ^{بـ}_{من صفت في العجم}
وهو صورت أحيا عيشه لأن عدوه من العجمي ^{أـ}_{من صفت في العجم}
والملائكة الشفاعة ^{بـ}_{من صفت في العجم} أحياناً يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم}
البيان ينقول أنت الذي يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم} وكم أنا أقمت به يومي
مزروعه ^{بـ}_{من صفت في العجم} أنت الذي يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم} أنت الذي يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم}
فهي ^{بـ}_{من صفت في العجم} فلذلك يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم} فلذلك يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم}
على أن الصالحة ^{بـ}_{من صفت في العجم} أنت الذي يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم} وإن كان ساماً
البيان التي تزكيه ^{بـ}_{من صفت في العجم} أنت الذي يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم} فله كثيرون
وكثيرون ينفيونه ^{بـ}_{من صفت في العجم} وانت يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم} وإن كان ساماً
إنسنة الصغير ^{بـ}_{من صفت في العجم} محبة كل من العجمي ^{أـ}_{من صفت في العجم} وإن كان ساماً
كان لما أذقت مع كثيرون ^{بـ}_{من صفت في العجم} أنت الذي يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم}
ما أكل يوماً ^{بـ}_{من صفت في العجم} أنت الذي يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم} ^{جـ}
للسعي ^{بـ}_{من صفت في العجم} وعده ^{بـ}_{من صفت في العجم} صورت ^{بـ}_{من صفت في العجم} ^{جـ}
بالصغير ^{بـ}_{من صفت في العجم} والصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم} وإن كان ساماً ^{جـ}
الآن فقد أفال الساعي ^{بـ}_{من صفت في العجم} وإن كان ساماً ^{جـ} فتصدر به الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم}
إنه الصغير ^{بـ}_{من صفت في العجم} عند الله يرى ^{بـ}_{من صفت في العجم} صحة صوره ^{جـ}

سلاسل التسلق ^{بـ}_{من صفت في العجم} أصوات المجردة ^{بـ}_{من صفت في العجم} كما لا يرى
يأخذ عاصف واصف في المهم ^{أـ}_{من صفت في العجم} صفة اللسان في زفير الماء عن
وزيرته الصغيرة ^{بـ}_{من صفت في العجم} فلولا الأفضلية ^{بـ}_{من صفت في العجم} يكون ^{بـ}_{من صفت في العجم}
كذلك ^{بـ}_{من صفت في العجم} ليس تقديره من الصدق ^{بـ}_{من صفت في العجم} الذي يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم}
الذي يحيى الصغير ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
لمسانين ^{بـ}_{من صفت في العجم} يحيى الصغير ^{أـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
تقى ^{بـ}_{من صفت في العجم} المحيط ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
كذلك ^{بـ}_{من صفت في العجم} المحيط ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
الظافر ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
الظافر ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
الادوية ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
وهي موجودة ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
ابن بطيء ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
من ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
شمع ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
والراي العجمي ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
نوافع ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
الاستمرار ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
وابدء ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
ما يحيى ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}
السمير ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم} كذا ^{بـ}_{من صفت في العجم}

صورة نهاية المخطوط من النسخة: (أ).



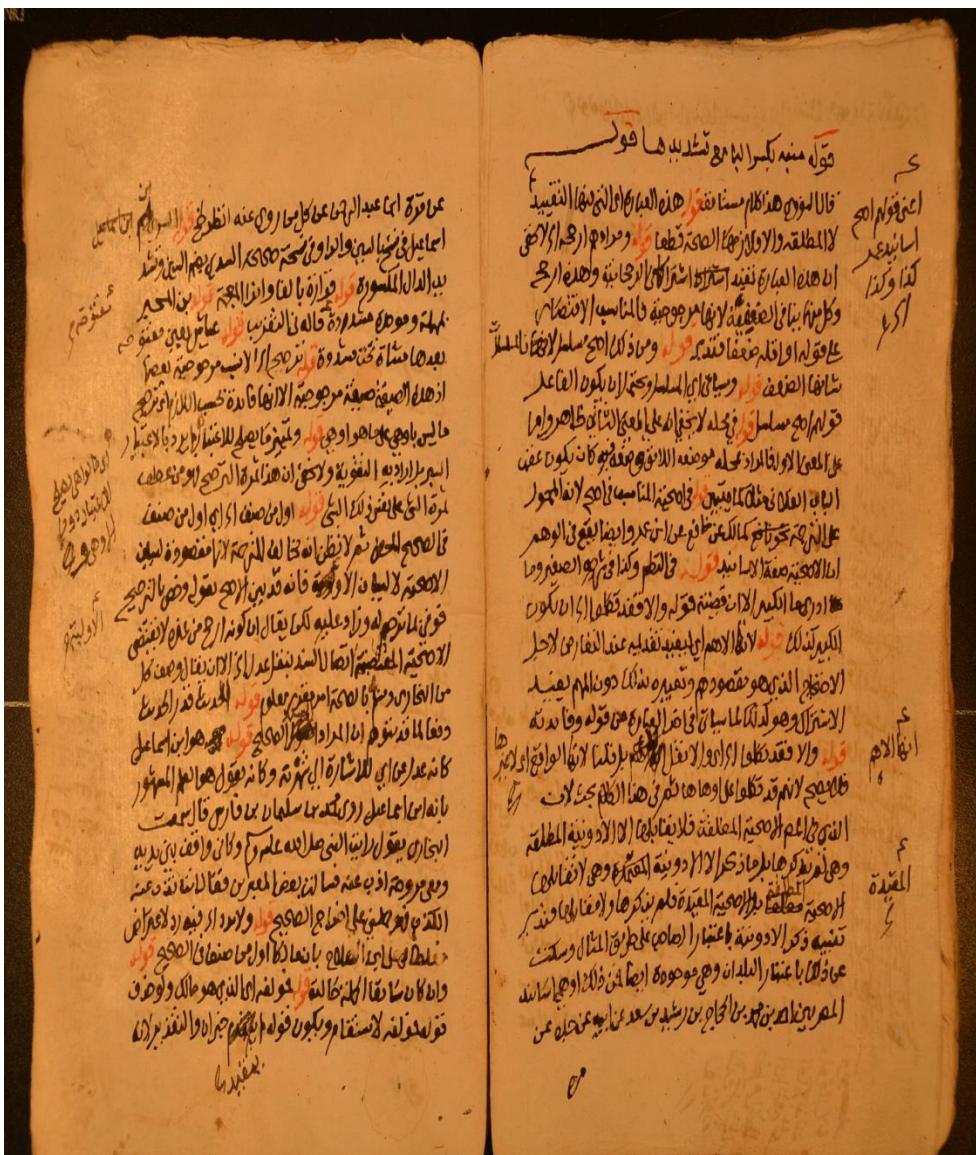
صورة اللوحة الأولى من النسخة: (ب).



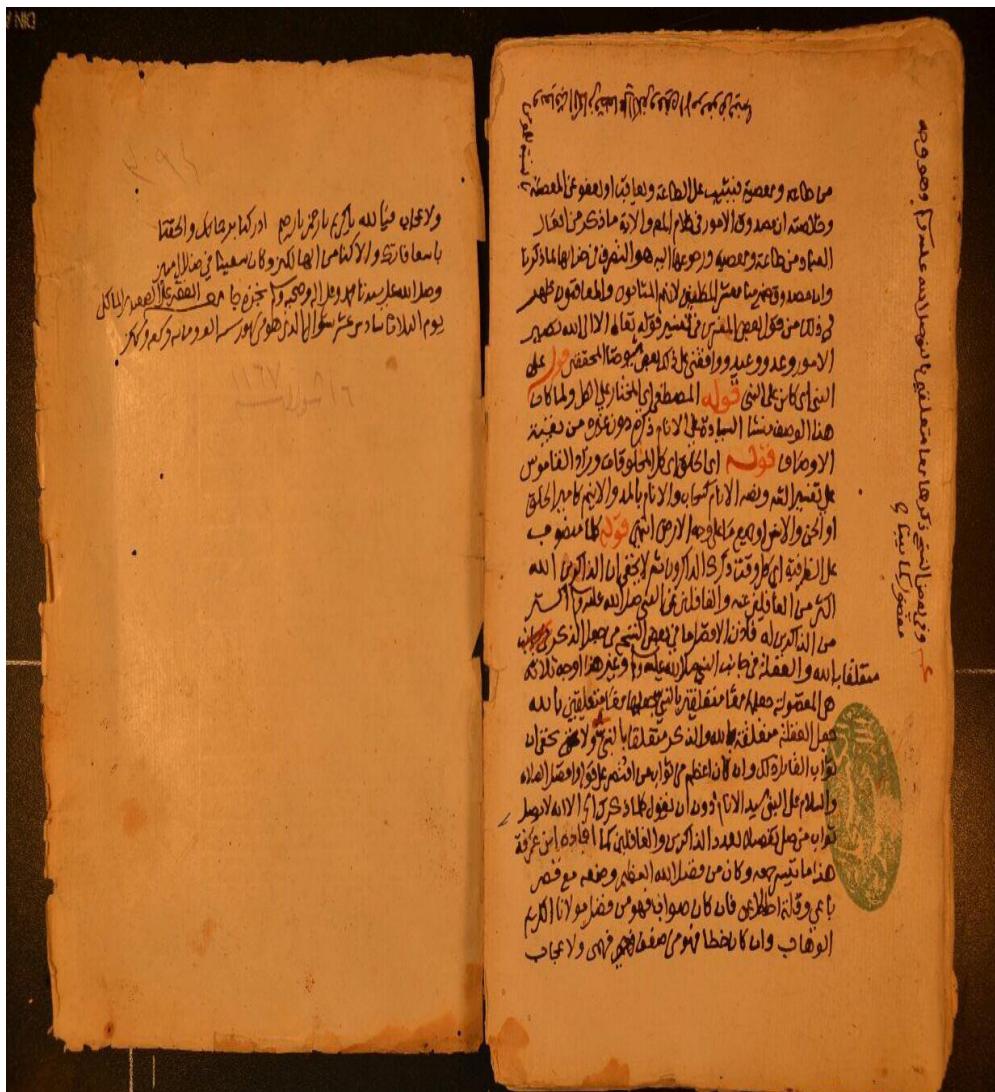
صورة اللوحة الثانية من النسخة: (ب).



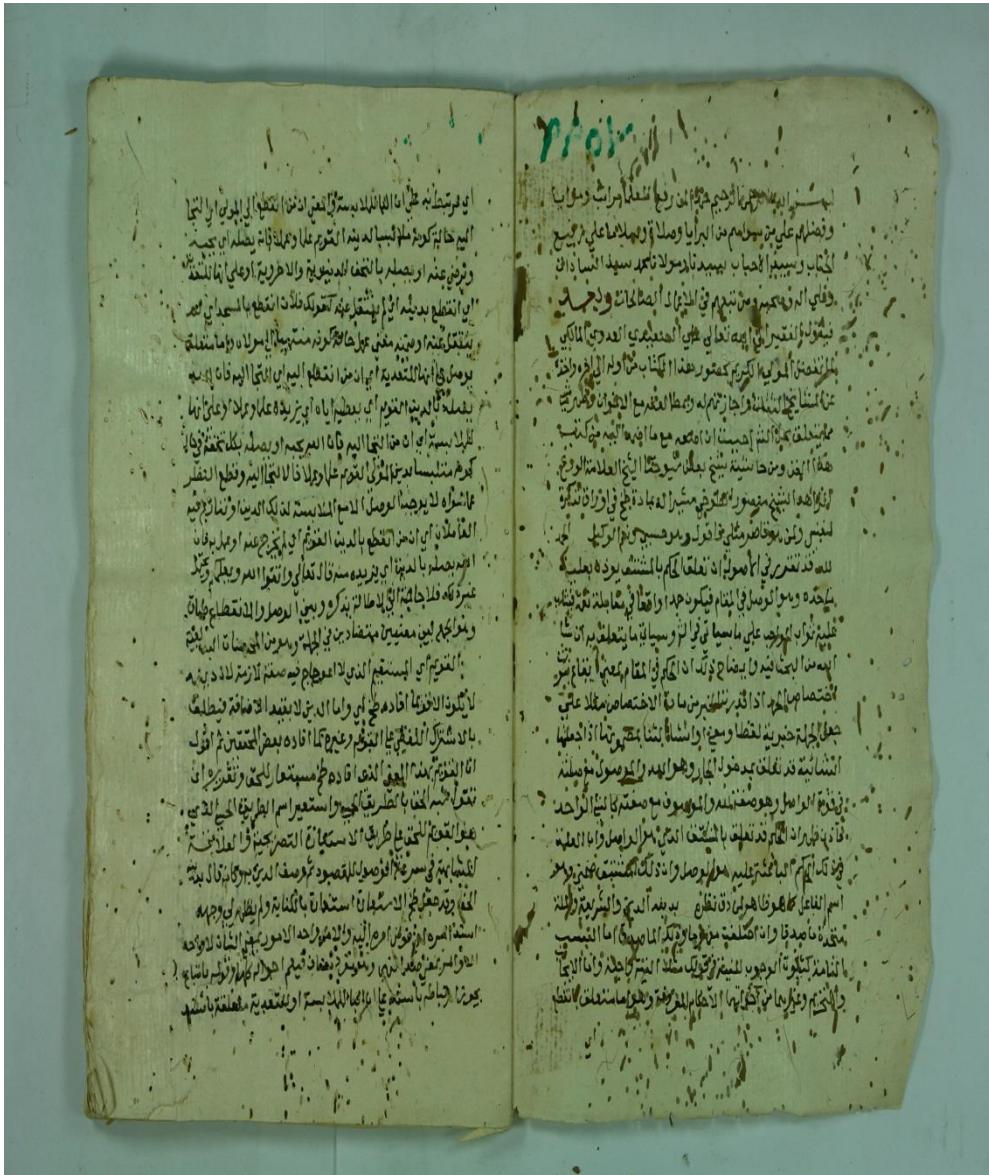
صورة نهاية عملی من المخطوط، النسخة: (ب).



صورة نهاية المخطوط من النسخة: (ب).



صورة اللوحة الأولى من النسخة: (ج).



صورة اللوحة الثانية من النسخة: (ج).



صورة نهاية عملٍ من المخطوط، النسخة: (ج).



صورة نهاية المخطوط من النسخة: (ج).



حمدًا لمن رفع للعلماء مراتب ومزايا، وفضّلهم على من سواهم من البرايا، وصلاةً
وسلامًا على رفيع الجناب، وسيّد الأحباب، سيّدنا ومولانا محمد سيّد السادات، وعلى آله
وصحبه ومن تبعهم في الأعمال الصالحة، وبعد:

فيقول الفقير إلى الله تعالى علي الصعيدي العدوي المالكي: لما تفضل المولى
الكريم، بحضور هذا الكتاب^(١)، من أوله إلى آخره، وأخذه عن المشايخ الثقات،
وأجازتهم به^(٢) وبمطالعته مع الإخوان، وظهر شيءٌ مما يتعلّق بحل الشارح، أحببت أن
أن أضعه مع^(٣) ما أضمه إليه، من كتب هذا الفن، ومن حاشية شيخ بعض شيوخنا،
الشيخ العلامة الورع الزاهد الشيخ منصور الطوخي^(٤)، مشيرًا له بمادة (طخ) في أوراق
تذكرة لنفسي، ولمن هو قاصر مثلي، فأقول وهو حسبي ونعم الوكيل:-

(١) الكتاب هو: "فتح الباقي بشرح ألفية العراقي" لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري
(المتوفى: ٩٢٦هـ).

(٢) في (ب) و (ج) له.

(٣) في (أ) على وما أثبته من (ب) و (ج).

(٤) منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطوخي، فقيه أزهرى مصرى شافعى، كان إمام الجامع
الأزهر، وقام بالتدريس فيه طول حياته، (ت: ١٠٩٠هـ). ينظر: خلاصة الأثر في أعيان
القرن الحادى عشر، للحموى: ٤٢٣/٤، الأعلام: ٣٠٠/٧.

[مُقدِّمة الشَّارح]

قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) قد تقرَّر في الأُصول أنَّ تعلُّق الحكم^(١) بالمشتق يُؤذن بعليّة مأخذه^(٢)، وهو الوصل في المقام، فيكون حمدًا واقعًا في مقابلة نعمة، ففيثاب عليه ثواب الواجب^(٣) على ما سيأتي في الشارح، وسيأتي ما يتعلّق به إن شاء الله من البحث فيه، وإيضاح ذلك أنَّ الحكم في المقام بمعنى إيقاع ثبوت اختصاص الحمد إذا قررت الخبر من مادة الاختصاص مثلاً: على جعل الجملة خبرية لفظاً ومعنى، أو إنشاء الشاء بمضمونها، إذا جعلتها إنسانية، قد تعلّق بمدخل الجار، وهو الله، والموصول مع صلته في قوَّة الواسل، وهو صفة الله، والموصوف مع صفتة كالشيء الواحد، فإذا ظهر أنَّ الحكم قد تعلّق بالمشتق الذي هو الواسل، وأنَّ العلة^(٤) في ذلك الحكم الباعثة عليه هو الوصل، وأنَّ ذلك المشتق ضمني، وهو اسم الفاعل كما هو ظاهر لمن دقَّ^(٥) نظره.

(١) الحكم: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، وأمّا الحكم الشرعي: عبارة عن حكم الله تعالى المتعلّق بأفعال المكلفين. ينظر: التعريفات، للجرجاني: ٩٢.

(٢) ينظر: غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، لأحمد بن محمد مكي: ٢٠٢/٢.

(٣) الواجب: ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه. الورقات، للجويني: ٨.

(٤) العلة: لغةً: المرض، فيقال: اعتنَّ، أي: مرض، فهو عليل. ينظر: الصاحب: ١٧٧٣/٥، واصطلاحاً: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه. ينظر: التعريفات: ١٥٤.

(٥) في (ج) "دقّ".

قوله: (بِدِينِهِ) الدين^(١) والشريعة^(٢) والملة^(٣) مُتَّحدة ما صدقا وإن اختلفت مفهوماً وذلك الماصدق^(٤)، أمّا النسب التامة كثبوت الوجوب للنية في قولك مثلاً: النية واجبة، وأمّا الإيجاب والتحريم^(٥) وغيرهما[١/أ] من أخواتهما الأحكام المعروفة^(٦)، وهو إما متعلّق بـ(انقطع)، أي: مُرتبط به، على أنّ الباء للملasse^(٧) والمعنى أنّ من انقطع إلى المولى، أي: التجأ إليه حالة كونه ملابساً لدینه القويم علمًا وعملاً، فإنّه يصله، أي: يحبه ويرضى عنه، أو يصله بالتحف الدنيوية والأخروية، أو على أنها للتعدية^(٨)، أي:

(١) الدين: وضع إلهي يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما هو عند رسول الله ﷺ. التعريفات: .١٠٥

(٢) الشريعة: وهو ما شرع الله لعباده من الدين، أي: سنه لهم وافتراضه عليهم. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: ٤٦٠/٢.

(٣) الملة: وهي اسم لما شرع الله تعالى لعباده على لسان الأنبياء ليتوصلوا به إلى جوار الله، والفرق بينها وبين الدين أن الملة لا تضاف إلا إلى النبي ﷺ الذي تسند إليه نحو: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ سورة آل عمران: من الآية ٩٥. المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني: ٧٧٣.

(٤) الماصدق: أي: الأفراد التي يتحقق فيها الكلي، ويقابلها: المفهوم. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د.أحمد مختار: ٢٠٦٢/٣.

(٥) الحرام أو المحظور: ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله. الورقات: ٨.

(٦) أي: الأحكام الخمسة وهي: (الواجب- المندوب- المباح- المحظور- المكرور).

(٧) قوله تعالى: ﴿فَسَيِّحَ لِّمَدْ رَيْكَ﴾ سورة الحجر: من الآية ٩٨، الباء ها هنا للالتباس والمخلطة، ومعنىه أجعل تسبّيح الله مختلطًا ومُلتبساً بحمده، وكقوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ سورة المؤمنون: من الآية ٢٠، أي: مختلطة ومُلتبسة به. النهاية في غريب الحديث والأثر: .١٧٦/١

(٨) باء التعدية: وُسمى باء النّقل أيضًا وهي المعاقبة للهمزة في تصير الفاعل مفعولاً وأكثر ما تعدي الفعل القاصِر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد وأذهبته ومنه: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِ﴾ سورة البقرة: من الآية ١٧). همع الهوامع في شرح جمع الجواب، للسيوطى: ٤١٧/٢.

أَيْ : انقطع بدينه، أَيْ : لم ينتقل عنه، كقولك : فلان انقطع بالمسجد، أَيْ : لم ينتقل عنه، أو ضمّنه معنى عمل حالة كونه منتهياً إلى مولاه، وإنما مُتَعْلِقٌ يُوصَلُ على إنها للتعدية، أَيْ : أَنَّ مَنْ انقطع إِلَيْهِ، أَيْ : التَّجَا إِلَيْهِ^(١)، فَإِنَّ اللَّهَ يَصْلِهُ بِالدِّينِ الْقَوِيمِ، أَيْ : يعطيه إِيَاهُ، أَيْ : يزيده علَمًا وعَمَلاً، أو عَلَى إِنَّهَا لِلْمَلَابِسَةِ، أَيْ : أَنَّ مَنْ التَّجَا إِلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى^(٢) يُحِبُّهُ، أو يَصْلِهُ بِكُلِّ تِحْفَةٍ فِي حَالِ كُونِهِ مُتَابِسًا بِدِينِ الْمَوْلَى الْقَوِيمِ علَمًا وعَمَلاً، فَالاتِّجَاءُ إِلَيْهِ وَقْطَعُ النَّظَرِ عَمَّا سواه لَا يُوجِبُ الْوَصْلُ إِلَّا مَعَ الْمَلَابِسَةِ لِذَلِكِ الدِّينِ، أو تَنَازُعُ فِيهِ الْعَامِلَانِ، أَيْ : أَنَّ مَنْ انقطع بِالدِّينِ الْقَوِيمِ، أَيْ : لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ، أو عَمَلَ بِهِ فَإِنَّ اللَّهَ يَصْلِهُ بِالدِّينِ، أَيْ : يزيذه منه، قَالَ تَعَالَى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُ كُمْ^(٣)﴾، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا حَاجَةٌ إِلَى الإِطَالَةِ بِذَكْرِهِ، وَبَيْنَ الْوَصْلِ وَالْانْقِطَاعِ طَبَاقٌ : وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ مُتَضَادَيْنِ فِي الْجَمْلَةِ، وَهُوَ مِنَ الْمُحْسَنَاتِ الْبَدِيعِيَّةِ^(٤). قَوْلُهُ : (الْقَوِيمِ) أَيْ : الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي لَا يَعْجَاجُ فِيهِ^(٥)، صَفَةٌ لَازِمَةٌ؛ لِأَنَّ دِينَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا قَوِيمًا أَفَادَهُ الطَّوْخِي^(٦)، أَيْ : وَمَا الدِّينُ لَا يَقِيدُ إِلَّا إِضَافَةً فَيُطَلِّقُ بِالاشْتِراكِ الْلُّفْظِيِّ^(٧) عَلَى الْقَوِيمِ وَغَيْرِهِ، كَمَا أَفَادَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ.

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي، دراسة وتحقيق: رويدا عبد الوهاب: ٨٠ - ٨١.

(٢) "تعالى" لم ترد في (ب) و (ج).

(٣) سورة البقرة: من الآية (٢٨٢).

(٤) ينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطى: ١٠١، دستور العلماء، لأحمد نكري: ١٩٨/٢.

(٥) ينظر: الفروق اللغوية، للعسكري: ١٥٦، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، للحميري: ٥٦٧٢/٧، التوفيق على مهامات التعاريف، للمناوي: ٥٠، معجم متن اللغة، لأحمد رضا: ٦٨٤/٤.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨١.

(٧) الاشتراك اللفظي: هو أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنىين أو لمعان بأوضاع متعددة كلفظ العين للباصرة والجارية والذهب وغير ذلك. ينظر: دستور العلماء: ٨٣/١.

ثم أقول: إن القويم بهذا المعنى الذي أفاده الطوخي مستعار للحق وتقريه أن تقول: شبه الحق بالطريق الحسي، واستعير^(١) اسم الطريق الحسي الذي هو القويم للحق على طريق الاستعارة التصريحية^(٢)، والعلاقة المشابهة في سرعة الوصول للمقصود، ثم وصف الدين به وكأنه قال: بدينه الحق، وقد جعل الطوخي الاستعارة استعارة[١/ب] بالكناية^(٣) ولم يظهر لي وجهه.

قوله: (أسندَ أمرَة) أي: فوض أمره إليه، والأمر: واحد الأمور، بمعنى الشأن، لا واحد الأوامر، بمعنى ضد النهي^(٤)، وهو مفرد مضاد فيعلم أحواله كلها^(٥).

(١) الاستعارة: هي تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه. ينظر: البيان والتبيين، للجاحظ: .١٤٢/١

(٢) الاستعارة التصريحية: هي أن تشبه شيئاً بشيء، ثم تنقل لفظ المشبه به وتطلق على المشبه لأجله هذا التشبيه إطلاقاً كأنه وضع له من غير تصريح بالتشبيه لا بالمشبه به على وجه يشعر بالتشبيه، كلفظ الأسد الذي تنقله من السبع الموضوع هو له أولاً إلى الرجل الشبيه به في الجرأة. ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم، نور الدين اليوسي: ٢٢/١

(٣) الاستعارة بالكناية: وهي أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر بعض لوازمه تبييناً به عليه، كقولهم: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس، وكقول أبي ذئب: وإذا المنية أنشبت أظفارها ... أفيت كل تميمة لا تتفع تبييناً على أن الشجاع أسد، والمنية سبع، والعالم بحر. نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري: .٥٥/٧

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨١.

(٥) ينظر: لسان العرب: ٤/٢٧.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨١.

وقوله: (باتباع) يجوز ارتباطه بـ(أسند) على أنَّ الباء للملابسة، أو للتعديبة متعلقة بـ(أسند)، أي: أسندَ أمرَةً بالاتباع حالة كونه منتهيًّا إِلَيْهِ حَالًا مُؤكدةً، ومعنى رفعه: علوٌ مرتبته وهو مجاز^(١) كما يُفِيدُه "الأساس"^(٢)، ويجوز تعلقه بـ(رفع) على إنَّها للملابسة، أو التعديبة، أو للسببية^(٤)، ولا يردُ عليه أنَّ العلة الإسناد؛ لأنَّ تعلق الحكم بمشتقِّي يُؤذن بالعلية؛ لأنَّا نقول: هذا إشارة إلى أنَّ الإسناد إِلَيْهِ الحقيقى إِتْباع لسنة النبي ﷺ، وبين الانقطاع والإسناد اتحاد، فالجمع بينهما تقْنُن، والخطب محل إطناب^(٥)، وبين الوصل والرفع تلازم^(٦).

تنبيه: قال الطوخي: فيه، أي: في قوله: (وصلَ مَنْ انْقَطَعَ إِلَيْهِ) وفي قوله بعد: (رفعَ مَنْ أَسْنَدَ أَمْرَةً إِلَيْهِ) براعة استهلال، وهي تدلُّ على حسن الابتداء؛ لأنَّ يأتي الشخص في أول كلامه تأليفاً كان أو غيره بما يشير إلى ما هو شارع فيه انتهى^(٧).

(١) المجاز: اسم لما أُريد به غير ما وضع له المناسبة بينهما، كتسمية الشجاع: أَسْدًا. التعريفات: .٢٠٢.

(٢) الأساس هو: "أساس البلاغة" لزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ).

(٣) ينظر: أساس البلاغة: ١٣٦٨ - ٣٦٩.

(٤) باء السببية: هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحب وبالجوع. همع الهوامع في شرح جمع الجواب: ٤١٨ / ٢.

(٥) الإطناب: هو أداء المقصود من الكلام بأكثر من عباراته. الإيضاح في علوم البلاغة، للفزوي: ١٧١ / ٣.

(٦) التلازم: هو عبارة عن عدم الانفكاك من الجانبيين. ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتاھوني: ١٣٨٠ / ٢.

(٧) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨٠، وينظر: التعريفات: ٤٥.

قوله: (سُنَّةُ نَبِيٍّ) أي: طريقة، أو أقوال وأفعال وتقديرات نبيه ﷺ^(١)، ثم إن أريد المعنى الثاني وهو الأقوال والأفعال والتقريرات، فبين السنة^(٢) والدين تباین؛ لأن الدين اسم للأحكام التي هي النسب التامة على ما تقدم ومبادرتها للسنة بالمعنى المذكور ظاهر، وإن أريد الأول وهو الطريقة فكذلك إن حملت الطريقة على ما ذكر من الأقوال إلخ، وإن حملت على الأحكام كان بينهما اتحاد ويحتمل غير ذلك.

واعلم أن الإضافة تأتي لما تأتي له اللام من كونها للجنس^(٣)، أو الاستغراق^(٤)، أو أو العهد الخارجي^(٥)، أو الذهني^(٦)، فالإضافة في نبيه ﷺ إما للعهد الخارجي العلمي؛ فقوله: (الكريم) وصف لازم، أو للجنس، فالوصف للتقييد بجعل الـ في الكريم للكمال فتدبر.

(١) ينظر: الغاية في شرح الهدایة في علم الروایة، لسخاوي: ٦١.

(٢) السنة: لغةً: الطريقة، وهي في اصطلاح المحدثين: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء كان قبلبعثة أو بعدها. ينظر: المغرب في ترتيب المغرب، للمطرزي: ٢٣٦، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للسباعي: ٧٤.

(٣) نحو: الرجل خير من المرأة، فالأدلة في هذا لتعريف الجنس. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني: ١٦٧/١.

(٤) لام الاستغرق: هي التي يشار بها إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ سورة العصر: آية (٢)، فالأدلة فيها لاستغرق أفراد الجنس. ينظر: المصدر نفسه: ١٦٨/١.

(٥) نحو: القرطاس لمن فوق سهما، فالأدلة لتعريف العهد الخارجي، ومدخلوها في معنى علم الشخص. المصدر السابق: ١٦٧/١.

(٦) وهي التي يشار بها إلى حصة غير معينة في الخارج، بل في الذهن، نحو قوله: ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج، ومنه: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الْذَّئْبُ﴾ سورة يوسف: من الآية (١٣)، والأدلة فيها لتعريف العهد الذهني. ينظر: المصدر السابق:

قوله: (وَهُدِي مَنْ وَفَقَهُ إِلَّخ)^(١)، التوفيق على ما فيه من الخلاف^(٢)، خلق القدرة على الطاعة^(٣)، أو خلق الطاعة^(٤) [أ/أ٢] ورجح؛ لأنَّ التوفيق ما به الوفاق^(٥)، والوفاق بخلق الطاعة لا بخلق القدرة، وإن كان مقارنًا لخلق الطاعة؛ لأنَّها عبارة عن العرض المقارن كما تقرَّر في محله^(٦)، والهداية^(٧): إِمَّا الدِّلَالَةُ مُطْلَقًا^(٨)، أو الموصلة^(٩)، أو خلق الاهتداء^(١٠)، ولا يصحُّ إِرادةُ الْأَخِيرِ؛ لأنَّه يرجع للتوفيق، وأيضًا هي لهذا المعنى لا تتعدَّى بحرف الجر اللام، أو إلى، ولا الأُولُ لوجودها في الكافر فيتعيَّنُ الثاني، وهي الدِّلَالَةُ الموصلةُ، والصراطُ : الدِّينُ الْحَقُّ^(١١)، أو الطاعة على طريق الاستعارة

(١) وتمام عبارة الشارح: وهدى من وفقه إلى طريق مستقيم. فتح الباقي: ٨٥/١.

(٢) اختلف في تعريف التوفيق على أقوالٍ: فقال أبو الحسن الأشعري: التوفيق: خلق القدرة على الطاعة، وعند بعض أصحابه: تيسير أسباب الخير هو التوفيق. وقالت القدريَّةُ والجبريةُ: التوفيق: بأنَّه خلق الطاعة. وعرفه ابن القيم بتعريف جامع مانع فقال: وقد أجمع العارفون بالله أنَّ التوفيق هو أن لا يكلك الله إلى نفسك، وأنَّ الخذلان هو أن يخلي بينك وبين نفسك، فالعبد متقلبون بين توفيقه وخذلانه، بل العبد في الساعة الواحدة ينال نصيبه من هذا وهذا، وهو المحمود على هذا وهذا، فمتى شهد العبد هذا المشهد وأعطاه حقه، علم شدة ضرورته و حاجته إلى التوفيق في كل نفس وكل لحظة وظرفة عين. ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني:

١٠٢/١، مدارج السالكين، لابن قيم: ٤١٥.

(٣) الملل والنحل: ١٠٢/١.

(٤) مدارج السالكين: ٤١٦/١.

(٥) الوفاقُ: المُوافَقَةُ. الصحاح: ١٥٦٧/٤.

(٦) ينظر: حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الربانى: ٦٨/١.

(٧) الهداية: الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب، وقد يقال: هي سلوك طريق يوصل إلى المطلوب. التعريفات: ٢٥٦.

(٨) ينظر: الفروق اللغوية: ٦٣، مختار الصحاح، للرازي: ٣٢٥.

(٩) ينظر: دستور العلماء: ٣٢٧/٣.

(١٠) ينظر: الفرق بين الفرق وبين الفرق الناجية، الأسفرايني: ٣٢٩.

(١١) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، للطبرى: ١٧٥/١.

المصّرحة^(١)، والمعنى أنَّ مَنْ خلقَ فِيهِ الطَّاعَةَ فَقَدْ دَلَّ عَلَى الدِّينِ الْحَقِّ، أَوْ الطَّاعَةُ دَلَّةُ مُوَصَّلَةٍ، فَإِنْ قَلْتَ: أَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي فَلَا، قَلْتَ: هُوَ ظَاهِرٌ أَيْضًا مِنْ حِيثِ الْعُنُوانِ عَنْهَا بِأَنَّهَا طَرِيقٌ مُسْتَقِيمٌ لَا اعْوَاجَ فِيهَا^(٢).

قوله: (أَحَمَّدُهُ) قال الطوخي: جمع بين الحمدتين بالاسمية والفعلية؛ لحديث: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ»^(٣) انتهى^(٤).

وقدَّمَ الاسمية لابتداء الكتاب العزيز بها، ووجهه يُطلب من محله، وجعل الأولى متعلقة بصفة الفعل، والثانية بالألاء: التي هي النعم^(٥)؛ لأنَّ صفة الفعل قد قيل بقدمها، فهي ثابتة دائمة، فناسب تعلق ما دلَّ على الدوام وهي الجملة الاسمية بها، والنعُم تتجدد شيئاً بعد شيء، فناسب تعلق الجملة الفعلية بها؛ لأنَّها تدلُّ على التجدد، هذا إنْ أُريد بالنعُم المنعَم به، وأمَّا إنْ أُريد به الإنعام فقد اتَّحد متعلقيهما من حيث أنَّ كلاً صفة فعل فتكون مغایرة التعبير للتَّقْنُونَ، وترك العاطف المفيد للتَّبَعِيَّةِ إِشارة لاستقلال الحمد بالجملة الفعلية، وأنَّه ليس تابعاً للحمد بالجملة الاسمية، أي: أَصْفَه بصفاته الجميلة^(٦).

(١) الاستعارة المصّرحة: هي أنَّ يذكر المُشبَّه ويُحذف المُشبَّه بِهِ مع ذكر القريئة مثل رأَيْتَ أَسداً يَرِمِي وَأَنْتَ تُرِيدُ الرَّجُلَ الشَّجَاعَ. دستور العلماء: ٧٤/١.

(٢) ينظر: الفروق اللغوية: ١٥٦، التوقيف على مهمات التعريف: ٥٠.

(٣) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، ٥٩٣/٢ رقم [٨٦٨].

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨٧.

(٥) الجراثيم، لابن قتيبة: ٣٠٩/٢.

(٦) أَمَّا قوله: ووجهه يُطلب من محله، أي: أنَّ وجهه يُطلب من كُتب اللغة والمعاجم، وتقايسير اللغة، وخير من تكلُّم عن ذلك ابن عادل في تفسيره "اللَّبَابُ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ" ، ١٧٠/١ - ١٧٢.

وكذا يقال في: وأشكراً فهما متساويان من حيث الالتفات للمتعلق بفتح اللام، والآلاء: هي النعم، وسيأتي بيان مفرد الآلاء، فغاية التعبير دفعاً للثقل، ولا نكتة في تعلق الحمد بالنعم من حيث التعبير عنها بـ(الآلاء)، والشكر بها من حيث التعبير عنها بلفظ [٢/ب] النعم؛ إذ لو عكس لصحّ، والنعماً: جمع نعمة، بمعنى منعم به، أو بمعنى إنعام^(١)، والثاني أمكن كما هو معروف.

قوله: (وأشهدُ) أي: أعلم وأدعي فلا بد منها؛ إذ إيمان المقلد الذي لا علم عنده وقع فيه اختلاف، وإن كان الراجح أنه مؤمن إلا أنه عاصٍ مع القدرة على النظر^(٢)، وجود العلم بدون إذعان لا يعتد به كما وقع لكثير من أهل الكتاب^(٣).

قوله: (أن لا إله إلخ)^(٤) أي: لا معبد بحقٍ موجود إلا الله تعالى^(٥)، وتفسيرها بلا مستغنى إلخ تفسير باللازم^(٦).

قوله: (الواحدُ) أي: في ذاته وصفاته وأفعاله فلا تقبل ذاته الانقسام، ولا ذات مثل ذاته، ولا تعدد لصفاته، بحيث يكون له قدرتان مثلاً^(٧)، ولا أحد له صفات مثل مولانا للأقسام خمسة^(٨).

(١) ينظر: الكليات، للحنفي: ٩١٢.

(٢) ينظر: لوامع الأنوار البهية، للسفاريني: ٢٧٤/١.

(٣) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨٨.

(٤) وتمام عبارة الشارح: إلا الله الواحد القهار، الكريم الحليم المستار. فتح الباقي: ٨٥/١.

(٥) ينظر: معنى لا إله إلا الله، للزركشي: ٧٤.

(٦) التفسير باللازم: المراد به أنَّ المعنى المستفاد لم يدل عليه اللفظ مباشرة، ولكن يلزم منه هذا المعنى المستفاد عقلاً أو عرفاً؛ كالكتابة تستلزم كتاباً، وهو أحد أجزاء التفسير بالمعنى. ينظر: فصول في أصول التفسير، د مساعد الطيار: ١٠٨.

(٧) ينظر: حز الغلاصم في إفحام المخاصم، للقناوي: ٦٩.

(٨) الأقسام الخمسة: أي: الكمم الخمسة وهي:

١) الكُمُ المتصل في الذات.

٢) الكُمُ المنفصل في الذات.

قوله: (**القَهَّارُ**) القَهَّارُ: الغالب الذي لا يُغلب، والقوى الذي لا يَضْعُف^(١)، ثُمَّ لا يخفى أَنَّ الْثَلَاثَةِ الْأُخْرَيَةِ مِنْ صَفَاتِ الْجَمَالِ^(٢)، وَالثَّانِيَةُ مِنْ صَفَاتِ الْجَلَالِ^(٣)، وَأَمَّا الْأُولَى الَّتِي هِيَ الْوَاحِدُ فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا تَرْجِعُ لصَفَةِ الْجَلَالِ أَيْضًا؛ لَأَنَّ الْوَحْدَةَ تُوجِبُ الْقَهْرَ لِلْغَيْرِ، أَوْ^(٤) لَا يَجِدُ الْغَيْرُ مُسْكِنًا آخَرَ يَلْتَجِئُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَاحِدِ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّهَا صَفَةُ جَمَالٍ مِنْ حِيثِ أَنَّهَا يَلْزَمُ عَلَى الْوَحْدَةِ الرَّاحَةَ وَعَلَى الْإِثْنِيَّةِ الْمُشَقَّةَ وَالْتَّعْبِ عَلَى مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٥) وَعَلَيْهِ فَتَوْسِطُ صَفَةِ الْجَلَالِ إِلَيْهِ سَبِقَ نِعْمَهُ وَتَأْخِرَهَا، وَإِنَّ مَا يَحْدُثُ مِنَ الْمُشَقَّاتِ^(٦) لِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ مُتَوْسِطٌ وَالْكَافِرُ كَالْعَدْمِ، وَحِينَئِذٍ فَوْجِهُ التَّكْثِيرِ مِنْ صَفَاتِ الْجَمَالِ، آخِرًا إِفَادَةً كَثْرَةِ نِعْمَهِ الْأُخْرَوِيَّةِ وَدَوَامِهَا الَّتِي مِنْهَا النِّعْمَةُ الْعَظِيمُ وَهِيَ النَّظرُ لِوَجْهِ الْكَرِيمِ.

قوله: (**الْكَرِيمُ**) الَّذِي لَا تَنْقُطُعُ نِعْمَهُ الْعَظِيمُ عَمَّنِ التَّجَاءُ إِلَيْهِ فِي مَهْمَاتِهِ الَّتِي مِنْ جُمِلِهَا تَسْيِيرُ مَثَلَ هَذَا الشَّرْحِ؛ بَلْ وَلَا عَمَّنْ أَعْرَضَ عَنْ طَاعَتِهِ وَشَكَرَهُ^(٧).

قوله: (**الْحَلِيمُ**) أَيْ: الَّذِي لَا يُؤَاخِذُ بِالْجَنَاحِيَّةِ^(٨).

(٣) الْكُمُّ الْمُتَصَلُّ فِي الصَّفَاتِ.

(٤) الْكُمُّ الْمُنْفَصَلُ فِي الصَّفَاتِ.

(٥) الْكُمُّ الْمُنْفَصَلُ فِي الْأَفْعَالِ.

وَهَذِهِ الْكَمُومُ يَجِبُ أَنْ تَنْفَى عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، لِلَّاطِلَاعِ عَلَى تَقْصِيلِهَا وَأَدَلَّةُ نَفْيِهَا. يَنْظَرُ: الْعِقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا، د. قَحْطَانُ الدُّورِي: ٣٦٦-٣٧٠.

(١) الْفَتْحُ الْمُبِينُ بِشَرْحِ الْأَرْبَعِينِ، لَابْنِ حَجْرِ الْهَيْتَمِيِّ: ٥٢.

(٢) وَيُقَدِّسُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْثَلَاثَةُ وَهِيَ: (**الْكَرِيمُ - الْحَلِيمُ - السَّتَّارُ**).

(٣) يُقَدِّسُ اسْمُ (**الْقَهَّارُ**).

(٤) فِي (ج) "إِذ".

(٥) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ: مِنَ الْآيَةِ (٢٢).

(٦) فِي (أ) "الْمُشَنَّقَاتِ" وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ب) وَ (ج).

(٧) الْفَتْحُ الْمُبِينُ بِشَرْحِ الْأَرْبَعِينِ: ٥٢.

(٨) يَنْظَرُ: الزَّاهِرُ فِي مَعْنَى كَلْمَاتِ النَّاسِ، لِلْأَنْبَارِيِّ: ٩١/١.

قوله: (الستار) أي: كثير الستر لذنوب عباده ولو الكفار، أي: ذنوب غير الكفر يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْفُرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ﴾^(١) فدخل في [١/٣] دون الشرك ذنوب الكافر غير الشرك، ورتب على ذلك بعضهم جواز الدعاء للكافر بغفران ذنوب غير الشرك، أو عباده المؤمنين خاصة^(٢)، وهو ما ارتضاه الشهاب عميرة^(٣).

قال الطوخي: والستار المعرف لا يجوز إطلاقه على غير الله كما في لفظ الرب ولفظ الرحمن على ما فيه، ولفظ الحمد المعرف أيضاً، كما نقل الأخير الغنيمي^(٤) في "شرح الشعراوية"^(٧)، والأول صاحب "الإشارات"^(٨) انتهى^(٩).

(١) سورة النساء: من الآية (٤٨).

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨٩.

(٣) أحمد البرلسي المصري الشافعي، شهاب الدين الملقب بعميرة: فقيه، كان من أهل الرهد والورع، انتهت إليه الرئاسة في تحقيق المذهب الشافعي، (ت: ٩٥٧هـ). ينظر: الكواكب المسائية: ١٢٠/٢، الأعلام: ١٠٣/١.

(٤) ينظر: حاشيتا قليبي وعميرة، لأحمد سالم القليبي وأحمد البرلسي عميرة: ٧/١.

(٥) في (أ) "العقيمي" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٦) أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين الغنيمي الأنباري الخزرجي الحنفي: فقيه باحث من أهل مصر، نسبته إلى غنيم وهو أحد جدوده، (ت: ٤٠٤هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٣١١/١، الأعلام: ٢٣٧/١.

(٧) شرح الشعراوية هو: "شرح الغنيمي على كتاب الشعرانية" في النحو وقد عرفت باسم: "المقدمة المقدمة النحوية في علم العربية" للشيخ: عبد الوهاب الشعراني، (المتوفى: ٩٧٣هـ)، وقد شرحها: أحمد الغنيمي الحنفي، (المتوفى: ٤٠٤هـ) شرحاً ممزوجاً، وأتمه في محرم، سنة ١٤٠٤هـ. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١٨٠٤/٢.

(٨) لم أقف على هذا الاسم في الكتب التي بين يدي.

(٩) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨٩-٩٠.

قوله: (عبدة) قدّمه امثالاً لما في الحديث الصحيح «ولكُنْ قُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُه»^(١); ولأنَّه أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى الله تعالى وَأَرْفَعُهَا إِلَيْهِ^(٢)، ومن ثَمَّ وصفه الله به في أَشْرَفِ الْمَقَامَاتِ^(٣) قال الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّ الْأَرْضَ﴾^(٤) إِلَخْ، وللإِشارةِ إِلَى أَنَّ الرَّقِيَّ إِلَى الْدَّرَجَاتِ، وَالْفَوْزَ بِالسَّيَادَاتِ نَاشِئٌ عنِ الْخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ، يُشيرُ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ «مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ»^(٥).

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: أحاديث الأنبياء - صلوات الله عليهم، باب: قول الله: ﴿وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذْ أَنْتَبَذَتِ مِنْ أَهْلِهَا﴾، رقم [٣٤٤٥]، عن ابن عباس، سمع عمر - رضي الله عنه -، يقول على المنبر: سمعت النبي ﷺ يقول: «لَا تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَثُ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ».

(٢) يتبيَّنُ من هذا الحديث أَنَّ أَشْرَفَ مَقَامَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مَقَامَ الْعَبُودِيَّةِ وَالرِّسَالَةِ. فَمَنْزِلَةُ الْعَبُودِيَّةِ لِلَّهِ هِيَ أَرْقَى درجاتِ الْكَمَالِ الْبَشَرِيِّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا خَلَقَ الْخَلْقَ لِعِبَادَتِهِ، وَأَكْمَلَ الْخَلْقَ قِيَامًا بِهَذَا الْأَمْرِ أَتَمَّهُمْ عَبُودِيَّةً لَهُ، وَلَا يَصِدُّقُ هَذَا فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ إِلَّا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالرَّسُولِ، وَأَكْمَلُهُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ الَّذِي أَكْمَلَ اللَّهُ لَهُ مَقَامَ الْعَبُودِيَّةِ، فَلَمْ يَخْتَرْ عَلَيْهِ مَا سُواهُ لِعِلْمِهِ بِعُظُمِ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ عِنْ دُرْبِهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِقِّ هَذِهِ الْعَبُودِيَّةِ أَتَمْ قِيَامًا، فَدَعَا النَّاسَ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ وَإِفْرَادِهِ بِالْعِبَادَةِ، وَأَخْرَجَهُمْ مِنَ الْعَبُودِيَّةِ لِأَهْوَائِهِمْ وَشَهْوَاتِهِمْ إِلَى الْعَبُودِيَّةِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، كَمَا صَانَ مَقَامَ عِبُودِيَّتِهِ لِرَبِّهِ مِنْ كُلِّ مَا يَفْسُدُهُ أَوْ يَضْعِفُهُ. الصَّوَاعِقُ الْمَرْسَلَةُ الشَّهَابِيَّةُ عَلَى الشَّبَهِ الدَّاهِضَةِ الشَّامِيَّةِ، لِسَلِيمَانَ بْنَ سَحْمَانَ: ٣٠، مَحْبَةُ الرَّسُولِ بَيْنَ الْإِتَّابَةِ وَالْإِبْتَاعِ، لَعْدُ الرَّؤُوفِ مُحَمَّدٌ عَثْمَانٌ: ١٩.

(٣) الفتح المبين بشرح الأربعين: ٨٣، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩٠-٩١.

(٤) سورة الإسراء: من الآية (١).

(٥) جزء من حديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الزهد، باب: كلام سلمان، رقم [١٢٠]، رقم [٣٤٦٦٣]، وأحمد في مسنده، رقم [١١٧٢٤]، رقم [٢٥٠]، وابن حبان في صحيحه، كتاب: الحظر والإباحة، باب: ذكر الإخبار عن وضع الله جل وعلا من تكبر على عباده، رقم [٤٩١]، وأبو نعيم في الحلية، باب: سفيان الثوري، رقم [١٢٩]، وأخرجه في [٤٦]، والشهاب القضاوي في مسنده، باب: من تواضع لله رفعه الله، رقم [٢١٩]، والبيهقي في شعب الإيمان، كتاب: حسن الخلق، باب: فصل في التواضع، وترك [٣٣٥].

قال ابن حجر : وسبب أشرفية هذا الوصف أنَّ السيادة إنما هي بالحقيقة لله تعالى لا غير ، والعبودية لمن دونه ، ففي الوصف به إشارة إلى غاية كماله تعالى ، واحتياج غيره إليه في سائر أحواله^(١).

قوله : (ورسوله) آثر ذكر الرسول إشارة إلى رد ما عليه ابن عبد السلام من تفضيل النبوة لتعلقها بالحق على الرسالة؛ لتعلقها بالخلق^(٢) ، ووجه ردَّه أنَّ الرسالة فيها التعلقان كما هو ظاهر ، والكلام في نبوة الرسول مع رسالته ، وإلا فالرسول أفضل من النبي قطعاً^(٣).

قوله : (وصفيه) أي : الحبيب الذي خلصت محبته ، فلم تُشبِّه بِكَدَرٍ^(٤) ، ويظهر من كلام " القاموس"^(٥) أنَّه فعال بمعنى فاعل ، فإنَّ النبي ﷺ مُحِبٌ والله سبحانه وتعالى محبوب^(٦).

قوله : (وحببته) فعال إمَّا بمعنى فاعل^(٧) ، أو بمعنى مفعول^(٨) ، ومحبة الله للعبد على حسب محبة العبد له ، ومحبة العبد له معرفته إِيَّاه ، وأكمل العالم في ذلك نبيَّنا مُحَمَّد ﷺ وَيُؤْيد ذلك ما ثُقلَ عن مولانا داود _عليه الصلاة والسلام_ فإنه قال : « يا رب

الزهو ، ٤٥٥/١٠ ، رقم [٧٧٩٠]. حكمه: قال الهيثمي في مجمع الزوائد ، ٨٢/٨: رواه أحمد والبزار ورجال أَحَد والبزار رجال الصحيح.

(١) ينظر: الفتح المبين بشرح الأربعين: ٨٣، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩١.

(٢) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، لابن عبد السلام: ٢٣٦-٢٣٧.

(٣) الفتح المبين بشرح الأربعين: ٨٤.

(٤) ينظر: القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، ١٣٠٣.

(٥) القاموس هو: " القاموس المحيط" لمجد الدين الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) ، وهو من أشهر معاجم اللغة.

(٦) ينظر: شرح الزرقاني على المawahب اللدنية بالمنج المحمدية: ١٣٨/٤.

(٧) عبارة "إمَّا بمعنى فاعل" لم ترد في (ج).

(٨) ينظر: شرح الزرقاني على المawahب اللدنية بالمنج المحمدية: ١٣٨/٤.

كن لابني سليمان فأجابه الله سبحانه وتعالى [٣/ب] بقوله^(١): يكون لي أكون له «^(٢)، فإذا علمت ذلك فليجعل فعل بمعنى مفعول، أي: محظوظ، وإن صح أن يجعل بمعنى^(٣) فاعل، ولا يرد أنَّ الوصف بالعام^(٤) بعد الخاص^(٥) لا فائدة فيه؛ لأنَّا نقول: ذكره بعد الخاص إشارة إلى [أنَّ]^(٦) العام بالنسبة لذلك الموصوف كأنَّه منحصر فيه، بحيث إذا أطلق الحبيب لا ينصرف إلا لذلك الموصوف الذي هو سيدنا محمد ﷺ^(٧) تسلیماً كثيراً.

قوله: (وخليله) فعل بمعنى فاعل من الخلة بالفتح وهي: الحاجة^(٨)، وبالضم وهي: صفاء المودة^(٩)، فالمعنى على الأول الذي اشتَدَّ توجُّهه وافتقاره إليه لشدة معرفته معرفته به فلم يطرق بساحة قلبه غيره، والمعنى على الثاني الحبيب المصافي فيرجع لقوله: (وصفيه)، فالأنسب جمعهما لتأكيد ذلك متاخرين عن الوصف بحبيبه أو متقدمين على ما قلنا، ويمكن الجواب بأنَّ نكتة الفصل الإشارة إلى أنَّ ذلك العام من

(١) في (ج) "قوله".

(٢) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر: ١٠٧/٥٥، رقم [١١٦٣٣]، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي: ١٨١/١، قال وروينا في حلية الأولياء، وبحثت عنه ولم أجده في الكتاب ولا في غيره، وهو حديث مقطوع من حديث سفيان.

(٣) في (ج) "المعنى".

(٤) العام: لفظ وضع وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له. التعريفات: ١٤٥.

(٥) الخاص: هو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد المراد بالمعنى الذي وضع له اللفظ عيناً كان أو عرضاً، وبانفراد اختصاص اللفظ بذلك المعنى، وإنما قيده بالانفراد ليتميز عن المشترك. التعريفات: ٩٥.

(٦) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٧) كلمة " وسلم" مكررة في (أ) و (ب).

(٨) ينظر: كتاب العين، للفراهيدي: ١٤١/٤.

(٩) ينظر: مشارق الأنوار على صاحب الآثار، للقاضي عياض: ٢٣٦/١، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض: ٢١٣/١.

حيث توسطه بين المترادفين كأنه مرادف لهما فيكون مفيد الزيادة المبالغة في اتصافه بشدة محبته لربه، وهذا كلّه إذا جعل حبيب بمعنى محب، وأمّا إذا جعل بمعنى محظوظ فنكتة التوسط، وإن كان الأنسب تأخيره عنهما لما قلناه سابقاً، الإشارة إلى كمال شكر النبي ﷺ لمولاه، حيث شكره بزيادة محبته له على محبة المولى له فيكون إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ شَكَرُ تِمَّلًا زَيْدَنَكُم﴾^(١).

تنبيه: اختلف في مقام المحبة والخلة، فقيل: المحبة أرفع^(٢)، وقيل: الخلة أرفع ورجحه الزركشي^(٣).

فللة كل من سيدنا محمد ﷺ وسيدنا إبراهيم أفضل من محبته، وحصلت الخلة بهما لتتوفر معناها السابق فيما أكثر من بقية الأنبياء، ولكون هذا التوفير في حق نبينا ﷺ أكثر منه في إبراهيم كانت خلته أرفع من خلة إبراهيم^(٤).

(١) سورة إبراهيم: من الآية (٧).

(٢) ذهب إلى تفضيل مقام المحبة على الخلة أبو بكر بن فورك (ت: ٦٤٠ هـ)، كما حکاه القاضي القاضي عياض في كتابه الشفا بتعريف حقوق المصطفى: ٢١٣/١.

(٣) ذهب إلى هذا الترجيح ابن القيم (ت: ٧٥١ هـ) في كتابيه الجواب الكافي: ١٩١، وروضة المحبين ونزهة المشتاقين: ٤٩، والبدر الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ) في شرحه لبردة البوصيري. ينظر: القسطلاني في المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: ٦٤٧/٢.

(٤) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: تركي الأصل، مصرى المولد، وعنى الزركشي بالفقه والأصول والحديث، (ت: ٧٩٤ هـ). ينظر: الدرر الكامنة: ١٣٣/٥، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ١٤٣٧.

(٥) ينظر: الفتح المبين بشرح الأربعين: ٨٥، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: العراقي: ٩٣.

قال^(١) الطوخي: وانظر محبة سيدنا محمد ﷺ مع محبة إبراهيم عليه الصلاة والسلام انتهى^(٢).

والظاهر[٤/أ] أن محبة سيدنا محمد ﷺ أرفع، وأن خلة إبراهيم على حسب ما قلناه سابقاً تكون مساوية لمحبة نبينا ﷺ وحرره.

قوله: (صَلَّى اللَّهُ إِلَيْهِ السَّلَامُ)^(٣) جملة خبرية لفظاً، إنشائية معنى^(٤)، ونكتة العدول عن الأصل الذي هو (اللَّهُمَّ صَلِّ): الإشارة إلى قوَّة الرجاء بحصول المطلوب حتَّى كأنَّه حصل خارجاً، والقصد الإخبار عنه.

قوله: (وَعَلَى إِخْوَانِهِ النَّبِيِّنَ) فصل ب(على) تنبئها على أنَّ الفرد من الصلاة المتعلَّق بنبينا ﷺ أرفع من الفرد المتعلَّق بغيره من الأنبياء.

قال الطوخي: فيه تغليب؛ لأنَّ فيهم من هو أبوه، أو المراد إخوة الإيمان والولي^(٥).

قوله: (وَعَلَى آلِ كُلٍّ) فيه ما تقدَّم ورداً على من يروي حديثاً غير صحيح أنَّه لا لا يفصل بينه وبين الله ب(على)^(٦).

(١) في (ج) "قاله".

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩٣.

(٣) وتنام عبارة الشارح: صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَعَلَى إِخْوَانِهِ النَّبِيِّنَ، وَعَلَى آلِ كُلِّ، وَسَائِرِ الصالحين. فتح الباقي: ٨٥/١.

(٤) حاشية القليوبى على شرح الأزهرية: ٨٧/١.

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩٣.

(٦) في (أ) "الكل" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٧) إشارة إلى حديث موضوع لفظه: «من فصل بيني وبين آلي بعلى لم ينل شفاعتي». كشف الخفاء، للعجلوني: ٢٦٨/٢.

قوله: (وسائل الصالحين) أي: وبقي الصالحين؛ يُطلق الصالح على المؤمن التقى، وعلى مطلق المؤمن، ومنه قوله في الحديث: «أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»^(١) فإن المراد منه^(٢) مطلق المؤمن، والأولى حمله على الثاني لما تقرر أنّ الأولى في مقام الدعاء تفسير الآل^(٣) بمطلق الاتّباع^(٤).

قوله: (وبعد) الكلام في وبعد شهير فلا نطيل بذكره، غير أنّ الأولى وبعيد ليفيد تقريب ما يأتي دون [ما]^(٥) بعد لإفادتها التبعيد كما أفاده "المصباح"^(٦)_(٧)، إلا إنّها صارت حقيقة عرفية في الآتي مطلقاً فتدبر.

(١) جزء من حديث: أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب: ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ١٢٥٥/٣، رقم [١٦٣١]، عن أبي هريرة، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «إِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».
(٢) في (ج) "به".

(٣) ينظر تفسير الآل ومن هم في شرح النووي على مسلم: ٤/١٢٤، ولسان العرب: ١١/٣٧ - ٣٩.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لـألفية ابن مالك: ١/١٩، و حاشية الباجوري على على شرح الغزي على متن أبي شجاع: ٢/٧٤٥.

(٥) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتتها من (ج).

(٦) المصباح هو: "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير"، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم ثمَّ الحموي (المتوفى: ٥٧٧٠).

(٧) ينظر: المصباح المنير: ١/٥٣.

قوله: (فِإِنَّ الْفِيَةَ) نسبةٌ إلى ألف أو ألفين بناءً على إنها من مشطور الرجز أو كامله^{(١)(٢)}.

اعلم أنَّه قد^(٣) تقرَّر أنَّ مدلولَ أسماءِ الكُتبِ الألْفاظ باعتبارِ دلالتها على المعنى على المشهور^(٤)، وإنَّ العلم الذي علم الحديث دراية من جزئياته، أمَّا القواعد أو الملکات أو الإدراكات مُطلقاً، أو التصديقية، وحينئذ فالإضافة إِمَّا على معنى في، على ما قيل: إنَّ المعاني قوالب للألفاظ^(٥)، وإِمَّا على معنى اللام، أي: الألْفية المنسوبة^(٦) لعلم الحديث من نسبة الدال للمدلول، على أنَّ المراد بالعلم القواعد، أو من نسبة الشيء إلى متعلقه مدلوله بناءً على أنَّ المراد [٤/ب] بالعلم الملکات، أو الإدراكات، إذ هما متعلقان بالقواعد التي هي مدلولة للألفاظ المخصوصة، وإضافة العلم للحديث من إضافة العام للخاص، فهي للبيان لا بيبانية^(٧).

(١) كامل الرجز أو تامه: وهو بحر الرجز أصل تفاعيله:

مستقعلن مستقعلن مستقعلن ... مستقعلن مستقعلن مستقعلن

وهو يستعمل تاماً؛ فتبقى له تفاعيله السنت، ومحروءاً، فيبقى على أربع، ومشطوراً فيبقى على ثلاث. ينظر: أهدى سبيل إلى علمي الخليل، د. محمود مصطفى: ٤٨، وقد نظم الحافظ العراقي أُفتيه على بحر الرجز.

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح أُفية العراقي: ٩٤.

(٣) "قد" لم ترد في (ب).

(٤) ينظر: المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري: ٢١.

(٥) ينظر: العمدة في محسن الشعر وأدابه، لابن رشيق القيرواني: ١٢٧/١.

(٦) في (ج) "منسوبة".

(٧) ينظر: المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري: ٢١.

قوله: (**المسماة**) بالنصب نعت لاسم إنَّ الذي هو الفيَّة، وفيه أنَّ قول المصنِّف: نَظَمْنُهَا إِلَخ^(١)، لا يقتضي تسميتها بذلك، إلا أنْ يُقال: ثبت عند الشارح أنَّ المصنِّف سماها بذلك، وعليه فإنَّ الاسم تبصرة وتذكرة فالأمر واضح، وإنْ كان تبصرة للمبتدئ وتذكرةً للمنتهي فهو من قبيل التصرف في العلم وفيه خلاف.

وقوله: (**والذكرة**) معطوف على التبصرة فالمجموع العلم فالاعطف إذن قبل التسمية.

قوله: (**الشيخ الإمام**) حال من ضمير المسماة، أو ضمير اشتملت، أي: المسماة في حال كونها للشيخ الإمام، أو اشتملت في حال كونها للشيخ الإمام، وأصل الشيخ من طعن في السنّ، ثم صار حقيقة عرفية فيمين تحلى بالعلوم والمعارف^(٢).

قوله: (**الإمام**) المقى به^(٣) خصوصاً في فنِّ الحديث.

(١) وتمام عبارة المصنِّف: نَظَمْنُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِي ... تَذْكِرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنَدِ. التبصرة والتذكرة: .٩٣

(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٤٦٩، لسان العرب: ١٢٧/٥، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي: ٥٩.

(٣) ينظر: النظم المستعذب في تقسيم غريب أَلفاظ المذهب، لمحمد بن بطال الركبي: ١٠٠/١.

قوله: (**الحافظ**) قال **المُنَوِّي**^(١): - بضم الميم نسبة إلى منية ابن خصيب^(٢) الكائنة بالصعيد كذا ضبطه **الحافظ السيوطي**^(٣)، فإن قلت: **الحافظ مُتقَدِّم**? قلت^(٤): **للمناوي المذكور جد سابق سُمي يحيى المناوي**^(٥) - لأهل الحديث مراتب:

- **أولها الطالب**: وهو المبتدئ.
- **ثُمَّ المحدث**: وهو من تحمل^(٦) الحديث ورواه واعتنى به روایةً ودرایةً.
- **ثُمَّ الحافظ**: وهو من حفظ مائة ألف حديث متّا وإسناداً ولو بطرق متعددة وأسانيد، أو من^(٧) روى ووعى ما يحتاج إليه.
- **ثُمَّ الحجّة**: وهو من أحاط بثلاثمائة ألف حديث.
- **ثُمَّ الحكم**: وهو من أحاط بجميع الأحاديث^(٨).

(١) محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الملقب زين الدين الحدادي ثم المناوي القاهري الشافعي، من كبار العلماء بالدين والفنون، (ت: ١٠٣١هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٤١٢/٢، الأعلام: ٦/٤٢٠.

(٢) منية ابن خصيب: وهي مدينة كبيرة الساحة متسعة المساحة مبنية على شاطئ النيل وحق حقيق لها على بلاد الصعيد التفضيل بها المدارس والمشاهد والزوايا والمساجد وكانت في القدم منية عامل مصر الخصيب. رحلة ابن بطوطة: ٣٤/١

(٤) أَيْ: العَدُوِّ . (٣) يَنْظَرُ: لِبِ الْلَّبَابِ فِي تَحْرِيرِ الْأَنْسَابِ: ٢٥٣ .

(٥) يحيى بن محمد بن محمد ابن أحمد، أبو زكريا، شرف الدين ابن سعد الدين الحدادي المناوي: فقيه شافعى، من أهل القاهرة، لازم الشيخ ولی الدين العراقي، وسمع الحديث عليه، وهو جد المحقق المُناوى (محمد عبد الرؤوف)، (ت: ٨٧١هـ). ينظر: الضوء الامع لأهل القرن التاسع: ٢٥٤ / ١٠، حسن المحاضرة: ٤٤٥ / ١.

(٦) في (ج) "يحمل".

٧) في (أ) و (ج) "مَنْ" وما أثبته من (ب).

(٨) جمع الوسائل في شرح الشمائل وبهامشه شرح المناوي: ٦/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩٥.

قوله: (شِيَخُ الْإِسْلَامِ) أي: جماعة الإسلام وأهله أو لا، ويكون على جهة المبالغة الطوخي^(١).

قوله: (أَبِي الْفَضْلِ) كنيته، وعبد الرحيم اسمه، وزين الدين لقبه، كان الشيخ - رحمة الله تعالى - شافعي المذهب وتوفي - رحمة الله - ثامن من^(٢) شهر شعبان المكرّم سنة ست وثمانمائة، وولد في جمادي الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة[٥/١] بمصر، ونشأ بها، فحفظ القرآن العظيم وهو ابن ثمان سنين و"التبية"^(٣) و"التبية"^(٤) والإمام^(٤) وأكثر "الحاوي"^(٥) وكان يحفظ في كل يوم أربعين سطر انظر الطوخي^(٦).

وأما شارح هذا الكتاب فقد توفي في ذي الحجة الحرام ختام سنة نصف وعشرين وسبعين^(٧).

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩٥.

(٢) "من" لم ترد (ب).

(٣) وهو كتاب: "التبية" في فروع الشافعية للشيخ أبي إسحاق: إبراهيم بن علي الفقيه، الشيرازي، الشافعي، (ت: ٤٧٦هـ)، وهو: أحد الكتب الخمس المشهورة المتداولة، بين الشافعية، وأكثرها تداولًا كما صرّح به النووي في "تهذيبه" وهو مطبوع. ينظر: كشف الظنون: ٤٨٩/١.

(٤) وهو كتاب: "الإمام بأحاديث الأحكام" للشيخ، تقى الدين: محمد بن علي، المعروف: بابن دقيق دقيق العيد الشافعي، (ت: ٧٠٢هـ)، جمع فيه: متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام، مجردة عن الأسانيد، ثم شرحه، وبرع فيه وهو مطبوع. ينظر: المصدر نفسه، ١٥٨/١.

(٥) وهو كتاب: "الحاوي الصغير" للشيخ نجم الدين: عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني، الشافعي، (ت: ٦٦٥هـ)، وهو من الكتب المعتبرة بين الشافعية، قالوا: هو كتاب، وجيز اللفظ، بسيط المعاني، محرر المقاصد، مهذب المباني، حسن التأليف والترتيب، جيد التفصيل والتبويب؛ ولذلك عكفوا عليه بالشرح والنظم وهو مطبوع. ينظر: المصدر السابق، ٦٢٦/١.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي، ٩٦. وترجمته مفصلة في قسم الدراسة: ٧.

(٧) وهو الشيخ زكريا الأنباري - رحمة الله -. ينظر ترجمته مفصلة في قسم الدراسة: ١٨.

قوله: (زَيْنُ الدِّينِ) أي: مُزِينُ الدِّينِ، أي: أَهْلُهُ، أَوْ هُوَ زَيْنٌ مُبَالَغَةً.

قوله: (الْعَرَقِيُّ) نعتٌ إِبْرَاهِيمَ وسُرِى عَلَى عَقْبِهِ، فَقَدْ قَالَ السَّخَاوِيُّ: يُعْرَفُ بِالْعَرَقِيِّ
لِكَوْنِ جَدِّهِ كَانَ يَكْتُبُهَا بِخَطْهِ اِنْتَسَابًا لِعَرَاقٍ^(١) الْعَرَبُ؛ وَهُوَ الْقَطْرُ الْأَعْمَعُ^(٢) كَمَا قَالَهُ
ابْنُهُ^(٣).

تنبيه: إِذَا اجْتَمَعَ الْكُنْيَةُ وَالْإِسْمُ وَالْلَّقَبُ فَيُجُوزُ تَقْدِيمُ الْكُنْيَةِ عَلَى الْإِسْمِ وَالْلَّقَبِ
وَتَأْخِيرُهَا عَنْهُمَا، وَيُمْتَنَعُ تَقْدِيمُ الْلَّقَبِ عَلَيْهِ، خَلَافًا لِلْمُؤْرِخِينَ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِهِ، فَالشَّارِحُ
قَدَّمَ الْإِسْمَ عَلَى الْلَّقَبِ فَجَاءَ عَلَى الْقَاعِدَةِ^(٤).

قوله: (لَمَّا) بِمَعْنَى: حِينَ الْمَرَادُ بِهِ الزَّمَانُ، وَزَمَانُ الْاِشْتِمَالِ صَادِقٌ بِزَمْنٍ سُؤَالِ
الشَّارِحِ فَلَا يُقَالُ أَنَّ حِينَ الْاِشْتِمَالِ هُوَ وَقْتُ التَّأْلِيفِ، وَالسُّؤَالُ لِلشَّارِحِ لَمْ يَقُعْ فِي ذَلِكِ
الْوَقْتِ قَالَهُ الطَّوْخِي^(٥).

قوله: (اِشْتَمَلَتْ عَلَى نَقْوِلِ) جَمْعُ نَقْلٍ بِمَعْنَى مَنْقُولٍ، وَهُوَ إِسْمٌ لِلْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ
عَلَى الْمَعْنَى وَهُوَ مَا يَفِيدُهُ الطَّوْخِيُّ حِيثُ قَالَ: أَيْ: [إِلَهًا]^(٦) مَزِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهَا لِصَحَّةِ
نَقْلِهَا وَنَسْبَتِهَا لِقَائِلِهَا وَلَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى اِنْتَهَى^(٧).

(١) في (أ) و (ب) "بالعراق" وما أثبتته من (ج).

(٢) ينقسم العراق في ذلك العصر على قسمين: عراق العرب؛ وهو القطر الأعم المعروف، وهو
ما غرب دجلة والشط، ويقابلها، عراق العجم: وهو ما شرق دجلة والشط. ينظر: معجم المعامالت
الجغرافية في السيرة النبوية، للحربي: ٢٠٢.

(٣) قاله ابنه: أي: ابن العراقي.

(٤) فتح المغيث: ١٧/١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ١/٣٩١.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٠.

(٧) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتتها من (ج).

(٨) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠١.

أَوْ اسْمَ الْمَعْنَى وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ: فَالاشتِمَالُ مِنْ قَبْلِ اشتِمَالٍ^(١) الشَّيْءِ عَلَى أَجْزَائِهِ؛ بَأْنَ يُلَاحِظُ الْمَشْمُولُ مُفْصَلًا، وَعَلَى الثَّانِي: فَهُوَ مِنْ اشتِمَالِ الدَّالِ عَلَى الْمَدْلُولِ، وَيَنْبَغِي عَلَيْهِ أَنْ يُرَادَ بِهَا مَا يَشْمُلُ الْمَسَائِلَ وَالْحَدُودَ، فَعَطْفُ الْمَسَائِلَ وَالْحَدُودَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِ لِصَدْقَهَا بِالْمَسَائِلَ وَالْحَدُودِ الْمُبْتَكَرَةِ.

وَقَوْلُهُ: (عَجِيبٌ) قَالَ فِي "الْمَصْبَاحِ": وَهِيَ شَيْءٌ عَجِيبٌ، أَيْ: يُعْجِبُ مِنْهُ انتهِي^(٢).

أَيْ: نَقُولُ^(٣) يُتَعَجَّبُ مِنْهَا لَمَا بِهَا مِنْ الْمَزِيَّةِ عَلَى غَيْرِهَا، أَيْ: تُسْتَعْظَمُ فِي النُّفُوسِ؛ لِذَلِكَ فَإِنَّ التَّعَجُّبَ اسْتَعْظَامُ فَعْلِ ظَاهِرِ الْمَزِيَّةِ^(٤).

قَوْلُهُ: (مَسَائِلَ) جَمْعُ مَسَأَلَةٍ وَهِيَ فِي الْلُّغَةِ: مَا يُطَلَّبُ [٥/ب] وَيُسَأَلُ عَنْهُ^(٥)، وَفِي الْاَصْطَلَاحِ: مَطْلُوبُ خَبْرِي يُبَرَّهُنَّ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ^(٦)، قَالَ بَعْضُهُمْ^(٧): مَا لَمْ تَكُنْ بِيَنَّةً قَالَهُ الطَّوْخِي^(٨).

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا حَاجَةٌ لِذَلِكَ الْقِيدِ، وَأَنَّ مَا ذُكِرَ مِنْ لَوازِمِ الْمَسَأَلَةِ ثُطُلقُ عَلَى الْقَضِيَّةِ وَعَلَى نَسْبَتِهَا، وَهِيَ بِالْتَّحْقِيقِ بِالْمَعْنَى الثَّانِي؛ لِأَنَّ الَّذِي يُبَرَّهُنَّ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ النَّسْبَةُ، وَيَتَبَادِرُ مِنْ قَوْلِهِمْ ثُطُلقُ عَلَى كَذَا وَكَذَا إِنَّهُ بِطَرِيقِ الْاَشْتِراكِ الْلُّفْظِيِّ.

(١) "اشتِمَال" لَمْ تَرَدْ فِي (ج).

(٢) يَنْظُرُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ٣٩٣/٢.

(٣) فِي (ج) "تَقُولُ".

(٤) يَنْظُرُ: حَاشِيَّةُ الطَّوْخِيِّ عَلَى فَتْحِ الْبَاقِي شَرْحُ الْأَفْيَةِ الْعَرَبِيِّ: ١٠١.

(٥) يَنْظُرُ: الصَّاحِحُ: ١٧٢٣/٥.

(٦) تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ، لَابْنِ حَمْرَةِ الْهَيْتَمِيِّ: ٢٠/١.

(٧) فِي نَسْخِ الْمَخْطُوطِ "بعْضٌ" وَهُوَ خَطٌّ وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الصَّوَابُ اعْتِمَادًا عَلَى حَاشِيَّةِ الطَّوْخِيِّ عَلَى فَتْحِ الْبَاقِي شَرْحُ الْأَفْيَةِ الْعَرَبِيِّ.

(٨) يَنْظُرُ: حَاشِيَّةُ الطَّوْخِيِّ عَلَى فَتْحِ الْبَاقِي شَرْحُ الْأَفْيَةِ الْعَرَبِيِّ: ١٠١.

قوله: (غريبة) ليس المراد بالغرابة هنا معناها الأصلية، وهو كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى، ولا مألوفة الاستعمال، وإنما المراد بغرابتها عزّتها وقلّة وجودها قاله الطوخي^(١)، وقال: وانظر التفاوت بين العجيبة والغريبة والمبتادر التلازم^(٢).

(وحدوٰ)^(٣) جمع حد^{(٤)(٥)}، بمعنى تعريف فيشمل الرسم^(٦).

قوله: (منيعة) أي: قوية متينة بكونها جامعة مانعة، لا لأنَّ المراد مانعة من دخول الغير فيخل بِإفادَة كونها جامعة كما يفيده الطوخي^(٧).

قوله: (وموضوعات) قال الطوخي: لعلَّ المراد به جمع موضوع بمعنى وضع وتأليف بقرينة قوله: (بديعة) أي: لم تسبق بها^(٨) على هذا الوجه؛ لأنَّ البديع: هو المُنشأ من غير سبق مثال^(٩) انتهى^(١٠).

أقول: ويجوز أن يبقى موضوع على حاله بلا تأويل، ويكون القصد بذلك الإشارة إلى المسائل المبتكرة له.

(١) المصدر السابق: ١٠٢.

(٢) المصدر السابق: ١٠١. ويعني بالتلازم أنَّهما يؤديان معنى واحد.

(٣) في نسخ المخطوط "والحدود" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٤) التعريفات: ٨٣.

(٥) الحُدُّ لغةً المنع، وفي اصطلاح المناطقة هو: تعريف الماهية بالجنس القريب والفصل القريب مع تقديم الجنس على الفصل وإلا كان حداً ناقصاً، مثلاً: الإنسان حيوان ناطق. ينظر: جمهرة اللغة، ٩٥/١، شرح القويسني على السلم المنورق، لأحمد بن مساعد: ٤/٦.

(٦) الرسم: يعرف الرسم عند المناطقة بالجنس القريب والخاصة مثل: الإنسان حيوان ضاحك. ينظر: المصدر نفسه: ٦/٦.

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٢.

(٨) في (أ) "لها" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٩) ينظر: الفروق اللغوية: ٩٤.

(١٠) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٢.

قوله: (مَعَ كُثْرَة) حال من فاعل اشتملت، أو من الاشتغال المفهوم من اشتملت، وأراد بعلمها المعلوم منها مما دلت عليه، ففي الكلام إظهار في موضع الإضمار^(١)، والأصل مع كثرتها، ونكتته الإشارة إلى أنَّ ما ذكر يسمى علمًا.

قوله: (ووجازِ نَظَمِهَا) أي: اختصار منظومها، أي: منظوم هو هي، فهو من إضافة العام للخاص، فتكون للبيان، لا بيانية؛ لأنَّ شرطها عند المحققين أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه^(٢)، ولما كان يتوهم من قوله: (كُثْرَةٌ عَلَمَهَا) أنَّها محتوية على إطناب وليس فيها اختصار، والواقع ليس كذلك، دفع ذلك بقوله [أ/٦]: (ووجازِ نَظَمِهَا).

قوله: (طَبَ مِنِي) جواب لمَّا، وهو وجوابه خبر إنَّ الْفِيهَا، وهذا بناءٌ على أنَّ لِمَّا مُشَدَّدة الميم، وأمَّا على إنَّها مُخْفَقْتها فطلب خبر إنَّ كما هو ظاهر قاله الطوخي^(٣).

قوله: (بعْضُ الْأَعْزَةِ عَلَيَّ) الأعزَةُ جمع عزيز، أفاده "المصباح"^(٤)، وحاصل ما قيل في العزيز، فقيل: الذي لا يغلبه شيء^(٥)، وقيل: الذي لا يوجد مثله^(٦). وقال في "المصباح": عَزَّ عَلَيَّ أَنْ تَفْعَلْ كَذَا يَعْزُّ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ، أي: اشتَدَّ كنایة عن الأنفة منه انتهی^(٧).

إذا تقرر ذلك تعلم أنَّ صحة الكلام تتوقف على إضمار، أي: بعض الأعزَةِ فقد هم مثلاً تدبَّر قوله: (مِنَ الْفَضَلَاءِ) بيان لبعض الأعزَةِ، مشوب بتبعيض ذكره تقوية للباعث، فإنَّ شأن الشيوخ عدم المخالفه لمن تردد عليهم خصوصاً إذا كانوا فضلاء.

(١) الإضمار: وهو التغيب والاختفاء، ومنه أضمر في قلبه شيئاً. المغرب في ترتيب المعرب: .٢٨٥

(٢) ينظر: رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين: ٨٢/١.

(٣) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٣.

(٤) ينظر: المصباح المنير: ٤٠٧/٢.

(٥) ينظر: المخصص: ٢٢٩/٥.

(٦) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي: ٢١٣/١.

(٧) المصباح المنير: ٤٠٧/٢.

وفي قوله: (المترددين إلَيْهِ) تحدث بالنعمة امثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَدَّثَ﴾^(١).

قوله: (أَنْ أَضْعَفَ) أي: أجعل.

قوله: (عليها شرحاً) شبهاً سطح مثلاً، والشرح بمستعли عليه تشبيهاً مضمراً في النفس، واستعار اسم المشبه به للمشببه، وعلى تخيل، أو شبهاً الملابسة بين الشرح والمتن، أي: مطلق شرح ومطلق متن بالملابسة بين المستعلي والمستعلي عليه، أعني الاستعلاء المطلق، ثم سرى التشبيه إلى الملابستين الجزئيتين، إداهما الملابسة بين المستعلي والمستعلي عليه الجزئيتين^(٢)، أعني الاستعلاء الخاص، وثانيهما الملابسة بين خصوص هذا الشرح وخصوص هذا المتن، واستعير لفظ على الموضوعة للملابسية الجزئية الأولى، للملابسية الجزئية الثانية، ولا يشترط وجود لفظ يدل على الملابسة الجزئية الثانية كما قرره شيخنا الملوى^(٣).

قوله: (يَحُلُّ الْفَاظُهَا) أي: ببيان الفاعل والمفعول مثلاً، وببيان الألفاظ باعتبار المدلول الإفرادي والتركيبي، ثم فيه استعارة بالكلنائية تقريرها شبهاً لفاظها بشيء معقود[٦/ب] على طريق الاستعارة المكنية، وإثبات يحلُّ تخيل، أو مجاز عقلي^(٤) في النسبة الإيقاعية، من حيث إنَّ حَقَّ الْحَلِّ أَنْ يقع على شيء معقود، ويحتمل غير ذلك، وإضافة الألفاظ إما للبيان على ما تقدم، أو من إضافة الجزء للكل بمحاطة التفصيل في المضاف^(٥).

(١) سورة الضحى: آية (١١).

(٢) في (ج) "الجزئيتين".

(٣) لم أقف عليه في الكتب التي بين يدي.

(٤) المجاز العقلي: الكلام المحكوم فيه بخلاف ما عند المتكلم بالتأويل. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: ٩٨.

(٥) ينظر: الآيات البينات على شرح جمع الجواب، لابن قاسم العبادي: ١/٩.

قوله: (وَيُبَرِّزُ دَقَائِقَهَا) أي: يُظهر، وفي الإسناد تَجَوُّز ، والحقيقة الإسناد للمؤلف، والدقائق: جمع دقيقة^(١)، وهي النكتة المستخرجة بجودة الفكر^(٢)، وإضافة الدقائق لها من إضافة المدلول للدلالة.

قوله: (وَيُحَقِّقُ^(٣) مَسَائِلَهَا) فيه ما تقدّم من المجاز العقلي، والتحقيق: يُطلق^(٤) على إثبات الشيء بدليله وبذكره^(٥) على الوجه الحق^(٦)، والظاهر إرادتهما معًا؛ فهو من استعمال المشترك في معنييه.

قوله: (وَيُحَرِّرُ دَلَائِلَهَا) أي: يُخلصها عمّا يخُلُّ بوجه الدلالة، فشبّه التخلص عمّا يخُلُّ بوجه الدلالة بالتحرير؛ الذي هو التخلص من الرق^(٧)، وجعل الشخص حرًا^(٨)، واستعير اسم المشبه به للمشبّه، واشتقَّ من التحرير يُحرِّر، بمعنى يُخلص.

(١) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ١٩٩٧/٤، دستور العلماء: ٧٥/٢.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٣، حاشية السجاعي على قطر الندى لابن هشام: ٦/١.

(٣) في (ج) "تحقق".

(٤) "يُطلق" لم ترد في (ج).

(٥) في (ج) "ويذكره".

(٦) ينظر: التعريفات: ٥٣، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٣.

(٧) ينظر: دستور العلماء: ١٨٩/١.

(٨) ينظر: المفردات: ٢٢٤.

قوله: (دلائلها) جمع دلالة، بمعنى دليل^(١)، فقد ذكر الشارح عند قول المحلبي^(٢): والدليل ما يمكن إلخ، عن إمام الحرمين^(٣): أنَّ الدليل يُسمَى دلالة، وفعالة تجمع^(٤) على فعائِل قياساً انتهى^(٥)، أي^(٦): وجمع فعال على فعائِل غير مقيس، والدليل على طريق الأصوليين مفرد كالعالم، ووجه الدلالة منه حدوثه، أو إمكانه كما [هو]^(٧) معلوم، وعلى طريق المنطقيين مركب من مقدِّمتين كقولك: العالم حادث، أو ممكِن، وكل من كان كذلك فله صانع، ينتج العالم له صانع^(٨).

قوله: (فأجتبه إلى ذلك) المشار إليه وضع شرح موصوف بتلك الصفات، فهو مُتقدِّم معنى على حد قوله تعالى: ﴿أَعْدَلُوا هُوَ أَقْرُبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾^(٩) ثم الإجابة المذكورة إما إما بالوعد والوضع بالفعل على تقدير تأخر الخطبة على التأليف، أو بالوضع فقط، على ذلك بأن يكون حين سأله سكت، أو بال وعد والشروع[١/٧] على تقدير تقدُّم^(١٠)

(١) ينظر: جمهرة اللغة: ١١٤/١.

(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، جلال الدين المحلبي، ولد بمصر، واشتغل وبرع في في الفنون؛ فقهًا وكلامًا وأصولًا ونحوًا ومنطقًا وغيرها، (ت: ٤٨٦٤هـ). ينظر: الضوء الالمعنوي لأهل القرن التاسع: ٣٩/٧، حسن المحاضرة: ٤٤/١.

(٣) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجوني، الفقيه الشافعي الملقب بإمام الحرمين؛ أعلم المتأخرین من أصحاب الإمام الشافعی على الإطلاق، (ت: ٤٧٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ١٦٨/٣، سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٤٦٨/١٨.

(٤) في (ج) "يجمع".

(٥) ينظر: حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلبي على جمع الجواب: ٢٧٧/١، التلخيص في أصول الفقه، للجويني: ١١٦/١.

(٦) "أي" لم ترد في (ج).

(٧) سقطت من (أ) و (ج) وأنبأتها من (ب).

(٨) ينظر: حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلبي على جمع الجواب: ٢٧٧/١.

(٩) سورة المائدة: من الآية (٨).

(١٠) في (ج) "تقديم".

الخطبة على التأليف، أو بالشروع فقط على تقدير أنه سكت ثم شرع بعد ذلك، أو بالوعد قاطعاً النظر عن الإجابة بالوضع، أو بالوضع قاطعاً النظر عن الإجابة^(١) بالوعد فتدبر^(٢).

قوله: (بعون) هو اسم مصدر لأنّا، أي: بـإعانة القادر، والباء للاستعانة، وتعلق الحكم بمشتق يدل على عليه مأخذها، أي: إنما استعن بـإعانة القادر لقدرته. قوله: (المالك) أتى به لتصحّح الإعانة؛ إذ هي من غير المالك يعقبها اللوم، وأخّر عن القادر لشدة مناسبة القادر للإعانة، أو ليحصل السجع. قوله: (ضاماً إليه) حال من فاعل أجبته، أو الضمير في مستعيناً المقدّر، فهي مترادفة أو متداخلة، والتقدير فأجبته إلى ذلك في حال كوني مستعيناً إلى آخره في حال كوني ضاماً، مقارنة إن كانت الإجابة بالوضع وتأخّر الخطبة، ومقدّرة إن كانت الإجابة بالوعد، أو أنّ ضاماً بمعنى مريداً الضم، فتكون مقارنة، ويكون قوله: (ضاماً) مجاز.

قوله: (إليه) أي: إلى وضع الشرح، المسؤول والمضموم إليه في الحقيقة الشرح لا الوضع، وحاصله أجبتهم إلى وضع الشرح المذكور، وزدت على الشرح المذكور بحيث صار المجموع من المزيد، والمزيد عليه هو الشرح المنتفع به فتأمل.

قوله: (من الفوائد) بيان لما مقدم عليها، وهي للتبعيض إن جعلت الـ في الفوائد للجنس، وللبيان فقط إن جعلت للعهد الخارجي العلمي، أو الذهني، على ما تقدم من تقديم الخطبة وتأخّرها، وتدبر المقام خوفاً من تطويل الكلام، والفوائد: جمع فائدة^(٤)، وهي المصلحة المترتبة على الفعل، سواء كان الفعل لأجلها أم لا^(٥).

(١) عبارة "بالوضع أو بالوضع قاطعاً النظر عن الإجابة" لم ترد في (ج).

(٢) في (ج) "تدبر".

(٣) ينظر: المخصص: ٣٧٢/٣.

(٤) ينظر: كتاب العين: ٧٩/٨، تهذيب اللغة: ١٣٨/١٤، لسان العرب: ٣٤٠/٣.

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٣.

وقوله: (**المُسْتَجَادِاتِ**) قال في "القاموس": استجاده وجده أو طلبه جيداً انتهى^(١)، فالمعنى هنا الفوائد الجيدة على التجريد، وبدونه بمعنى [٧/ب] التي طلبت جيدة، أو وجدت جيدة، غير مراد له فيما يظهر، وفسرها الطوخي بالمستحسنات^(٢) وهو تفسير باللازم على ما أفاده المذكور عن "القاموس".

قوله: (**ما تقرُّ**) معمول ضاماً من باب ضرب، أو تعب، يقال: قرَّتْ العَيْنُ قُرَّةً بالضمِّ وَقُرُورًا بَرَدَتْ سُرُورًا، أفاده "المصباح"^(٣) فإذاً يكون المعنى ما تسرَّ على التجريد وبدونه غير مراد له فيما يظهر.

قوله: (**أَعْيُنُ**) أي: [على]^(٤) التجُّزُ، ونكتته أنَّ آثار السرور تظهر فيها؛ غير أنَّه لا يصحُّ أن يكون من مقابلة الجمع بالجمع^(٥)؛ لأنَّه يقتضي أنَّ لكلِّ واحد عينًا واحدة ولا خلافها بأنَّ يُراد الأَعْيُن التي لكلِّ واحد من أولي الرغبات لاقتضاءه أنَّ لكلِّ واحد جمعًا من الأَعْيُن، ولا يصحُّ إلا بجعله ما فوق الواحد فتدبر.

قوله: (**أُولَئِي**) أي: أصحاب.

قوله: (**الرَّغْبَاتِ**) جمع رغبةٍ، وهي الإرادة كما يفيده "المصباح"^(٦) فيكون حاصل المعنى ما تسرَّ به أصحاب الإرادات^(٧) لذلك الشيء؛ إذ غير المريد لا يُسرُّ به، أو أنَّ مراد الشارح بالرغبة هنا شدة الشوق.

(١) القاموس المحيط: ٢٧٥.

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٣.

(٣) المصباح المنير: ٤٩٦/٢.

(٤) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتتها من (ج).

(٥) مقابلة الجمع: تارة تقضي مقابلة كلَّ فرد من هذا كلَّ فرد من هذا، وتارة تقضي ثبوت الجمع لكلَّ فرد من أفراد المحكوم عليه، وتارة يحتمل الأمران فيحتاج إلى دليل يعين أحدهما. ينظر: الكليات: ٣٣٦.

(٦) ينظر: المصباح المنير: ٢٣١/١.

(٧) في (ب) "الإرادة".

قوله: (راجياً) حال متداخلة، إن كان حالاً من الضمير في ضاماً، ومتدافة إن كان حالاً من التاء في أجبته، والرجاء لغة: الأمل^(١)، وعرفاً: أي: عرف السادة الصوفية تعلق القلب بمرغوب في حصوله مع الأخذ في السبب، وبه يمتاز عن الطمع^(٢).

قوله: (جزيل الأجر والثواب) أي: عظيم ما ذكر، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف^(٣)، قيل: الأجر ثواب العمل دنيوياً أو آخرانياً^(٤)، وقيل: يختص بالآخرى^(٥) بالآخرى^(٦) وهو المراد للشارح - رحمه الله^(٧)، وأمّا إرادة الدنيوي فلا تليق بالشيخ، والثواب ما يرجع للإنسان من جراء أعماله على ما أفاده "المصباح"^(٨)، والظاهر أنه أراد دنيوياً وأخرانياً، والمناسب للمقام الفرد الآخرى، وخلاصته إن عطف الثواب على الأجر^(٩) عطف تفسير^(٩).

تبّيه: المراتب ثلاثة؛ لأن العامل إما أن يعمل لوجه الله الكريم لا لقصد ثواب دنيوي أو آخرى، أو يعمل لقصد الثواب الآخرى، أو يعمل لأجل الدنيوي، والأولى [٨/١] مرتبة الكمال، والشيخ جعل نفسه من الوسطى التي هي الثانية هضماً لنفسه^(١٠)، والثالثة مرتبة الخاسرين، نسأل الله أن لا يجعلنا منها أجمعين.

(١) ينظر: كتاب العين: ٣٤٧/٨، تهذيب اللغة: ٢٨٤/١٥، الصحاح: ١٦٢٧/٤، مقاييس اللغة، للرازي: ٤٩٤/٢.

(٢) ينظر: التعريفات: ١٠٩، حاشية الطوخي على فتح الباكي شرح ألفية العراقي: ٤.

(٣) ينظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنج المحمدية: ٦/٢١.

(٤) ينظر: المفردات: ٦٤.

(٥) ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ٢/١٣١.

(٦) عبارة "رحمه الله" لم ترد في (ج).

(٧) ينظر: المصباح المنير: ١/٨٧.

(٨) في (ب) "الأمر".

(٩) ينظر: حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الربانى: ٢/٥١٨.

(١٠) في (ب) "للنفس".

قوله: (من فَيْضِ إِلَّخ) ^(١) الفيض لغة: سيلان الماء وكثرة الشيء ^(٢)، والمراد به هنا هنا إِمَّا إعطاء المولى النعم الجليلة، فمن للابتداء، وإِمَّا النعم المعطاة، فمن للتبعيض، والمولى الناصر، والكريم والوهاب معناهما ظاهر، ومناسبتهما للمقام لا تخفي، وأمّا مناسبة المولى فوجهها أَنَّ شأن من كان منه النصرة الكرم والإعطاء، ووجه تقدمه على غيره الإشارة إلى قوَّة الرجاء منه، وإن عنون عنه بلفظ غير مُصرّح بجزيل الإعطاء، وفي قوله: (الكريم الوهاب) ترقٍ، إذ صيغة وَهَابُ أبلغ.

قوله: (وسمَّيْتُهُ) الواو للاستئناف، أو عطف على قوله: (فَاجْبُهُ)، والضمير عائد على الشر المسؤول مع ما انضمَّ إِلَيْهِ من الفوائد الزائدة.

وقوله: بـ(فتح الباقي) عنون عن المولى العظيم بـ(الباقي)، مع أَنَّ المناسب الفتاح لمناسبة قوله: (أَلْفَيَّةُ الْعَرَاقِيُّ) أو إشارة إِلَى بقاء النفع بشرحه.

قوله: (بِشَرِّحٍ) أي: تفسير وتبيين وإيضاح، وهو مُتعلّق بـ(فتح)، والعلم المجموع، فإذاً التعلُّق قبل العلمية.

قوله: (وَاللَّهُ مَفْعُولُ أَوَّلُ لَأَسْأَلُ قُدْمَ عَلَيْهِ لِإِفَادَةِ الْحَصْرِ).

وقوله: (أَنْ يَنْفَعَ بِهِ) مفعول ثانٍ، وعدل عن المصدر مع أَحْصَرِيَّتِهِ لكونه مقام تضرُّع لمولانا رفيع الشأن، فينبغي البسط ^(٣) فيه، وحذف مفعوله للعموم.

وقوله: (بِهِ) الباء للتعدية.

وقوله: (وَيَجْعَلُهُ خَالِصًا لَوْجَهِهِ) ظاهره أَنَّه من أَهْلِ المرتبة العليا، فبين كلامه تناقض، ويُجاب: بأنَّ قصدِه لا لغرض دنيوي، والأولى أن يُقدم قوله: وأن (يجعله خالصا) على قوله: (أَنْ يَنْفَعَ بِهِ)، لأنَّ الثانية منشأ للأولى، وقد يُقال: قدَّمه إشارة إِلَى قوَّة الرجاء في هذا المولى العظيم ^(٤) الكريم، وأنْ ينفع بِهِ مع العصيان والمخالفات.

(١) وتمام عبارة الشارح: من فَيْضِ مولانا الكريم الوهاب. فتح الباقي: ٨٥/١.

(٢) ينظر: مختار الصحاح: ٢٤٥.

(٣) في (ج) "بسط".

(٤) "العظيم" لم ترد في (ب) و (ج).

قوله: (وأرويها إلخ)^(١) شروع في بيان سنته في هذا الكتاب، لما قيل: أنَّ الإسناد من الدين^(٢)، والرواية: نقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزى إليه ل الحديث [٨/ب]، أو إخبار، أو غير ذلك، كما قال بعض^(٣).

فمعنى أرويها أنقلها وأسندتها مع شرحها، ولما كان ذلك شاملًا لنقل الألفاظ وحدها أو مع فهم المعنى، والأول هو الرواية، والثاني هو الدرائية، كان مع تحديد أو إخبار، وشاملًا للإجازة^(٤) والوجادة^(٥)، بينَ أنَّ المراد النوعان العظيمان، وهما الأولان بقوله: (درائيةٌ وروايةٌ) فهو مبين لنوع، أي: جنس النوع؛ لأنَّهما^(٦) نوعان لا نوع واحد، لكن يُقال: أنَّه لا يُعقل الجمع بينهما لما فيه من التنافي كما هو بينَ،

(١) وتمام عبارة الشارح: وأرويها وشرحها درائيةٌ وروايةٌ عن مشايخ الإسلام. فتح الباقي: ٨٦/١.

(٢) صحيح مسلم، المقدمة، باب: بيان أنَّ الإسناد من الدين، ١٤/١.

(٣) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٦٤/١، تدريب الراوي: ٢٥/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٥.

(٤) المقصود بقوله: (قال بعض) هو ابن الأكفاني كما نقل ذلك عنه البقاعي في النكت الوفية: ٦٣/١، والسيوطى في تدريب الراوى: ٢٥/١، والطوخي في حاشيته على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٥.

(٥) الإجازة: إما مشافهة أو إذنًا باللفظ مع المغيب أو يكتب له ذلك بخطه بحضرته أو مغيبه، والحكم في جميعها واحد إلا أنَّه يحتاج مع المغيب لإثبات النقل أو الخط. الإمام، للقاضي عياض: ٨٨/١. وهي من طرق التحمل وترتيبها الثالث.

(٦) الوجادة: هي ما أخذ من العلم من صحفة من غير سماع، ولا إجازة، ولا مناولة، ومثال الوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه، ولم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها. ينظر: المصدر نفسه: ١١٧/١، معرفة أنواع علوم الحديث: ١٧٨. وهي من طرق التحمل وترتيبها الثامن.

(٧) في (ج) "لأنَّها".

ويمكن الجواب بأن^(١) يُقال: أنه تلقاها على الوجهين في وقتين أو في وقت واحد؛ لأن يسرد^(٢) الشيخ مثلاً: أفالظها؛ ثمَّ بعد ذلك يذكر كل لفظة على حدتها^(٣) مُفسِّراً لمعناها^(٤).

قوله: (وشرحها) الواو للعطف، أو بمعنى مع، والمراد المصاحبة في الرواية، وإن كانت رواية المتن حصلت مُنفردة عن الشرح، أو المصاحبة في الزمن بمعنى لا تخل، وأنَّت خبيرة بأنَّ لها شرحين للمصنف^(٥) فهل الإضافة للاستغراف أو للعهد الخارجي العلمي؟ على أن يكون أحد الشرحين هو المتعارف بينهم قراءة وأخذًا، والظاهر الثاني وإنَّه الشرح الصغير^(٦)؛ فإن قلت: مقتضى الظاهر روایتها وشرحها؛ لأنَّ ذلك ماضٍ، قلت: إنَّما عدل عنه إشارة إلى عظم تلك الرواية واستغرابها فاستحضرها كالواقعة في الحال؛ فلذلك عبر عنها بما يفيد ذلك وهو المضارع.

قوله: و(الشهاب إلخ)^(٧) فإن قلت: لم عبر في جانب ابن حجر بالشهاب الذي هو هو النجم، وفي جانب القaiاتي بالشمس مع أعظميتها ومقتضى الظاهر العكس؟

(١) في (ج) "بأنه".

(٢) في (ج) "يرد".

(٣) في (أ) و (ج) "حدته" وما أثبته من (ب).

(٤) في (ج) "لمعناهما".

(٥) الشرح الأول وهو ما يسمى بـ"الشرح الكبير" الذي لم يكمله، قال البقاعي في شرحه على الألفية: قوله: (رأيته كبير الحجم)، أي: ظننت أنه إذا كمل يكون كبيراً، وإلا فهو لم يوجد منه إلا قطعة يسيرة وصل فيها إلى الضعف. النكت الوفية: ١/٥٦، والثاني هو "شرح التبصرة والتذكرة".

(٦) أي: "شرح التبصرة والتذكرة".

(٧) وتمام عبارة الشارح: الشهاب أَحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني، والشمس مُحَمَّد بن علي القaiاتي الشافعيين، والكمال مُحَمَّد بن الهمام الحنفي. فتح الباقي: ١/٨٦.

قلت: راعى اصطلاح مَن تقدَّمَ مِنْ أَنَّ مَنْ كَانَ اسْمُهُ أَحْمَدٌ يُلْقَبُ بِالشَّهَابِ، وَمَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ يُلْقَبُ بِشَمْسِ الدِّينِ كَمَا أَفَادَهُ بَعْضُ الشِّيُوخِ^(١)، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لاحظَ الإِشارةِ إِلَى قَوَّةِ عَارِضَتِهِ وَغُوصَتِهِ فِي الْعِلُومِ عَلَى مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَتَبَعَهُو شَهَابٌ ثَاقِبٌ﴾^(٢).

قوله: (الشافعيين) إن قلت: ذكرهما في ذلك الفن لكونهما مُحدّثين لا لكونهما شافعيين فلا فائدة في الوصف به، قلت: الإشارة إلى عظم هذا المذهب وإن منه هؤلاء السادة الأجلاء وكذا يقال فيما بعد^(٤).

قوله: (برواية الأول)^(٥) أي: حالة كون روایتهما عن مشايخ الإسلام مُلتسبة برواية الأول لها مَعْنَى مُؤْلِفِهِمَا، والـ في الأول نائبة عن الضمير، أي: برواية [أ] / [أ] أولهم لها، أي: للمن و الشرح ف تكون حالاً من الرواية المستفادة من أرويها.

(١) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي: ٣٠٨/١.

(٢) سورة الصافات: من الآية (١٠).

(٣) ورد في حاشية نسخة (ب) كلام للناسخ ما نصه: وبعد كتبـي هذا رأيتـ الشـيخ الغـنـيمـي ذـكرـ في رسـالتـه ما نصـهـ: وقد وضعـواـ، أيـ: النـاسـ لـمـن اسـمـهـ مـحـمـدـ جـمـيعـ الـأـلـقـابـ ، فـإـنـ كانـ منـ المـعـمـمـيـنـ لـقـبـ بـشـمـسـ الدـيـنـ وـبـدـرـ الدـيـنـ وـنـورـ الدـيـنـ وـشـرـفـ الدـيـنـ وـنـحـوـ ذـلـكـ، وـإـنـ كانـ منـ الـجـنـدـ فـبـنـاهـرـ الدـيـنـ وـمـاـ أـشـبـهـ ذـلـكـ، وقد يـقـعـ فـيـ الـجـنـدـ مـنـ يـلـقـبـ شـمـسـ الدـيـنـ وـنـحـوـهـ، وـلـكـ مـاـ ذـكـرـ هوـ الـأـغـلـبـ، وـوـضـعـواـ لـمـن اسـمـهـ أـحـمـدـ مـنـ الـمـتـعـمـمـيـنـ شـرـابـ الدـيـنـ وـمـحـيـ الدـيـنـ، وـشـارـكـ فـيـ ذـلـكـ الـجـنـدـ أـيـضاـ إـلـىـ آخرـ ماـ ذـكـرـ رـحـمـهـ اللـهـ. لمـ أـقـفـ عـلـىـ رـسـالـةـ الـغـنـيمـيـ فـيـ الـكـتـبـ الـتـيـ بـيـنـ يـدـيـ. يـنـظـرـ: جـواـهـرـ الـعـقـودـ، لـلـأـسـيـوطـيـ: ٤٦٧/٢.

(٤) في (ج) "بعده".

(٥) في (أ) و (ب) "الأولى" وما أثبتـهـ منـ (جـ).

قوله: (شِيَخُ الْإِسْلَامِ أَبِي^(١) رُزْعَةً) هو الحافظ أبو زرعة أحمد قاضي القضاة، ولد سحر ليلة الاثنين ثالث ذي الحجة، سنة اثنين وستين وسبعيناً^(٢) بالقاهرة، ناب في الحكم عن قضاء الشافعية نحو من عشرين سنة متواالية، ثم تولى القضاء فباشر بعفته وزراهة وصرامة وشهامة، وكان الغالب عليه الخير والتواضع وسلامة الباطن، ثم عزله بعض^(٣) تلامذته فحصل له تغيير مزاج، فكان^(٤) يقول: لو عُزلتُ بغير فلان ما صعب علىي^(٥)، ومرض بقرب العزل مدة شهر إلى أن مات مبطوناً، آخر يوم الخميس السابع والعشرين من شعبان، سنة ست وعشرين وثمانمائة^(٦)، ودفن بجنب أبيه صبيحة يوم الجمعة، ذكر ذلك صاحب "مقالات الأسانيد"^{(٧)(٨)}، وشيخ الإسلام وصف تعظيم له، أو أَوْ لكونه تولى مشيخة الإسلام فيكون ذلك إشارة له^(٩).

قوله: (ولي الدين) فعيل بمعنى فاعل، أي: مُتولى أمر أهل الدين، أو نفس الدين، فالدين بدونه عدم.

(١) في (أ) و (ج) "أبو" وما أثبته من (ب).

(٢) القاهرة: مدينة عظيمة مبنية على ضفة النيل الشرقية، فيها القصور الشاهقة والديار العظيمة والمنازل الرحيبة، والأسواق الممتدة، والمدارس والخوانق، والربط والزوايا، والجميع على اتساع رقعة البناء، وفسحة الشوارع مزدحمة بالخلق سكناً وممشى، قد حشرت إليها الأمم، واحتلت إليها أنواع الطوائف، وتعد أكبر مدينة عربية من حيث تعداد السكان. ينظر: مسالك الأ بصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري: ٤٨٥-٤٨٩.

(٣) في (ب) "عزل ببعض".

(٤) في (ب) "وكان".

(٥) الضوء الالمعبد لأهل القرن التاسع: ١/٣٤٠.

(٦) في نسخ المخطوط "ست وثمانمائة" وهو خطأ من النسخ والله أعلم.

(٧) كتاب "مقالات الأسانيد" لمؤلفه عيسى المغربي (المتوفى: ١٠٨٠هـ)، وهو مخطوط.

(٨) ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ٤/٨٠-٨٢، لحظ الألحاظ: ١٨٤.

(٩) عبارة "شيخ الإسلام وصف تعظيم له أو لكونه تولى مشيخة الإسلام فيكون ذلك إشارة له" لم ترد في (ب) و (ج).

قوله: (قارئ الهدایة) الظاهر أنه وصف اشتهر به، ولعله لكثره ممارسته لها فليحير (١).

قوله: (وحيث أطلق شيخنا) هذا المفهوم معتبر [فقد] (٢) وقع له التقييد في غيره كما يتبيّن.

[شرح مقدمة المصنف]

قوله: (أي: أوليف) قدره فعلاً مؤخراً خاصاً (٣) كما هو أولى، أمّا أولويّة كونه فعلاً، فلأنَّ الأصل في العامل أن يكون فعلاً، وكونه خاصاً؛ لأنَّه أنساب بالمقام وأوفي بتأدية المرام؛ ولأنَّه يدلُّ على التبرك في جميع ذلك الشيء، بخلاف العام؛ فإنَّه لا يدلُّ على ذلك إِلا في ابتدائه، وكونه مؤخراً ليفيد تقديم معموله الاختصاص، وإفادته ذلك بالفوبي وحكم الذوق، ومعنى الاختصاص جعل الفعل المبدوع بالبسملة كالتاليف مصوّراً على التبرك باسمه تعالى، لا يتجاوزه إلى غيره من الأسماء، وهو قصر إفراد (٤)؛ فإنَّ المشركين كانوا يبتذلون في أفعالهم بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات، باسم العزى، فوجب على الموحد أن يقصد بعبادته قطع شركة الأصنام لِلألاّيت، باسم تجويز الابتداء بأسمائها، فيكون قصر إفراد كما في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (٥).

(١) قارئ الهدایة: هو سراج الدين، عمر بن عليّ بن فارس المصري، أبو حفص، (ت: هـ٨٢٩). ينظر: شذرات الذهب: ٢٧٦/٩، الأعلام: ٥٧/٥ هـ.

(٢) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتتها من (ج).

(٣) في (ج) "خاصاً مؤخراً".

(٤) قصر إفراد: إذا اعتقد المخاطب الشركة، نحو: إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ رَّدًا على من اعتقد إِنَّ اللَّهَ ثالث ثلاثة. جواهر البلاغة، للهاشمي: ١٧٣.

(٥) سورة الفاتحة: من الآية (٥).

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٦-١٠٧.

ويصحُّ أن يكون قصر قلب^(١)، إذ قد وجدت طائفة تُنكر وجود الله سبحانه وتعالى^(٢): السموات مثلاً هي الموجدة لنفسها قاله الشيخ أحمد الزرقاني^{(٣)(٤)}.

قوله: (مشتقٌ من السُّمُوِّ) أي: مأخوذ؛ لأنَّه ليس بوصف حتَّى يكون مشتقاً بالمعنى المصطلح عليه، وتوضيح المقام أنَّه يقول أصل اسم سمو - بضمِّ أوله وكسره مع سكون الميم فيهما - وليس فيه^(٥) فتح السين، وإلا لجمع على اسمه؛ كفلس وأفلس ولم يسمع قاله السخاوي^{(٦)(٧)}، والمراد بالأصل هنا الأصل الإعلالي، كما يُقال: أصل أصل قام قوم، لا المشتق منه، كقولهم: المصدر أصل للفعل فإذا ظهر الفرق بينه وبين قولهم: مشتقٌ من السُّمُوِّ.

(١) قصر قلب: إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي ثبته نحو: ما سافر إلا على رِدٍّ على من اعتقد أنَّ المسافر خليل لا على فقد قلبَ وعكست عليه اعتقاده. جواهر البلاغة: ١٧٣.

(٢) في (أ) "يقول" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٣) عبد الباقي بن يوسف بن أحمد شهاب الدين بن محمد بن علوان الزرقاني: فقيه مالكي، ولد ومات بمصر، (ت: ٩٩١هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٢٨٧/٢، الأعلام: ٢٧٢/٣.

(٤) الفوائد المسجلة في شرح البسمة والحمدلة، للمحوجب: ١٤٣.

(٥) "فيه" لم ترد في (ج).

(٦) في (ج) "النووي".

(٧) ينظر: شرح البسمة والحمدلة، لابن عبد الحق: لوحة ١١/٥. (مخطوط).

قال السيد عيسى^(١): قوله: (مشتقٌ من السُّمُوِّ) - بتشديد الواو[٩/ب] - فالاشتقاق هنا لمجرد التخفيف، - وإسكان الميم وكسر السين - إن كان من مكسور الفاء [انتهى]^(٢)، وهو يُفيد أنَّ المشتقَّ من السُّمُوِّ أصل اسم الذي هو سُمُوٌّ لا نفس اسم.

وقوله: إن كان من مكسور الفاء، أي: وأمَّا إن كان من مضمومها فهو مجرد التخفيف بإسكان الميم فقط، كما قاله شيخ الإسلام على الأجهوري المالكي^(٤). وبأنَّ بما تقرَّ أنَّ الضمَّ والكسر في الأصل الإعلالي لا في المشتقِ منه، ويُوافق ذلك قول ابن عبد الحق^(٥) في "شرح متن بسمة الشارح"^(٦) بعد قول المتن (وهو: العلوُّ) ما نصُّه: معنى ووزنًا^(٧).

(١) عيسى بن محمد بن عبد الله، أبو الخير، قطب الدين الحسني الحسيني الإيجي، المعروف بالصفوي: فاضل، متصوف، من الشافعية، هندي الموطن، (ت: ٩٥٣هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٤٢٧/١٠، الأعلام: ١٠٨/٥.

(٢) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتتها من (ج).

(٣) لم أقف عليه في الكتب التي بين يدي.

(٤) علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علي، أبو الإرشاد، نور الدين الأجهوري: فقيه مالكي، من العلماء بالحديث، مولده ووفاته بمصر، (ت: ١٠٦٦هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ١٥٧/٣، الأعلام: ١٣/٥.

(٥) أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي، الشيخ الإمام العلامة المحقق، المحرر، شهاب الدين الدين الشافعي: فاضل مصري، من أهل سنباط، (ت: ٩٩٥هـ). ينظر: درة الرجال في أسماء الرجال، لابن القاضي: ١٦٨/١، الكواكب السائرة: ٣/١٠٦.

(٦) "شرح البسمة والحمدلة" لابن عبد الحق السنباطي (المتوفى: ٩٩٥هـ)، وهو مخطوط.

(٧) شرح البسمة والحمدلة: لودحة ١١/٥. (مخطوط).

فإذن ففي عبارة الشارح نظر، ثم نرجع لقولنا أصل اسم سمو - بكسر السين وضمها - فنقول: حذفت لامه وهي الواو لكثرة الاستعمال، وخص العجز بالحذف؛ لأنَّه محلُ التغير، وحذفت حركة أَوْلَه وبنِي على السكون، أي: أَلْزَمَ أَوْلَه السكون تخفيفاً؛ لأَجْلِ الإِتِيَانِ بِهِمْزَةِ الْوَصْلِ لِيَكُونَ^(١) عوضاً عن الممحوف^(٢).

قوله: (وَهُوَ : الْعَلُوُّ) أي: لتوافقهما في التركيب، وتناسب المعنى؛ لأنَّ الاسم رفعه للمسمى، وهذا القول أي: الاشتغال من السُّمُورِ قول البصريين، قوله الكوفيين هو ما أشار إليه بقوله: (وَقِيلَ: إِلَخ)^{(٣)(٤)}.

قوله: (من الْوَسْمِ) قال ابن عبد الحق: أولى منه قول غيره من السِّمة، وإن كان الْوَسْمُ أَصْلُ السِّمة لسلامته مما يلزمـه من اتحاد لفظ المشتق منه الشيء^(٥)، وأصلـه المخالف للغالب، وإن كان غير مضرٍ اكتفاء بتغييرهما اعتباراً؛ فإنَّ أصلـه عندـهم ذلك، ثم عمل فيه كما عمل في أخواتـه العـشر عندـهم، فـحـذـفـ أَوْلـهـ تـخـفـيفـاًـ ثـمـ عـوـضـ عنـهـ هـمـزـةـ الـوـصـلـ عـنـ الـابـدـاءـ، توـصـلاًـ لـلنـطـقـ بـالـسـاـكـنـ فـصـارـ وزـنـهـ أـعـلـ اـنـتـهـيـ كـلـامـهـ^(٦).

وقوله: وإن كان الْوَسْمُ أَصْلُ السِّمة حاصلـه أنَّهـ بـكـسـرـ الـواـوـ ثـمـ نـقـلـتـ حـرـكـةـ الـواـوـ إـلـىـ السـيـنـ فـحـذـفـ وـعـوـضـ عنـهـ تـاءـ التـائـيـثـ، وـقـيـلـ: سـمـةـ كـعـدـةـ^(٧)، وـخـلـاصـتـهـ أنـ الأـصـلـ وـالـمـشـتـقـ مـنـهـ كـلـاهـماـ بـكـسـرـ الـواـوـ، وـهـنـاكـ قـوـلـ لـلـسـيـدـ عـيـسـيـ فـيـ "ـحـاشـيـةـ الـبـيـضاـويـ"^(٨): أـنـ الـأـصـلـ وـسـمـ بـفـتـحـ الـواـوـ [ـأـ/ـ١٠ـ]ـ وـالـمـشـتـقـ مـنـهـ وـسـمـ بـكـسـرـهـاـ.

(١) في (ب) "لتكون".

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٧.

(٣) وتمام عبارة الشارح: وقيل: من الْوَسْمِ وَهُوَ : الْعَلُوُّ . العلامة. فتح الباقي: ٨٦/١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري: ٨/١.

(٥) "الشيء" لم ترد في (ج).

(٦) شرح البسمة والحمدلة: لوحة ١١ / ظ. (مخطوط).

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٨.

(٨) "حاشية على تفسير الفاتحة للبيضاوي" للسيد عيسى الصفوـيـ، وهو مخطوطـ، ولمـ أـقـفـ عـلـيـ فـيـ الـكـتـبـ الـتـيـ بـيـنـ يـدـيـ .

أقول: وحيئذ فهما متعارضاً حقيقةً، وهذا والذى قبله قوله شارحنا من الوسم
بكسر الواو وهو العلامة انتهى^(١).

ثم إن الطوخي أورد هنا سؤالاً ونصه: فإن قلت: الراجح عند الكوفيين اشتقاق المصدر
والصفات من الفعل، فكيف قال المصنف: أنَّ الاسم مشتقٌ من الوسِم؟
قلت: يمكن الجواب بتقدير مضاد، أي: من فعل الوسم، فإن قلت: هل لهذا
الخلاف ثمرة؟

قلت: قال الإمام القرطبي^(٢): من قال: أنَّ الاسم مشتقٌ من السُّمُورَ وَهُوَ: العلوُ،
يقول: لم يزل الله موصوفاً قبل وجود الخلق، وبعد وجودهم، وعند فنائهم، لا تأثير لهم
في أسمائه وصفاته، وهذا قول أهل السنة، ومن قال: الاسم مشتقٌ من السِّمة، يقول:
كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات، فلما
أفناهم بقي بلا اسم ولا صفة [وهو قول المعتزلة^(٣)].

(١) "انتهى" لم ترد في (ج).

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الانصاري الخزرجي الأندلسي، الإمام العلامة أبو عبد الله، القرطبي إمام متقن متبحر في العلم، (ت: ٦٧١هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي: ١٥/٢٢٩، الواقي بالوفيات، للصفدي: ٢/٨٧.

(٣) المعتزلة: هم أتباع واصل بن عطاء الغزال تلميذ الحسن البصري، وكان اعتزل الحسن البصري بسبب قوله في مرتکب الكبيرة، وذلك أنه جاء رجل إلى حلقة الحسن البصري فقال: يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرن أصحاب الكبائر وجماعة يرجئونهم فلا تضر مع الإيمان عندهم كبيرة، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟ فتفكر الحسن في ذلك وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إنَّ صاحب الكبيرة مؤمن ولا كافر؛ بل هو في منزلة بين المنزلتين، ثمَّ قام واعتزل إلى أسطوانة المسجد يقرر ما أجاب عن هذه المسألة، فقال الحسن البصري: اعتزل عنا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة. ينظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدية الأشرار، للعماني: ١/٦٨-٦٩.

قال العلامة^(١) السمين^(٢) [] : وهذا القول أشد خطأً من القول بخلق القرآن
انتهى^(٤) . والمقام يحتاج لتحقيق ليس هذا محله.

قوله: (وهو العلامة) أي: لأنَّ الاسم، أي: ما صدقه علامة على مسمَّاه فتدبرْ^(٥).

قوله: ((الله)) أي: لفظ الله.

قوله: (عَلِمْ) أي: شخصي، أي: مدلوله مشخص، أي: معين في الخارج، أي: وضعه مسمى على الراجح، أو غيره بعد تعقله بصفاته الكافي ذلك التعقل في الوضع على خلافه لا اسم غير علم ولا صفة، وعدل عن قول غيره اسم إلى قوله: (عَلِمْ) مع أنَّ الاسم المراد من العلم لا غير الاسم من أقسام العلم للتصرير بالعلمية المرادة له لاحتمال التعبير باسم؛ لأنَّ يُراد^(٦) به ما قابل الصفة وليس مراداً، وإنما المراد أنَّه اسم عَلِمْ أشار له ابن عبد الحق^(٧).

(١) سقطت من (ج) وما أثبتته من (ب).

(٢) أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين المعروف بباب السنمين، (المتوفى: ٧٥٦هـ). ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي: ٤١/١، حسن المحاضرة: ٥٣٦/١.

(٣) ما بين المعكوفتين سقط من (أ) وما أثبته من (ب) و (ج).

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٨-١٠٩، الجامع لأحكام القرآن: ١٠١/١، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين: ٢٠/١.

^(٥) ينظر: شرح البسمة والحمدلة: لوحة ١١ / ظ. (مخطوط).

٦) فی (ج) "تراد".

(٧) ينظر: شرح البسمة والحمدلة: لوحة ١٣ / ظ. (مخطوط)

قوله: (**على الذات**) المراد الهوية الخارجية لا الحقيقة، ولا مقابل الصفة، والذات تستعمل استعمال النفس فتُؤْنَثُ، واستعمال الشيء فتُذَكَّر^(١).

قال ابن برهان^(٢): استعمال لفظ الذات في الله خطأ؛ لأنّها مؤنثة، ولا يجوز استعمال لفظ التأنيث في الله تعالى^(٣)؛ ألا ترى أنّه لا^(٤) يقال: الله تعالى عالمة، ويقال: ويقال: عالم، وإن كان عالمة أبلغ منه، والمانع منه [١٠/ب] التأنيث، لكن أطبق المتكلمون على استعماله، إلى أن قال ما معناه: والوجه أنّ التاء في ذات ليست للتأنيث، ألا ترى أنّهم جوّزوا إطلاقه على الله تعالى، وقالوا: ذات الله وصفاته، ذات قديمة مع تحاشيهم عن إطلاق نحو عالمة عليه سبحانه، ولهذا إذا نسبوا إليه مع التاء قالوا: الصفات الذاتية، فكأنّ التاء أصلية، لا عالمة جمع، نقله الطوخي عن الشنوانى^(٥).

(١) ينظر: المصدر السابق: لوحة ١٣ / ظ (مخطوط)، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٠.

(٢) عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان، أبو القاسم، الأَسْدِيُّ، العَكْبَرِيُّ، النحوبي، صاحب العربية، واللغة، والتاريخ، وأيام العرب، (ت: ٤٥٦ هـ). ينظر: إنباه الرواة على أنباء النهاة، للقطبي: ٢١٣/٢، بغية الوعا في طبقات اللغويين والنهاة، للسيوطى: ١٢٠/١.

(٣) ينظر: المصباح المنير: ٢١١/١، فتح الباري، لابن حجر: ٣٨٢/١٣.

(٤) "لا" لم ترد في (ج).

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٠، الطوالع المنيرة، للشنوانى: للشنوانى: لوحة ٩٠ و ٩١. (مخطوط).

(٦) الشنوانى: أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنوانى، نحوى، تونسى الأصل، ولد في شنوان (بالمنوفية - بمصر) وتعلم في القاهرة، وبها وفاته، (ت: ١٠١٩ هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٧٩/١، الأعلام: ٦٢/٢.

قوله: (**الواجب الوجود**) أي: الذي وجوده واجب، أي: لا يقبل الانتفاء، وبعبارة أخرى: ومعنى وجوب الوجود، أي: الذي ذاته اقتضت وجوده^(١)، فإن قلت: هذا يقتضي أنَّ الذَّات غير الوجود وهو خلاف ما عليه الأَشْعُرِي من أنَّ وجود الشيء عينه^(٢)، أَحَابَ ابن السبكي في "منع الموانع"^(٣) بأنَّ المراد بذاته ذاته المتصورة في الذهن، أي: بالآيات الدالة عليها بكونها موجودة في الخارج وهذا أيضًا^(٤)، وبوجوده ذاته الخارجية، أي: التي في الواقع، أي: أنَّ ذاته الحاضرة في الذهن يكفي تصوُّرها في الحكم بكونها خارجية، أي: أنَّ ذاته من حيث تصوُّرها في الذهن بالآيات الدالة عليها تكفي في وجود الحكم عليها بكونها موجودة في الخارج، وهذا أيضًا ردًّا لما يُقال: إذا كانت الذات سببًا للوجود لزم تقديمها عليه، والغرض أنَّها عينه انتهى^(٥). والمقام مقتضٍ للكلام لكن من التطويل كُلُّ الهم.

قوله: (**المستحق**) أي: في الحقيقة ونفس الأمر فلا ينافي استحقاق العبد الشكر من حيث جريان التَّعْمَة على يده.

قوله: (**الجميع المحامد**) جمع^(٦) مُحَمَّدة بمعنى: الحمد^(٧)، ثمَّ اعلم أنَّ الغرض من هذين القيدتين بيان الذات المسمَّى؛ لا اعتبارها في المسمَّى، وإلا كان المسمَّى مجموع الذات والصفة، وإنَّه ليس كذلك؛ بل المسمَّى الذات وحدتها قاله ابن قاسم^(٨)^(٩)، أي:

(١) ينظر: مختصر السنوسي المنهج السديد، لأَحْمَد بن تركي المنشيلي: ٨٤.

(٢) ينظر: الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، لشهاب الدين الكوراني: ١٨٠/٤.

(٣) "منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه" لابن السبكي (المتوفى: ٧٧١).

(٤) عبارة "بكونها موجودة في الخارج وهذا أيضًا" لم ترد في (ب) و (ج).

(٥) ينظر: منع الموانع، لابن السبكي: ٣٨٠.

(٦) في (أ) "جميع" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٧) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٥١/٤.

(٨) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ٦/١.

(٩) أَحْمَد بن قاسم الصباغ العبادي ثُمَّ المصري الشافعي الأَزْهَرِي، شهاب الدين، الإمام العلامة الفهّامة، (ت: ٩٩٢هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٦٣٦/١٠، الأَعْلَام: ١٩٨/١.

خلافاً للشارح، والحاصل أنَّ المقصود الإشارة إلى بيان الذات المسمى وتعيينها وإلى استجماع الذات لجميع صفات الكمال، أمَّا الإشارة في الوصف الثاني فظاهر، وأمَّا في الأوَّل؛ فلأنَّ كُلَّ كمال يتقرَّع على وجوب الوجود بالذات الذي ينصرف له مُطلق الوجوب، والأولى أنْ يُقال: الأوَّل لكونه أَكْمَل الصِّفات [١١/أ] وأَشهَرها اختصاصاً بجنبه تعالى، وتخصيص الثاني لبيان حصر الجنس المستقاد من الحمد لله نقل ذلك الطوخي عن الشنواني^(١).

قوله: (مُشتَقَّان) كذا في بعض النسخ وهو وصفٌ لازمٌ، وفي بعضها (مشبَّهتان)، وحلَّ عليها الطوخي بقوله: أي: باسم الفاعل، وعرَفها ابن مالك^(٢) بقوله: ما صيغ لغير لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفاده معنى الحدوث انتهى^(٣).

قوله: (بُنِيَا لِلمَبَالَة) أي: صيغاً بقصدها وليس معناه أنَّهما من صيغ المبالغة؛ لأنَّها عند الجمهور منحصرة في ثلات بكثرة وليس واحد منها، منها وهي فعال ومفعال وفعول؛ بل معناه أنَّهما بُنِيَا صيغتين لإفاده المبالغة، ولا يدخل رحيم في إحدى صيغتي المبالغة على قلة وهي فعال وفعل؛ لأنَّ محلَّ كون فعال من صيغها حيث عمل النصب، وإنَّ لم يكن من صيغها، ورحيم لا يعمله، والمراد المبالغة التَّحْوِيَّة وهي إفاده لفظ أَكْثَر مما يفيده لفظ آخر، كضراب وضارب، بما في صفات الله من المبالغة حقيقة لا مجاز،

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح أَلْفِيَّةِ الْعَرَبِيِّ: ١١٠، الطوالع المنيرة، للشنواني: للشنواني: لوحة ١٧٣ / و. (مخطوط).

(٢) محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الحربي، أبو عبد الله، جمال الدين، النحوبي، صاحب التصانيف المشهورة، أحد الأئمة في علوم العربية، (ت: ٦٧٢هـ). ينظر: فوات الوفيات، لصلاح الدين: ٤٠٧/٣، الثقات من لم يقع في الكتب الستة، لقاسم بن قطُّلُوبَغا: ٣٩٠/٨.

(٣) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح أَلْفِيَّةِ الْعَرَبِيِّيِّ: ١١٠، شرح ابن الناظم على أَلْفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ، لابن الإمام: ٣١٧.

خلافاً لما قاله الدماميني^(١) عن بعض المتأخرين^(٢): من أنَّ صفات الله التي على صيغة المبالغة كرحيم وغفار وغفور كلها مجاز؛ إذ الصيغ في الأصل موضوعة للمبالغة، ولا مبالغة في صفات الله؛ لأنَّ المبالغة أن تنسب للشيء أكثر مما له، وصفات الله متناهية في الكمال، لا يمكن المبالغة فيها انتهي^(٣)، أي: فإنَّه مبنيٌ على أنَّ المراد المبالغة البينية.

قوله: (من رَحْم) فيه أَمران الْأَوَّل: أنَّه جار على قول الكوفيين، وهو مُخالف للراجح من اشتراق الفعل والصفات من المصدر، والجواب: أنَّ في الكلام مُضافاً محذوفاً، أي: من مادة رَحْم أو من مصدر رَحْم، واختار صيغة الماضي على صيغة المصدر للتبيه على الحروف المعتبرة في الاشتراك؛ إذ بعض المصادر كالخروج والقبول قد يشتمل على حروف لا تعتبر فيه، وقد يُقال: إنَّ البناء بمعنى الأخذ أوسع من دائرة الاشتراك^(٤)، الثاني: أنَّ الصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من لازم، ورَحْم مُتعدٍ، والجواب: أنَّ الفعل المتعدي قد ينزل [١١/ب] منزلة اللازم فلا يُعتبر تعلقه بمحض الفعل؛ بل يكون القصد إلى نفس الفعل وهذا وجه، أو يجعل لازماً بالفعل، وينقل إلى فعل

(١) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، ولد بالإسكندرية سنة (٧٦٣هـ) عالم بالشريعة وفنون الأدب، (ت: ٨٢٧هـ). ينظر: حسن المحاضرة: ١/٥٣٨، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا: ٤٨٨.

(٢) قوله: (عن بعض المتأخرين) المقصود به هو الشيخ برهان الدين الرشيدى (ت: ٧٤٩هـ)، كما نسب القول إليه بعض العلماء المحققين مثل: الزركشي في البرهان في علوم القرآن: ٢/٥٠٧، والسيوطى في الإنقان في علوم القرآن: ٣/٣٢٤.

(٣) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقططاني: ٧/٣. حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١١.

(٤) بناءً على أنَّ أصل الاشتراك الفعل لا المصدر على المذهبين المشهورين في التصريف، ذكر أبو البركات الأنباري، تفصيل مسألة القول في أصل الاشتراك هو الفعل أم المصدر "ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتقٌ من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضرباً، وقام قياماً، وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتقٌ من المصدر وفرع عليه". الإنصال: ١٩٠/١.

بالضم^(١)، وهذا وجه ثانٍ، ورَحْمَ في كلام الشارح يصحُّ أنْ يُضبط بالكسر باعتبار أصله، ويُجَاب عنه بـأحد الجوابين السابقين، ويصحُّ أنْ يُضبط بالضم كَرْمَ أَفاده بعض الشيوخ^(٢).

قال الطوخي: ولا تنافي بين كونهما من الصفات المشبهة، ومن صفات المبالغة، لاختلاف الجهة انتهى^(٣)، أي: أنْ جعلهما مشبهتين من حيث ما حقَّ أن تكون الصفة^(٤) له، وجعلهما من صيغ المبالغة باعتبار ما صيغاً بقصده فتدبر.

قوله: (كَفْضِبَان^(٥)) أي: الممتليء غضباً من غَضَبَ اللازم^(٦)، قال بعض الشيوخ: لعلَّ اقتصاره على هذا المثال ولم يقل كعليم من عَلَمَ مثلاً كأنَّه؛ لأنَّه^(٧) مشهور لا غرابة فيه، بخلاف هذا فنَّبه عليه لغرابته.

قوله: (وَهِيَ كِيفِيَّةُ نَفْسَانِيَّةٍ) أي: ميل نفسي.

قوله: (فَتُخْمِلُ عَلَى غَايَتِهَا) أي: نهايتها التي تنتهي الرقة إليها انتهاء الملزم إلى لازمه، فقد أطلق الملزم وأراد لازمه البعيد مجازاً، وليس المراد بالغاية هنا إحدى العلل الأربع التي هي الفاعلية والمادة والصورة والغائية^(٨).

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٢-١١٣.

(٢) ينظر: شرح البسملة والحمدلة: لودحة / ١٦ ظ. (مخطوط).

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٢.

(٤) في (أ) "الصيغة" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٥) في نسخ المخطوط "كالغضبان" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٦) ينظر: لسان العرب: ١٠/٣١.

(٧) "لأنَّه" لم ترد في (ج).

(٨) العلة تُطلق على أربعة معاني:

الأول: ما منه بذاته الحركة وهو السبب في وجود الشيء كالنجار للكرسي والأَب للصبي.

الثاني: المادة وما لا بد من وجوده لوجود الشيء، مثل: الخشب للكرسي.

الثالث: الصورة وهي تمام كل شيء وقد تُسمَّى علة صورية كصورة السرير من السرير وصورة البيت للبيت.

قوله: (وَهِيَ الْإِنْعَامُ) وحقيقة الإنعام تعلق القدرة التجيزية^(١) الحادث بالمنع به فهو أمر اعتباري حادث، أي: متجدد لا حادث بمعنى موجود بعد العدم؛ الذي هو المعنى الحقيقي للحادث.

قوله: (فَتَكُونُ صَفَةً فَعِلِّ) أي: الرحمة^(٢) بمعنى الإنعام المستفادة من الرحمن، وكذا يقال: فيما يأتي، لا الرحمن إلا على ضرب من التسمح، ثم ما ذكر من المعنى المجازي للرحمة الإنعام هو مذهب القاضي أبي بكر^(٣)، وما ذكره بقوله: (أَفَالإِرَادَةُ) هو مذهب الشيخ الأشعري^(٤)، ومنشأ الخلاف كما قال بعضهم: أنَّ من رَحْمٍ شخصاً أراد به التفضيل، ثم فعله، فالالأول: أخذ المجاز المقصود، والثاني: أخذ المجاز الأقرب ولذلك رُجِحَ.

تبنيه: ما ذكر إنما هو بحسب المعنى اللغوي، وأمّا بحسب الشرع فالأقرب أنَّه حقيقة شرعية فيهما^(٥).

الرابع: الغاية البايعة أولاً المطلوب وجودها آخرًا كالملاطفة والصلوة للجلوس من السرير. ينظر: معيار العلم في فن المنطق، للغزالى: ٢٥٨/١.

(١) التعلق التجيزى: هو حصول متعلق الصفة وتصوره. ينظر: التحف الربانية في جواب الأسئلة المدنية، للشاوى: ٩٨/١.

(٢) في (ج) "كالرحمة".

(٣) ينظر: الفروق للقرافي: ٤٨/٣.

(٤) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، أبو بكر القاضي، المعروف بالباقلاني، البصري المتكلم المشهور، (ت: ٤٠٣ هـ). ينظر: تاريخ بغداد، للبغدادى: ٣٦٤/٣، وفيات الأعيان: ٢٦٩/٤.

(٥) ينظر: الفروق للقرافي: ٤٨/٣.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٣.

قوله: (أَبْلَغُهُ أَيْ) أَبْلَغُ في المعنى المدلول عليه بهما وهو: الرحمة، أَيْ: الرحمة المدلول عليها بالرحمن أَزِيدٌ من الرحمة المدلول عليها بالرحيم [٢/١٢]، وذلك أَيْ: ما ذكر من الأَبْلَغِيَّةِ يُؤْخَذ تارة باعتبار الْكَمِيَّةِ، أَيْ: كثرة إِفْرَادِ مَدْلُولِهِ وَهُوَ الرَّحْمَةُ، وَأَخْرَى باعتبار الْكَيْفِيَّةِ، أَيْ: قُوَّةِ مَدْلُولِهِ وَعَظِيمَتِهِ فِي نَفْسِهِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ قِيلَ فِي الدُّعَاءِ الْمَأْثُورِ: «يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا»؛ لَأَنَّهُ يَعُمُّ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ فَكَثُرَ أَفْرَادُ مَدْلُولِهِ، أَيْ: أَنَّ أَفْرَادَ الرَّحْمَةِ كَثِيرَةٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَرَحِيمُ الْآخِرَةِ؛ لَأَنَّهُ يَخْصُّ الْمُؤْمِنَ فَيُقَلَّ^(١) أَفْرَادُهُ، وَعَلَى الثَّانِيِّ، أَيْ: الْكَيْفِيَّةِ قِيلَ فِي الدُّعَاءِ الْمَأْثُورِ أَيْضًا: «يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمَ الدُّنْيَا»^(٢)؛ لَأَنَّ النِّعَمَ الْأُخْرَوِيَّةَ كُلُّهَا جَسَامٌ، وَأَمَّا النِّعَمُ الدُّنْيَوِيَّةُ فَجَلِيلَةٌ وَغَيْرُ جَلِيلَةٍ^(٣)، فَالْجَلِيلُ يَنْسَابُهُ ذِكْرُ الرَّحْمَنِ، وَغَيْرُ الْجَلِيلِ يَنْسَابُهُ ذِكْرُ الرَّحِيمِ، فَإِنْ قُلْتَ: أَبْلَغُ عَلَى هَذَا مِنَ الْمَبَالَغَةِ وَفَعَلَهَا مَزِيدٌ فَلَا يَصْحُّ بَنَاءُ اسْمِ التَّفَضِيلِ مِنْهُ؛ إِذْ لَا يُبَنِّي إِلَّا مِنْ مَجْرِدِهِ، قُلْتَ: يَصْحُّ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ^(٤)؛ فَإِنَّهُ جَوَزَ بَنَاءُهُ مِنَ الْمَزِيدِ^(٥)، وَيَصْحُّ مِنْ

(١) في (ج) "فتقل".

(٢) جزء من حديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، باب: ما ذكر عن قوم مختلفين مما دعوا به، ٦/٧٧ رقم [٢٩٥٩٨]، والبزار في مسنده، باب: ما روت عائشة عن أبي بكر، ١/١٣١، والطبراني في المعجم الكبير، باب: سعيد بن المسيب، عن معاذ بن جبل، ٢٠٤/١٥٤، وأبو نعيم في الحلية، باب: عطاء عن ميسرة، ٥/٤٢٠، والبيهقي في الدعوات الكبير، باب: باب دعاء المديون رجاءً أن يؤدي الله عنه دينه، ١/٤١٢ رقم [٤٣٠]، بلفظ «رحم الدنيا والآخرة ورحيمهما». حكمه: أشار الهيثمي في مجمع الزوائد، ١٠/١٨٦: إلى رواية الطبراني والبزار وضعف كلا الروايتين.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ١/٢٧.

(٤) سعيد بن مساعدة المجاشعي، مولىبني مجاشع بن دارم، يُكتَأَ أبا الحسن، أَخْذَ عَنْ سَبِيبِهِ، وَيُعْرَفُ بِالْأَخْفَشِ، سُكُنُ الْبَصْرَةِ، (ت: ٢١٥هـ). ينظر: طبقات التحوين واللغوين، للزبيدي: ٢٢، البلقة في تراجم أئمة النحو واللغة، للقيروز آبادي: ١٤٥.

(٥) ينظر: الآيات البينات على شرح جمع الجواب: ١/٢٠.

البلاغة، أي: الأَزِيد بِلَاغَة، وَأَجَابُونَ عَنْ قَوْلِهِمْ: الْبَلَاغَة لَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا (١) الْمَفْرَد (٢) أَطَالَ فِيهِ شُنُوانِي (٣).

قوله: (لَأَنَّ زِيَادَةَ الْبَنَاءِ) أي: بناء أحد اللفظين المتلاقيين في الاشتقاء على بناء الآخر، أي: زيادة حروفه المبنيّ منها على حروف الآخر^(٤) احترازاً من زمن وزمان، فإنَّ كُلَّاً منهما يدلُّ على زمن وهو اسم جامد.

قوله: (تَدْلُّ) أي: غالباً، أو إنَّ هذه القاعدة^(٥) مشروطة باتحاد النوع بأن يكون كلّ واحد منها اسم فاعل، أو صفة مشبهة، فلا يرد حذر وحاذر إما لأنَّه من غير الغالب، أو إنَّ حذر صفة مشبهة وحاذر اسم فاعل^(٦).

قوله: (كَمَا فِي قَطْعٍ وَقَطْعٍ) أي: بتخفيف أحدهما وتشديد الآخر^(٧).

(١) إِلَّا" لم ترد في (ج).

(٢) إنَّ الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم، فيقال: لفظة فصيحة، وكلام فصيح، ورجل فصيح، أمَّا البلاغة فيوصف بها الكلام والمتكلم فقط، فيقال: كلام بليغ، ورجل بليغ، وبين الاثنين عموم وخصوص مطلق، فالفصاحة أعمُّ والبلاغة أَخْصُّ، فكل فصيح بليغ، وليس كل بليغ فصيحاً. ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسبكي: ٥٥-٥٦/١، علم المعاني، لعبد العزيز عتيق: ١٧-١٨.

(٣) ينظر: الطوالع المنيرة، للشنواني: لوحة ١١١ / ظ (مخطوط)، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥.

(٤) شرح البسمة والحمدلة: لوحة ١٨ / و. (مخطوط).

(٥) من الأمور التي اتفق عليها اللغويون أنَّ زيادة المبني تدلُّ على زيادة المعنى، وفي هذا يقول العلامة ابن جنّي: إذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثمَّ زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به. الخصائص: ٣/٢٧١، وقد أشار التبريزى إلى هذا قائلاً: حُسَانٌ مثْلُ حَسَنٍ؛ إِلَّا أَنَّه أَشَدَّ مبالغة منه. شرح أبي العلاء والخطيب التبريزى على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية: ٢١٢.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٦.

(٧) شرح البسمة والحمدلة: لوحة ١٨ / و. (مخطوط).

١ - [يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ... عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِيِّ]

قوله: ((يَقُولُ^(١) إِلَخ)) لا يُقال: ابتدأ بغير الحمد في خطبة هذا النظم؛ لأنَّه يُقال: إنَّ قوله: ((مِنْ بَعْدِ)) ذلك يرفع ذلك على أنَّ صاحب الشرع الله الذي حثَّا على الابتداء بالحمد أشار لنا إلى أنَّ الابتداء بالتعريف بالمكتوب منه، والمكتوب إليه لا يكون مُخاللاً به، فكان يرسل الله الكُتب فيكتب في أولها من محمد رسول الله الله إلى فلان يذكر ذلك قبل الحمد، روى الطبراني وأبو نعيم في "الحلية"^(٢) عن معاذ - رضي الله عنه - أنَّ النبي الله أرسَلَ إِلَيْهِ يُعَزِّيهِ بابنه «مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهٰ[١٢/١]» إلى معاذ بن جبل، سَلَامٌ عَلَيْكَ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللهَ ... » الحديث^(٣)، انظر تمامه في الطوخي^(٤).

قوله: ((يَقُولُ رَاجِي إِلَخ))^(٥) اسم فاعل من الرجاء: وهو تعلُّق القلب بمطموع^(٦) مستقرب الحصول مع الأخذ في أسبابه، فإن لم يأخذ في أسبابه كان طمعاً^(٧)، والأول محمود والثاني مذموم^(٨)، فقوله: (أَيْ: مُؤْمِلُ) تفسير لراجي، وأنت خبير بأنَّه لابدَّ من

(١) في (ج) "تقول".

(٢) الحلية هو: "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" لأبي نعيم الأصبهاني، (المتوفى: ٤٣٠هـ).

(٣) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه، رقم [٩٤٦]، رقم [٤٨٦/٢]، والطبراني في المجمع الكبير، ٢٤٢/١، ١٥٥/٢٠، وفي الأوسط، ٣٣/١ رقم [٨٣]، وأبو نعيم في الحلية، ٢٤٢/١. حكمه: قال الطبراني في الأوسط: لا يروي هذا الحديث عن معاذ إلا بهذا الإسناد. تفرد به: مجاشع، وقال أبو نعيم في الحلية: مجاشع ممن لم يعتمد عليه في روایته ومفاريد، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، ٣/٣: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه مجاشع بن عمرو، وهو ضعيف.

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٧.

(٥) وتمام عبارة المصنف: يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ... عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِيُّ. التبصرة والتذكرة: ٩٣.

(٦) في (أ) و (ب) "لمطموع" وما أثبته من (ج).

(٧) ينظر: التعريفات: ١٠٩، حاشية العدوبي على شرح كفاية الطالب الرباني: ٣٤/١.

(٨) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٩.

إِضمار في العبارة، أي: راجي عفو ربه مع الأَذْ في أَسْبَابِ ذَلِكَ، أو اكتفاء بحصولها في نفس الْأَمْرِ.

وقوله: (مالكه) تفسير لرب وهو أحد التقاسير فيه؛ إذ منها الخالق ابتداءً، والمربي غذاء^(١)، والغافر انتهاءً^(٢).

تنبيه: قال الطوخي: لو قَدَّرَ رحمة الله أو نحوها لكان أَعْمَ انتهاء^(٣).

أقول: أَمَّا الأَعْمَيَةَ فَلَا تُسْلِمُ؛ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ عَبَارَةٌ عَنِ الْإِنْعَامِ، وَهُوَ يَكُونُ بِشَيْءٍ يَنْعَمُ بِهِ، وَهُوَ قَدْ يُجَامِعُ الْعَفْوَ وَقَدْ لَا يُجَامِعُهُ، بِأَنَّ يَنْتَقِمُ مِنْهُ بِمَقْضِي فَعْلِهِ، ثُمَّ يَنْعَمُ عَلَيْهِ بِنِعْمَةِ، وَإِنْ وَقَعَ فِي عَبَارَةِ بَعْضٍ: أَنَّ اندِفَاعَ النِّقْمَةِ نِعْمَةٌ فِي الْمَعْنَى، وَأَمَّا تَقْدِيرُ عَفْوِ فَإِنَّمَا هُوَ هَضْمٌ لِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا مِنْ أَهْلِ الْعَفْوِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ مَنْ قَالَ^(٤):

يا رب إن كان تمريضي يُقرِّبني ... زلفي إليك فباب العفو أوسع لي
أو إن كان من أجل غفران الذنوب فما ... يحتاج عفوك للأقسام والعال
ومن كلام بعض الصوفية: « اللهم ارض عنا فإن لم ترض فاعف » انتهاء^(٥). فهو
مؤذن بأنّها مرتبة المقصرين، أهل المخالفات، لا مرتبة أهل الكمالات فتدبر.

(١) في (أ) "ابتداء" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٢) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي: ١١٠/١، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي: ٣٠/١.

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٩.

(٤) هذا القول للشيخ العلامة محمد عبد المعطي. ينظر: عجائب الآثار في الترجم والأخبار (الجزء الخامس)، للجبرتي: ٢٠٣-٢٠٥.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب: الزهد، باب: مطرف ابن الشخير (والآخر له)، ١٧٨/٧ رقم [٣٥١٢٤]، معجم ابن المقرئ، باب: من اسمه عبد الله، رقم ٢٩٨ [٩٦٩]، حلية الأولياء، باب: مطرف ابن عبد الله، ٢٠٧/٢.

قوله: (أَيْ: تَامٌ الْقُدْرَةِ) تفسير المقتدر بحسب مدلوله اللغوي الفارق بين قادر وقدير^(١) ومقتدر في حقنا لا في حقه تعالى؛ إذ قدرته لا تقواط فيها؛ بل هي تامة سواء استعمل فيه قادر، أو قادر، أو مقتدر، وأمّا في حقنا فقدر بمعنى: متصف بالقدرة أو موجد القدرة، وقدير: زائد القدرة، ومقتدر: تام القدرة قاله الطوخي^(٢).

أقول: بحمد الله كون قادر معناه موجد القدرة هذا لا يصح؛ بل مدلوله ذات ثبت لها القدرة، وهو بمعنى قوله: متصف بالقدرة، وقوله: لا في حق الباري إلخ.

أقول: بل في حق الباري؛ لأنَّ الألفاظ اللغوية إذا أطلقت على الباري يلاحظ[١٣/أ] في إطلاقها عليه المعنى اللغوي، فإذا أطلقنا قادر على المولى يُفَسَّر بمتصف بالقدرة لا غير، وإن كانت القدرة في حقه تامة، وإذا أطلقنا مقتدر على المولى يُفَسَّر بتام القدرة وهكذا وتتأمل بقية الكلام.

قوله: (من أَسْمَاءِ الْجَلَلِ) أي: من الأسماء الدالة على الجلال والعظمة، والعطف للتفسير، واسم الجلال: كلُّ اسم يدلُّ على السطوة والعزِّ والكرباء، كالعظيم القهار القويُّ الجبار، وأسماء الجمال: كلُّ اسم يدلُّ على الرأفة والرحمة، كالحليم الغفار العفو الستار^(٣).

قوله: (وَكَانَ الْمَنَاسِبُ لِرَاجِيِ رَبِّهِ) المناسب الاقتصر على راجي.

قوله: (وَالرَّحْمَةِ) عطف عام على خاص؛ لأنَّ الرأفة شدة الرحمة^(٤).

قوله: (فِي قُوَّةِ الرَّجَاءِ) أي: بالمد أفاده في "المصباح"^(٥)، أي: في الدلالة على قوَّة الرجاء، أي: من ذكر صفة الجمال، وحاصل ذلك أنَّ كلاًّ منهما يدلُّ على قوَّة

(١) " وقدير" لم ترد في (ج).

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٩.

(٣) ينظر: حاشية العدوبي على شرح كفاية الطالب الرباني: ٥٥-٥٦/١.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣/٣٠١، وينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٠.

(٥) المصباح المنير: ١/٢٢١.

الرجاء، لكن ما ذكره أبلغ في الدلالة على تلك القوّة فالتفاوت في الدلالة لا في القوّة فتدبرّ.

قوله: (إذ وجوده) أي: الرجاء مع استحضار صفات الجلال كالمقدّر.

قوله: (أدلة على وجوده) أي: الرجاء، أي: أعظم دلالة على وجوده مع استحضار صفة الجمال، وحاصله أنَّ الدال على وجوده مع استحضار صفة الجمال، أمورٌ متعددة، إلا إنَّها تتفاوت في الدلالة، فأقواها الوجود مع استحضار صفة الجلال، والتقدير وجود الرجاء مع استحضار صفة الجلال أدلة على وجوده مع استحضار صفة الجمال من غيره، فالمفاضلة كما ترى بين الوجود بصفة الجلال وبين غيره من الأدلة على وجود الرجاء مع استحضار صفة الجمال^(١)، فليست المفاضلة بين صفة الجلال والجمال كما هو المُدعى، فإذاً الدليل لا يطابق المُدعى^(٢)، ولا يصحُّ أن يكون مع في قوله: (مع استحضار صفاتِ^(٣) الجمال) بمعنى من، كما لا يخفى فتدبر مُنصِّفاً.

قوله: (أو بدلٌ منه) فيه أنَّ المبدل منه على نية الطرح فلا يكون الرجاء منظوراً إليه، مع أنَّه قيام العبد الذي هو بدونه هالك، فالصواب أنَّ يكون هو المنظور إليه، فالمناسب حذف قوله: (أو بدلٌ) فتدبر [١٣/ب] ذلك.

قوله: (أو خبرٌ مبتدأ ممحوظٍ) أي: أو مفعول لفعل ممحوظ كما أفاده الطوخي^(٤).

(١) ينظر: فتح المغيث: ١٦/١-١٧.

(٢) "المُدعى" لم ترد في (ج).

(٣) في نسخ المخطوط "صفة" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٠.

قوله: (وَهُوَ الْأَحَادِيثُ) عبارة المصنف في شرحته: وهو الحديث انتهى^(١)، وهو الأوفق بالتعبير بالأثر، وكان الشارح حمله هنا على الجنس تتبيناً على أنَّه المراد لا بقيد الوحدة انتهى ع ش^(٢)، أو يقال: إنَّ (ال) في الأحاديث للجنس، وهي تُبطل معنى الجمعية.

قوله: (مرفوعة) أي: للنبي ﷺ حقيقةٌ وهو ظاهر، أو حكمًا كأن يقول الصحابي^(٣) - رضي الله عنه - قولًا ولا يسنه إليه ﷺ إلا إنَّه ليس للرأي فيه مجال^(٤).

قوله: (أَوْ موقوفةً) أي: على الصحابي، كقال ابن عمر - رضي الله عنه -: كذا ممَّا للرأي فيه مجال، ولا فرق في المرفوع بين أن يسقط من سنته راوٍ أو اثنان على التوالى أم لا، أو لم^(٥) يسقط منه راوٍ، فهو يشمل أنواعاً كثيرة كما يأتي^(٦)؛ فلذا قابل الشارح مرفوعة بموقوفة^(٧) أفاده الطوخي^(٨).

(١) شرح التبصرة والتنكرة: ٩٨/١.

(٢) الرمز (ع ش) المراد به هو: علي الشيراملي عند الشافعية، وهو من الاختصارات والنحوت. المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، لعلي جمعة: ٢٥٩.

(٣) الصحابي: وهو من لقى النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردَّة في الأصح. نزهة النظر، لابن حجر: ٢٣٨، الغاية في شرح الهدایة في علم الرواية: ٢٣٢.

(٤) ينظر: فتح المغيث: ١٦١/١.

(٥) في (ج) "لا".

(٦) اختلف في حدّ الحديث المرفوع، فالمشهور أنَّه: ما أُضيف إلى النبي ﷺ قولًا له، أو فعلًا، سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي، أو من بعدهما، سواء اتصل إسناده أم لا، فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمغضل. شرح التبصرة والتنكرة: ١٨١/١.

(٧) في (أ) و (ب) "لموقوفة" وما أثبته من (ج).

(٨) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٣-١٢٤.

قوله: (وَإِنْ قَصَرَهُ إِلَّا خَ) ^(١) الواو للحال أو للمبالغة، أي: هذا إذا لم يلاحظ قصر بعض الفقهاء ^(٢)؛ بل وإن لوحظ فلا يضر ^(٣)، إِمَّا لِأَنَّهُ اصطلاح طارئ منه، أو لمخالفته للأكثر فافهم، فإذا ^(٤) علمنا ذلك يتوضّح ^(٥) لك المقام مما أفاده البقاعي ^(٦) وحاصله أنَّ الأثر لغةً: البقية ^(٧)، ويُطلق في عرف أهل الفتن على الحديث مطلقاً، وبعض الفقهاء: قصره على قول الصحابي إِلَّا خ ^(٨)، وقصر الحديث على قول النبي ﷺ إلا أنَّ الأثر المنسوب له ليس المراد به الحديث مطلقاً كما هو ظاهر عبارة الشارح؛ بل المراد به علم الأثر، أي: علم الحديث من تسمية الشيء باسم جزئه، أي: فقد أطلق اسم الجزء على الكل، فقول الشارح: وهو الأحاديث إِلَّا خ ^(٩)، أي: وهو الحديث، أي: العلم المتعلق بالحديث، فخلاصته أنَّ المنسوب له علم الأثر الذي هو علم الحديث، لا نفس الحديث كما هو ظاهره كما قدمنا، ونسبته لهذا ^(١٠) العلم دون

(١) وتمام عبارة الشارح: وإن قصره بعض الفقهاء على الموقوفة. فتح الباقي: ٨٨/١.

(٢) قال النووي: موجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تسمية الموقف بالآثار، والمضاف إلى إلى رسول الله ﷺ بالخبر. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ^{١٥٨/١}:

(٣) في (أ) و (ب) "يضرنا" وما أثبته من (ج).

(٤) في (أ) و (ب) "إذا" وما أثبته من (ج).

(٥) في (أ) و (ب) "فنوضح" وما أثبته من (ج).

(٦) إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي الشافعي، أبو الحسن برهان الدين: العلامة المحدث الحافظ، (ت: ٨٨٥هـ). ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٠١/١، نظم العقيان في أعيان الأعيان: ٢٤.

(٧) ينظر: معجم ديوان الأدب، للفارابي: ٤/٦٦١، مقاييس اللغة: ١/٥٥، لسان العرب: ٤/٥.

(٨) ينظر: النكت الوفية: ١/٥٩.

(٩) وتمام عبارة الشارح: وهو الأحاديث مرفوعة أو موقوفة. فتح الباقي: ٨٧/٨٨-٨٨.

(١٠) في (ج) " وتسميتها بهذا".

غيره من براعة الاستهلال^(١)، أي: هذا العلم الذي أنا شارع فيه هو علم الحديث والآثار والآثار فتدبر^(٢).

٢ - [مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْلَّاءِ ... عَلَى امْتِنَانِ جَلَّ عَنِ إِحْصَاءِ]
قوله: ((بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ)) أي: إنما قلت هذا البيت الذي قدّمه في الوضع بعد أن حمدت الله تعالى^(٣)، فهو مصدر مضاد [٤/أ] للمفعول.

قوله: (الشَّامِلِ إِلَّا) حاصله أنَّ المصنِّف حَمَدَ لفظًا بعد البسمة فصار مُحْصَلًا للأمرَين، فكان عليه أن يقول بعد البسمة والحمدلة، لا بعد الحمدلة فقط، أو أنَّ المراد أنَّ المصنِّف فاته البسمة لفظًا وإنْ أتَى بها خطًّا، فأجاب الشارح بما حاصله أنَّ المراد بالحمد مُطلق ذكر الله فيشمل^(٤) البسمة، أي: التي أتَى بها خطًّا على الوجه الوجه الأوَّل، أو يشمل^(٥) البسمة، أي: التي أتَى بها لفظًا على الوجه الثاني، أي فلم يخل بالإتيان بالبسمة لفظًا، وإلى الوجه الثاني أشار الطوخي^(٦).

وقوله: (فالمراد) الفاء للتعليق.

وقوله: (وكلٌّ مِنْهُمَا) من تتمة التعليل.

قوله: (فيكون قد ابتدأ) أي: تفريع على قول الشارح: الشامل إلخ، أي: وحيث أراد بالحمد الشامل لا خصوص الحمد يكون قد ابتدأ، ثم أقول: قضيَّته أَنَّه لو لم يرد به

(١) براعة الاستهلال: هي كون ابتداء الكلام مناسِبًا للمقصود، وهي تقع في ديباجات الكتب كثيراً، أو أن يشير المصنف في ابتداء تأليفه، قبل الشروع في المسائل، بعبارة تدل على المرتب عليه إجمالاً. ينظر: التعريفات: ٤٥.

(٢) ينظر: النكت الوفية: ٥٩/١.

(٣) المصدر نفسه: ٥٩/١.

(٤) وتمام عبارة الشارح: الشَّامِلِ لِلْبَسْمَةِ، وَالْحَمْدَلَةِ. فتح الباقي: ٨٨/١.

(٥) في (ب) و (ج) "вшمل".

(٦) في (ب) و (ج) "شَمَل".

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٤.

الشامل للبسملة لم يكن مقتدياً فيهما، مع أنه مقتدٍ^(١) فيهما سواء^(٢) على الوجه الأول من الوجهين المذكورين قريراً؛ لأنَّ علَّة الشمول إنما هي لمناقشة لفظية، لا لتحقيل الابتداء، أو^(٣) الثاني الذي أشار له الطوخي^(٤)؛ لأنَّ الابتداء يتحقق بالابتداء بالخطِ وإن لم يحصل لفظ، وقد حصل، ولا يتوقف على اللفظ وظاهره أنَّه يتوقف على اللفظ، فإن قلت: يمكن الجواب بأنَّ المراد الابتداء على الوجه الأكمل بالنسبة للبسملة من حيث أنَّه أتى بها لفظاً وخطاً، قلت: علَّة الاقتداء بالكتاب وغيره لا تُوجِب الابتداء على الوجه الأكمل، لأنَّ يكون معلولها الوجه الأكمل، إلا أنْ يلاحظ في العلية أصل الابتداء دون الأكمليَّة، وإن كانت حاصلة فتدبر.

قوله: (اقتداء) أي: لأجل الاقتداء، أي: إرادته وكذا يُقال فيما بعد قوله: (اقتداء بالكتاب العزيز) أي: من حيث ابتدائهما خطأ، فهو علَّة باعثة على مطلق الابتداء بهما لا بقيد الخطِّ، حتَّى يفيد أنَّه لو ابتدأ لفظاً لا يكفي.

قوله: (بالكتاب) أي: بجنس الكتاب؛ فقوله: (العزيز) بمعنى: الذي لا يوجد مثله^(٥) وصف مُختصٌّ، أو بكتاب الله المعهود عند هذه الأمة، فقوله: (العزيز) وصف مُؤكَّد.

قوله: (وعملاً بخبر: كُلُّ أَمْرٍ^(٦)) يجوز في خبر [٤/١ ب] التتوين وعدمه، وكل على على الحكاية بدل منه، بدل جملة من مفرد مجرور، وعلى عدم التتوين فهو مضاف

(١) في (ج) "مبتدئهما".

(٢) عبارة "فيهما سواء" لم ترد في (ج).

(٣) في (ب) و (ج) "و".

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٤.

(٥) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢٧٧/١.

(٦) جاء الحديث بروايات متعددة: منها: «كُلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لَا يُبَدِّلُ فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ»، أخرجه الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة، جامع الأحاديث، للسيوطى، ٣١٤/١٥ رقم [١٥٥٨٤]، «كُلُّ كلام لَا يُبَدِّلُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجَدُّ»، سنن أبي داود، كتاب: الأدب، باب: الْهَدْيَةُ فِي الْكَلَامِ، رقم [٤٨٤٠]، ٢٠٩/٧ رقم [٤٨٤٠].

لـ(كل)، وكل بالرفع على الوجهين؛ لأنَّه الواقع في الحديث؛ ولأنَّ قوله: (فَهُوَ أَقْطَعُ)
خبر كل فلو قرئ كل بإضافته لفظاً لخبر^(١) لضاع ما يتعلَّق به فَهُوَ أَقْطَعُ أشار له
الطوخي^(٢).

قوله: (ذِي بَالٍ) أي: حال يُهتمُ به شرعاً^(٣).

قوله: (لَا يُبَدِّأُ بِسْمِ اللَّهِ) أي: لا تكون البسمة بدءاً له.

قوله : (فَهُوَ أَقْطَعُ) إِمَّا تشبيه بلغ، أو استعارة تصريحية على طريقة
سعد الدين^(٤)، لا استعارة بالكتابية.

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ: بِالْحَمْدِ اللَّهِ) ظاهره في أنَّ المراد لفظ الحمد وأنَّ المراد فهو
أقطع، وكذا يُقال فيما بعد، ثمَّ هل المراد بالحمد: الحمد اللغوي أو الحمد العرفي؟

أقطع»، سنن ابن ماجه، كتاب: النكاح، باب: خطبة النكاح، ٦١٠/١ رقم [١٨٩٤]، السنن
الكبرى، للنسائي، باب: ما يستحب من الكلام عند الحاجة، ١٨٤/٩ رقم [١٠٢٥٥]، وفي
عمل اليوم والليلة، ص ٣٤٥ رقم [٤٩٤] و [٤٩٥]، صحيح ابن حبان، باب: ذكر الإخبار
عمما يجب على المرأة من ابتداء، ١٧٣/١ رقم [١]، سنن الدارقطني، كتاب: الصلاة، ٤٢٧/١
رقم [٨٨٣]، السنن الكبرى، للبيهقي، باب: ما يستدل به على وجوب التحميد، ٢٩٥/٣ رقم
[٥٧٦٨]، «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبَدِّأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ أَقْطَعُ»، سنن الدارقطني، كتاب: الصلاة،
٤٢٨/١ رقم [٨٨٤]. حكمه: أشار الهيثمي في مجمع الزوائد، ١٨٨/٢، إلى رواية الطبراني
في الكبير فقال: وفيه صدقة بن عبد الله ضعفه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم، ووثقه أبو حاتم
ودحيم في رواية.

(١) في (ج) "لفظ الخبر".

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٥.

(٣) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، للشريبي: ٧/١، حاشيتنا قليوبى وعميره: ٥٩/١، حاشية
الجمل على شرح المنهج: ١٤/١.

(٤) مسعود بن عمر بن عبد الله التقتازاني، سعد الدين: الإمام العلامة، عالم بال نحو والتصريف
والمعانى والبيان والمنطق وغيرها، شافعى، ولد بتقتازان من بلاد خراسان، (ت: ٧٩٣هـ).
ينظر: بغية الوعاة: ٢٨٥/٢، سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٣٢٩/٣.

قال الطوخي: وجدت بهامش أنَّ ابن قاسم العبادي حمله على العرفي، قال: حتَّى لو حمد الله تعالى بقلبه كان مُحصِّلاً للافتتاح بالحمد^(١).

وقال الشيخ العلقمي^(٢): اللفظ الوارد منه يُحمل على حقيقته اللغوية ما لم يكن هناك ما يصرفه عنها نحو: أَقِيمُوا الصَّلَاةَ^(٣)، ويجري هذا الخلاف في قولهم: إنَّ الحمد في مقابلة النِّعْمَةِ واجب^(٤) انتهى كلام الطوخي^(٥).

قوله: (رواه أبو داؤد وغيره) أي: روى الحديث برواياته الثلاث^(٦).

قوله: (وَحَسَنَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٧) وَغَيْرُهُ) فيه أنَّه سبأتهي وعنه التصحيف ليس بممكِّن^(٨)، وكذا غيره ليس بممكِّن، فهو منافٍ لهذا، وأجيب: بأنَّ المراد نقل، أو أنَّ المتكلِّم لا يدخل في عموم كلامه، ولكن لا حاجة لذلك، بل إمَّا لأنَّ عبارة ابن الصلاح ليست صريحة في المعنَى؛ لأنَّه قال: لم يتجرَّس^(٩)، أي: فاقتضت إلخ، أو أنَّ المنفي

(١) ينظر: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لزكريا الأنصارى: ٥/١.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي، شمس الدين: الإمام العلامة، فقيه شافعى، عارف بالحديث، من بيوتات العلم في القاهرة، (ت: ٩٦٩هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٤٩٠-٤٩١، الأعلام: ١٩٥/٦.

(٣) الحاشية المفيدة على العقيدة الفريدة، للنماوى: ٢٥/١.

(٤) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع: ١٧/١.

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٠.

(٦) أي: روایة «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وروایة «الْحَمْدُ لِلَّهِ» وروایة «بِذِكْرِ اللَّهِ».

(٧) عثمان بن عبد الرحمن ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري الشهزوري الكردي، أبو عمرو، تقى الدين، المعروف بابن الصلاح: الفقيه الشافعى؛ كان أحد فضلاء عصره، (ت: ٦٤٣هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٣/٢٤٣، سير أعلام النبلاء: ٢٣/١٤٠.

(٨) قال العراقي في التبصرة والتنكرة، ٩٦:

وَعِنْدَهُ التَّصْحِيفُ لَيْسَ يُمْكِنُ ... فِي عَصْرِنَا، وَقَالَ يَحْيَى: مُمْكِنٌ

(٩) لم يتجرَّس: جاء في أساس البلاغة، ١٣٨/١: وتجسرت على كذا: تجرأت عليه.

(١٠) ونصُّ عبارة ابن الصلاح في كتابه: إذا وجدنا فيما يُروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيحَ الإسنادِ، ولمْ نجُدْهُ في أحدِ الصحيحينِ، ولا منصوصاً على صحتِه في شيءٍ مِّنْ

المنفي بالنسبة للصحة، الصحة بالذات، وأما الصحيح لغيره؛ وهو الحسن لذاته^(١) فلا ينافيء كما قاله السيوطي^(٢) في رسالة سماها "التنقح في مسألة التصحح"^(٣) انظر الطوخي؛ فإنَّه ذكرها^(٤).

قوله: (لغة) أي: في لغة العرب^(٥).

قوله: (الثناء) هو الإتيان بما يدلُّ على اتصف المحمود بالصفة الجميلة ولو بغير^(٦) اللسان، وهو الراجح المفهوم من كلام الجوهرى^(٧) والزمخري^(٨) قاله ابن عبد الحق^(٩).

مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنَّا لا نتجاسر على جرم الحكم بصحته. معرفة أنواع علوم الحديث: ٨٣.

(١) خبر الآحاد بنقل عدل تمام الضبط، متصل السندي، غير معلم ولا شاذ: هو الصحيح لذاته، فإن خف الضبط: فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصح فیسمی الصحيح لغيره. ينظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني: ٧٢٢/٤.

(٢) ينظر: التنقح في مسألة التصحح: ١٩.

(٣) "التنقح في مسألة التصحح" رسالة في مصطلح الحديث لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وهي آخر مؤلفاته.

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٥-١٢٦.

(٥) شرح البسملة والحمدلة: لوحة ٢٢/ظ. (مخطوط)

(٦) في (أ) و (ب) "لغير" وما أثبته من (ج).

(٧) إسماعيل بن حماد الجوهرى، الإمام أبو نصر الفارابي، من أعاجيب الدنيا؛ وذلك أنه من الفاراب، إحدى بلاد الترك، وهو إمام في علم اللغة؛ وخطه يضرب به المثل في الحسن، (ت: ٣٩٣هـ). ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢٢٩/١، بغية الوعاة: ٤٤٦/١.

(٨) محمود بن عمر بن أحمد بن خوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: العلامة، كبير المعتزلة، النحوي، من أهل خوارزم، وزمخشر إحدى قراها، تشد إليه الرحال، (ت: ٥٣٨هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٢٦٥/٣، سير أعلام النبلاء: ١٥١-١٥٣.

(٩) شرح البسملة والحمدلة: لوحة ٢٣/و. (مخطوط)

قوله: (باللسان) بمعنى: آلة النطق، ولو غير المعهودة فيشمل الثناء المنطوق به بغيرها خرقاً للعادة، خرج به الثناء بغيره^(١) كالحمد النفسي وحمد الجماد الشامل له قوله[١٥/أ] تعالى: ﴿وَإِنْ مَنْ شَيْءَ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾^(٢) إن لم يكن لفظياً خرقاً للعادة فليس حمدًا لفظياً؛ بل اطلاق الحمد عليه لغةً مجاز، وإن كان ثناءً حقيقةً بناءً على ما مر قاله ابن عبد الحق^(٣).

قوله: (على الجميل) أي: لأجل الجميل الاختياري للمحمود^(٤)، وأثر على إشارة إلى التمكّن، والاختيارية إما بذاته، أو أثره، فلا يرد أنَّه يصحُّ الحمد على الذات والصفات وكلٌّ منها ليس اختيارياً؛ لأنَّه ينشأ عنها آثار اختيارية^(٥)، إلا أنَّه يردُّ أنَّ هذا ظاهر في صفات التأثير كالقدرة، لا في غيرها كالعلم والسمع والبصر؟

قلت: يمكن الجواب بأنَّ صفات المولى ليست غير الذات فبها الاعتبار كأنَّها الذات، والذات قد علمت أنَّها منشأ للأفعال اختيارية فكأنَّ الصفات كذلك فتدبر^(٦).

قوله: (على جهة التبجيل) بالإضافة البيانية، وعطف التعظيم عليه تقسير^(٧). قال بعض: وأقحم لفظ جهة إشارة إلى أنَّه لا يُشترط موافقة فعل القلب وفعل الجوارح لفعل اللسان؛ بل الشرط عدم منافاتهم لفعل اللسان، فإن قلت: إنَّ كونه لأجل الجميل مستلزم كونه على جهة التعظيم فلا فائدة في قوله: على جهة التعظيم لإخراج ما كان على جهة الاستهزاء^(٨).

(١) في (أ) "لغيره" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٢) سورة الإسراء: من الآية (٤٤).

(٣) ينظر: شرح البسمة والحمدلة: لوحة ٢٢ / ظ - ٢٣ / و. (مخطوط)

(٤) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي: ١٧/١.

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٨.

(٦) في (ج) "تدبر".

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٨.

(٨) ينظر: حاشية الشنوانى على إتحاف المرید شرح جوهرة التوحيد: ٦٨/١.

قلت: قال بعض: لا نُسَلِّمُ الاستلزم لتحقق الثناء لأجل الجميل، لكن لا على جهة التعظيم، كملك دفع كسرة لسائل فصار ذلك السائل يصفه^(١) في المحافل قاصداً اظهار بُخْلِه^(٢) وسوء فعله لكونه دفع له الكسرة، فهو ثناء لأجل الجميل لكن لا على جهة التعظيم، فلا يكون حمدًا، وقد يقال: إن ذلك ليس بجميل باعتبار صدوره من الملك، إلا أن يكونوا نظروا له في حد ذاته بقطع النظر عمن صدر ذلك عنه.

قوله: (سواء أَتَعْلَقَ^(٣) بِالْفَضَائِلِ) جمع فضيلة، وهي النعمة القاصرة^(٤)، أي: التي لا يتوقف تعقلها على تدعى أثرها للغير كالعلم. قوله: (بِالْفَوَاضِلِ^(٥)) جمع فاضلة، وهي النعم المتعددة^(٦)، أي: التي يتوقف تعقلها على تدعى أثرها كالإنعام.

تبليغهان: الأول: سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر خبر لما بعده؛ لأنّه في تأويل المصدر، والتقدير تعلقه بالفضائل[١٥/ب]، وتعلقه بالفاضل سِيَان، كذا ذكره جماعة منهم الزمخشري^(٧)، واعتراض بأنّ أم لأحد المتعدّد، والتسوية إنّما تكون بين المتعدّد لا بين آحاده، وكون أم^(٨) بمعنى الواو غير معهود فمن ثمّ عدل الرضي^(٩) عن جعل ما بعدها هو المبتدأ، فجعل المبتدأ محفوظاً تقديره

(١) في (ج) "صفة".

(٢) في (أ) و (ب) "نحله" وما أثبته من (ج).

(٣) في نسخ المخطوط "تعلق" وهو موافق لبعض نسخ فتح الباقي، وما أثبته هو الصواب اعتماداً اعتماداً على فتح الباقي.

(٤) اللطائف في اللغة، اللبابيدي: ١٩٦.

(٥) في نسخ المخطوط "الفاضل" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٦) اللطائف في اللغة: ١٩٦.

(٧) ينظر: الكشاف، للزمخشري: ٤٧/١.

(٨) في (أ) و (ب) "أو" وما أثبته من (ج).

(٩) محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ، اشتهر بكتابيه (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب) في النحو، و (شرح مقدمة ابن الحاجب) وهي

والأمران سواء^(١)، والجملة دالّة على جواب ما بعدها؛ فإنّه جملة شرطية يجعل الهمزة فيها، أي: ولو مقدرة، أي: الهمزة الداخلة على قوله: (أَتَعْلَقَ^(٢)) شرطية كان، والتقدير هنا إن تعلق بالفضائل أو الفوائل فالأمران سواء، ثم الجملة إمّا استئنافية، أو حال بلا واو اعتراف كما أفاده الطوخي^(٣).

الثاني: أركان الحمد خمسة: حامد ومحمود، ومحمود به وعليه، وصيغة، فالمحمود عليه ما لأجله الحمد، وهو لا يكون إلا اختيارياً، وهو المقصود بقوله: (عَلَى الْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيِّ) بخلاف محمود به؛ فإنّه لا يشترط أن يكون اختيارياً، واعلم أنّهما قد يختلفان ذاتاً واعتباراً، لأن يحمده بصراحة وجهه؛ لأجل كرمه، وتارة يتّحدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً، لأن يحمده بكرمه على كرمه، فمن حيث كونه باعثاً محمود عليه، ومن جهة كونه مدلولاً لصيغته الصادرة منه محمود به^(٤).
 قوله: (وَعُرْفًا) أي: عرف الناس، قاله ابن عبد الحق^(٥).
 قوله: (فَعْلٌ) أي: من الحامد^{(٦)(٧)}.

المسماة بالشافية، في علم الصرف، (ت: ٥٦٧ هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١/٥٦٧، الأعلام:

.٦/٨٦.

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الأسترابادي: ٤/٤٤١.

(٢) في نسخ المخطوط "تعلق" وهو موافق لبعض نسخ فتح الباقي، وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٩.

(٤) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي: ١/١٧، حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني: ١/١٣، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ١/١٠.

(٥) شرح البسمة والحمدلة: لوحة ٢٦ / ظ. (مخطوط).

(٦) في (ج) "الحامد".

(٧) ينظر: شرح البسمة والحمدلة: لوحة ٢٦ / ظ. (مخطوط).

قوله: (يَنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ) أي: يُخبر على طريق المجاز غيره ممن اطلع عليه عن ذلك لاستلزم ذلك الإخبار له، فاندفع ما قيل: هذا لا يشمل اعتقاد الجنان الذي هو، أي: ذلك الاعتقاد هو المراد بفعل الجنان الشامل له الفعل المصدر به التعريف لعدم انبائه لغير المعتقد المعتبر^(١)، وفسر الطوخي ينبيء بـ(يشعر) قائلاً: لو أبدله بقوله: يقصد به إلخ لكان أولى؛ لأنَّه لا يلزم من إنباء شيء عن شيء حصول ذلك الشيء المنبي عنه انتهى^(٢)، وقد علمت جوابه.

قوله: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُنْعِمٌ) حقيقة تعليل^(٣)، لا يخفى أنَّ تلك الحقيقة من باب التصريح بما علم ضمناً، وذلك إنَّ تعلُّق الحكم بمشتقٍ يؤذن بالعلية، ولعلَّه توطئة للتعريم ثمَّ إنَّ الخبر^(٤) يجوز تعلقه بـ(ينبئ)، وبـ(تعظيم)، والمُنْعِم^(٥) [١٦/أ]، وخلاصته وخلاصته أنَّه يجوز تعلقه بكلٍّ من الثلاث منظور فيه لما عداه من الباقي.

قوله: و(إِنَّهُ) بكسر الهمزة ويجوز فتحها خلافاً لمن عده لحنًا، أي: من أجل إِنعامه^(٦)، ووجه الفتح أنَّه مبتدأ والخبر محذف، أي: من حيث إِنعامه حاصل فلا ينافي المعتمد من أنَّ حيث لا تُضاف إلا إلى الجمل.

قوله: (عَلَى الْحَامِدِ) أي: فاعل الفعل المذكور، ولو عبر به لكان أَفضل؛ لما يلزم على التعبير بالحمد من الدور، وإن كان مفترقاً^(٧) في التعريف اللغوية التي منها منها هذا.

(١) ينظر: المصدر السابق: لوحة ٢٦/ظ (مخطوط)، شرح مختصر خليل للخرشى: ١٧/١.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٠.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٠.

(٤) في (ب) و (ج) "الجار".

(٥) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشى: ١٧/١.

(٦) شرح البسمة والحمدلة: لوحة ٢٦/ظ. (مخطوط).

(٧) في (ب) و (ج) "مفتقراً".

وقوله: (أَوْ غَيْرِهِ) قال الطوخي: زاده شيخ الإسلام ومن تبعه وليس من كلام المتقدّمين، كما يعلم من كلام الغنيمي^(١) سواء كان الفعل باللسان بـأَنْ يُتّثِي به على المُنْعِمِ، أم بالجَنَانِ بـأَنْ يعتقد به انتصاف المُنْعِمِ بصفاتِ الْكَمَالِ وَأَنَّهُ وَلِيَ النَّعْمَ اعْتِقَادًا جازمًا، أو راجحًا ولو غير ثابت، أم بالأَرْكَانِ، أَيِّ: الجوارح؛ بـأَنْ يُتَّبِعَهَا^(٢) في طاعة المُنْعِمِ قاله ابن عبد الحق^(٣)، فـإِنْ قلت: إِنَّ الاعتقاد من باب الكيف، فكيف يُعَدُّ من جزئيات الفعل المصدر به التعريف؟ قلت: أَجِيبُ بـأَنَّهُ يُطْلِقُ الفعل على ما قابل الانفعال فيشمل الكيف.

وقال الطوخي: المراد به، أَيِّ: الفعل الْأَمْرُ وَالشَّأْنُ؛ فـيُشَمِّلُ^(٤) الاعتقاد والأقوال، وـإِلاَّ كان إِطْلَاقَهُ عَلَى الاعتقاد والأقوال مجازاً، فـيكون استعمالُ اللفظ في حقيقته ومجاراه وقد منعه بعضهم انتهى^(٥). وهو يرجع لما قلنا، وتأمّل ومباحث الحمد معروفة.

معروفة.

قوله: (أَيِّ: صَاحِبٌ) لا يخفى أَنَّ قوله: ((ذِي الْآلاء)) صفة لقوله: ((الله)) وهو بمعنى صاحب، وهو لا يتعرف بالإضافة لكونه اسم فاعل؛ فكيف يصح ذلك؟ والجواب أَنَّه يُراد به الاستمرار كالصفة المشبهة فيتعرف بالإضافة^(٦)؛ لأنَّ الصفة المشبهة عند المحققين تتعرف بالإضافة؛ فـصَحَّ نعت المعرفة بها كما ذكره النبي^(٧).

(١) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٠.

(٢) في (ج) "يتبعها".

(٣) ينظر: شرح البسملة والحمدلة: لوحة ٢٦ / ظ - ٢٧ / و. (مخطوط).

(٤) في (ج) "فـشَمِلَ".

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٠، الغرر البهية في شرح البهجة الوردية: ٥/١.

(٦) ينظر: شرح التصرير على التوضيح، للجرجاوي: ٥١/٢.

(٧) لم أقف عليه في الكُتب التي بين يدي.

قوله: ((عَلَى امْتِنَانٍ)) تعليلية وأثرها إشارة إلى تمكّن الحمد من الإنعام تمكّن المستعلي من المستعلى عليه، [قوله^(١): أي: على إنعام منه، على ففيه^(٢) أنَّ الإنعام صفة فعل، وهي تعلق القدرة التمجيزي الحادث[٦/ب]، أي: المتجدد لا الموجود بعد عدم؛ فهو أمر اعتباري من أوصاف القدرة فلا يتتصف بكونه ناشئاً عن الله تعالى، فالأولى أن يقول: أي: على امتنانه على، أي: إنعامه.

قوله: (مَأْخُوذٌ مِّن الْمَنَّةِ) دائرة الأخذ أعمُّ، فلا يقال: المنة اسم المنع به؛ فكيف يصحُّ الاشتقاد ولم يكن مصدرًا؟ أو يقال: إنَّ النعمة التي هي فُسِّرت بها المنة يُراد بها الإنعام، فقد وقع في كلامهم تفسير النعمة بالإنعام؛ فيكون من أخذ المصدر المزيد من المجرد، ولا ينافي الوصف بالثقيلة لجواز أن يُراد التقل ولو باعتبار المتعلق.

قوله: (الْتَّقِيلَةُ إِلَّا خَلَقَ) ^(٣) قال الطوخي: انظر لم يعبر بالجليله أو العظيمة انتهى^(٤).

قلت: الشيخ عَذْلُ في النقل فهو أَسِيرٌ لما قالوه، فـيُقَدَّ حَتَّى يُرِي خلافه، ولعلَّ الوصف به دونهما الإشارة^(٥) إلى المبالغة في عظمها، وهذا لا يُؤخذ من التعبير بواحد بواحد منها فتدبر.

قوله: (وَتَطْلُقُ الْمَنَّةُ عَلَى تَعْدِيدِ النِّعَمِ) زاد بعضهم فقال: هي تعداد المنع ما أَنْعَمَهُ على المُنْعَمِ عليه بطريق الاستعلاء^(٦)، وقيل: اظهار المُنْعَمِ ما أَنْعَمَ على المُنْعَمِ عليه.

قوله: (صَحِيحٌ) أي: حسن ولو عبر به لكان أفضل.

(١) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتتها من (ج).

(٢) في (ج) وفيه.

(٣) وتمام عبارة الشارح: وتطلق المنة على تعداد النعيم، بأن يقول المنعم لمن أنعم عليه: فعلت معك كذا وكذا. فتح الباقي: ٨٩/١.

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣١.

(٥) في (ب) للإشارة.

(٦) حاشية القوني على تفسير البيضاوي، لعصام الدين إسماعيل: ٤٥/٧.

قوله: (وَفِي حَقِّ الْعَبْدِ قَبِيحٌ) أي: حرام.

تبنيه: يُستثنى من ذلك الوالد والمعلم فليس ذلك قبيحاً في حقهما نقله الطوخي^(١) عن تقرير الشيخ البابلي^(٢).

قوله: (الْقَوْلُهُ تَعَالَى: إِلَخ) ^(٣) من الآية يعلم أنَّ بين المَنِ والمِنَةِ الترافق على تفسيرها بالتعارض.

قوله: (التكثير) ناظر للكمية، والتعظيم ناظر للكيفية، أي: باعتبار متعلقاتها، وخلاصته أنَّ الامتنانات ترجع لتعلقات القدرة الحادثة التجيزية، وتُوصف بالتكثير باعتبار ذاتها وبالتعظيم باعتبار متعلقاتها من المنعم به.

قوله: (منها: الإلهام) الإلهام: إلقاء شيء في القلب يثليج الصدر له، يخص الله به بعض أصنافيه^(٤)، فإذا ذكر: ففي العبارة تجريد، فالمعنى هنا إلقاء حُبٍ أو إرادة لتأليف تأليف هذا الكتاب، ولما كان الإلهام مُتقديماً على الإقدار في الوجود قدّمه في الذكر.

وقوله: (والإقدار عليه) أي: كون [أ/١٧] المولى جعل له قدرة عليه، أي: تعلقت قدرة المولى بوجود قدرة للعبد عليه، وخاصَّ هاتين النعمتين بالذكر لتعلقهما بالكتاب المحمود فيه على النعم.

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٣.

(٢) محمد بن علاء الدين البابلي، القاهري، الأزهري، الشافعي، شمس الدين، أبو عبد الله: فقيه شافعي، من علماء مصر، أحد الاعلام في الحديث والفقه، (ت: ١٠٧٧هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٤/٣٩، الأعلام: ٦/٢٧٠.

(٣) وتمام عبارة الشارح: لقوله تعالى: ﴿لَا تُطِلُّوا صَدَقَتُكُمْ بِالْمَنِ وَالْأَذَى﴾ سورة البقرة: من الآية ٢٦٤. فتح الباقي: ١/٨٩.

(٤) ينظر: التوكيف على مهمات التعريف: ٦٠.

قوله: ((عَلَى [امْتِنَانٍ]) صِلَةُ إِلَّخٍ^(١)) أي: مُتعلقة بـ(نحمد) ولا ينافي كونها للتعليق كما قدمنا، وتطلق الصِّلة أَيضاً على صِلة الموصول، وعلى الزائد، فنقول: الباء صِلة زائدة.

قوله: (وَإِنَّمَا حُمَدَ عَلَى الامْتِنَانِ) أي: سواء تعلق به أو بغيره.

قال الغنيمي على ما نقله الطوخي: ينبغي تقدير ذلك بأن تكون النعمة الواقعة على الغير مما له مزيد اختصاص بالحمد، بحيث^(٢) تصلح أن تكون باعثة له على الحمد، كالنعم الواقلة إلى ولده مثلاً^(٤) القائم بأُودّه، بخلاف^(٥) النعم الواقلة إلى ظالم ونحوه، وفي كلام الغنيمي ما يُفيد أنَّ المراد بالحمد الذي يُثاب عليه ثواب الواجب هو الحمد اللغوي^(٦)، وانظر ما وجه اختصاصه باللغوي إن كان مختصاً به وهل يُقال: إنَّ الحمد أَيضاً في مقابلة اندفاع النعمة إِمَّا عنه أو عن ولده واجب على ما تقدَّم؛ لأنَّ نعمة في المعنى؟ انتهى^(٧).

قوله: (أَيْ: فِي مَقْبِلَتِهِ إِلَّخ)^(٨) أي: فعلى للتعليق دفع بقوله^(٩): (أَيْ: فِي مَقْبِلَتِهِ) مقابلته ما يُتوهم من أنَّها للاستعلاء، وأنَّ الامتنان محل مستعلي عليه. قوله: (لَا مُطْلَقاً) أي: عن التقييد بقوله^(١٠): ((على امتنان)).

(١) "امتنان" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتتها اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) وتمام عبارة الشارح: صِلَةُ حَمْدٍ. فتح الباقي: ٨٩/١.

(٣) في (أ) "حيث" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٤) في (أ) "مثلاً ولده" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٥) في (ج) "بخلافه".

(٦) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرملي: ١٢/١ - ١٣.

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٣ - ١٣٤.

(٨) وتمام عبارة الشارح: أَيْ: فِي مَقْبِلَتِهِ لَا مُطْلَقاً؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَ وَاجِبٌ وَالثَّانِي مَنْدُوبٌ. فتح الباقي: ٨٩/١.

(٩) في (ج) "لقوله".

(١٠) في (ب) و (ج) "لقوله".

قوله: (لأنَّ الْأَوَّلَ واجِبٌ) أي: يُثاب عليه ثواب الواجب، لا لأنَّه واجب يُعاقب على تركه، واعتراض شيخنا الصغير^(١) ذلك، أي: وجود حمد مطلق بـأَنَّ من أركان الحمد المحمود عليه ال باعث على الثناء فلا يوجد حمد بدونه، فكيف يعقل إطلاق إلا أن يقال: معنى لا مطلقاً، أي: عن التقييد يكون الحمد على النعم وهذا لا ينافي وجود الحمد على ذات المولى وصفاته؛ لأنَّ ذاته وصفاته يقع كلّ منها محموداً عليه لما هو معلوم أنَّ المولى كما يستحق الحمد لـإحسانه يستحقه لذاته ولصفاته الغير الإحسان، وخلاصته: لأنَّ الحمد على النعمة يُثاب عليه ثواب الواجب، وعلى ذاته وصفاته المذكورة ثواب المندوب[١٧/ب]، فإنْ تَمَّ هذا صَحَّ كلام الشارح وإلا فسد، ولا يخفى بـعـد الصحة، إذ كيف يُقال: لأنَّ الحمد على الوصف الحادث المتجدد الذي قد انتفى عن الباري يُثاب عليه ثواب الواجب؟ والحمد على ذاته وصفاته القديمة التي لا يعقل انتفاوها عن الباري يُثاب عليها^(٢) ثواب المندوب مع أنَّه لا نسبة بين القديم والحاديـث.

قوله: (ووصـف الامتنـان بما هـو شأنـه) أي: فـتكون الصـفة لـازـمة.

قوله: (بالـعـد) وصـفـ كـاـشـفـ، أي: ضـبـطـ كـائـنـ بالـعـدـ.

قوله: ﴿وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُخْصُّوهَا﴾^(٣)، أي: إنـعـامـ اللهـ، أي: إـنـ تـريـدـوا عـدـهاـ؛ لأنـهـ المـحـمـودـ عـلـيـهـ فـيـ الـحـقـيقـةـ، ثـمـ يـرـدـ إـشـكـالـ، وـهـوـ إـنـ نـعـمـةـ مـفـرـدـ مـضـافـ يـعـمـ فـيـقـضـيـ عـدـ إـحـصـاءـ النـعـمـةـ الـوـاحـدـةـ كـالـسـمـعـ؛ لأنـ دـلـالـةـ الـعـامـ كـلـيـةـ، أي: مـحـكـومـ فـيـهـ عـلـىـ كـلـ فـرـدـ وـلـيـسـ كـذـلـكـ^(٤)، وـالـجـوابـ مـنـ وجـهـيـنـ الـأـوـلـ: إـنـ ذـلـكـ أـغـلـبـيـ؛ إذـ قـدـ يـكـونـ

(١) محمد (الصغير) بن محمد بن عبد الله بن علي الأفراطي الأصل، المراكشي الموطن: مؤرخ أديب، أديب، ولد بمراكش وأخذ عن علمائها، (ت: بعد ١١٥٥هـ). ينظر: الأعلام: ٦٧/٧.

(٢) في (ج) "عليه".

(٣) سورة إبراهيم: من الآية (٣٤).

(٤) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: ١/٢٨.

الحكم على المجموع، الثاني: إنَّ عدم إِحصاء النعمة الواحدة باعتبار أحوالها وآثارها، فآثار السمع أو البصر لا تُحصى فتأمَّل^(١).

٣ - [ثُمَّ صَلَّٰةٍ وَسَلَامٍ دَائِمٍ ... عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَاجِمِ]

قوله: (ثُمَّ) بَعْدَ ((صلَّةٍ)) قال السخاوي: في عطفه بـ(ثُمَّ) المقتضية للترتيب مع المهلة إشعاراً بأنَّه أثني على الله تعالى زيادة على ما ذكر بينهما انتهى^(٢)، أي: بين الحمد والصلوة.

أقول: كلامه هذا لا يتناسب إلا إذا عطف قوله: ((ثُمَّ صَلَّةٍ)) على حمد، ويلاحظ سلطُّه بعد على المجموع، بحيث لا يقدر دخولها على صلاة، وحيث تسلَّط على المجموع فيفيد تراخي الصلاة عن الحمد، وأماماً على^(٣) تقدير شارحنا بعد على صلاة فلا يفيد ما ذكر؛ بل لا يفيد إلا تأخر القول بعد الصلاة، وعلى كل حال فيكون المصنف - رحمه الله -^(٤) صلَّى اللهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لفظاً نظير ما قيل في الحمد.

قوله: (وَهِيَ مِنَ اللَّهِ) أي: وتفسيرها من الله، فمن الله حال من المضاف إليه بحسب التقدير، فلا يرد أنَّ مجيء الحال من المبتدأ، إنما يأتي على قول سيبويه^(٥)، وهو ضعيف^(٦).

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٥.

(٢) فتح المغيث: ١٩/١، المصدر نفسه: ١٣٥.

(٣) "على" لم ترد في (ج).

(٤) "رحمه الله" لم ترد في (ب) و (ج).

(٥) عمرو بن عثمان بن قُبَّر، أبو بشر، الملقب سيبويه: ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التفاح، صنف كتابه المسمى "الكتاب" في النحو، وهو مما لم يسبق إليه أحد، (ت: ١٨٠ هـ).

ينظر: طبقات النحوين واللغويين: ص ٦٦، إنباه الرواة: ٣٤٦/٢.

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي: ٣٠/٤.

قوله: (رَحْمَةٌ) أي: نعمة بمعنى إنعام^(١)، وعبارة غيره[١٨/أ] والصلاحة من الله على نبيه ثنائه عليه وتعظيمه^(٢)، وهي أحسن.

قوله: (وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ اسْتَغْفَارٌ) حاصله أنَّ الملائكة لا تقع منهم إِلا صيغة الاستغفار وهذا الاستغفار عبارة عن صلاتهم^(٣).

وقوله: (وَمِنَ الْأَدْمَيِّ) ^(٤): تضرُّعٌ ودُعَاءٌ [أَيٌّ]^(٥): ومن المعلوم أنَّ الدعاء أعم من الاستغفار، أي: فالواقع من الأدميين صيغة الاستغفار وغيرها، وهو عبارة عن صلاتهم، ومن جملة صلاتهم اللهم صل على محمد وعلى آله مثلاً، لا أنَّ ذلك خصوص صلاتهم، وخلاصته: أنَّ ما حصل منهم من دعاء كان بلفظ الصلاة أم لا، فهو عبارة عن صلاتهم، والتضرُّع هو التذلل والدعاء من أفراده، أو أنَّ الدعاء لا يعتبر إِلا به، فجعله من مدلول الصلاة، تسمع نكتته الإشارة لما ذكر وسكت عن الجن، وبعد أن علمت هذا فنقول: هذا خلاف التحقيق؛ والتحقيق كما قررَه شيخنا الصغير^(٦): أنَّ الصلاة في جانب الملك والإنس والجن الدعاء مطلقاً، فمفادة تقرير شيخنا أنَّ الواقع من الملك ليس خصوص الاستغفار كما هو قضيَّة كلام الشارح، ويؤيد ما قاله شيخنا ما جاء من دعائهما للمنتظر للصلاة من قولها: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»^(٧).

(١) ينظر: الكليات: ٩١٢.

(٢) هذا القول لأبي العالية الرياحي البصري، التابعي الجليل، (ت: ٩٠ هـ وقيل: ٩٣ هـ). ينظر: فتح الباري، لابن حجر: ١٥٦/١١.

(٣) ينظر: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية: ٦/١.

(٤) في نسخ المخطوط "الأدميين" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٥) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتتها من (ج).

(٦) أي: الشيخ محمد الصغير (ت: ١١٥٥ هـ).

(٧) جاء في صحيح البخاري: كتاب: الصلاة، باب: الحدث في المسجد، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه، ما لم يحيث، تقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ» رقم [٤٤٥/٩٦]، وفي [٤٧٧/١٠٣]، وفي [٦٥٩/١٣٢]، وفي صحيح مسلم، كتاب: المساجد وموضع الصلاة، باب: فضل

قال الطوخي: في "شرح المشكاة"^(١) للفهامة ابن حجر وكذا من بقية الحيوانات، ونقل هو والحافظ السيوطي في فتاويهما^(٢): أنه لم يرد أن الجمادات كانت تصلّى على النبي ﷺ، وإنما ورد أنها كانت تسلّم عليه^(٣)، وهل يُستثنى من الحيوانات ما استثنى من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مَنْ شَاءَ إِلَيْهِ سَبِّحْ بِحَمْدِهِ﴾^(٤).

قوله: (أي: تسلّم) إشارة إلى أن المراد من اسم المصدر ذلك المصدر، ولم يُؤول الصلاة بمصدره الذي هو التصلية^(٥)؛ لأنها تستعمل في الإحراق فلا تليق بالجناز الأعظم، إذ هي بهذا المعنى كفر^(٦).

قوله: ((دائماً إلخ))^(٧) جواب عمّا يُقال المطابق أن يقول: دائمين، لكن يرد أن يُقال: يلزم على جوابه المذكور حذف الفاعل وليس هذا من المواقع التي يُحذف فيها الفاعل؛ فالمناسب [١٨/ب] أن يُجاب: بأنّه إنما أفرد الوصف نظراً إلى أنّهما كالشيء

صلاة الجمعة وانتظار الصلاة، رقم ٤٥٩/١، وفي ٤٦٠/١ [٦٤٩].

(١) "شرح المشكاة" هو من كتب شرح الحديث واسمه الكامل "فتح الإله في شرح المشكاة"، لابن حجر الهيثمي، صنفه سنة: (٩٥٤ هـ) بعد إلحاح وطلب من بعض علماء الهند، وهو شرح على "مشكاة المصابيح" للتبريزي. ينظر: شرح المشكاة، لابن حجر الهيثمي: ٣٨/١.

(٢) أي: الحاوي لفتاوي، للسيوطى: ١٦٨/٢، الفتوى الحديثية، لابن حجر الهيثمي: ١٥١.

(٣) جاء في صحيح مسلم: كتاب: الفضائل، باب: فضل نسب النبي ﷺ وتسلّم الحجر عليه، عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّي لا أعرّف حجراً بمكةً كان يسلّم علىّ قبل أن أبعث إنّي لا أعرّفه الآن»، رقم ١٧٨٢/٤ [٢٢٧٧].

(٤) سورة الإسراء: من الآية (٤٤).

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٦.

(٦) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لمترتضى الزبيدي: ٤٣٩/٣٨.

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٧.

(٨) في (ج) دائمًا.

(٩) وتمام عبارة المصنف: على النبي الحَيْرِ ذِي المَرَاحِمِ. التبصرة والتذكرة: ٩٣.

الواحد، ولذا قيل: بكرابة الإفراد، أو أنه وصف للسلام، وحذفه من الأول لدلالة هذا عليه.

قوله: (**الجامع إلخ**)^(١) فيه إشارة إلى أن المراد بالخير المحمود [عليه]^(٢) مطلقاً، وأن الإضافة على معنى اللام، وأن (ال) للاستغرق، أي: على النبي ﷺ المنسوب لكل خير من حيث جمعه له واتصافه به.

فقوله: (**الجامع**) أي: الجامع ليكون تفسيراً لا وصفاً آخر وصف به الشارح زائداً على قوله: (**نبي الخير**).

قوله^(٣): (**الكل محمود**) من باب الحذف والإ يصل، أي: محمود عليه، أي: حمد المصطفى ﷺ من أجله.

قوله: (**دنيوي**) أي: منسوب للدنيا لكونه واقعاً فيها فدخل في ذلك العبادات وغيرها من كل خصلة حميدة اتصف بها في الدنيا.

وقوله: (**وأخروي**) أي: منسوب للأخرة لكونه واقعاً فيها مما أعطاه الله في الآخرة كالشفاعة العظمى، أو أراد بالدنيوي ما حلّه الله به من الكمالات مما لا يتعلّق به إثابة، وأراد بالأخروية الكمالات التي يتعلّق بها الإثابة وإن كان ظرفها الدنيا.

قوله: (**(ذى المراحم**) من باب ذكر الخاص بعد العام، لتعدي ذلك الخاص، ففيه إشارة إلى أن النفع المتعدي أفضل من القاصر^(٤)، ولأجل الاهتمام بذلك الخاص أقام عليه الدليل، ولا يخفى أن إقامة الدليل [المذكور]^(٥) إنما يكون^(٦) فيما يقبل التصديق والتكذيب، وهو النسبة الخبرية لا النسبة التقييدية كالتصيفية كما هنا، قلت: لا نسلم هذا على مذهبنا، نعم مسلم على مذهبنا فتدرّ.

(١) وتمام عبارة الشارح: **الجامع** لـ**الكل محمود دنيوي، وأخروي**. فتح الباقي: ٨٩/١.

(٢) سقطت من (أ) و(ج) وأثبتتها من (ب).

(٣) " قوله" لم ترد (ب).

(٤) ينظر: فتح الباري، لابن رجب الحنبلي: ٤١/١.

(٥) سقطت من (أ) و (ج) وأثبتتها من (ب).

(٦) في (ب) تكون".

قوله: (بمعنى: الرحمة) أي: وكلها مصدر رَحِمَ، قال في "المصباح": رَحِمْتُ زَيْدًا رُحْمًا _ بضم الراء_ وَرَحْمَةً وَمَرْحَمَةً انتهى^(١).

المقصود منه فإن قلت: إذا كان كلّ منها مصدر الرحيم، فأي وجه لتفسيير أحدهما بالآخر؟ قلت: وجهه أو صحبته الرحمة إلا أنّك خبير بأنّ لفظة بمعنى توهّم أنّ للرحمة معنى آخر، وقد علمت ما قاله صاحب "المصباح".

قوله: (أَنَا نَبِيُّ الْمَرْحَمَةِ)^(٢) أي: أنا نبئ الرحمة من حيث أنها وصفي، كما يدل عليه قول الشارح الآتي الدال على وصفه بها كانت بمعنى الإنعام، وهو ظاهر، أو بمعنى [١٩/١] المنع به من حيث المتعلق بها، وهو الإنعام، أو أنا نبئ الرحمة من حيث أنها إنّما كانت من أجلي، أو إن الإضافة للبيان، وكأنه قال: أنا الرحمة فإن قلت: هذا الدليل لا يُطابق المدعى؛ إذ المدعى أنه ذو المراحم بالجمع، فالجواب أنّ (ال) في قوله: (الْمَرْحَمَةِ) للاستغراف.

وقوله: (وفي رواية: الرَّحْمَةِ)^(٣) أي: فالمطابقة بحسب المعنى لما علمت أن مراحم جمع مرحة لا جمع رحمة^(٤)، وربما أفادت عبارته أنّ الأكثر في الرواية المرحمة.

تنبيه: قال الطوخي: بعد قوله: (أَنَا نَبِيُّ الْمَرْحَمَةِ) ما نصّه: أشعر هذا الوصف بالاختصاص به رسول الله ﷺ وهو كذلك باعتبار عموم بعثته للناس كافة، وبمثله يقال في قوله: (أَنَا نَبِيُّ الْمَلْحَمَةِ)^(٥).

(١) المصباح المنير: ٢٢٣/١.

(٢) جاء في صحيح مسلم: كتاب: الفضائل، باب: في أسمائه رسول الله ﷺ، عن أبي موسى الأشعري، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمّي لنّا نفّسّه أسماء، فقال: «أنا محمد، وأحمد، والمُفقي، والحاشر، ونبي التوبة، ونبي الرحمة» ١٨٢٨/٤ رقم [٢٣٥٥].

(٣) سبق تخرجه.

(٤) ينظر: تاج العروس: ٢٣٥/٣٢.

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٨.

قوله: (وفي رواية: الملحمة^(١)) فإن قلت: لا يخفى أنه على هذه الرواية ليس فيها شاهد للمدعى فلا موجب لها، قلت: إنما أتي بها للإشارة إلى أنَّ الحديث قد جاء على روایات متعددة دفعاً لما يقع في الوهم من عدم نكرها أنَّ هذه [الرواية]^(٢) لا أصل لها؛ لأنَّ هذا المحقق حين ذكر الحديث لم يذكرها، أو للإشارة إلى أنَّ تلك المعركة من نوع الرحمات التي اتصف بها هذا النبيُّ الكريم ﷺ، أمّا كونها رحمة للمؤمنين فظاهر، وأمّا كونها رحمة للكفار فمن حيث أنَّها تكون سبباً لدخولهم في الإسلام.

قوله: أي: (المعركة) سميت بذلك لاتحاح الأبطال فيها بعضهم مع بعض.

قوله: أي: (القتال) قال الطوخي: لعلَّه إنما فسرَ الملحمة بالمعركة؛ لأنَّه مدلولها اللغوي، ولمَّا كانت المعركة تطلق على غير القتال قيدها فقال: وهي القتال انتهى^(٣).

ولا يخفى ما في جواب الطوخي فقد فسّرها^(٤) صاحب "المصباح" وهو من أئمَّة اللغة الملحمة بالقتال^(٥)، إلا أنَّ يكون تفسيرها بالمعركة أشهر، وصاحب "المصباح" قد جاء على غير الأشهر فليحرر.

ثمَّ نرجع إلى التفسير فنقول: إنَّ المعنى أنا النبيُّ الذي جئت بِإباحة القتال، أو بالأمر به، ولا يخفى أنَّ هذا يفيد اختصاصه ﷺ[١٩/ب] بالجهاد وأنَّه من خصائصه، مع أنَّه كان مشروعًا فيبني إسرائيل إلا أنْ يُجاب: بأنَّ المراد القتال المتعلّق بالعموم كما أفاده الطوخي فيما تقدَّم^(٦).

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الفضائل، باب: ما أعطى الله تعالى محمداً ﷺ، رقم [٣١٦٩٣]، وأحمد في مسنده، ٢٩١/٣٢ رقم [١٩٥٢٥]، وابن حبان في صحيحه، كتاب: التاريخ، باب: من صفتة ﷺ وأخباره، ٢٢١/١٤ رقم [٦٣١٥].

(٢) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتتها من (ج).

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٨.

(٤) في (ج) "فسر".

(٥) المصباح المنير: ٥٥١/٢.

(٦) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي: ٤٥/٣ [٢٧٠١].

قوله: (والنَّبِيُّ إِنْسَانٌ) لم يقل وهو إنسان؛ لأنَّه أراد تعريف النبي من حيث هو الشامل للنبي ﷺ وغيره، فحينئذ ففي العبارة شبه استخدام، أي: النبي لا بالمعنى المتقدِّم؛ بل بمعنى الكلمة فتدبر.

قوله: (إِنْسَانٌ) من الأَنْسٍ^(١) لا من (نَاسٍ) إذا تحرك ولا شمل الجنّي.

قوله: (أُوحِيَ إِلَيْهِ) أي: إلى مصدوقة.

قوله: (بِشَرْعٍ) حذف المohl للعلم به وهو المولى، أي: العلم به من حيث كونه فاعلاً، أي: من حيث الفاعالية المتحققة فيه وفي غيره، لا من حيث كونه المولى الأعظم؛ فإنَّه موجب للذكر إلا أن يلاحظ تزييه عن جره على اللسان صوناً له.

قوله: (بِشَرْعٍ) أي: ما شرعه الله من الأحكام كان ذلك شرعاً جديداً له، أو أُنزل على من قبله وجاء مقرراً له، ولا فرق بين أن يكون ذلك في كتاب أم لا، ناسخاً لشرع من قبل، أو لم يكن ناسخاً، ولا يخفى أنَّ هذا إنما يكون في الأحكام الفرعية لا الأصلية للاقتاق عليها، ولو كان الإيحاء بغير شرع فلا يكوننبياً؛ بل وليناً.

قوله: (وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ) أي: هذا إذا أمر النبي ﷺ بالتبليغ؛ بل وإن لم يُؤمر، ولا يخفى أنَّ هذه المبالغة باعتبار الماصدق أيضاً.

قوله: (فَإِنْ أُمِرَ بِهِ) أي: بتبلیغه، أي: أمر وجوياً أو وندباً، إن كان المولى أَوْحى إليه بعض أحكام وأمره أمر ندب بتبلیغها فعم في المohl إلى النبي ﷺ ما خيره فيه، وما أوجب عليه تبلیغه، وما أوجب عليه كتمانه.

قوله: (أَيْضًا) مصدر آض، يقال: آض^(٢) يَبَيِّضُ أَيْضًا، مثل باعَ يَبَيِّعُ بَيْعًا إذا رجع قاله في "المصباح"^(٣).

(١) مجمل اللغة لابن فارس: ١٠٤.

(٢) عبارة "يقال آض" لم ترد في (ج).

(٣) المصباح المنير: ٣٣/١.

فالمعنى هنا فإنَّ أَمْرَ بِهِ فَهُوَ رَسُولٌ فِي حَالٍ كُونَهُ يَرْجُعُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ كُونَهُ نَبِيًّا رَجُوعًا مِن^(١) رَجُوعِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصَّفَةِ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَصَفِّفًا بِالرِّسَالَةِ فَقَطْ؛ بَلْ مُتَصَفِّفًا بِالرِّسَالَةِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ، وَحَاصِلَهُ أَنَّ أَيْضًا مَفْعُولٌ [مُطْلَقٌ]^(٢) وَعَالْمَهُ مَحْذُوفٌ وَالجملَةُ حَالٌ.

قوله: (فَالنَّبِيُّ) أَيْ: فَهُذَا الْمَفْهُومُ الْكَلِيُّ الَّذِي هُوَ نَبِيٌّ أَعْمَّ مِنَ الرَّسُولِ^(٣)، أَيْ: مِنْ هَذَا الْمَفْهُومِ، أَيْ: [٢٠/أ] أَكْثَرُ شَمْوُلًا، أَيْ: فَأَفْرَادُ النَّبِيِّ أَكْثَرُ مِنْ أَفْرَادَ الرَّسُولِ، وَإِنَّمَا قَلَنا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ إِنَّمَا هُوَ الْمَفْهُومُاتُ الْكَلِيَّةُ لَا الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَيْهَا، أَوْ أَنَّ كُلَّاً مِنْ لَفْظِ نَبِيٍّ وَلَفْظِ رَسُولٍ لَفْظُ عَامٍ إِلَّا أَنَّ لَفْظَ نَبِيٍّ أَعْمَّ، أَيْ: أَكْثَرُ شَمْوُلًا مِنْ حِيثِ مَفْهُومِهِ الَّذِي تَعَلَّقُ بِهِ التَّعْرِيفُ، أَيْ: عَوْمَمًا مُطْلَقًا، وَقَلَنا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّاً مِنْهُمَا لَفْظٌ مُطْلَقٌ لَا عَامٌ بِالْمَعْنَى الْمَصْطَلِحِ.

قوله: (وَقَالَ: نَبِيٌّ) جوابٌ عَمَّا يُقَالُ: أَنَّ الرَّسُولَ أَشَرَّفَ مِنَ النَّبِيِّ، فَلَمْ لَمْ يُعْبِرْ بِلَفْظِ رَسُولٍ بَدْلًا لَفْظَ نَبِيٍّ.

قوله: (مَعْنَى) أَيْ: مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى، أَيْ: الَّذِي هُوَ الْمَفْهُومُ، أَيْ: أَكْثَرُ شَمْوُلًا مِنْ جَهَتِهِ.

وقوله: (وَاسْتَعْمَالًا) أَيْ: وَأَعْمَّ اسْتَعْمَالًا، أَيْ: أَكْثَرُ اسْتَعْمَالًا، أَيْ مِنْ جَهَةِ الْاسْتَعْمَالِ، فَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْلَفْظَ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، أَمَّا الثَّانِيُّ: فَظَاهِرُ فِي الْعُلَيَّةِ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَكَذَلِكَ مِنْ جَهَةِ أَنَّ مَعَهُ كَثْرَةُ عِلْمٍ لِكَثْرَةِ أَفْرَادِهِ، أَوْ مِنْ جَهَةِ أَنَّهُ أَعْرَفُ عَلَى أَنَّ عَلَّةَ كَثْرَةِ الْاسْتَعْمَالِ الَّتِي هِيَ الْعُلَلُ الْثَّانِيَةُ تَرْجِعُ لِمَا ذَكَرَ.

(١) فِي (أ) "كَمْنٌ" وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ب) وَ(ج).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَأَثْبَتَهَا مِنْ (ب) وَ(ج).

(٣) قَالَ ابْنُ أَبِي الْعَزِّ الْحَنْفِيَ فِي "شَرْحِ الْعِقِيدَةِ الطَّحاوِيَّةِ"، ١٥٥/١: وَقَدْ ذَكَرُوا فُرُوقًا بَيْنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ، وَأَحْسَنُهُمَا أَنَّ مَنْ نَبَاهَ اللَّهَ بِخَبَرِ السَّمَاءِ، إِنْ أَمْرَهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ رَسُولٌ، وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَسُولٍ. فَالرَّسُولُ أَحَصُّ مِنَ النَّبِيِّ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا.

قوله: (وللتعبير به) أي: واقتداء بال الحديث^(١)، وقدم العلة العقلية على العلة النقلية؛ لأنَّ العلة العقلية يحتاج إليها في الحديث من حيث العدول عن الأشرف.

قوله: (في خبر) يقرأ بالتنوين، وما بعده بدل، أو بالإضافة التي للبيان.

قوله: (الدال) نعت للمضاف إليه، أو البدل لا المضاف؛ لأنَّه نكرة والدال معرفة، إلا أنَّك خبير بأنَّ تعلُّق الحكم بمشتقٍ يؤذن بالعلية؛ فكانَه قال: وعبر به في خبر كذا لدلالته على وصفه، مع أنَّ تلك الدلالة لا تنتج خصوص لفظ نبِيٍّ كما هو ظاهر، فالظاهر إسقاطه فتدبر، ثمَّ بعد كتبي هذا وجدته ساقطًا من بعض نسخ هذا الشرح.

قوله: (لأنَّ النبِيَّ مُخْبِرٌ) يجوز قراءته بالفتح، أي: مُخْبِر بأحكام عن الله، وبالكسر، أي: مُخْبِر عن الله، ولو بأنَّه نبَأَ لأجل أنْ يُحترم^(٢).

قوله: (وَهُوَ الْأَكْثَرُ) أي: استعمالاً.

قوله: (قيل: إِنَّه مخَفَّفُ المهموز إِلَّخ) ^(٣) لا يخفى أنَّه على هذا يكون النبِيُّ قُرِئَ بالهمز، أو بعده، مأخوذ من النَّبَأُ، وهو الخبر^(٤).

قوله: (وقيل: إِنَّه الأَصْلُ) أي: أنَّ الأَصْلُ الياء فالهمزة فرع [٢٠/ب]، قال الشارح في "حواشِي المُحَلِّي": عرَّفه ليفيد أنَّه أَصْلُ المهموز، ولو نكره لَثُوِّهم أنَّ كُلَّاً منهما أَصْلٌ انتهَى^(٥).

(١) قوله: ﴿أَنَا نَبِيُّ الرَّحْمَةِ﴾. سبق تخرِّجه.

(٢) ينظر: حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني: ٧١/١.

(٣) وتمام عبارة الشارح: قيل: إِنَّه مخَفَّفُ المهموز بقلِّ همزِه ياء. فتح الباقي: ٩٠/١.

(٤) ينظر: الظاهر في معاني كلمات الناس: ١١٣/٢، مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ١/٢.

(٥) حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلبي على جمع الجواب: ١٥٧/١.

قال الشهاب القاسمي: وأقول: إذا كان أصلًا للمهموز فينبعي أن يكون بمعنى المهموز السابق أو يكون المهموز بمعناه الآتي ليتَّحد معناهما، وإلا لاختلاف معناهما فكيف يكون أحدهما أصلًا للأخر فليتَّامِل انتهى^(١).

أقول: إذا كان أصلًا للمهموز فليكن المهموز بمعناه لا غير، بحيث نقول^(٢): إنَّ نبِيًّا بالهمز مأخوذ من النَّبُوَةِ؛ وهي الرَّفعة^(٣)، لا من النَّبَأِ الذي هو الخبر.

قوله: (مِنَ النَّبُوَةِ) مرتبط بقوله: (وَقِيلَ: إِنَّهُ الْأَصْلُ) فإذا كان الأصل فنبيٌّ قُرِئَ بالهمز، أو بدونه مأخوذ من النَّبُوَةِ، أي: ويكون واوياً وأصله نبيٌّ، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسبقت إحداثها بالسكون، وأدغمت إحدى الياءين في الأخرى^(٤).

قوله: (أَيْ: الرِّفعةِ) اعترض بأنَّ الصواب أن يقول المكان المرتفع.

قوله: (لَانَّ النَّبِيًّا مرفوع الرُّتبةِ) فهو فعل بمعنى مفعول^(٥)، أو مرتفع فهو فعل بمعنى فاعل^(٦)، فلا يتعمَّن الأول كما يوهمه لفظ الشارح.

قوله: (عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ) أي: باقي الخلق أو جميع الخلق، ويخرج نفسه ومن هو أَفضل منه من الأنبياء، أو مساوٍ له.

(١) الآيات البينات على شرح جمع الجومع: ٣٣/١.

(٢) في (ج) "تقول".

(٣) ينظر: الصحاح: ٦/٢٥٠٠، لسان العرب: ١٥/٣٠٢.

(٤) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/١١٢، الآيات البينات على شرح جمع الجومع: ١/٣٣.

(٥) ينظر: الصحاح: ٦/٢٥٠٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/٧٤.

٤ - [فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهِمَّةُ ... تُوضِّحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمَهُ]

قوله: (ما حَذَفَهُ) مصدقه ما يأتي من قوله: (أَمَا بَعْدُ).

قوله: (بِفَاءِ الْجَزَاءِ) مُتَعْلِقٌ بِ(مُنْبَهًا).

قوله: (أَيْ: يَقُولُ بَعْدَ مَا ذَكَرَ أَمَا بَعْدُ: إِلَخَ^(١)) لَا يُخْفِي أَنَّ الْفَاءَ لَا تَدْلُّ عَلَى خصوص أَمَّا بَعْدَ لجوءَ أَنْ يُقَدَّرُ وَبَعْدُ، إِلَّا أَنْ يُقَالُ: أَمَّا أَصْلُ فِي الْجَمْلَةِ.

وقال السيوطي: إِنَّ الْفَاءَ زَانَةً لِلضَّرُورَةِ^(٢).

وقال الطوخي: وقول الشارح: (مُنْبَهًا) أَيْ: إِنَّهُ حذف الشرط، وهو إِمَّا وَبَهُ عَلَيْهِ بِفَاءِ الْجَزَاءِ، وَلَا يُخْفِي أَنَّ هَذَا لَا يَتَعَيَّنُ؛ إِذْ قَدْ يُؤْتَى بِالْفَاءِ لِتزيين اللفظ فَقَطْ كَمَا فِي فَقَطْ فَتَكُونُ زَانَةً كَمَا ادَّعَاهُ السِّيَوَطِي ضَرُورَةً^(٣)، وَذَكَرَ بَعْضَهُمْ: أَنَّهَا عَاطِفَةٌ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَهُوَ مَبْنَىٰ عَلَى مَا سَلَكَهُ الزَّمَخْشَري^(٤): مِنْ أَنَّ الْفَاءَ العَاطِفَةَ هِيَ الْفَصِيحَةُ، وَعَرَفَتُ الْفَصِيحَةَ بِأَنَّهَا غَيْرُ الدَّاخِلَةِ فِي جَوابِ شَرْطِ مَقْدَرٍ، مُثْلُ الْعَاطِفِ عَلَى جَمْلَةٍ، كَمَا أَشَارَ لِهِ فِي قَوْلِهِ: [أ/٢١] ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ أَثْنَتَ عَشَرَةَ عَيْنًا﴾^(٥) إِذْ قَدَرَهُ بَعْضُهُمْ: فَضَرَبَ فَانْفَجَرَتْ، فَيُقَدَّرُ هُنَا قَبْلَ، فَهَذِهِ أَرْدَتْ، فَقَلَتْ: هَذِهِ أَرْدَتْ وَقَلَتْ: كُلُّ مِنْهُمَا مَقْولُ الْقَوْلِ السَّابِقِ^(٦)، وَوَقَعَ فِي كَلَامِ غَيْرِ وَاحِدٍ تَسْمِيَةُ الْوَاقِعَةِ فِي جَوابِ شَرْطِ مَقْدَرٍ بِالْفَصِيحَةِ؛ لِأَنَّهَا أَفْصَحَتْ عَنْهُ.

قوله: ((المَقَاصِدُ)) لَا يُخْفِي أَنَّ الْمَقَاصِدَ جَمْعُ مَقْصِدٍ^(٧) بِمَعْنَى مَقْصُودٍ، وَالْمَقْصُودُ هُوَ الْمَعْنَى؛ إِذَا الْأَلْفَاظُ لَيْسَتْ مَقْصُودَة، وَإِنْ قُصِّدَتْ فَلَيْسَتْ مَقْصُودَة بِالذَّاتِ

(١) وَتَكَامُ عَبَارَةُ الشَّارِحِ: فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ. فَتْحُ الْبَاقِي: ٩١/١.

(٢) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْأَلْفَيَةِ الْعَرَقِيِّ، لِلْسِّيَوَطِيِّ: ٢١.

(٣) يَنْظُرُ: الْمَصْدُرُ نَفْسَهُ: ٢١.

(٤) يَنْظُرُ: الْكَشَافُ: ١٤٤/١.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: مِنَ الْآيَةِ (٦٠).

(٦) يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الطَّوْخِيِّ عَلَى فَتْحِ الْبَاقِي شَرْحُ الْأَلْفَيَةِ الْعَرَقِيِّ: ١٤١.

(٧) الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ٥٠٤/٢.

كما هو المبادر من لفظ المقصود؛ بل بالعرض، وحينئذ فالخطبة إن كانت مُتقدمة على التأليف فالمشار إليه المعاني المستحضره في ذهنه شبّها بالمشار إليه المحسوس بحاسة البصر كما هو التحقيق، ثم استعار اسم المشبه به للمشبّه كما هو معلوم، وأمّا إن كان التأليف مُتقدّماً على الخطبة فالمشار إليه المعاني المدلوله للنقوش بواسطة تنزّلها منزلة مشار إليه محسوس بحاسة البصر، واستعير اسم المشبه به للمشبّه، والحاصل أنَّه لابد من الاستعارة؛ لأنَّ المعاني التي هي النسب التامة ليست محسوسة بحاسة البصر، واسم الإشارة موضوع لكلّ مشار إليه محسوس بحاسة البصر، كما نبه عليه عبد الحكيم^(١) في "حواشي المطؤل"^(٢) فهذا في قوله سمعت هذا الصوت مجاز.

وقوله: (**الموجودة إلخ**)^(٣) المناسب حذفها؛ لأنَّ المشار إليه مطلق المعاني الشاملة، لما في "كتاب ابن الصلاح"^(٤) والمزيد وحينئذ فأل في المقاصد للعهد الحضوري^(٥)، أي: الحاضرة في ذهن المصنِّف، أو في الخارج، من حيث إنَّها مدلوله النقوش بواسطة بناء على تقدُّم الخطبة، أو تأخّرها، أو الاستغراق وبالغة.

قوله: (**في كتاب ابن الصلاح**) من ظرفية المدلول في الدال؛ وذلك لما علمت أنَّ المقاصد هي المعاني، والكتاب اسم للألفاظ المخصوصة، والمعاني مظروفه في

(١) عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتى البنجابي: من أهل سيالكوت التابعة للاهور، بالهند، كان من كبار العلماء وخيارهم، مستقيم العقيدة، صادعاً بالحق مجاهزاً به، (ت: ٦١٠ هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٣١٨/٢، الأعلام: ٣/٢٨٣.

(٢) حواشي المطؤل هو: "حاشية السيالكوتى على كتاب المطؤل للتفازانى" لعبد الحكيم السيالكوتى (ت: ٦١٠ هـ).

(٣) وتمام عبارة الشارح: **الموجودة في كتاب ابن الصلاح**. فتح الباقي: ٩١/١.

(٤) كتاب ابن الصلاح هو: "معرفة أنواع علوم الحديث" المعروف بـ"مقدمة ابن الصلاح" نسبة لمؤلفه أبي عمرو ابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣ هـ).

(٥) العهد الحضوري: وهو ما يكون مصحوبها حاضراً، مثل: جئت اليوم، أي: اليوم الحاضر الذي نحن فيه. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلايىنى: ١٤٨/١.

الألفاظ بناء على ما تقرر من أنَّ الألفاظ قوالب المعاني^(١)، ويجوز أن تجعل المشار إليه العبارات الذهنية، وتلاحظ أنَّ المراد [٢١/ب] دال المقاصد إمَّا مجاز مرسل، أو مجاز بالحذف، ثم الإعراب إمَّا أن تجعل قوله: ((المقاصد)) خبراً أولاً، وتُوضَح^(٢) خبراً ثانياً، أو حالاً، أو أنَّ المقاصد بدل، وتُوضَح^(٣) خبراً^(٤).

قوله: ((المُهِمَّة)) قال الطوخي: يحتمل أن يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول انتهى^(٥).

فقول شارحنا: يشير إلى أنَّه اسم مفعول، وكتب الطوخي ما يفيده فقال: قوله: (أي: التي يهتم بها) أي: التي يهتم بها الطالب لشدة حاجته إليها وعموم انتفاعه انتهى^(٦).

وقال في "المصباح": أَهْمَنِي الْأَمْرُ أَفْلَقْنِي^(٧)، فيفيد أنَّ مهمة اسم فاعل لا غير، والمعنى على هذا المقاصد المقلقة^(٨)، أي: التي تحرّك الشخص تحركاً قوياً إلى التوجه إليها لتنفسها، ولا ينافي تفسير الشارح الذي هو قوله: (أي: التي يهتم بها)، لأنَّا نقول: هذا تفسير باللازم، والإفراد والتأنيث في مهمة مع كونه وصفاً لجمع سائغ، واعلم أنَّ الأَفْسَح في جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد، نحو: الجذوع انكسرت ومنكسرة،

(١) المبسوط، للسرخسي: ٧٩/١٢، شرح المفصل، لابن يعيش: ٤٤٣/٤، العناية شرح الهدایة، للبابري: ٤٩/٩، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي: ١٨٥/١، جواهر العقود: ٤٦٩/٢.

(٢) في (أ) "توضيح" وما أثبته (ب) و (ج).

(٣) في (أ) و (ج) "توضيح" وما أثبته من (ب).

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٢.

(٥) المصدر نفسه: ١٤٠.

(٦) المصدر السابق: ١٤١.

(٧) المصباح المنير: ٦٤١/٢.

(٨) في (أ) "المقلقة المقاصد" وما أثبته من (ب) و (ج).

وفي جمع القِلَّة ممّا لا يعقل، وفي جمع العاقل مطلقاً المطابقة، نحو: الأَجزاء انكسرت وُمنكسرات، والهنّات انطلقن وُمنطلقات^(١).

قوله: ((تُوضِّح)) إسناد مجازي؛ لأنَّ الموضِّح حقيقة مؤلفها.

قوله: ((مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ)) أي: من علم الحديث دراية كما يدلُّ عليه المقام.

قوله: (ثُبَّئَ عَلَيْهِ أَصْوْلُهُ) لا يخفى أنَّ العلم له إطلاقات من جملتها القواعد التي هي الضوابط، وهي تمكن هنا، وحينئذ فإضافة أصول إلى الضمير للبيان، ويحتاج إلى إضمار، أي: ثُبَّين بعض أصوله ضرورة، إنَّ ذلك الأثر من الأصول، وحاصله أنَّه يذكر فيها قواعد، وتلك القواعد يُهتدى بها إلى قواعد أخرى، ومجموعهما هو الفنُ.

قوله: (يعني: ما خَفِيَ إِلَّا) ^(٢) لَمَّا كَانَ ظاهر العبارة أنَّه يُبَيِّنُ جميع الأثر وليس مراداً أَتَى بمادة العناية فقال: يعني ما خفي من ذلك الأثر.

قوله: (وَمِنْهُ: رَسْمُ الدَّارِ) أي: ومن أفراد الرسم من حيث هو رسم الدار^(٤)، إلا أنَّ هذا الفرد الذي هو رسم الدار حقيقي، وأمّا إطلاق الرسم على ما بقي من الحديث فمجازي.

قوله[٢٢/أ]: (لا صَقًا بِالْأَرْضِ) ولو^(٥) بقيَّة منها، ظاهره على وجه الأرض متتصقة بها، ويجوز لاصقة فيها، بحيث تكون ظرفاً وهو مظروف فيها كما هو بين.

قوله: (وَعَبَرَ إِلَّا) ^(٦) أي: وعبر بالرسم في ذلك الموضع لأجل الإشارة إلى ما ذكر، كما قال: أي: وأمّا في غير ذلك فقد عَبَر بالرسم، لا لأجل الإشارة إلى ما ذكر؛

(١) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٢/١.

(٢) وتمام عبارة الشارح: يعني: ما خَفِيَ عَلَيْكَ مِنْهُ. فتح الباقي: ٩١/١.

(٣) "كان" لم ترد في (ج).

(٤) ينظر معنى الرسم لغة في: الصاحب: ٥/١٩٣٢، ولسان العرب: ١٢/٢٤١.

(٥) في (ج) "وهو".

(٦) وتمام عبارة الشارح: وعبر كما قال بالرسم هنا إشارة إلى دُرُوسٍ كثيرة من هَذَا العلم، وإنَّه بقيَّث مِنْهُ آثارٌ يُهتدى بها، ويبَيَّنُ عليها. فتح الباقي: ٩١/١.

بل لشيء آخر وهو التسمية كما في قوله الآتي: ((وَرَسَمُوا مُنْقَطِعًا عَنْ رَجُلٍ)) أي: وسموا.

قوله: (إِشَارَةً إِلَى دُرُوسِ) أي: ذهاب، قال في "المصباح": درس المتنزل دُرُوسًا من باب قَدَّ عَفَا وَخَفَيَتْ آثَارُهُ انتهى^(١).

فالمعنى أنَّ الكثير من العلم ذهب ولم يظهر له أثر، ولا يخفى أنَّ ذهاب الكثير لا ينافي بقاء الأكثَر، والتعبير بالرسم يُفيد أنَّه ذهب الأكثَر، فالمطابق لقوله: (أَثْرُهُ أَنْ) يقول: إِشَارَةً إِلَى دروس أَكْثَر هذا العلم، وأَيْضًا ليُطابق قوله: (وَإِنَّهُ بَقِيَتْ مِنْهُ آثَارٌ يُهْتَدَى بِهَا) فِي جَاب: بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالكثيرِ الْأَكْثَر بقرينة هذا، ويقول الشارح: آثار يفهم أنَّ المصنَّف أَرَادَ بالرسم، أي: الذي هو الأثر الجنس من حيث تحققِه في مُتَعَدِّد، فلا يُقال: إِنْ قول الشارح: آثار يُخالف المصنَّف؛ لأنَّه عَبَرَ بالمفرد الذي هو رسمه، أي: أَثْرُه.

قوله: (يُهْتَدَى بِهَا) أي: على الباقي كما يدلُّ عليه كلامه المتقدِّم.

وقوله: (وَيُبَيَّنُ عَلَيْهَا) الباقي، أي: يُهْتَدَى بها على الباقي وَيُبَيَّنُ عَلَيْهَا الباقي^(٢).

قوله: (عَلَى الصَّحِيحِ) مرتبط بقوله: (وَيُرَادُهُ الْخَبْرُ) أي: إِنَّ مرادفة الخبر للحديث هو الصحيح^(٣)، ومقابله أنَّ بين الحديث والخبر تباعًا، وأنَّ الحديث ما جاء عن النبي ﷺ ، والخبر ما جاء عن غيره^(٤).

(١) المصباح المنير: ١٩٢/١.

(٢) عبارة "أَيْ: يُهْتَدَى بها على الباقي وَيُبَيَّنُ عَلَيْهَا الباقي" لم ترد في (ب).

(٣) ينظر: نزهة النظر: ٣٥، فتح المغيث: ١٣٧/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥، المصدر نفسه: ١٣٧/١. قال الجزائري في كتابه "توجيه النظر"، "النظر" ، ١ / ٤٠ : إِنَّ الحديث ما أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيَخْتَصُّ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الإِطْلَاقِ، وَلَا يَرَادُ بِهِ الْمَوْقُوفُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ. وَأَمَّا الْخَبْرُ فَإِنَّهُ أَعْمَّ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُقُ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ، فَيَشْمَلُ مَا أُضِيفَ إِلَى الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ، وَعَلَيْهِ يَسْمَى كُلُّ حَدِيثٍ خَبْرًا، وَلَا يَسْمَى كُلُّ خَبْرٍ حَدِيثًا، وَقَدْ أَطْلَقَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْحَدِيثَ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ، فَيَكُونُ مَرَادَّاً لِلْخَبْرِ، وَقَدْ خَصَّ بَعْضُهُمُ الْحَدِيثَ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْخَبْرُ بِمَا جَاءَ عَنِ غَيْرِهِ، فَيَكُونُ مَبَايِّنًا لِلْخَبْرِ.

قوله: (أَفَ إِلَى مَنْ دُونَهُ لَا يخفي أَنَّ مَنْ دونه يشمل التابعي^(١) وتابع التابعي^(٢)؛ بل ويشمل تابع تابع التابعي وما هو أَنْزَل، ولا يخفى بُعد كون ما نقوله يُعدُّ حديثاً، وبعد كتابي هذا فوجدت الطوخي قال ما نصُّه: وانظر قوله: (أَفَ إِلَى مَنْ دُونَهُ) وقول ابن حجر في "شرح النخبة"^(٤) على الضعيف في الخبر: أَنَّه ما جاء عن غيره^(٥)، هل يشمل غير التابعي من العلماء[٢٢/ب] كالشافعي وغيره من المجتهدين الذين يُعتدُّ بأقوالهم وأفعالهم؟ انتهى^(٦).

قوله: (قَوْلًا) حال من الضمير الذي في أُضيق، ولا يخفى أَنَّ هذا التعميم إِلَّا ما يأتي على المعتمد الذي هو الأَوَّل؛ وهو أَنَّ الحديث قاصر على ما أُضيق للنبي^ﷺ وحده.

قوله: (أَوْ تقريرًا) كأن يطَّلع ^ﷺ على أمر ويسكت؛ فسكته تقرير منه ^ﷺ له، وتقريره من جملة الحديث^{(٧)(٨)}.

(١) قال ابن كثير في "الختصار علوم الحديث"، ١٩١: قال الخطيب البغدادي: التابعي: من صحب الصحابي، وفي كلام الحاكم ما يقتضي إطلاق التابعي على من لقي الصحابي وروى عنه وإن لم يصحبه. وقال ابن حجر في "نزهة النظر"، ١٤٣: التابعي: هو من لقي الصحابي.

(٢) أتباع التابعين: هم مَنْ صحبوا التابعين وإن لم تطل صحبتهم لهم، مثل: الإمام مالك والشافعي - رحمهم الله -. ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبي شهبة: .٥٤٧

(٣) في (أ) و (ج) "و" وما أثبته من (ب).

(٤) شرح النخبة هو: "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٥٨٥٢).

(٥) نزهة النظر: ٣٥.

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٣.

(٧) ورد في حاشية نسخة (ب) كلام للناسخ ما نصُّه: "والظاهر أَنَّ التقرير من قبيل الفعل فليتأمَّل".

(٨) ينظر: فتح المغيث: ١٥٤/١.

قال الطوخي: قوله: (أَفْ تَقْرِيرًا) قال: سَمِّ مَا لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ إِنْكَارًا وَتَرْكُ إِنْكَارِهِ لِعِلْمِهِ بِهِ^(١).

قوله: (أَوْ صَفَةً) كون المصطفى ﷺ «أَبْيَضَ مُشَرِّبًا بِحُمْرَةٍ»^(٢) ، أي: أو همًا أو أيامًا، كقتل حمزة^(٣) - رضي الله عنه - يوم كذا، ويمكن دخولهما في الصفة. وقال الطوخي: قوله: (أَوْ فَعْلًا) دخل فيه الهم الذي زاده بعض؛ لأنَّ الهم فعل^(٤).

فعل^(٤).

قوله: (وَيُعَبَّرُ عَنْ هَذَا) المشار إليه ما أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْأَوْجَهِ الْمُتَقْدِمَةِ، أي: إنَّ علم الحديث رواية عبارة عما ذُكر، هذا ظاهره.

قوله: (رِوَايَةً) تمييز من علم، أي: علم الحديث من جهة روایته، أي: نقله عن الثقات.

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٤.

(٢) مُصَنَّف ابن أبي شيبة، كتاب: الفضائل، باب: ما أَعْطَى اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ، رقم ٣٢٨/٦ [٣١٨٠٧]، مُسند الإمام أحمد، ٢٥٦/٢ رقم [٩٤٤]، مُسند أبي يعلى، ٣٠٣/١ رقم [٣٦٩]، صحيح ابن حبان، كتاب: التاريخ، باب: من صفتة ﷺ وأخباره، ٢١٦/١٤ رقم [٦٣١١]، شعب الإيمان للبيهقي، ١٣/٣ رقم [١٣٥٠]. وتمام الحديث: عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ وَصَفَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «كَانَ عَظِيمُ الْهَامَةِ، أَبْيَضُ، مُشَرِّبًا حُمْرَةً، عَظِيمُ الْحَيَاةِ، ضَحْمُ الْكَرَادِيسِ، شَنْ أَكْفَنِينَ وَالْقَدَمَيْنَ، طَوِيلُ الْمَسْرُبَةِ، كَثِيرُ شَعْرِ الرَّأْسِ رَجْلَهُ، يَتَكَفَّأُ فِي مِشْيَتِهِ كَأَنَّمَا يَنْحَدِرُ فِي صَبَبٍ، لَا طَوِيلٌ، وَلَا قَصِيرٌ، لَمْ أَرْ مِثْلَهُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ ﷺ».

(٣) حمزة بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو عماره: عم النبي ﷺ، وأخوه من الرضاعة، وكان يقال له أسد الله، وأسد رسوله، (ت: ٣٥هـ). ينظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم: ٦٧٢/٢، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٣٦٩/١.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٤، شرح نخبة الفكر، للقاري: ١٥٦.

قوله: (بأنه) أي: علم الحديث روایة، لا يخفى أن المرجع لفظ علم الحديث روایة، والتحديد ليس له؛ بل إنما هو لمدلوله الذي هو ما أضيف كما هو قضيّة لفظه، ويُجاب بارتكاب الاستخدام.

قوله: (علم يشتمل على نقل) لا يخفى أن النقل صفة الناقل الذي هو المحدث، والعلم ليس مشتملاً عليها؛ بل المشتمل عليها نفس المحدث، ولا يخفى أن في العبارة تضارباً؛ وذلك لأن قوله: (بأنه^(١)) يفيد أن ما أضيف للمصطفى ﷺ هو نفس الفنّ المعبر عنه بعلم الحديث روایة.

وقوله: (على نقل ذلك) يقتضي أنه غيره، وأن ذلك الغير يشتمل على نقل ما أضيف للنبي ﷺ، والذي يتخلص به عن ذلك الإشكال؛ أن يقول نقل بمنقول، وتجعل الإضافة للبيان، وأن قوله: (ويُعبر عن هذا) أي: عن المتضمن لهذا مثلاً: قول[٢٣/أ] البخاري مثلاً: حدثنا يحيى بن بکير^(٢) عن مالك عن نافع^(٣) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً، غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٤) وهذا مما شابه ذلك، فعلم الحديث روایة هو ما ذكر، أي: مجموعه الذي هو

(١) في (أ) "بأن" ما أثبته من (ب) و (ج).

(٢) يحيى بن عبد الله بن بکير القرشي المخزومي ، أبو زکريا المصري، الإمام، المحدث، الحافظ، وقد ينسب إلى جده، سمع من الإمام مالك الموطاً مرات، وروى عنه: البخاري، (ت: ٢٣١هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٤٠١/٣١ - ٤٠٣، سير أعلام النبلاء: ٦١٢/١٠ - ٦١٣هـ.

(٣) نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوی، أبو عبد الله المدنی، الإمام، الثبت، عالم المدينة، روى عن: ابن عمر، وعائشة، وأبي هريرة، قال البخاري: أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، (ت: ١١٧هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٢٩/٢٩ - ٣٠٣-٢٩٨، سير أعلام النبلاء: ٩٥/٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: تطوع قيام رمضان من الإيمان، ١٦/١ رقم [٣٧]، وفي ٤٤/٣ [٢٠٠٩] عن أبي هريرة، صحيح مسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في قيام رمضان، ٥٢٣/١ رقم [٧٥٩] عن أبي هريرة.

حدّثني فلان وهكذا إلى الآخر، ولا يخفى أنه متضمن لما أضيف للمصطفى ﷺ من قوله: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ» إلخ.

وقوله: (وَيُحَدِّثُ بَعْنَاهُ) أي: المتضمن لما أضيف، أي: الذي هو قوله: حدّثني إلخ، والمعنى أن علم الحديث روایة الذي هو عبارة عن ما^(١)^(٢) ذُكر أعني^(٣): حدّثني إلخ مشتمل على منقول، وذلك المنقول هو ذلك، أي: ما أضيف إلى النبي ﷺ من اشتمال الكل على الجزء.

قوله: (وموضوعه: ذات النبي ﷺ)^(٤) إلخ^(٥) قال الطوخي: بناءً على الراجح في الحديث، وأماماً على القول بشموله لمن دونه ﷺ فلعله ذات من أضيف إليه الحديث، وعليه فهل يشمل أقوال من دونه وأفعاله وهيئة وصفته؟ انتهى^(٦).

ثم لا يخفى أن موضوع كل فن ما يبحث في ذلك الفن عن أعراضه الذاتية، أي: عن أعراض ذلك الموضوع الذاتية^(٧)، وقد جعل الموضوع ذات النبي ﷺ فهي يبحث يبحث في هذا الفن عن أقوالها وأفعالها وتقريراتها التي هي أعراض ذاتية له باعتبار وصفه بالنبوة، ثم لا يخفى أيضاً أن ما جعل أعراضاً ذاتية للموضوع، هو المشتمل عليه العلم الذي قلنا إنه من اشتمال الكل على جزئه^(٨)، ولا يخفى أنه لا يأتي هنا ما قيل: من أن العلم يطلق على القواعد والضوابط أو الإدراكات المتعلقة بها أو الملkap؛ إذ لا قواعد ولا ضوابط ولا إدراكات متعلقة بها ولا ملkap؛ بل هو عبارة عن مجموع

(١) في (أ) "عمما" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٢) كلمة "ما" مكررة في (أ).

(٣) في (ج) "تعني".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (أ) و (ب) وما أثبته من (ج).

(٥) وتمام عبارة الشارح: من حيث إنّهنبي. فتح الباقي: ٩١/١.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٥.

(٧) ينظر: الإحکام في أصول الأحكام، للأمدي: ٧/١، البحر المحيط في أصول الفقه، للزرکشي: ٤٧/١، التعريفات: ٢٣٦.

(٨) في (ج) "جزئيه".

تلك الأطراف من حدثي مالك عن نافع وهكذا، ولا يخفى أنَّ ما قاله ظاهر على ترداد النبي والرسول، وأمَّا على المعتمد فكان المناسب أن يقول:[٢٣/ب] ذات الرسول إلخ.

وقوله: (من حيث^(١) إله نبي) حيثية تقيد، أي: ذاته مقيَّدة بهذا القيد، احتُرِزَ بهذا عن ذاته باعتبار قيد^(٢) كونه بشرًا أو إنسانًا، فلا يكون موضوع هذا الفن، ثمَّ يصحُّ كسر إن وهو ظاهر، وفتحها، والخبر مذوف فلا ينافي ما تقرَّر من أنَّ المعتمد أنَّ حيث لا تُضاف إلا إلى الجمل^(٣)، ويظهر أنَّ إضافة حيث لـما بعدها للبيان فتدبر.

قوله: (وغايتها: الفوز) أي: الظفر^(٤).

وقوله: (بسعادة الدارين) أمَّا سعادة الأخرى فظاهرة، وأمَّا سعادة الدنيا فاللتويير الظاهري والباطني بالعلوم والمعارف التي يفيضها المولى على الممارسين لحديث رسول الله ﷺ على وجهه المأمور به، ثمَّ لا يخفى أنَّ هذه غاية عامَّة لا تخصُّ فنَ الحديث؛ إذ هي متحققة في فن التوحيد، وفي فن التفسير، وفي فن التصوف وغير ذلك، فالأولى أن يقول: وغايتها الصون عن الخل في نقله^(٥) فتدبر.

(١) حيث لم ترد في (ج).

(٢) قيد لم ترد في (ج).

(٣) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب، للعكري: ٥٤/٢، ألفية ابن مالك: ٣٧.

(٤) ورد في حاشية نسخة (ب) كلام للناسخ ما نصُّه: أي: ثمرته التي يتربَّ على نقله على الوجه اللائق به من الضبط وعدم خلطه بشيء من الرأي إلى غير ذلك من الكلمات التي تعلق به، كذا أفاده بعض المحققين.

(٥) ينظر: حاشية علي الأجهوري على نزهة النظر بتوضيح نخبة: لوحة ٧ و (مخطوط)، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٦.

قوله: (درائية) أي: العلم من جهة الدراسة، أي: من جهة العلم بكلامه لله من كونه إذا أتى على هذا الوجه من كذا أو كذا يكون حسناً^(١)، أو صحيحاً^(٢)، أو ضعيفاً^(٣)، أو غير ذلك فتدبر.

قوله: (وهو المراد عند الإطلاق) أي: إذا أطلق علم الحديث فلا ينصرف إلا إلى علم الحديث درائية.

قوله: (كما في النظم) أي: كعلم الحديث الذي في النظم، أي: فالمراد به علم الحديث درائية.

أقول: ولا يخفى أن قضيته أنه إذا أطلق علم الحديث في كتب السنة كـ"البخاري"^(٤) مثلاً ينصرف لعلم الحديث درائية مع أنه لا ينصرف إلا لعلم الحديث روایة كما هو الظاهر، إلا أن يجعل هذا من قبيل التقييد وقد احترز عنه الشارح بقوله: (عند الإطلاق) فليحرر.

(١) الحديث الحسن قسمان:

أ- حسن ذاته: وهو خبر الآحاد: بنقل عدل خفيف الضبط، متصل السند، غير معلّل ولا شاذ.

ب- حسن لغيره: وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد، نحو: حديث المستور إذا تعددت طرقه. ينظر: نزهة النظر: ٧٨.

(٢) الحديث الصحيح:

لغةً: ضد السقيم، وهو من تعريف الشيء بضده، والسقيم: المريض. ينظر: التوقف على مهمات التعريف: ١٩٥.

اصطلاحاً: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاء، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً. معرفة أنواع علوم الحديث: ٧٩، اختصار علوم الحديث: ٢١.

(٣) الحديث الضعيف: هو كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف. ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: ١١٢.

(٤) أي: كتاب البخاري "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله لله وسننه وأيامه" المعروف بـ"صحيح البخاري"، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٥٢٥).

قوله: (فَهُوَ: عِلْمٌ يُعْرَفُ) لا يخفى أنه يتاتى هنا أن يراد بالعلم القواعد والضوابط أو غيرها، كقولك: كل صحيح حجّة، كل حسن حجّة أو مقبول، كل ضعيف مردود وهكذا.

قوله: (بِهِ) أي: بسببه، أي: السببية العادية.

وقوله: (حال الراوى والمروي) أي: الجنس لا مروي معين ولا راوٍ كذلك.

وقوله: (من حيث القبول إلخ)^(١) حيثية تقيد، أي: فلما كان حال كلٍّ منهما [٤/أ] كليّة تتحقّق في أفراد متعددة وليس مراده، بين أنَّ المراد فردان خاصان وهو القبول والردُّ، أي: يُعرفُ به حال كلٍّ منهما بقيد القبول والردُّ، أي: بقيد تحقّق هذا الكلّي في ذلك الجزئي، والمنظور في ذلكالجزئي، وكأنَّه قال: يُعرف به قبول الراوى وردُّه، والظاهر أنَّ (من) لابتداء الغاية، أي: الحال الناشئة من تلك الجهة، أي: الناشئ اعتبارها وملحوظتها من تلك الجهة وهو الظاهر المتبادر، ولا يأتي إلا هو في قوله: بعد (موضوعه) وإنْ أمكن أن تكون^(٢) من هنا للبيان، أي: الحال التي هي القبول والردُّ، أي: من جهة هي القبول والردُّ، فتكون^(٣) حيث مرادًا منها جهة على طريق المجاز وإضافتها لما بعدها للبيان، وخلاصته يُعرف بها حال هي قبوله وردُّه، أي: بحيث يقول الراوى: من جهة كونه كذا مقبول، ومن جهة كونه كذا مردود، فيظهر من ذلك أنَّ المعرفة تصدق لا تصوُّر؛ لكن يلزم عليه استعمال المشترك في التعريف بدون قرينة، وإنَّ مسائله عنوان محمولها مقبول أو مردود لا غير، ويُقوِّي ذلك قوله: بعد (موضوعه): الراوى والمروي من حيث ذلك، وغايته: معرفة ما يقبل، فمفadه حينئذ أنَّه لا يكون عنوان محمول مسائله صحيح أو حسن أو نحو ذلك، فإذا قلت مثلاً: الحديث بقيد كون رجاله عدواً ضابطين صحيح أو حسن، لا يكون ذلك من مسائلهحقيقة، ولو قال: من حيث الرواية لشمل ذلك وأتى على القاعدة الأصوليَّة: من أنَّ

(١) وتمام عبارة الشارح: من حيث القبول والردُّ. فتح الباقي: ٩٢/١.

(٢) في (ب) و (ج) "يكون".

(٣) في (ج) "فيكون".

تعلق الحكم بمشتقٍ يؤذن بالعلية، ويكون ذلك منه تصريحاً بالعلية، وأيضاً يلزم على ذلك قلة مسائله المقاصد؛ لأنّها على كلامه غاية^(١) ما ترجع إلا لقولك الراوي من حيث هذا مقبول ومن حيث كذا مردود والمروي كذلك، ويمكن أن يُقال قوله: (من حيث القبول والرد) إما من حيث ذاتهما أو سبيهما، وهو الصحة والحسن والضعف مثلاً، وأحسن حدوده كما قال الطوخي نقلًا عن السيوطي قول الشيخ عز الدين بن جماعة: علم بقوانين^(٢) يُعرف بها أحوال السنده والمتنه^(٣)، وموضوعه: السنده والمتنه^(٤)، وجمع بين الراوي والمروي[٤/ب] لما يأتي من أنه لا يلزم من صحة السنده صحة المتنه ولا عكسه^(٥) على ما يأتي إن شاء الله من التكلم فيه، وإنّه يلزم من حيث ذاته، وعدم اللزوم إما هو من العارض^(٦).

وقوله: (القبول والرد) مبتدأ والخبر محذوف، أي: متحقّقان فلا يُقال: إنّ حيث لم تتصف لجملة مع إنّها شرط.

قوله: (من حيث ذلك) أي: من حيث ما ذكر من القبول والرد، أي: لا من حيث كون الراوي بشراً مثلاً، ولا من حيث كون المروي كلاماً فصيحاً مثلاً، والحيثية للتقييد، ومن لابتداء الغاية، ثم إنّ الاقتصر على القبول والردّ اقتصر على المقاصد من هذا الفنّ فلا ينافي أنّ هناك مسائل كثيرة يبحث عنها في هذا الفنّ، مما يتعلّق بآداب الشيخ والطالب وغير ذلك مما يعلم مما سيأتي، فلا حاجة لقول الطوخي بعد قوله:

(١) "غاية" لم ترد في (ج).

(٢) في (أ) "بقواعد" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٣) المتن: هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام. نزهة النظر: ١٣٠.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٧، تدريب الراوي: ٢٦/١.

(٥) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٢٩١/١، توضيح الأفكار لمعاني تنقیح الأنوار، للصنعاني: ١٧٧/١.

(٦) في (أ) و (ب) "معارض" وما أثبته من (ج).

(من حيث القبول والرد)، أي: أو ما يتبع ذلك من كيفية تحمل الحديث وروايته، وكيفية ضبطه وكتابته، وأداب راويه وطالبيه^(١).

وقوله: (ذلك) أي: من حيث أنَّ ما ذكر من القبول والرد متحقق لما تقدَّم.

قوله: (معرفة ما يُقبل) أي: معرفة صفة ما يُقبل وهي القبول، وصفة ما يُرُد وهي الرد، أو ما يُقبل وما يُرُد من حيث صفتَهما كما تقدَّم من أنَّ متعلِّق المعرفة القبول والرد لا ما يُقبل وما يُرُد.

وقوله: (من ذلك) أي: مما ذُكر من القبول والرد.

قوله: (ومسائله) ما يذكر في كتبه من المقاصد لا يخفى أنَّ ظرفية الكتاب للمقاصد من ظرفية الدال للمدلول، أي: مسائله الكلية، أي: مسائل هي هو بناءً على أنَّ المراد به القواعد والضوابط، وأفاد هذا صحة ما أشرنا إليه من أنَّه يمكن هنا، أي:^(٢) في علم الحديث دراية أنَّ يُراد من العلم القواعد والضوابط، أو إدراكاتها أو الملکات، وإن كان لا يمكن ذلك في علم الحديث روایة، ثم لا يخفى أنَّه علم مما تقدَّم تشخص مسائله، وهو أنَّ الراوي من حيث كذا مقبول، ومن حيث كذا مردود، والمروي كذلك، وإنَّ عنوان محمولها ليس إلا القبول والرد إلا بالمعونة المتقدمة.

وقوله: (من المقاصد) يُحتمل أنَّ الـللـعـهـدـ[٢٥ـأـ]ـالـخـارـجـيـ، أي: المقاصد المعينة فتكون من للبيان المحسن، ويُحتمل الجنس، من حيث تحققه في جميع أفراده فتكون للتبعيض، ويجوز أن يجعل ابتدائية، بأن يراد بالمسائل القضائية التي هي أحد الوجهين، ويراد بالمقاصد نسبتها التي هي معانيها، ويكون ذاتاً إلى أنَّ المعاني قوالب الألفاظ.

(١) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٧.

(٢) "أي" لم ترد في (ج).

٥ - [نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبَتَّدِي ... تَذْكِرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسِنِدِ]

قوله: (أَيْ: جَمِعْتُهَا) تفسير للنظم لغة^(١)، وفي الاصطلاح: الجمع على قافية مخصوصة، فقوله: (عَلَى بَحْرِ) كأنَّه من تمام ما يفهم من المصنف من أنَّ المراد بالنظم في الاصطلاح، قوله: (يُسَمَّى: بَحْرُ الرَّجْزِ) أَخذه من المشاهدة^(٢) قاله الطوخي^(٣).

وإضافة بحر للرجز من إضافة العام للخاص، فهي للبيان لا بيانية؛ لأنَّ شرط البيانية عند المحققين أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموماً وخصوصاً من وجه^(٤)، ثم إنَّ قوله: (عَلَى بَحْرِ) حال من الضمير في جمعتها، أي: جمعتها في حال كونها آتية، أي: دالها على بحر، فشبَّه التباس الدال من حيث هو بالبحر من حيث هو بالتباس المستعلي بالمستعلي عليه الذي هو الاستعلاء المطلق، ثم سرى التشبيه إلى الالتباسين الجزئيين، أي: التباس هذا الدال المخصوص بالبحر المخصوص الذي هو بحر الرجز، والتباس المستعلي بالمستعلي عليه المخصوصين الذي هو^(٥) الاستعلاء الخاص، واستعير على الموضوعة للثاني للأول فتدبر.

قوله: ((تَبْصِرَةً)) أي: إرادة التبصر؛ فإنَّ إرادة التبصر علة للنظم وهذا ظاهر، ويحتمل الحالية^(٦) وإن كان سمعياً بتأويله باسم الفاعل مقدرة أو مقارنة بتقدير مُبصراً بمريداً التبصر، وترك العاطف بينهما جائز ولو في النثر.

(١) ينظر: القاموس المحيط: ١١٦٢.

(٢) نظم الحافظ العراقي أَفْيَتِه المسمَّاة بـ"التبصرة والتذكرة" على بحر الرجز وزنه: مستعلن مستعلن مستعلن ... مستعلن مستعلن مستعلن وهو بحر كثيرة أَوزانه، متعددة ضروبها، واسعة زحافاته، وهو عذب الوزن واضحه؛ إذ هو من البحور ذات التقليمة الواحدة. فتح الباقي: ٣٣/١.

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح أَفْيَة العراقي: ١٤٨.

(٤) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ٦٢/١، شرح مختصر خليل للخرشي: ١/٣٤.

(٥) "هو" لم ترد في (ج).

(٦) في (ج) "الحال".

قوله: (بِتَرْكِ الْهَمْزَةِ^(١) الْأُولَى بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ يَاءً إِلَّا أَنْ يُقَالُ: أَرَادَ بِتَرْكِهَا عَدْ النُّطُقَ بِهَا، وَهُوَ صَادِقٌ بِإِبْدَالِهَا وَبِحَذْفِهَا بِلَا إِبْدَالٍ)، فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ أَبْدَلَ الْهَمْزَةَ يَاءً فِكَاتِبَتِهَا وَاضْحَى، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ حَذَفَ الْيَاءَ فَالْيَاءُ الثَّانِيَةُ لِلإِشْبَاعِ وَحَقِّهَا عَدْ الْكِتَابَةِ.

قوله: (يَتَبَصَّرُ بِهَا) أَيْ: يَدْرِكُ وَيَعْلَمُ بِهَا مَالَمْ يَعْلَمُهُ.

قوله: (وَغَفَلَ عَنْهُ إِلَخْ)^(٢) من بَابِ قَعْدَةٍ، أَيْ: زَالَ مِنَ الْحَافِظَةِ وَالْمَدْرَكَةِ، إِذْ لَوْ زَالَ مِنَ الْمَدْرَكَةِ وَبَقِيَ فِي الْحَافِظَةِ لَمَا احْتِاجَ إِلَى [٢٥/ب] تَلْكَ الْأَلْفَيَّةِ، وَيَرِدُ أَنْ يُقَالُ: إِذَا زَالَ مِنْهُمَا مَا عَلِمَ كَانَ مُبْتَدِئًا حَكْمًا فَيُدْخِلُ فِي الْمُبْتَدَئِ وَهُوَ خَلَفُ الْمَفْهُومِ مِنَ الشَّارِحِ.

تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَالَ الطَّوْخِيَّ: أَتَى بِالْيَاءِ فِي الْمُنْتَهِيِّ وَأَسْقَطَهَا مِنَ الْمُسْنِدِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأُولَى لَامَ الْكَلْمَةَ بِخَلْفِهَا فِي الْمُسْنِدِ فَهِيَ لِلإِشْبَاعِ وَحْرُوفُهُ لَا تَرْسِمُ وَإِنْ كَانَ يُنْطَقُ بِهَا فِي النُّظُمِ، وَرَدَ بِجُوازِ رَسْمِهَا فِي النُّظُمِ كَمَا قَرَرَ فِي شَرْحِ الْبَسْمَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ: خَطَّانٌ لَا يَقْاسُ عَلَيْهِمَا خَطُّ الْمَصْحَفِ وَخَطُّ الْعَرَوْضِينَ^(٣) انتهَى^(٤).

(١) فِي نُسُخِ الْمُخْطُوطِ "الْهَمْزَةُ" وَهُوَ خَطٌّ وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الصَّوَابُ اعْتِمَادًا عَلَى فَتْحِ الْبَاقِيِّ.

(٢) يَنْظُرُ: الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ٤٤٩/٢.

(٣) يَنْظُرُ: الْبَرَهَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ: ٣٧٦/١، هَمْعُ الْهَوَامِعُ: ٥٢٨/٣.

(٤) يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الطَّوْخِيِّ عَلَى فَتْحِ الْبَاقِيِّ شَرْحُ الْأَلْفَيَّةِ الْعَرَاقِيِّ: ١٤٩.

قوله: ((والمسند^(١) إلخ))^(٢) ضبطه - بكسر النون - إشارةً إلى أنه اسم فاعل، وأمّا محمد المسندي^(٣) شيخ البخاري - ففتح النون - قاله الطوخي^(٤).

قوله: (الذى اعنى بالإسناد خاصةً) أي: إسناد الأحاديث إلى قائلها، يصدق بمن لم يتعلّق بغيره، أو تعلّق بغيره لا على وجه الاعتقاء.

قوله: (يتبصر) أي: إن كان مبتدأ في فن المصطلح.

وقوله: (أو^(٥) يتذكر) أي: إن كان منتهياً فيه، وحاصله كما قال البقاعي: أنه^(٦) تذكرة وتبصرة للمبتدئ والمنتهي، سواء كانا مسندين أو لا؛ لئلا يُتوهم أنَّ المسند لا يصير مُسندًا حتّى يحتوي على فنون هذا العلم فلا يكون مُحتاجًا إلى هذه الألفية^(٧).

(١) في (أ) "والمسندين" وفي (ب) و (ج) "والمسندي" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٢) وتمام عبارة الشارح: والمُسند - بكسر النون -: الذي اعنى بالإسناد خاصةً، يتبصرُ، أو يتذكرُ بها كيفية التحمل والأداء ومتعلقاتهما. فتح الباقي: ٩٢/١.

(٣) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر، أبو جعفر الجعفي، مولاهم البخاري، الحافظ الحجة الملقب بالمسندي؛ لاعتنائه بالأحاديث المسندة، (ت: ٢٢٩ هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي: ٥٩، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٢١.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٠. قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة، ١٠٠/١: المسند: بكسر النون فاعلُ أسنَد الحديث، أي: رواه بإسناده، وأمّا عبد الله ابن محمد المسندي، فهو - بفتحها - أحدُ شيوخ البخاري.

(٥) في نسخ المخطوط "و" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٦) في (ب) و (ج) "ان".

(٧) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٦٦/١. قال السيوطي: المسند: هو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد رواية، وأمّا المحدث فهو أرفع منه. تدريب الراوي: ٣٠-٢٩/١.

وحيثئذ فلا يخلو الكلام عن إشكال؛ وذلك لأنَّ حاصل كلامه أنَّه أراد بالمبتدئ والمنتهي غير^(١) المسندين^(٢) وأراد بالمسند ما هو أعمُ؛ فيقال: إنَّ قوله: ((والمسند)) إن رجع للمنتهي يكون المعنى تذكرة للمنتهي الغير المسندي، والمنتهي المسندي، فلا يشمل المسندي المبتدئ، وإن رجع للمبتدئ يكون المعنى تذكرة للمبتدئ المسندي وغير المسندي؛ فلا يشمل المنهي، وإن رجع لهما معاً على هذا التقدير كما هو صريح كلامه لزم عطف شيء واحد على معمولين لعاملين مختلفين فلا مخلاص إلا بترجيعه الواحد من الطرفين، ونقول: وحذف نظيره من الطرف الآخر.

قوله: (كيفية التحمل والأداء) أي: صفة تحمل الحديث وأدائه كما يأتي توضيحه.

قوله: (ومتعلقاتِهما) فمن متعلقة التحمل، الكتابة على هامش النسخة من الجهة الأعلى مثلاً، ومن [٢٦/أ] متعلق كيفية الأداء تطبيب مثلاً، ثم إنَّ كلامه فيه شيء وذلك أنَّه يوهم حصر المقاصد في كيفية التحمل والأداء ومتعلقاتِهما، وليس كذلك كما هو بين لا يحتاج لبيان.

قوله: (من حصل شيئاً [ما]^(٣) من الفن) أي: مسائل الفن، ولفظ ما ليست للتعميم، أي: سواء حصل شيئاً قليلاً أو كثيراً لصدقه بالمتوسط؛ بل للمبالغة في القلة إلا إنَّها إذا كانت كذلك يقتضي أنَّه إذا حصل قليلاً [لا]^(٤) جدًا ليس بمبتدئ مع أنَّه مبتدئ، فلعلَّ الأولى إسقاطها ومفاد ذلك أنَّ من أراد الشروع وتوجَّه له ولم يتلبَّس به، أو تلبَّس به، ولم يدرك لا قليلاً ولا أكثر لا يُقال فيه مبتدئ حقيقةً، بل مجاز؛ لأنَّ المبتدئ اسم فاعل حقيقة في الحال هذا ما أراد والله أعلم، إلا أنَّك خبير بأنَّه يصدق على من شرع ولم يحصل أنَّه ابتدأ فليحرر.

(١) في نسخ المخطوط "الغير" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب.

(٢) في (ج) "المسندي".

(٣) "ما" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتتها اعتماداً على فتح الباقي.

(٤) سقطت من (أ) و (ج) وأثبتتها من (ب).

قوله: (مَنْ حَصَّلَ [مِنْهُ]^(١) أَكْثَرَ) بحفظ أو كتابة تضبط^(٢)، أي: حصل أكثر مسائله، أي: وأولى كلها.

قوله: (وَصَلَحَ^(٣)) من باب قَعَدَ والضم لغة: أي: ضم اللام أفاده في "المصباح"^(٤)، والظاهر أنه إذا حصل الأكثـر بواحد^(٥) مما ذكرنا يصلح لـإفادته لغيره بقراءاته^(٦) له، إما من حفظه، أو من كتابه، فيكون من عطف اللازم.

قوله: (وَالْمُتَوَسِّطُ مَفْهُومٌ بِالْأُولَى) هذا كلام مستأنف جواب عن سؤال مقدّر قد أفاد المصنف أنّها تبصرة للمبتدئ وذكرة للمنتهي وسكت عن المتوسط، وسكته يدل على إنّها بالنسبة له لا تقيد بجهة من الجهاتين، فأجاب: بأنّ المتوسط مفهوم بالأولى إلا أنّ الأوليّة لا تظهر إلا بالنسبة للأخر، فنقول: إذا كانت ذكرة المنتهي مع إنّ شأنه الاستغناء؛ فهو^(٧) ذكرة للمتوسط بطريق الأولى، وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّ المتوسط يتبعـر بها ما لم يعلمه كالمبتدئ فلا تظهر الأوليّة بالنسبة له، ويُجاب عن المصنف بجواب ثالث: بأنّ يُراد بالمبتدئ ما عدا المنتهي، ويراد بالمنتهي ما عدا المبتدئ، وأشار له الطوخي^(٨).

(١) " منه" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتتها اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) في (ج) "صبطه".

(٣) في (ج) "وصحّ".

(٤) ينظر: المصباح المنير: ٣٤٥/١.

(٥) في (أ) "لواحد" وما أثبتـه من (ب) و (ج).

(٦) في (أ) "بقرابة" وما أثبتـه من (ب) و (ج).

(٧) في (ب) "فهي".

(٨) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥١.

قوله: (فلا يخرج إلخ)^(١) فيه أمران الأولى: أن يقال: هذا لا يلائم مع التعريف لهما؛ لأن قضية تعريفهما أن يُفسَّر المتوسط بمن حصل النصف [٢٦/ب] أو قريباً منه، فيكون مبایناً لهما، فتكون الأقسام متباعدة على أن المبادر من المبتدئ أنه ابتدأ الفن فلا يتأنى ما ذكر، الثاني: أن يقال: إذا كان المتوسط مبتدئاً بالنسبة لما لم يعلمه فلأجل ذلك استغنى عنه بالمبتدئ، المنتهي بالنسبة لما لم يعلم مبتدئ فيكون داخلاً في المبتدئ، فيكون المصتَّف أراد بالمبتدئ فردان: المبتدئ الصرف، والمبتدئ بالنسبة لما لم يعلمه، ولا يخفى بعد كون هذا مقصوداً للمصتَّف.

قوله: (ويقال: من شرع في فن) أي: قرأ وليس المراد ابتدأ وإنما صدق على كل ما يأتي.

قوله: (فإن لم يستقل بتصور مسائله) أي: بأن احتاج لمعلم، ولا يصح أن تكون الالجنس وإن لا يقتضي أن من استقل بتصور مسألة لا يقال له مبتدئ ولا يصح؛ بل للاستغرق، ويلحق الأكثرين بالكل، فالمعنى فإن لم يستقل بتصور الكل ولا الأكثرين فيصدق بمن لم يستقل بتصور شيء أصلاً ولو مسألة، وبما إذا استقل بتصور النصف استحضره أم لا أمكنه الاستدلال أم لا فيقال: له مبتدئ على هذا.

وقوله: (وإلا) أي: بأن استقل بتصور الكل أو الأكثرين، فإن استحضر غالب الأحكام وأمكنه الاستدلال فهو منه، كما قال: وظاهره أنه لا يكتفى بضبط الكتب مع أنه يكتفى به في متون الأحاديث، فيقال: أراد به ما يشمله^(٣) بأن يُراد الاستحضار حقيقةً أو حكمًا.

وقوله: (وإلا فمتوسط) أي: بأن انتهى الأمران أو أحدهما، والغرض أنه استقل بتصور الكل أو الأكثرين، فيصدق المتوسط على هذا، على من استقل بتصور الكل ولم

(١) في نسخ المخطوط (أو لا) وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) وتمام عبارة الشارح: فلا يخرج عنهم؛ لأنَّه بالنسبة لما أنتهى منه، ولما لم يُنتِه مُبتدئ. فتح

الباقي: ٩٢/١.

(٣) في (ب) "شمله".

يمكنه الاستدلال عليها بتمامها، وإن أمكنه الاستدلال على البعض، ولا يخفى أنَّ الأول: نظر للتحصيل في الكل، والثاني: نظر إلى عدم الاستقلال بتصوُّر الكل أو الأكثَر على ما قررنا إلى آخر ما تقدَّم، ويلزم من تحصيل شيء^(١) الاستقلال بتصوِيره^(٢) ولا يلزم من الاستقلال بتصوِير شيء تحصيله، فمن المسائل ما لم يطُل عليه الشخص، وعلى تقدير أنَّه إذا اطَّلع عليه يستقل بتصوِيره، واعلم أنَّ النسب تسعة؛ لأنَّك إما أن تأخذ المبتدئ[٢٧/أ] على الأول مع كل واحد من الثلاثة على الثاني، أو تأخذ المتوسط كذلك، أو^(٣) المنتهي كذلك، فعليك باستخراجها.

قوله: (وأشار إلى) ^(٤) إن كان المصنف صرَح بذلك فمسلم، وإلا فain الإشارة على أنَّ المصنف لو صرَح بذلك لقليل له أين الإشارة؟ نعم لو قال: قصدت بقولي هذا وكذا لتم، ثم يحتمل أن تكون الـ للعهد، أي: التبصرة والتذكرة المتقدِّمتين^(٥)، فيكون الاسم تبصرة وتذكرة وظاهره بدون الجار والمجرور، ويحتمل أن يكون من الاسم، ويكون المصنف تصرُّف في العلم بحذف الـ منه لاستقامة النظم على ما في ذلك من الخلاف.

٦ - [لَخَصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلاحِ أَجْمَعَةً ... وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ]

قوله: ((فيها)) الضمير للمقاصد التي هي عبارة عن جميع الكتاب، وهذا تفصيل لذلك المجمل، ولو أريد بالمقاصد المتقدمة المأخوذة من ابن الصلاح كما في بعض نسخ الشارح أشكلت الظرفية كما مرَّ، ويمكن عود الضمير على المنظومة المعلومة من نظمتها قاله الطوخي^(٦).

(١) في (أ) و (ب) "شيء" وما أثبته من (ج).

(٢) في (أ) "بتصديق" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٣) في (ب) و (ج) "و".

(٤) وتمام عبارة الشارح: وأشار بـ "التبصرة والتذكرة" إلى اسم منظومته. فتح الباقي: ٩٣/١.

(٥) في (أ) "المتقدِّمين" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥١.

قوله: (عُثْمَانَ أَبَا عَمْرِو^(١)) حمل أَوْلَى المتن أَعْنِي: ابن الصلاح على ظاهره، ثُمَّ بينَ أَنَّ المراد كتابه، ثُمَّ بينَ أَنَّ المراد مقاصد كتابه^(٢) قاله الطوخي^(٣). فالحاصل أَنَّه لَمَّا كَانَ ظَاهِرُ الْمُصْنَفِ غَيْرُ مُرْادٍ وَأَنَّ المراد كتابه أَفَادَكَ أَنَّهُ لَيْسُ المراد كتابه بِجَمْلَتِهِ؛ بل مَقَاصِدُهُ، وَالْقَرِينَةُ عَلَى تَقْدِيرِ كِتَابِ الْإِسْتِحَالَةِ وَعَلَى تَقْدِيرِ مَقَاصِدِ الْوَاقِعِ.

وقوله: ((ابن الصَّلاح)) هو من باب التَّصْرُفِ فِي الْعِلْمِ وَالتَّخْفِيفِ، إِذَا أَصْلَى الْعِلْمَ صَلَاحَ الدِّينِ فَحَذَفَ مِنْهُ الدِّينَ وَقَصَدَ تَكِيرَهُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَيْهِ الْمَلِكَ وَفِي ذَلِكَ خَلَفُهُمْ، وَالْمُصْنَفُ مُشَيَّعٌ عَلَى الْجَوَازِ، وَيُحْتَمَلُ مُشَيَّعُهُ عَلَى الْمَنْعِ، وَارْتَكَبَ لِلنَّظَمِ.

فائدة: ذكر بعضهم أَنَّ ابن الصلاح قال: ما فعلت صغيرة في عمرِي فقط^(٤)، وهذا وهذا فضل عظيم من الله، تُؤْفَى سحر يوم الأربعاء، الخامس عشر من ربيع الأول، سنة ثلاثة وأربعين وستمائة، وازدحم عليهُ الْخَلْقُ، فَصُلِّيَ عَلَيْهِ بِالْحَمَامِ وَشَيَعُوهُ إِلَى بَابِ الْفَتوحِ، فَصُلِّيَ عَلَيْهِ بِدَاخْلِهِ ثَانِيًّا، وَرَجَعَ النَّاسُ لِأَجْلِ حَصَارِ الْبَلْدِ بِالْخَوَارِزَمِيَّةِ^(٥)، وَخَرَجَ

(١) في نسخ المخطوط (عمر) وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) قال العراقي: أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب "علوم الحديث لابن الصلاح" جمع فيه غرر الفوائد فأُوعى، ودعا له زمر الشوارد فأُجابت طوعاً. التقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: ١١. وقال ابن حجر في نزهة النظر، ١٩٤: فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا عَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَسَارُوا بِسِيرَهُ، فَلَا يَحْصُى كَمْ نَاظَمَ لَهُ وَمُخْتَصِرٌ، وَمُسْتَرِكٌ عَلَيْهِ وَمُقْتَصِرٌ، وَمُعَارِضٌ لَهُ وَمُنْتَصِرٌ.

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥١.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ٣٢٧/٨، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ١١٥/٢، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ١٦٤.

(٥) وهي سنة الخوارزمية، وذلك أَنَّ الصالح أَبُو يُوبَ بنَ الْكَامِلِ صاحبَ مَصْرَ بَعْثَ الخوارزمية وَمَعَهُمْ مَلَكُومْ بَرَكَاتُ خَانُ فِي صَحْبَةِ مَعِينِ الدِّينِ ابْنِ الشِّيخِ، فَأَحْاطُوا بِدِمْشَقَ يَحْاصِرُونَ عَمَّهُ الصَّالِحُ أَبَا الْجَيْشِ صَاحِبِ دِمْشَقَ، وَحَرَقُوا قَصْرَ حَجَاجَ، وَحَكَرُوا السَّمَاقَ، وَجَامِعَ جَرَاحَ خَارِجَ بَابِ الصَّغِيرِ، وَمَسَاجِدَ كَثِيرَةٍ... فَأَحْرَقُوا جَوْسَقَ قَصْرَ وَالْدَّهِ الْعَادِلِ، وَامْتَدَّ الْحَرِيقُ فِي زَقَاقِ الرَّمَانِ إِلَى الْعَقْبَيْةِ فَأَحْرَقُتُ بِأَسْرِهَا، وَقَطَعُتُ الْأَنْهَارَ وَغَلَتُ الْأَسْعَارُ، وَأُخْيَفَتُ الْطَّرَقُ وَجَرَى

وخرج به دون العشرة مشمرين مخاطرين [٢٧/ب] بأنفسهم، فدفنه بطرف مقابر الصوفية، وقبره على الطريق في طرفها الغربي ظاهر، يُزار ويُبارك به، قيل: والدعاء عنده مُجاب انتهى بِرْمَاوِي^(١)^(٢).

قوله: ((أجمعه)) تأكيد أفاد به [أنّه]^(٣) لم يحذف من المقاصد شيئاً، وإنّ التأكيد باعتبار عدم حذف شيء^(٤) من المقاصد، لا باعتبار عدم حذف شيء منه رأساً، والحال أنّ حقيقة التلخيص^(٥) أن يستوفي مقاصد الكتاب الملخص بكلام أوجز، فربما توهّم أنّه إذا قال^(٦) ابن الصلاح: أنّ المراد معظم كتابه فأكّد بأجمع ليدلّ على أنّه لم يحذف من المقاصد شيئاً^(٧).

فقوله: (فلا ينافي) تغريع على قوله: (مقاصد) ولو قال: اختصرت لأفاد التأكيد بأجمع أنّه لم يحذف من الكتاب شيئاً؛ وذلك لأنّ الاختصار أعمّ من التلخيص، فتارةً يكون اقتصاراً على بعض الأصل مع استيفاء المقاصد كالتلخيص، وتارةً مع حذف

بدمشق أمور بشعة جداً، لم يتم عليها قط، وامتد الحصار شهوراً من هذه السنة إلى جمادى الأولى ... وفي هذه الأيام توفى الشيخ تقى الدين ابن الصلاح، شيخ دار الحديث وغيرها من المدارس، مما أخرج من باب الفرج إلا بعد جهد جهيد، ودفن بالصوفية - رحمه الله -. ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير: ١٦٦/١٣-١٦٧.

(١) محمد بن عبد الدائم بن موسى، أبو عبد الله العسقلاني، شمس الدين، الأصل البرماوي المصري، الشيخ الإمام العالم، (ت: ٨٣١ هـ). ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ٤٣٩/١، حسن المحاضرة: ١٠١/٤.

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٢-١٥٣، وينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٢٧/٨-٣٢٨.

(٣) سقطت من (أ) وأثبتها من (ب) و (ج).

(٤) في (أ) "شيء حذف" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٥) التلخيص: التبيين، والشرح. القاموس المحيط: ٦٣٠.

(٦) في (ج) "قاله".

(٧) ينظر: النكت الوفية: ٦٧/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥١.

بعض المقاصد، وتارةً يكون موفياً بجميع الأصل من المقاصد وغيرها بكلام وجيز، فإذا قال: اختصرت كان متربداً بين المعاني الثلاثة، فإن أكَّدَ بأجمع اختص بالثالث، وأنَّه لم يحذف شيئاً من معانيه لا مقصداً، ولا مثلاً، ولا غيرهما كما أشار له البقاعي^(١).

تبنيه: يُحتمل أن تكون الهاء ضمير أو أن تكون للسكت، وعليهما فهو إما شاذ أو ضرورة، أمّا الأوَّل: فلأنَّهم التزموا حذف الضمير من أجمع وأخواته؛ لأنَّها معارف بالإضافة إلى ضمير ملتزم الحذف.

قال ابن هشام^(٢): قد التزموا حذف هذا الضمير، وأمّا قولهم^(٣): جاء القوم بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها، جمع جمِّ كفس وأفلس، والمعنى جاءوا بجماعتهم^(٤)، وقيل: تعريفها بتقدير اللام، وقيل: هي أعلام لمعانيها فتعريفها وضعيف كالعلام كذا في "الهمع"^(٥)، وأمّا الثاني: فلأنَّ هاء السكت لها ثلاثة مواضع: أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو: لم يغزه، ولم يخش، ومنه: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾^(٦)، أو كان الحذف لأجل البناء نحو: اغزه، واخشه، فبهدئهم أقتده^(٧).^(٨)

(١) ينظر: المصدر السابق: ٦٧/١، المصدر السابق: ١٥٥.

(٢) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، أبو محمد، جمال الدين، الانصاري، الحنفي، من أئمة العربية، العلامة المشهور، مولده ووفاته بمصر، (ت: ١٧٦١هـ). ينظر: المقصد الأرشد، لابن مفلح: ٦٦/٢، بغية الوعاة: ٦٨/٢.

(٣) "قولهم" لم ترد في (ج).

(٤) ينظر: مغني الليبب عن كتب الأغاريب، لابن هشام: ٧٧٢.

(٥) الهمع هو: "همع الهوامع في شرح جمع الجامع" لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ).

.٩١١هـ).

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٣/١٠٥.

(٧) سورة البقرة: من الآية (٢٥٩).

(٨) سورة الأنعام: من الآية (٩٠).

الثاني: ما الاستفهامية [المجرورة]^(١) نحو: بم، وعم.

الثالث: كل مبني على حركة بناء دائمًا ولم يشبه المعرب، نحو: مالية^(٢) و سلطنية^(٣) [أ/٢٨] و ماهية^(٤) ولا تدخل في نحو: جاء زيد؛ لأنَّه مُعرب، ولا في نحو: أضرب، ولم يضرب؛ لأنَّه ساكن كذا في "شرح الجمع" لليمني^(٥). ثمَّ رأيت بهامش نقلًا عن الرضي: أنَّ أجمع يضاف إضافة ظاهرة فيؤكِّد به، لكن يُجر بباء زائدة، نحو: جاء القوم بأجمعهم^(٦).

وقال الجوهرى: يُقال: جاء القوم بأجمعهم وأجمعهم أيضًا بضم الميم كما يُقال: جاءوا بأكلبهم جمع كلب انتهى^(٧).

تتبَّيه: آخر الفرق بين الإيجاز والاختصار أنَّ الإيجاز تجريد المعنى من غير رعاية للفظ الأصل بلفظ يسير، والاختصار تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى، وفرق بينهما أيضًا بأنَّ الإيجاز الحذف من طول الكلام، والاختصار الحذف من عرضه، والكلام يتصف بالطول والعرض، يُقال: كلام طويل وفي التزيل فَذُو دُعَاءٍ عَرَبِيًّا^(٩) انتهى ذلك كله الطوخي^(١٠).

(١) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٢) سورة الحاقة: من الآية (٢٨).

(٣) سورة الحاقة: من الآية (٢٩).

(٤) سورة القارعة: من الآية (١٠).

(٥) محمد بن أحمد بن الإمام الحسن ابن علي بن داود، اليمني، من نسل الهدادي إلى الحق يحيى بن الحسين: أمير، من العلماء. تعلم بصعدة وصنعاء، وولي العدين إقليم واسع باليمن، (ت: ١٠٦٢هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٣٨٤/٣، الأعلام: ١١/٦.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٦٣٢-٦٣٥/٢.

(٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي: ٣٦١/٢.

(٨) ينظر: الصحاح: ١٢٠٠/٣.

(٩) سورة فصلت: من الآية (٥١).

(١٠) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٣-١٥٥.

قوله: (حُذَفَ كثِيرٌ^(١) إِلَّا) ^(٢) يصدق بقلته أيضًا^(٣) في الواقع بالنسبة لما لم يُحذف، يُحذف، والحرف إِمَّا لكون تلك الأمثلة و تلك التعاليل غير ضروريَّة الذكر، أو لكونها غير صحيحة.

قوله: (وَنْسَبَةٌ^(٤)) معطوف على أمثلة، والحرف إِمَّا لكون تلك^(٥) النسبة^(٦) مشهورة مشهورة ومعلومة، أو لكونها غير صحيحة.

قوله: ((و)) مَعَ تَلْخِيصِي^(٧) مقاصدُه أَي: ابن الصلاح فيها، أَي: المقاصد الشاملة أو المنظومة.

قوله: ((زِدْتُهَا)) قال الطوخي: الضمير راجع لمقاصد ابن الصلاح فقط انتهى^(٨). انتهى^(٩).

أَي: لأنَّها مُقدَّرة والمقدَّر كالذُّكُور، أَي: زدت عليها، ويحمل رجوع الضمير لمقاصد الشاملة، أَي: زدت فيها، فإن قلت: على كلِّ هذا معلوم من الظرفية التي هي قوله: ((فِيهَا)) قلت: الظرفية تتحقَّق بكون الزائد على مقاصد ابن الصلاح غير علم فأفاد أنَّ المزيد علم.

قوله: ((عِلْمًا)) أَي: نسبيًّا تامَّة لا ملكات ولا إِدراكات.

(١) في (أ) "حُذَفَ كثِيرًا" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٢) وتمام عبارة الشارح: من أمثلته، وتعاليله، ونسبة أقوال لقائلها وما تكرر فيه. فتح الباقي: .٩٣/١.

(٣) "أيضاً" لم ترد في (ب) و (ج).

(٤) في (أ) "وَسَنَة" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٥) "تلك" لم ترد في (ج).

(٦) في (أ) "السَّنَة" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٧) في نسخ المخطوط "تلخيص" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٨) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٦.

قوله: (أَيْ: الزَّائِدُ) فالضمير عائد على مُتَقْدِمٍ معنى على حِدٍ ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَجْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾^(١) ورجّعه للمُتَقْدِمِ معنى، ولم يرجعه للمُتَقْدِمِ صريحاً، الذي هو العلم؛ لأنَّه

لأنَّه ليس فيه تصريح بكونه المري صريحاً الذي هو من باب التحدث بالنعمة.

قال الطوخي: وقد يُقال: لو أرجع الضمير على العلم لاحتاج إلى تقييده بالمزيد أيضاً، والرؤيا يجوز أن تكون بصرية^(٣) [٢٨/ب].

وقوله: (مُتَمِّزاً) حال ورؤيا النسب برؤيا النقوش التي هي دالة على الألفاظ، والألفاظ دالة على النسبة، وخلاصته أنَّ رؤيتها برؤيا دالها بواسطة.

وقوله: ((مَوْضِعَةٌ)) منصوب على نزع الخافض، أي: تراه في موضعه، وليس المراد ترى موضعه؛ لأنَّ المعنى ينبغي عنه كما قاله الطوخي^(٥)، ويجوز أن تكون علمية والمعمول الثاني متميزاً.

وقوله: (أَوْلَ) فاعل متميزاً.

وقوله: (أَوْ بَدْوِنِهِ) قضيته أنَّه معطوف على قوله: (بِ قَلْثٍ) وأنَّ التقدير متميزاً أو لكثير منه بدون قلت وهو فاسد، فيجعل قوله: (أَوْ بَدْوِنِهِ) متعلقاً بمحذف، والتقدير أو متميزاً نفسه بدونه، وبعد هذا كله يفيد أنَّ التميز إنما تعلق بأَوْل الزائد فقط لا بتمامه، مع أنَّ التميز تعلق بتمامه فهو مشكل.

قلت: لا اشكال بذلك؛ لأنَّه متى تميز^(٦) الأول^(٧) فقد تميز الباقي؛ لأنَّه مرتب بالأَوْل فیعلم انتهاهه، فظهر أنَّ التميز تعلق بتمامه، وإن شئت جعلت أَوْل منصوباً

(١) سورة المائدة: من الآية (٨).

(٢) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤١١/١، حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني: ١٤٩/١.

(٣) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٦.

(٤) في نسخ المخطوط "موقع" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٦.

(٦) في (أ) "تميز متى" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٧) في (ج) "الأولى".

على الظرفية، والتقدير ترى الزائد مُتميّزاً بتمامه بـ(قلت) الواقعة في قرب أَوْلَ الكثيـرـ وبدون قـلتـ، أَيـ: وترى الزائد مُتميـزاً بدون قـلتـ لا بـقيـدـ الـظـرفـ المـذـكـورـ، وـظـهـرـ منـ ذـلـكـ أَنـ قـولـهـ: (أَوْلـاً) مـتـعلـقـ بـ(قلـتـ)، وـإـنـماـ قـدرـتـ قـربـ؛ لـأَنـ أَوْلـ الشـيـءـ مـنـهـ، وـإـذـاـ كـانـ ذـلـكـ فـلاـ يـصـحـ أـنـ يـكـونـ ظـرفـاـ لـقـلتـ وـلـاـ لـلـتـمـيـزـ؛ لـأَنـ قـلتـ لـاـ يـكـونـ مـظـرـوفـاـ فـيـ أَوْلـ الـكـثـيـرـ الـذـيـ هوـ جـزـءـ مـنـهـ، وـكـذـلـكـ التـمـيـزـ لـمـ يـكـنـ ظـرفـهـ أَوْلـ الـكـثـيـرـ وـلـاـ قـربـهـ بـخـلـافـ القـولـ فـظـرفـهـ قـربـ أَوْلـ الـكـثـيـرـ فـتـدـبـرـ.

قولـهـ: (حـكاـيـةـ) أـيـ: ذـاـ^(١) حـكاـيـةـ، أـوـ مـحـكـيـاـ، أـوـ مـبـالـغـةـ، وـكـذـاـ يـقـالـ: فـيـماـ بـعـدـ قـولـهـ: (أـوـ نـحـوـهـ) أـيـ: تـبـيـنـ أـنـ مـاـ قـالـهـ لـمـ يـكـنـ مـتـقـفـاـ عـلـيـهـ؛ بـلـ هـنـاكـ مـنـ يـخـالـفـهـ.
قولـهـ: (فـيـ مـحـالـهـ) لـمـاـ كـانـ الـذـيـ لـمـ يـتـمـيـزـ مـتـعـدـداـ جـمـعـ فـقـالـ: فـيـ مـحـالـهـ وـإـلاـ فـالـمـطـابـقـ لـلـفـظـ أـنـ يـقـولـ: فـيـ مـحـلـهـ.

٧ - [فـحـيـثـ جـاءـ الـفـعـلـ وـالـضـمـيرـ ... لـواـحـدـ وـمـنـ لـهـ مـسـتـؤـرـ]

قولـهـ: (عـلـىـ شـيـءـ) قـالـ فـيـ "المـصـبـاحـ": الشـيـءـ فـيـ الـلـغـةـ عـبـارـةـ عـنـ كـلـ مـوـجـودـ، إـمـاـ حـسـاـ كـالـأـجـسـامـ، أـوـ حـكـمـاـ كـالـأـقـوالـ، نـحـوـ: قـلتـ شـيـئـاـ وـجـمـعـ الشـيـءـ أـشـيـاءـ اـنـتـهـىـ^(٢). فـإـذـاـ عـلـمـتـ ذـلـكـ فـنـقـولـ^(٣): قـدـ أـرـادـ الـجـنـسـ وـإـلاـ فـهـمـاـ شـيـئـاـ لـاـ شـيـءـ وـاحـدـ.

قولـهـ: ((فـحـيـثـ إـلـخـ)) شـرـوعـ فـيـ الإـشـارـةـ إـلـىـ مـقـدـمـةـ الـكـتـابـ، وـانـظـرـ هـذـهـ[أـ/٢٩ـ]. الـفـاءـ هـلـ هـيـ الـفـصـيـحـةـ أـوـ وـاقـعـةـ فـيـ جـوابـ شـرـطـ مـقـدـرـ؟ـ أـيـ: وـإـذـاـ أـرـدـتـ مـعـرـفـةـ الـمـقـاصـدـ الـمـهـمـةـ فـحـيـثـ إـلـخـ^(٤) اـنـتـهـىـ الطـوـخـيـ^(٥).

قولـهـ: ((جـاءـ الـفـعـلـ)) أـيـ: مـسـنـدـاـ إـلـىـ ضـمـيرـ مـفـرـدـ وـلـمـ يـتـقـدـمـ مـرـجـعـهـ وـاتـصـلـ بالـفـعـلـ فـالـفـارـقـ بـيـنـهـمـاـ الـاتـصـالـ وـعـدـمـهـ.

(١) فـيـ (أـ) "ذـمـ" وـمـاـ أـثـبـتـهـ مـنـ (بـ) وـ (جـ).

(٢) المصـبـاحـ المـنـيـرـ: ١/٣٣٠ـ.

(٣) فـيـ (أـ) "فـنـقـولـ" وـمـاـ أـثـبـتـهـ مـنـ (بـ) وـ (جـ).

(٤) "إـلـخـ" لـمـ تـرـدـ فـيـ (جـ).

(٥) يـنـظـرـ: حـاشـيـةـ الطـوـخـيـ عـلـىـ فـتـحـ الـبـاقـيـ شـرـحـ الـفـيـهـ الـعـرـاقـيـ: ١٥٦ـ.

قوله: ((والضَّمِير)) أي: مُتَّصل^(١) بغير الفعل كـ(هو) مثلًا قاله الطوخي^(٢).

قوله: (أَيْ: أَحَدُهُمَا) إشارة إلى أنَّ الواو بمعنى أو، وفيه أنَّ كون الواو بمعنى أو إنما قيل به في التقسيم والإباحة والتخيير، وهذا ليس منها، وإشارة إلى أنَّه ليس المراد بالضمير الذي في الفعل كـ(قال) فإنَّ هذه صورة فقط، فيقتضي أنَّه ليس في اصطلاحه ما يرجع لضمير مثل هو أو له مع أنَّه في كلامه، والواو في قوله: ((والضَّمِير)) للعطف لا للحال، والمراد بكون الفعل لواحد أن يكون فاعله ضميراً مستترًا لا بارزاً، فلا يدخل ضمير المتكلِّم والمخاطب بقرينة.

قوله: ((وَمَنْ لَهُ مَسْتُورٌ)) أي: غير معلوم، وضمير المتكلم والمخاطب معلومان، وأو التي للتتويع كما هنا يجب مطابقة الضمير بعدها لمعطوفيها، وكان الظاهر أن يقول: ومن لهما مستور، والواو للحال في قوله: ((وَمَنْ لَهُ مَسْتُورٌ)) قال كل ذلك الطوخي^(٣).

أو أشار بأحدهما إلى أنَّ في العبارة حذف مضاف، أي: جاء أحد هذين الأمرين.

(١) في (أ) و (ج) "مُتَّصل" وما أثبته من (ب).

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ١٥٧.

قوله: (أَيْ: عَيْرُ مذكُورٍ) كان الأولى^(١) غير معلوم؛ لأنَّ ضمير الغيبة شرطه العلم بمرجعه لا ذكره، وهلا قال: فحيث جاء الضمير لواحد واقتصر عليه فيشمل الضمير المستتر في الفعل، والبارز المتصل بالاسم كـ(عنه)، والحرف كـه، ويكون قوله: ((وَإِنْ يَكُنْ لَا ثَيْنِ)) أَيْ: الضمير كما فسَّرَه بذلك السيوطي وعبارته في شرحه: وإن يكن الضمير في اسم أو^(٢) فعل^(٣) قاله الطوخي^(٤).

٨ - [كـ(قال)] أَوْ أَطْلَقْتُ لِفْظَ الشَّيْخِ مَا ... أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلاحِ مُبْهِمًا
قوله: (بِكُلِّ مِنْ ذَلِكِ) الأولى حذف كلِّ، وذلك إِمَّا لكون الواو بمعنى أَوْ كما قال الطوخي^(٥)، أَوْ أَنَّ في العبارة حذف مضاف، أَيْ: أحدهما، ولا يأتي كلامه إلا لو كانت الواو على حالها، ولا يُقدَّر مضاف كما هو ظاهر.

قوله: (بِتَلْكَ الْأَلْفَاظِ) الباء مستعملة في حقيقتها بالنسبة للفظ الشيخ، ومجازها بمعنى في بالنسبة لقال قوله؛ لأنَّ ابن الصلاح مُبهم فيهما لا بهما.

قوله [٢٩/ب]: (مَعَ أَنَّ^(٦)) أَيْ: هذا خلاف التحقيق، والتحقيق كائن مع إغفاء إطلاق تلك الألفاظ من مصاحبة الصفة للموصوف، أَيْ: إغفاء إطلاق تلك الألفاظ الموصوف بالتحقيق.

قوله: (إِطْلَاقُ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ) أَيْ: الأخبار بـإطلاقها فيما سيأتي، أَيْ: غير مبينة المرجع في الفعل والضمير، وغير مقيد الشيخ بما يبينه، أَيْ: فتكون حينئذ مُبهمة.

(١) في (ب) "الأَوْلَى".

(٢) في نسخ المخطوط "و" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على شرح ألفية العراقي للسيوطى.

(٣) شرح ألفية العراقي، للسيوطى: ٢٣.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٧-١٥٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٧.

(٦) في (أ) "أَنَّه" وما أثبتته من (ب) و (ج).

وقوله: (إِذَ الْمُتَبَدِّلُ) أي: إنما قلنا يعني الأخبار بإطلاقها؛ لأن المتبادر منها الإبهام، المناسب أن يقول: لأنها حينئذ تكون مبهمة جزماً، وفي العبارة حذف، أي: المتبادر من إطلاقها؛ لأن الحديث في إطلاقها.

٩ - [وَإِنْ يَكُنْ لَا ثَيْنِ حَوْ (الْتَّرَمَا) ... فَمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا]

قوله: (أي: ما ذكر) جواب عما يقال هلا قال: وإن يكونا فأجاب بقوله: أنه أفرد باعتبار المذكور.

قوله: (من الفعل أو الضمير) لا يخفى أن الذي ذكر إنما هو الفعل والضمير معًا فلذلك احتاج إلى أن يقول: أي: ما ذكر دفعا للاعتراض، فال محل للواو، فالأولى أن يقول: وإن يكن ما ذكر، أي: أحد ما ذكر، أو يقول: وإن يكن ما ذكر^(١)، أي: الفعل أو الضمير، ولا يحتاج للاعتذار؛ لأنه لما كانت الواو فيما تقدّم بمعنى أو، صار المرجع على ذلك المنوال المنظور فيه لأحدهما لا لهما معًا حتى يحتاج للاعتذار بقوله^(٢): (أي: ما ذكر) فتدبر.

قوله: ((الاثنين)) محل كونه لاثنين إذا لم تكن الألف للإطلاق، وإلا فيعود الضمير حينئذ على ابن الصلاح فقط كما قرره الناظم، مثاله: قوله في المنقطع: وقيل: ما لم يتصل، و قالا: ^(٣) فهو بـألف الإطلاق لعود الضمير على ابن الصلاح كما قرره الشارح، قال الناظم: وعلامة كونها ألف الإطلاق عدم رسم الألف بها انتهى، وعليه فثبوتها في بعض النسخ من تحريف النساخ، والصواب حذفها انتهى الطوخي ^(٤).

(١) عبارة "ما ذكر" لم ترد في (ب) و (ج).

(٢) كلمة "بقوله" مكررة في (أ).

(٣) التبصرة والتذكرة: ١٠٥.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٨.

قوله: ((نَحُوا)) قَوْلِك: زاد قوله؛ لأنَّه لم يقع في النظم لفظ التزم^(١) أصلًا كما قاله ابن قاسم، والناظم أشار لهذا بقوله: ((نَحُوا)) ولا يُقال قد قالوا: إنَّ نَحُوا كذا معناه كذا ونَحُوا؛ لأنَّا نقول: هذا هو المراد إذا لم يعارضه أنَّ المعنى على بقائه على الأصل كما هنا^(٢).

قوله: ((فَمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا)) لا يخفى أنَّ المقصود وهو أنَّ المراد بالاثنين البخاري [٣٠/أ] ومسلم^(٣) ظاهر، وإلا فظاهر اللفظ أنَّ الاثنين مسلم المُقِيد بمصاحبة البخاري، فيقتضي خروج البخاري من الاثنين وليس مُرَادًا فتديراً، فهما مُبْتَدأ مُؤَخِّر ومسلم إلخ خبر مُقدَّم.

قوله: (إِماماً^(٤) الْمَحْدِثِينَ) أي: الذين في عصرهما وبعدهما^(٥) لا من تقدَّمهما. قوله: (بَرْدِزَبَه) - بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وكسر الدال المهملة وسكون الزاي وفتح الباء الموحدة بعدها هاء - هذا هو المشهور في ضبطه، دماميني على البخاري معناه الزَّرَاع^(٦).

قوله: (الْقُشَيْرِيُّ) نسبة للقبيلة.

(١) في نسخ المخطوط "التزم" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٨.

(٣) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين: الحافظ صاحب الصحيح الإمام المبرز والمصنف المميز رحل وجمع وصنف، من أئمة المحدثين، (ت: ٢٦١ هـ). ينظر: تاريخ دمشق: ٨٥/٥٨، تهذيب الكمال: ٤٩٩/٢٧.

(٤) في (ج) "إِما".

(٥) في (ب) "عصرها وبعدها".

(٦) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٦٧/١، فتح الباري، لابن حجر: ٤٧٧/١، إرشاد الساري: ٣١/١.

وقوله: (النَّيْسَابُوريُّ) نسبة لنیسابور^(١) البلد^(٢).

قوله: (أَوْ بِتَعْبِيرِهِ بِ(مَعَ) إِلَخَ) ^(٣) لا يخفى أَنَّ التَّعْبِيرَ بِ(مَعَ) مُؤْذِنٌ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ: بِتَبَعِيَّةِ مَا قَبْلَهَا لَمَّا بَعْدَهَا فِي الْعُرْفِ، بِحِيثِ إِذَا قِيلَ: جَاءَ^(٤) فَلَمَّا مَعَ السُّلْطَانِ السُّلْطَانُ لَا يُعْتَرَضُ عَلَى الْقَائِلِ بَأَنَّهُ قَدَّمَ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا دَاعِيٌ لِقَوْلِهِ: (وَقَدَّمَهُ) حِيثُ نَظَرَ لِلْعُرْفِ.

قوله: (أَوْ لِضَرُورَةِ النَّظَمِ عِنْدَهُ) قَالَ الطَّوْخِيُّ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النَّاظِمَ اخْتَارَ تَقْسِيرَ الضرورة بِأَنَّهَا مَا وَقَعَ فِي الشِّعْرِ وَلَمْ يُسْمَعْ مِثْلُهُ فِي النَّثْرِ، لَا أَنَّهَا مَا لِلشَّاعِرِ عَنِهِ مَنْدُوحة^(٥)؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ: فَلِلْبَخَارِي^(٦) وَمُسْلِمٌ هُمَا فَإِنَّ هَذِهِ رَدِّهَا الدَّمَامِيُّ، وَإِنْ كَانَتْ طَرِيقَةُ ابْنِ مَالِكٍ^(٧) انتَهَى مَا قَالَهُ الطَّوْخِيُّ^(٨).

(١) نیسابور: مدينة من مدن خراسان، ذات فضائل حسنة وعمارة، كثيرة الخيرات والفوائد والثمرات، جامعة لأنواع المسرات، وعتبة الشرق، وإنها كانت مجمع العلماء ومعدن الفضلاء، وكانت نیسابور من أحسن بلاد الله وأطيبها. ينظر: آثار البلاد وأخبار العباد، للقرزوني:

.٤٧٣

(٢) ينظر: لِبُ الْبَابِ فِي تَحْرِيرِ الْأَنْسَابِ: ٢٦٩.

(٣) وتمام عبارة الشارح: المُشَعِّرَةُ بِتَبَعِيَّةِ مَا قَبْلَهَا لَمَّا بَعْدَهَا، أَوْ لِضَرُورَةِ النَّظَمِ عِنْدَهُ. فتح الباقي: .٩٤/١

(٤) "جَاءَ" لَمْ تَرَدْ فِي (ج).

(٥) ورد في حاشية نسخة (ب) كلام للناسخ ما نصه: " قوله: ما لِلشَّاعِرِ إِلَخَ فِيهِ سَقْطٌ تَقْدِيرِهِ مَا لَمْ يَكُنْ لِلشَّاعِرِ أَوْ مَا لَيْسَ لِلشَّاعِرِ عَنِهِ مَنْدُوحةٌ اه" محمد محمد زاده الله علماً وعملاً.

(٦) المندوحة: السعة، يُقال: لي عنه مندوحة، أي: سعة وغنى، ويقولون: إنَّ في المعاريض عن الكذب لمندوحة، أي: في التعريض سعة عن الكذب. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٦٥٣٩/١٠

(٧) في (ج) "فالبخاري".

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ١٢٣/١.

(٩) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٩.

ونقل عن الشمرلسي^(١) رد ذلك فقال: لعل المراد بالضرورة هنا سهولة التعبير به في النظم لا حقيقتها، فإن في معنى الضرورة عندهم قولين: أحدهما: ما وقع في الشعر ولم يقع نظيره في النثر، والثاني: ما ليس للشاعر عنه مندودة، وكل منها منتفٍ هنا، فإن مثل هذا التركيب يقع مثله في النثر، ويمكن مثله في النظم قوله مندودة عمّا ذكره بإبداله بلفظ آخر يساويه في المعنى، لأن يقول: فللخاري مع مسلم بما انتهى^(٢)، وكلام الشمرلسي ظاهر، خصوصاً إذا نظرنا لظاهر قول الشارح عنده فتدبر.

١٠ - [وَالله أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلَّهَا ... مُعْتَصِمًا فِي صَعِبِهَا وَسَهِلِهَا]

قوله: (لا غير) أخذه من تقديم المعمول فإنه يفيد الحصر^(٣).

قوله: (أي: أؤمن) فيه ما تقدم.

قوله: (الدنيوية والأخروية) أخذه من التأكيد بكلها وقال الطوخي: قوله: ((في أُمُورِي كُلَّهَا)) بين به ما أجمله أولاً في قوله: ((يُقُولُ رَاجِي)) وكان الأنسب بقوله: ((في صَعِبِهَا وَسَهِلِهَا)) أن يقول: مُستعيناً أو [٣٠/ب] معتمدًا مثلاً؛ لأن العصمة هنا بمعنى الحفظ من الشيطان والتحصن من أفعالسوء، ولا يشمل الأعمال المباحة إلا بتكلف، وفي كلامه ما يشعر بجواز سؤال العصمة، وقد اختلف فيه، والوجه كما قال بعضهم: أنه إن قصد التوقي من جميع المعاصي والرذائل في جميع الأحوال امتنع؛ لأنّه سؤال مقام النبوة، أو التحفظ من الشيطان، والتحصن عن أفعالسوء فهذا لا

(١) علي بن علي الشبرامليسي، أبو الضياء، نور الدين: فقيه شافعي مصري، خاتمة المحققين وأعلم أهل زمانه، كف بصره في طفولته وهو من أهل شبراملس بالغربيه، بمصر، (ت: ١٠٨٧هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ١٧٤/٣، الأعلام: ٣١٤/٤.

(٢) لم أقف على كلام الشمرلسي في الكتب التي بين يدي.

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ١٧٤/٣.

بأس به، والمتّجه عند الإطلاق الجواز لعدم تعين المذكور^(١) سِم^(٢) على أبي شجاع^{(٣)(٤)}.

قوله: (الدُّنْيَا) هو تكسبها بطريق حل، والأخرويّة تحصل بالإخلاص في الأعمال والاعتقاد الصحيح في الاعتقادات انتهى الطوخي^(٥).

قوله: (أَيْ: أَرْجُوهُ مِنْ جَهَّةِ الْعِصْمَةِ) أي: فمُعتصماً مصدر ميمي^(٦) بمعنى العصمة^(٧)، والمعنى واحد جعلت قوله: ((فِي أُمُورِي)) مُتعلِّقاً بـ(أَرْجُوهُ أو بـمُعتصماً).

قوله: (تَمْيِيزُ النَّسْبَةِ) أي: الواقعية، أي: النسبة التي بين الفعل ومعموله؛ فإنَّ تلك النسبة فيها إبهام^(٨) بينه بقوله: (الْعِصْمَةِ^(٩)) أي: من جهة حفظه لي في أموري كلِّها، ولو جعله تميِّزاً محولاً عن المفعول، أي: أَرْجُو عصمة الله، ويؤيد هذه تفسير الرجاء بتعلق القلب بمطموع في حصوله إلَّا، ويمكن أن يكون ذلك مقصود الشارح.

وقوله: (مِنْ جَهَّةِ الْعِصْمَةِ) حل معنى لا إعراب، وإضافة جهة إلى العصمة للبيان، وخلاصته أَرْجُو حفظه من الشيطان في حال تلبُّسي بالأمور الدنيوية والأخرويّة وفيه قصور، فلو عَبَرَ باستعانته مثلاً لكان أَحْسَن لشمول ذلك وغيره.

(١) في (أ) "المجزوم" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٢) الرمز (سم) المراد به هو: ابن قاسم العبادي عند الشافعية، وهو من الاختصارات والنحوت.
ينظر: المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية: ٢٥٨.

(٣) أحمد بن الحسين بن أحمد، أبو شجاع، شهاب الدين أبو الطيب الأصفهاني: فقيه من علماء الشافعية، (ت: ٥٩٣ هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٥/٦، الأعلام: ١١٦/١.

(٤) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: ١/٥٣٢، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٠.

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٠.

(٦) "ميمي" لم ترد في (ج).

(٧) ينظر: القاموس المحيط: ١١٣٨.

(٨) في (أ) "إيهام" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٩) في نسخ المخطوط "عصمة" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

وقوله: (بِمَعْنَى الْحِفْظِ) أي: الجائز ولذلك عَبَر بقوله: (بِمَعْنَى); لأنَّ العصمة هي^(١) حيث أطلقت إنَّما تتصرف للعصمة الواجبة التي للأنبياء والملائكة.

قوله: (بِمَعْنَى الْمَنْعِ مِنِ الْمُعْصِيَةِ)^(٢) أي: الجائز حتَّى صحَّ التعبير بمعنى.

قوله: (أَيْ: مَانِعًا نَفْسِي مِنْهَا) أي: حافظاً لنفسي منها، ولمَّا كان المنع في نفس الأمر ليس في قدرة العبد ولا يأتي إلا بلطفة الله أَتَى بقوله: (بِلَطْفِ اللَّهِ)، أي: حال كون^(٣) ذلك المعنى [٣١/أ] بلطفة الله.

قال الطوخي: بعد قوله: (بِمَعْنَى الْمَنْعِ) غير بينه وبين قوله: على الأوَّل (بِمَعْنَى الْحِفْظِ) كأنَّه؛ لأنَّه على الثاني إنَّما يطلب من الشخص منع نفسه من المعصية لا أنَّه يحفظها منها، وإنْ لزم منه ذلك، أوَّلَه ثمرته^(٤).

قوله: ((فِي أُمُورِي كُلِّهَا)) يتبارد منه أنَّه مُتعلِّق بقوله: (مَانِعًا) أي: أُوْمِلَ اللَّهُ فِي حال كوني مانعاً نفسي من المعاشي، أوَّلَه من الشيطان في حال تلبُّسي بالأمور كُلِّها، ويكون مُتعلِّق الرجاء مخدوفاً، حذفه من هذا لدلالته الثانية، ويجوز تعلُّق قوله: ((فِي أُمُورِي كُلِّهَا)) بـ(أَرْجُو) وحذفه من قوله: (مُغْتَصِّمًا) لدلالته الأوَّل، أي: أَرْجُو اللَّهُ فِي أُمُورِي كُلِّها في حال كوني مانعاً نفسي من المعصية في أُمورِي كُلِّها، ويكون الرجاء المتعلق بكلِّ الأمور من جهة تحصيلها، وعدم الموانع غير المنع من المعصية، وإنَّ فهو داخل في الأمور فلا يحتاج لقوله: (مَانِعًا نَفْسِي إِلَّخ)، إلا إنَّ هذا إنَّما يأتي على أنَّ المراد العصمة في المستقبل؛ لأنَّها التي تُؤْمِل، وأمَّا إنْ أَرِيد العصمة الحالية فيكون المقصود من تلك الحال التحدث بالنعمـة.

(١) "هي" لم ترد في (ب) و (ج).

(٢) في (أ) "العصمة" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٣) في (ب) و (ج) "حالة كون".

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦١.

قوله: (أَوْ بَدْلٌ) قضيَّته أَنَّه بدل كُلَّ من كُلِّ بدلٍ قوله: أَوْ (عَطْفٌ بِيَانٍ) وإن^(١) أراد بالصعب ما عدا السهل فتكون القسمة ثنائية وحينئذ فيرد أَنْ يُقال: إِنْ كُلًا من بدل الكلَّ من الكلَّ وعطف البيان يجب تجريده من الضمير لوجوب مغايرة المضاف للمضاف إِليه، إِلا أَنْ يُجاب: بجعله بدل بعض من كُلٍّ، باعتبار كُلَّ منها على حدَّته، لكن ربما يعكر على هذا أَنَّه لو لوحظ كون هذا بدلًا [لَا]^(٢) يلزم عليه الفاء الآخر وأنَّ الرجاء ليس في كُلِّ الأمور، ويمكن الجواب بوجوهه في الكلِّ تدريجًا بملحوظة تعدد الوقت، فيلاحظ أَوَّلًا بدلية الأوَّل فقط، ثم ينتقل إلى ملاحظة بدلية الثاني مُعرضًا عن الأوَّل.

تتمَّة قال الطوخي: لو عَبَرَ بحزنها لكان فيه تلميح الحديث: «اللَّهُمَّ لَا سَهْلَ إِلَّا
مَا جَعَلْتَ سَهْلًا، وَإِنَّمَا إِذَا شِئْتَ جعلتَ الْحَزْنَ سَهْلًا»^(٣)[٣١/ب].

(١) في (ب) و (ج) " وأنَّه".

(٢) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتتها من (ج).

(٣) صحيح ابن حبان، كتاب: الرائق، باب: الأدعية، ذكر ما يستحب للمرء، ٢٥٥/٣ رقم [٩٧٤]، عمل اليوم والليلة، لابن السنّي، باب: ما يقول إذا استصعب عليه أمر، ٣١١/١ رقم [٣٥١]، الدعوات الكبير، للبيهقي، باب: جامع ما كان يدعو به النبي ﷺ ، ٣٥٥/١ رقم [٢٦٥]، المستخرج من الأحاديث المختارة، للمقدسي، ٦٢/٥ رقم [١٦٨٣].

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦١.

[أَقْسَامُ^(١) الْحَدِيثِ]

١١ - [وَأَهْلُ هَذَا الشَّأنِ قَسَمُوا السُّنْنَ ... إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ]

قال الطوخي: هل هذه الأقسام جارية في السند أيضاً؟ فإنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يُطْلَقُونَ عَلَى السُّنْنِ وَحْدَهُ حَدِيثًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَقَاعِي^(٢) وَغَيْرُهُ، وَهُلْ تَجْرِي فِيهِ أَحْكَامُ الْحَدِيثِ مِنْ جُوازِ الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى وَامْتِنَاعِ اللَّحنِ^(٣) فِيهِ^(٤)؟

(١) جمع قسم، وهو والنوع، والصنف، والضرب، معانيها متقاربة، وربما تستعمل بمعنى واحد. فتح المغيث: ٢٦/١.

(٢) النكت الوفية: ٩٩/١.

(٣) في (أ) "الطعن" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٤) قال الحافظ ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث، ٣٢٣-٣٢٢: إذا أراد روایة ما سمعه على معناه دون لفظه، فإن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير، فاما إذا كان عالماً عارفاً بذلك فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول، فجوازه أكثرهم، ولم يجوازه بعض المحدثين، وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم، ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأجازه في غيره، والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه؛ لأنَّ ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأوّلين وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد باللفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأنَّ معولهم كان على المعنى دون اللفظ. وقال الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح، ٢٨٣-٢٨٢/١: أنَّ البخاري كان يرى جواز الروایة بمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره بخلاف مسلم والسبب في ذلك أمراً:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْبَخَارِيَ صَنَّفَ كِتَابَهُ فِي طُولِ رَحْلَتِهِ، فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: رَبِّ حَدِيثِ سَمِعْتَهُ بِالشَّامِ فَكَتَبْتَهُ بِمَصْرِ وَرَبِّ حَدِيثِ سَمِعْتَهُ بِالْبَصَرَةِ فَكَتَبْتَهُ بِخَرْسَانَ فَكَانَ لِأَجْلِهِ هَذَا رِبِّاً كَتَبَهُ الْحَدِيثَ مِنْ حَفْظِهِ فَلَا يَسُوقُ أَلْفَاظَهُ بِرَمَّتِهِ؛ بَلْ بِتَصْرِفِهِ وَيَسُوقُهُ بِمَعْنَاهُ.

الثاني: أَنَّ الْبَخَارِيَ اسْتَنْبَطَ فِيقَهُ كِتَابَهُ مِنْ أَحَادِيثِهِ فَإِنْتَاجَ أَنَّ يَقْطَعُ الْمُتَنَّ الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى عَدَّةِ أَحْكَامٍ لِيُورِدَ كُلَّ قَطْعَةٍ مِنْهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ الَّذِي اسْتَنْبَطَ مِنْهُ.

انتهى^(١).

قوله: ((وَأَهْلُ إِلْخ)) إِنَّمَا اخْتَارَ لِفْظَ أَهْلٍ عَلَى أَصْحَابٍ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيادةِ الْقُرْبِ وَالْاسْتِحْقَاقِ، بِخَلْفِ الصَّاحِبِ فَإِنَّهُ يُطْلِقُ عَلَى غَيْرِ الْمُسْتَحْقِّ وَالْمَالِكِ كَذَا أَفَادَهُ بَعْضُهُ.

قوله: ((هَذَا الشَّأنِ)) الشَّأنُ لِغَةً: الْخُطُبُ وَالْأَمْرُ^(٢) وَالصَّفَةُ لِلشَّيْءِ، تَقُولُ: زَيْدُ ذُو شَأنٍ وَلَا تَقُولُ شَأنٌ انتَهَى الطَّوْخِي^(٣).

أَقُولُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: وَالصَّفَةُ لِلشَّيْءِ عَطْفٌ تَقْسِيرٌ عَلَى الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادُ بِالْأَمْرِ أَحَدُ الْأَمْوَارِ، ثُمَّ بَعْدِ كِتْبِي هَذَا وَجَدْتُ صَاحِبَ "الْمَصْبَاحَ" قَالَ: الْأَمْرُ بِمَعْنَى الْحَالِ، جَمْعُهُ أُمُورٌ، وَعَلَيْهِ ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾^(٤) وَالْأَمْرُ بِمَعْنَى الْطَّلَبِ، جَمْعُهُ أُوامِرٌ فَرِقًا بَيْنَهُمَا انتَهَى^(٥).

فَلَلَّهُ الْحَمْدُ وَحْيَنَّدْ فَتَعَبِّرُهُ عَنِ الْحَدِيثِ بِالشَّأنِ، إِمَّا لِكُونِهِ مِنْ جُزْئِيَاتِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ وَصَفَ لَهُ ﷺ، أَوْ مِنْ جُزْئِيَاتِ الْخُطُبِ، أَيِّ: الْأَمْرُ الْعَظِيمُ فَتَكُونُ الْحَضُورُ.

قوله: (أَيِّ: مُعْظَمٌ أَهْلِهِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ لِيُواْفِقُ الْوَاقِعَ مِنْ أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ لَيْسَ مُتَّفِقًا عَلَيْهِ.

(١) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٢.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: ١٢٢/٥، لسان العرب: ٣٦٠/١، القاموس المحيط: ١٢٠٨.

(٣) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٣.

(٤) سورة هود: من الآية (٩٧).

(٥) المصباح المنير: ٢١/١.

قال السخاوي: أَو بالنظر لما استقرَّ اتفاقهم عليه بعد الاختلاف، وَإِلا فمنهم من يدرج الحَسَن في الصحيح لاشراكهما في الاحتجاج^(١) انتهى^(٢).

قوله: ((قَسَمُوا السُّنْنَ إِلَيْهِ))^(٣) التقسيم لغةً: التفريق^(٤)، وعرفاً: ضمُّ مُفصَّلٍ إلى مُجمل، أو خاصٍ إلى مُشترك^(٥)، وأشار كما قال الطوخي: إلى مرادفة السنة والحديث على رأيه كما يُعلم من كلام الشارح قريباً، فلا يُقال: إِنَّ في كلامه ت الخالفاً حيث ترجم بالحديث وجعل التقسيم للسنن انتهى^(٦).

ولا يخفى أنَّ التقسيم للسنة لا للجمع الذي هو السنن، فالالأولى التعبير بالمفرد، ويُجاب: بأنَّ الـ للجنس فتبطل معنى الجمعية فكأنَّه قال: قسموا السنن.

قوله: (**المُضَافَةُ**) هذه صفة كاشفة، يعني لحقيقة السنة، نحو: الجسم الطويل العميق محتاج لفراغ يشغلها لا المقيدة كالتي في نحو: زيد التاجر حاضر، ولا [أ/أ] الازمة كالتي في نحو: زيد الضاحك بالفعل حاضر أفاده الطوخي^(٧).

وانظر قوله: الازمة مع تمثيله إلا أنْ يُريد الازمة عادةً، أي: في الجملة، ولو قال: ك(التي) في نحو: زيد الضاحك بالقوءة لكان أحسن.

(١) وممَّن نَصَرَ هذا القول ابن دقيق العيد والذهبِي، بدخول الحَسَن في الصحيح، وَأَنَّ كُلَّ صحيحٍ حَسَن، وليس كُلُّ حَسَنٍ صحيح. ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد: ١١-٧/١، الموقفة، للذهبِي: ٢٧-٣٢.

(٢) ينظر: فتح المغيث: ٢٦/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٤.

(٣) وتمام عبارة المصنف: وَأَهْلُ هَذَا الشَّأنِ قَسَمُوا السُّنْنَ ... إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ. التبصرة والتذكرة: ٩٣.

(٤) الصحاح: ٢٠١١/٥، لسان العرب: ٤٨٠/١٢.

(٥) ينظر: التعريفات: ٦٤.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٥.

(٧) ينظر: المصدر السابق: ١٦٧، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ٥٨٥-٥٨٧.

قوله: (قولاً إِلَّا) أي: أنَّ السُّنَّة عبارة عما أضيف للمصطفى ﷺ كان ذلك المضاف قولًا أو فعلًا إِلَّا، فهو على سُنن تفسيره الحديث فيما تقدَّم، أي: أنَّ حقيقة السُّنَّة هذا الأمر الكلي، أعني: المضاف للنبي ﷺ سواء تحقَّق هذا المضاف الذي هو الكلي في القول أو الفعل وهكذا، والحاصل أنَّ المعنى أنَّ التقسيم متعلِّق بالسُّنَّة وحقيقة هذا الأمر الكلي الذي هو المضاف للنبي ﷺ، ثم يحتمل تخصيصه بتحقُّقه بالقول فقط أو الفعل فقط وهكذا، فأفاد أنَّ حقيقة السُّنَّة هذا الأمر الكلي، سواء كان متحقِّقاً في هذا الفرد أو هذا الفرد وهكذا فتدبر.

قوله: (أَوْلَا) بمعنى قبلاً منصوب على الظرفية منصرف، والباء في قوله: (وبالذاتِ) بمعنى في معطوف على أَوْلَا، أي: في ذات الشيء بلا واسطة؛ وهو تقسيم الجنس إلى أنواعه، ويقابله التقسيم الثانوي؛ وهو تقسيم النوع إلى أصنافه، هذا خلاصة ما أشار له الطوخي^(٢).

أي: فتقسيم النوع إلى أصنافه تقسيم الجنس إليها تقسيم ثانوي، والثاني: في المقام تقسيم للصحيح مثلاً: إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره.

قوله: (لأنَّها) أي: السنن من حيث هي لئلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وهذا بالاستقراء^(٣)، والمراد السُّنَّة كما تقدَّم لا الجمع.

قوله: (لأنَّها إِنْ اشتملت إِلَّا) ^(٤) ضمَّنَ معنى أخذت وعلى زائدة، أو أنَّ قوله: (من أوصافِ القبولِ) حال من الأعلى، أي: إن اشتملت على الأعلى حال كونه من أوصافِ القبولِ إلا إِنَّه عند السبك لا يلاحظ الضمير، ومن للتبعيض؛ لأنَّ صفات

(١) وتمام عبارة الشارح: قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا أو صفةً أولاً. فتح الباقي: ٩٥/١.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٨.

(٤) وتمام عبارة الشارح: لأنَّها إِنْ اشتملت من أوصافِ القبولِ عَلَى أعلاها؛ فالصحيح، أو عَلَى أدنائها؛ فالحسن، أو لم تشتمل عَلَى شيءٍ منها: فالضعفُ. فتح الباقي: ٩٥/١.

القبول موجودة أيضاً في الحسن كما أشار له بقوله: (أَوْ عَلَى أَدَنَاهَا) والمراد اشتمل سندها لا هي.

وقوله: (عَلَى^(١) أَعْلَاهَا) أي: [على]^(٢) [أعلى أفراد[٣٢/ب]] أوصاف القبول، توضيجه أنَّ أوصاف القبول: الاتصال والعدالة والضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة، وتلك الأفراد متفاوتة فإن اشتمل الحديث، أي: سنته على الأعلى من تلك الأفراد بأن اشتمل على الأعلى من أفراد الضبط، وعلى الأعلى من أفراد العدالة، وهكذا فهو صحيح لذاته^(٣).

قال الطوخي: فإن قيل: لم خص القبول بالتقسيم هنا؟ قيل: لأنَّه الأصل ومدار العمل عليه والحاجة تدعوه فيه إلى الترجيح، بخلاف المردود؛ فإنَّ إذا علمنا حديثاً ضعيفاً تركنا العمل به، فإن كان موضوعاً، فهو في التحقيق ليس من هذا العلم؛ لأنَّه ليس من كلام النبي ﷺ^(٤).

قوله: (أَوْ عَلَى أَدَنَاهَا؛ فَالْحَسْنُ إِلَخ) لا يخفى أنَّ التعبير بالأدنى والأعلى يفيد وجود مراتب أخرى عالية ودون وسطى، ولم يعلم من كلامه حقيقة الحال، والظاهر أنَّه أراد بالأعلى العالي وبالأدنى الدنيا، ويراد بالعلمي ما قبل الدنيا، فيتحقق حينئذ للصحيح مراتب، وللحسن مرتبان دني وأدنى، ونريد بقوله: (أدناها) حقيقة أو مجازاً أو تغليباً لأجل صدقه بما إذا اشتمل على الأعلى من بعض أوصاف القبول وعلى الدنيا كان يشتمل على الأعلى من أفراد العدالة، وعلى الدنيا من أفراد الضبط؛ فإنه يقال له حَسَن.

(١) في (ج) "لا".

(٢) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتتها من (ج).

(٣) ينظر: نزهة النظر: ٦٧.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٨.

قوله: (أَوْ لَمْ تَشْتَمِنْ عَلَى شَيْءٍ مِّنْهَا^(١)) أي: من أعلى الأوصاف ولا أدنى الأوصاف، أي: لم يوجد جميع الأعلى ولا جميع الأدنى فيصدق بما إذا كان بعض الأوصاف من أفراد الأعلى أو من أفراد الأدنى، والبعض الآخر ليس من أفراد واحد، كأن يوجد عدالته ولم يوجد ضبطه، ثم وجدت الطوخي قال: ضمير التثنية عائد على النوعين فيفيد أنَّ الضعيف يوجد فيه بعض شروط الصحيح أو الحسن؛ إذ انتقاء قيد من قيود الصحيح والحسن مُوجب لضعفه، ولا يُتوهم أنَّه لا يُسمَّى ضعيفاً إلا إذا انتهت سائر الشروط التي للصحيح والحسن^(٢).

قوله: (بَلْ لَا يُسَمَّى سُنَّةً) أي: حُقُّهُ أَنْ لَا يُسَمَّى سُنَّةً، وَإِنَّ إِطْلَاقَ السُّنَّةِ عَلَيْهِ مجازٌ أو [٣٣/أ] تغليب، فلا ينافي أنَّه يعمل بالضعف، حيث لم يشتد ضعفه في فضائل الأفعال كذا أفاده الطوخي^(٣) وتأمل فيه، وقد يُقال: إنَّ عدم إطلاق السُّنَّةِ على الضعيف اصطلاح ولا مشاحة فيه، وإن كان يعمل به في الفضائل.

قوله: (الضرورة النظم^(٤) عنده) فيه ما تقدَّم، وأيضاً لما كان آخذاً طرفاً من الصحيح وطرفاً من الضعيف آخره عنهما^(٥).

قوله: (أَوْ لِرِعَايَةِ إِلَّا^(٦)) فيه أنَّ الصحيح المعرف بما ذكر مقابل لكل منهما لا أنَّه مقابل للضعف فقط، ويُجاب: بأنَّه أراد بالمقابلة من حيث^(٧) المفهوم اللغوي؛ إذ هو فيها ضد المكسور والسقيم^(٨).

(١) في نسخ المخطوط "منهما" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٩.

(٤) في (ج) "التكلم".

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٨.

(٦) وتمام عبارة الشارح: أَوْ لِرِعَايَةِ مُقابِلَتِهِ بِالصَّحِيحِ. فتح الباقي: ٩٥/١.

(٧) "حيث" لم ترد في (ج).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٠/٣، الصحاح: ٣٨١/١، مقاييس اللغة: ٢٨١/٣، لسان العرب:

قوله: (قال) أي: الناظم وتعبيرِي بالسُّنَّة لعلَّ ذلك وقع في شرحه، أو أشار لما في النظم لكون الجمع دالاً على مفردِه، ويكون قوله: (وتعبيرِي بالسُّنَّة) أي: لا بهذا العنوان قاله الطوخي^(١).

أو يقال لمَا كان الـ في قوله: ((السُّنَّة)) تُبطل معنى الجمعية صار اللفظ في قوَّة المفرد، وكأنَّه قال: وأهل هذا الشأن قسموا السُّنَّة.

قوله: (الخطابي وغیره) لعلَّه أفرد الخطابي^(٢) بالذكر، وإنْ أمكن دخوله في الغير، كأنَّ يقول: أولى من تعبير غيره لأشهرِيَّته، أو أشهرِيَّة كتابه فتدبر.

قوله: (لأنَّه) أي: الحديث لا يختصُّ عند بعضهم بالمرفوع، أي: للنبي ﷺ، وربما أفهم أنَّ الراوح اختصاص الحديث بالمرفوع، ويؤيد قوله سابقاً: والحديث ما أضيف إلى النبي ﷺ قيل: أو إلى صاحبِي^(٤).

قوله: (بن يشتمل الموقف) أي: على الصدابي.

قوله: (خلاف السُّنَّة) فإنَّها تختصُّ عند هذا البعض بالمرفوع، وأولى عند البعض الثاني: الذي يخصُّ الحديث بالمرفوع، فخلاصته أنَّ السُّنَّة اتفق على خصوصها بالمرفوع.

قوله: (وبما قاله) أي: المصنِّف لا يخفى أنَّه بصدق بيان ما هو الصواب الذي يلتقتُ إليه ويعوَّل عليه، وحيث علمت أنَّ عدم اختصاص الحديث بالمرفوع إنما هو قول ضعيف، فكان المناسب أن يقول: وبما قاله، أي: المصنِّف عُلمَ أنَّ بينهما، أي: بين السُّنَّة والحديث الترافق، أي:[٣٣/ب] على الراوح الذي الشأن أنَّ يبني الكلام

(١) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٩.

(٢) في (ج) "الخطاب".

(٣) حبيب بن إبراهيم بن عبد الله بن يعقوب الصوفي الأصبهاني، أبو رشيد، المعروف بالخطابي، بالخطابي، سمع الحديث من أبي سعيد بن الأعرابي بمكَّة، (ت: ٣٨٨هـ). ينظر: التقىيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة: ٢٥٤، طبقات الشافعية الكبرى: ٣/٢٨٢.

(٤) ينظر: فتح الباقي: ٩١/١.

عليه، وإرادة أن بينهما العموم والخصوص على قول ذلك البعض وإن كان صحيحاً، إلا إنَّه لا يناسب الالتفات إليه والبناء عليه، وبترك^(١) البناء على المعتمد.

وقال الطوخي: وبما قاله، أي: الخطابي وكان الأولى وبما قاله، أي: الخطابي وغيره انتهى^(٢)، وهو غير مناسب، والمناسب ما قلناه فتدبر.

١٢ - [فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ بِالإِسْنَادِ ... بِنْقَلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ]

قوله: (المجمع على صحته) فيه إشارة إلى أنَّ هناك صحيحاً غير مجمع على صحته كالمرسل^(٣)، فإنه صحيح عند مالك وبعض الفقهاء^(٤)، وكالمقلوب^(٥) والشاذ والمضطرب^(٦)، فقد قال الزركشي في "مختصره": يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في

(١) في (ب) و (ج) "ويترك".

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٩.

(٣) المرسل: وهو ما سقطَ من آخرِه مِنْ بَعْدِ التَّابِعِيِّ، وصورةَه: أَنْ يَقُولَ التَّابِعِيُّ - سُوَاءَ كَانَ كَبِيرًا أَمْ صَغِيرًا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، أَوْ فَعَلَ كَذَا، أَوْ فَعَلَ بِحُضُورِهِ كَذَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

نزهة النظر: ١٠١-١٠٠. وينظر في المرسل: معرفة أنواع علوم الحديث: ١٢٦، جامع الأصول، لابن الأثير: ١١٥/١، إرشاد طلاب الحقائق: ١٧٩-١٦٧/١، الاقتراح في بيان الاصطلاح: ١٦، المنهل الروي، لابن جماعة: ٤٢، الموقفة: ٣٨، اختصار علوم الحديث: ٤٧، شرح التبصرة والتذكرة: ٢٠٣/١.

(٤) ينظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ٢٤، المستصفى، للغزالى: ١٣٤، معرفة أنواع علوم الحديث: ٥٥، المنهل الروي: ٤٣، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٠.

(٥) المقلوب لغةً: اسم مفعول من القلب وهو: تحويل الشيء عن وجهه. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٢٢/٦، المخصص: ٤٣٦/١، لسان العرب: ٦٨٥/١.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر في السند أو في المتن عمداً أو سهواً. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر الفحل: ٣١١. وينظر في المقلوب: معرفة أنواع علوم الحديث: ١٠١، المنهل الروي: ٥٣، الخلاصة في معرفة الحديث، للطبيبي: ٨٣، الموقفة: ٦٠، فتح الباقي: ٢٩٧/١.

(٦) المضطرب: ما رُوي على أوجهٍ مختلفة، فَيَعْتَلُ الحديث. الموقفة: ٥١. وينظر: التقريب

في قسم الصحيح والحسن^(١)، ولما كان قول المصنف: ((فالأول)) أي: الصحيح ظاهره العموم أتى الشارح بيعني إشارة إلى أنه ليس مرادًا وإنما المراد فرد خاص. قوله: (عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ) آخرين عن بعض المعتزلة؛ فإنه يشترط العدد في الرواية كالشهادة^(٢).

قوله: (هُوَ: الْمُتَنَّ) مأخوذ من المماثلة، وهي القوّة^(٤).

قوله: ((الْمُتَنَّصُ إِلَيْهِ)) أورد على هذا الحد المتواتر فإنه صحيح قطعاً، ولا يشترط فيه هذه القيود، ويُجاب: بأنَّ الصحيح إذا أطلق لا ينصرف إلا للصحيح من الأحاديث.

قوله: ((الإِسْنَادُ إِلَيْهِ)) السند: طريق المتن^(٥)، وحينئذ فالآمور ثلاثة: المتن وهو خبر «إنما الأفعال بالنيات»^(٦) مثلاً، عمر - رضي الله عنه - وعلقمة^(٧) ومن

والتبسيير، للنووي: ٤٥، الاقتراح في بيان الاصطلاح: ٢٢، رسوم التحديد في علوم الحديث، للجعبري: ٨٥، المنهل الروي: ٥٢.

(١) ينظر: تدريب الراوي: ٣١٤/١، اليوقايت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، للمناوي: ٩٩/٢ حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٠.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (أ) و (ج) وما أثبته من (ب).

(٣) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزرκشي: ١١٣/١، شرح التبصرة والتذكرة: ١٠٤/١، النكت الوفية: ٨٣/١، توضيح الأفكار لمعاني تقيق الأنوار: ٢٥/١.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥٠٨/٩، لسان العرب: ٣٩٩/١٣.

(٥) ينظر: المنهل الروي: ٣٠-٢٩، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزرκشي: ٤٠٥/١، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن: ١١٠/١، المختصر في علم الآخر، للكافيجي: ١٥٣.

(٦) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: بدء الولي، باب: كيف كان بدء الولي إلى رسول الله ﷺ، ٦/١ رقم [١] وتمامه قال ﷺ «إنما الأفعال بالنيات، وإنما لكل أمرٍ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دُنْيَا يُصيّبُها، أو إلى امرأةٍ يُنكِحُها، فهو حُرْتُه إلى ما هاجر إليه»، وفي ١٤٠/٨ [٦٦٨٩]، وفي ٢٢/٩ [٦٩٥٣] بلفظ «إنما الأفعال بالنية»، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ «إنما الأفعال بالنية»، ١٥١٥ رقم ١٩٠٧] بلفظ «إنما الأفعال بالنية».

(٧) علقة بن وقاص الليثي العتوري المدني: ثقة نبيل حدث عن عمر وعائشة وابن عباس -

بعدهما طريق متنه، ويسّمى سندًا، وقول المحدث: حدثنا فلان عن فلان حكاية طريق المتن، فهو إسناد^(١) كما أوضحه الشارح^(٢) كذا قال الطوخي^(٣)، إلا أنك خبير بأنَّ الموصوف بالاتصال حقيقة نفس السند لا نفس الإسناد كما هو ظاهر، فلو حمل الإسناد على السند لكان أحسن؛ لأنَّه قد يُطلق عليه كما يأني.

قوله: ((ينقل عدل)) حال من الاتصال المفهوم من قوله: ((المتصل)) والتقدير حالة كون ذلك الاتصال ملتبساً بنقل عدل أو مع نقل.

قوله: (ملكة) أي: هيئة راسخة.

قوله: (تحمله) أي: تبعه على ملازمة التقوى، قال بعض الشيوخ: فيه تجُوز في الإسناد؛ إذ لا يخفى أنَّ حقيقته يخلق الله فيه الحمل على ما ذكر عندها انتهى.

قوله: (على ملازمة^(٤)) [٤/٣١] أي: ملازمة العدل للتقوى؛ فكأنها تتزمم، وهو يلزمها، ثم إن كانت عادية ظاهر، وكذا إن كانت عقلية وهو الأَظْهَر، كالملزمة بين الجوهر والعرض، ولا ينافي ذلك إمكان زوالها؛ لأنَّ زوالها بزوال الملكة، وهو ممكِن، والاختيار؛ لأنَّ ظاهري ولا ينافي عدمه باطنًا كما هو المذهب الحق، والتقوى امتنال الأوامر واجتناب النواهي^(٥)، والمروءة الصيانة عن الأدناس والترافع عمًا يشين عند الناس^(٦).

رضي الله عنهم -، وعنهم ابنه عمرو عبد الله، وثقة ابن سعد، مات بعد الثمانين - رحمه الله تعالى -. تذكرة الحفاظ، للذهبي: ٤٣/١.

(١) ينظر: نزهة النظر: ٣٧، فتح المغيث: ٩٥/١، ٢٨/١، فتح الباقي: ٩٥/١، إسبال المطر على قصب السكر، للصناعي: ١٩٥.

(٢) في (ج) "الشيخ".

(٣) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٢.

(٤) في نسخ المخطوط "ملازمه" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٥) ينظر: مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصاصيح، الملا الهروي القاري: ٤/١٦٩١، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، للبكري: ٢٥٧/١.

(٦) ينظر: تاج العروس: ٤٢٧/١.

قال الطوخي: وإن حاله لها في حقيقة العدالة مخالف للقها من جعلها قدراً زائداً على العدالة، ومقتضى تعريفه للعدل أنَّ من ارتكب صغيرة ولم يُصر عليها أو أصرَّ لكن غابت طاعاته على معا�يه لا تقبل روایته، وقد قالوا: بقبول شهادته مع أنَّ باب الرواية أوسع من باب الشهادة فلتقبل روایته بالأولى، وقد يخرج الصبي إذا بلغ ولم يحصل له تلك المَلَكة، وكذا الكافر إذا أسلم، مع أنَّ كلامهم في معرفة من تقبل روایته ومن ترد قد يخالف ذلك، ومع قولهم: إنَّ رواية المستور^(١) مقبولة على ما يأتي انتهى الطوخي^(٢).

قال الشيخ المُنْاوِي: مُعترضاً على التعريف المذكور بما حاصله أنَّ صغائر غير الخسَّة، كذبة لا يتعلّق بها ضرر، ونظر إلى أجنبية فلا يشترط المنع عن اقتراف كلِّ فرد منها، فباقتراف الفرد لا تتنقى العدالة، وأمّا الكبائر وصغار الخسَّة فباقتراف الفرد منها تتنقى العدالة^(٣).

وهذا التعريف يفيد انتقاء العدالة ولو بالفرد من صغائر غير الخسَّة وليس كذلك، وأعلم أنَّ أمَّةً مذهبنا نكروا المروءة في تعريف العدالة ولم يذكروا في تعريف العدل المَلَكة، فالظاهر إسقاطها من تعريفه لإيمانها، ثمَّ بعد كتبِي هذا اطلعت على بعض نصوص هذا الفنِّ فوجده لم يذكرها.

قوله: (فَلَا يَخْتَصُ^(٤) بِالذَّكَرِ الْحَرِّ) بخلاف عدل الشهادة فإنَّه يُشترط أن يكون حُرّاً ذكراً خلا الأموال فإنَّها تقبل فيها شهادة النساء عندنا، وتفصيل[٤/٣] ذلك يعلم من محله.

(١) المستور لغة: سَتَر الشيء يَسْتُر وَيُسْتَر سَتْرًا وَسَتَرًا: أَخْفَاه... وَسَتَر، أي: تَغْطِي. ينظر: لسان العرب: ٤/٣٤٣.

اصطلاحاً: قال السخاوي في فتح المغيث، ١/٨٨: المستور: الذي لم ينقل فيه جرح ولا تعديل. وقال القاري في شرح النخبة، ٣/٢٩٣: المستور: الراوي الذي لم يتحقق عدالته، ولا جرحه.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٣.

(٣) ينظر: اليواقين والدرر: ١/٣٣٧-٣٣٨.

(٤) في نسخ المخطوط "تختص" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

قوله: ((ضَابِطُ الْفَوَادِ^(١))) يمكن أن يكون الفواد^(٢) قيداً يدخل من لم يكن لسانه ضابطاً، بأن كان يسبق إلى الخطأ، ثم يرده حفظه إلى الصواب، لكن التقييد يخل بضابط الكتاب^(٣)، وأجيب بأنه^(٤) إنما قيد بالفواد نظراً للغالب من أن أهله لا يتقددون إلا بالحفظ ولا يعتمدون إلا عليه خصوصاً أهل العصر الأول لقوله: (حازم القلب) هو - بالحاء المهملة - لا بالجيم فإن مقلبه الشك والظن وليس مراداً هنا الطوخي^(٥)، أي: قوي القلب، أي: يقظ القلب لا غفلة عنده.

١٣ - [عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُدُّوذِ ... وَعَلَّهُ قَادِحَةٌ فَتُؤْذِي]

قوله: (أي: بنقل إلخ)^(٦) أفاد أن قوله: ((عن)) متعلق بقوله: (بنقل عدل)).

قوله: (بأن ينتهي إلخ)^(٧) أي: وتحقق ذلك الآخر يكون بسبب انتهاء الحديث إلى النبي ﷺ فانتهاء الحديث له ﷺ علم منه أن آخر السند الصحابي، وانتهاء الحديث للصحابي علم منه أن آخر السند التابعي وهكذا، والمراد بأن ينتهي إلى النبي ﷺ فقط فهو روح الأخذ.

قوله: (أخذ) أي: حالة كون ذلك الانتهاء مأخوذاً أو ذا أخذ أو مبالغة.

قوله: (مِمَّا قَالَهُ النَّاظِمُ آنَفًا) أي: في قول الشارح قال: وتعبرى بالسنّة أولى من تعبير إلخ^(٨).

(١) في (ج) "الفوائد".

(٢) في (ج) "الفوائد".

(٣) النكت الوفية: ٨٠/١.

(٤) في (ج) "أنه".

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٣-١٧٤.

(٦) وتمام عبارة الشارح: أي: بنقل عدل عن (مِثْلِهِ) من أول السند إلى آخره. فتح الباقي: ٩٦/١. ٩٦/١.

(٧) وتمام عبارة الشارح: بأن ينتهي إلى النبي ﷺ أخذًا مِمَّا قاله الناظم آنفًا، أو إلى الصحابي، أو إلى من دونه؛ ليشمل الموقف وغيره، كما قاله غيره. المصدر نفسه: ٩٦/١.

(٨) المصدر السابق: ٩٥/١.

قوله: (أَوْ إِلَى) غيره ظاهره أَنَّ ذلك الغير لا يجعل ما انتهى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ من أَفراد المُتَّصِلُ بِهِ إِنَّهُ يجعله من أَفراده بدليل قوله: (ليشمل) ويزيد عليه ما انتهى، فلو قال: أَيْ: أَوْ إِلَى الصحابي لكان أَحسن.

قوله: (ليشمل الموقوف) أَيْ: ليشمل الصحيح المجمع على صحته الموقف وغيره.

قوله: (وَغَيْرَهُ) أَيْ: كالمقطوع^(١) والعبارة شاملة لمن دون التابع وإن سفل فهل هو كذلك؟ قاله الطوخي^(٢).

أَقول: لا يخفى أَنَّ المراد الحديث الصحيح المجمع على صحته، ثُمَّ المقابل للحسن^(٣) المحتاج به ولا يكون إِلا مُنْتَهِيًّا للنَّبِيِّ ﷺ، فالصواب الاقتصار على الأول فتدبر.

قوله: (لَانَّ الْقِسْمَ قَدْ يَكُونُ إِلَخ) ^(٤) تبع فيه السعد وجماعة، قال [أ/٣٥] السيد^(٥): السيد^(٥): وفيه تسامح؛ لأنَّ القسم لا يكون أَعْمَّ لقولهم في تعريفه قسم الشيء ما كان مُنْدِرِجًا تحته وأَخْصَّ منه^(٦)، وما استدلَّ به غير مستقيم؛ إذ من المعلوم أَنَّه تقسيم

(١) الحديث المقطوع: هو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم. معرفة أنواع علوم الحديث: ١١٩، المنهل الروي: ٤٢، مشيخة القزويني: ١٠٠، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي: ١٤١/١.

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٤.

(٣) في (ج) "للجنس".

(٤) وتمام عبارة الشارح: لأنَّ الْقِسْمَ قَدْ يَكُونُ أَعْمَّ مِنَ الْمُقْسِمِ، كقولك: الحيوان إِمَّا أبيضُ أَوْ غيرُه، غيرُه، والأَبْيَضُ: إِمَّا عَاجٌ، أَوْ غيرُه. فتح الباقي: ٩٦/١.

(٥) علي بن محمد بن علي، زين الدين أبو الحسن، السيد المعروف بالشريف الجرجاني، الحنفي، العلامة المحقق، فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، (ت: ٨١٦ هـ). ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٣٨٨/٢، الأعلام: ٧/٥.

(٦) ينظر: التعريفات: ١٧٥.

للبَيْض مُطلقاً أَعْمَ من أَنْ يَكُون حِيوانًا أَوْ غَيْرَه ضَرُورة، إِنَّه لَا يَصُحُّ تَقْسِيمُ الْحَيْوَانِ إِلَى عَاجٍ وَغَيْرِه كَذَا نَقْلٌ عَنِ الشَّمْرَلْسِي^(١).

قوله: ((مِنْ غَيْرِ مَا شُدُودُه إِلَّا)) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُتَّصِّلِ الإِسْنَادِ قَالَهُ الطَّوْخِي^(٢)، أَعْتَرَضَ بِأَنَّ اشتراطَ نَفِي الشَّدُودِ يُعْنِي عَنِ اشتراطِ الضَّبْطِ؛ لِأَنَّ الشَّاذَ إِذَا كَانَ هُوَ الْفَرَدُ الْمُخَالِفُ وَكَانَ شَرْطُ الصَّحِيحِ أَنْ يَسْلُمَ مِنْهُ فَمِنْ كَثْرَتِ مِنْهُ الْمُخَالَفَةُ وَهُوَ غَيْرُ الضَّابْطِ أَوْلَى، وَأَجَبٌ بِأَنَّهُ فِي مَقَامِ التَّبَيِّنِ فَلَمْ يَكْتُفِ بِالإِشارةِ.

قوله: ((و)) غَيْرِ ((عَلَّةٍ)) إِلَّا عَطَفَهَا الْمَصْنَفُ بِالْوَالَّوْ وَقَدْرِ الشَّارِحِ وَغَيْرِ إِشَارَةِ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ مِنْ غَيْرِ كَذَا، وَمِنْ غَيْرِ كَذَا، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا وُجِدَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ضَرِّ، فَالْوَالَّوْ جَمَعَتْ بَيْنَ الشَّدُودِ وَالْعَلَّةِ فِي وجوبِ انتقاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، بِحِيثُ إِذَا وُجِدَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى هُمَا ضَرِّ، وَفِي بَعْضِ النَّسْخِ التَّعبِيرُ بِأَوْ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ أَدَلُّ عَلَى الْمَرَادِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ حِينَئِذٍ انتقاءَ الْأَحَدِ الدَّائِرِ الْأَعْمَّ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخَصْوصَتِهِ، وَلَا يَصِدِّقُ ذَلِكُ إِلَّا بِانتقاءِهِمَا مَعًا أَشَارَ لِهِ الْبَقَاعِي^(٣)، قِيلَ: بَقِيَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: وَلَا مُنْكَرٌ كَمَا قَالَ تَاجُ التَّبَرِيزِي^(٤)، وَأَجَبٌ بِالاستِغْنَاءِ عَنِهِ؛ لِأَنَّ الْمُنْكَرَ^(٥) عِنْ أَبْنَ الصَّالِحِ بِمَعْنَى الشَّاذِ وَعِنْ وَعْدِ غَيْرِهِ أَسْوَهُ حَالًا، فَاشْتِرَاطُ نَفِي الشَّدُودِ يَقْتَضِي اشتِرَاطَ نَفِيِهِ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى قَالَهُ أَبْنَ حَجَر^(٦).

(١) يَنْظُرُ: حاشيةُ الطَّوْخِي عَلَى فَتْحِ الْبَاقِي شَرْحُ الْفَقِيهِ الْعَرَبِيِّ: ١٧٥.

(٢) الْمَصْدُرُ نَفْسُهُ: ١٧٥.

(٣) يَنْظُرُ: النَّكْتُ الْوَفِيقَيَّةُ: ٨٠-٨١.

(٤) عَلَيْ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْحَسْنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الْأَرْدَبِيلِيِّ، الشَّيْخُ تَاجُ الدِّينِ التَّبَرِيزِيُّ، نَزَّلَ الْقَاهِرَةَ، وَكَانَ فَاضِلًا فِي عِلُومِ كَثِيرَةٍ، (ت: ٦٤٧هـ). يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكَبِيرَى: ١٠/١٣٧، الْعَقْدُ الْمَذْهَبُ فِي طَبَقَاتِ حَمْلَةِ الْمَذْهَبِ: ٤١٥.

(٥) الْمُنْكَرُ: مَا رَوَاهُ الصَّعِيفُ مُخَالِفًا لِمَنْ هُوَ أَدْنَى مِنْهُ ضَعْفًا. يَنْظُرُ: فَتْحُ الْمُغَيْثِ: ١/٢٥٠، قَوْ قَوْ الْأَثَرُ فِي صَفْوَةِ عِلُومِ الْأَثَرِ، لِابْنِ الْحَنْبَلِ: ٦٣.

(٦) يَنْظُرُ: النَّكْتُ عَلَى كِتَابِ أَبْنَ الصَّالِحِ، لِابْنِ حَجَرِ: ١/٢٣٧، الْبَحْرُ الَّذِي زَخَرَ فِي شَرْحِ الْفَقِيهِ الْأَثَرِ، لِلْسِيُوطِيِّ: ١/٣٢٢.

قوله: **(اللاغتناء^(١) إلخ)** أي: بناء على أنَّ الباء في قوله: **((بنقل عدل))** للتعدية، أي: اتصل بنقل عدل لا أنْ جعلت للملابسة أو المصاحبة فيصدق بعدل واحد، إلا أنَّ قضيَّة حله المتقدِّم أنَّه لابدَّ من زيادة وأنَّ الأمر محتاجٌ إليها وهذا ينافي قوله: **(اللاغتناء^(٢))** ويمكن الجواب بأنْ يقرُّر مضاف، أي: لا مكان الاستغناء، أي لا على التقدير^(٣) المتقدِّم.

قوله: **(المنقطع والمُرسَل إلخ)^(٤)** أي: وكذا [٣٥/ب] المُعلَّق^(٥).

قوله: **(منْ عُرِفَ صَفْهُ)** أي بغير الجهل.

قوله: **(أَوْ جُهَلْتُ عِنْهُ)** كأن يقول: حدثني رجل^(٦).

(١) في (أ) "للاعنة" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٢) في نسخ المخطوط "للاستغناء" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٣) في (أ) و (ب) "التعرير" وما أثبته من (ج).

(٤) وتمام عبارة الشارح: المنقطع، والمُرسَل، والمعضل الآتي بيانها في محالٍها. فتح الباقي: .٩٦/١

(٥) المُعلَّق: وهو الذي حذف من مبدأ إسناده واحد أو أكثر، مثاله: قال رسول الله ﷺ: كذا وكذا، قال ابن عباس: كذا. معرفة أنواع علوم الحديث: ٩٢-٩٣.

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٥.

(٧) تعريف مجهول العين: عَرَفَهُ الخطيب البغدادي فقال: هو كُلُّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ، ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد. الكفاية في علم الرواية: ٨٨. وقال الحافظ ابن حجر: فِإِنْ سُمِيَ الرَّاوِيُّ، وَانْفَرَدَ رَاوِيٌّ وَاحِدٌ بِالرواية عَنْهُ؛ فَهُوَ مجهول العين. نزهة النظر: ١٢٥.

حكم روایة مجهول العین: انقسم العلماء إلى ثلاثة أقوال في حكم روایة مجهول العین: الأولى: القبول مطلقاً، والثانية: الرد مطلقاً، والثالث: التفصيل.

القول الأولى: القبول مطلقاً، قال السخاوي: بل عزا النووي في مقدمة شرح مسلم لكثيرين من المحققين الاحتجاج به، وكذا ذهب ابن خزيمة إلى أنَّ جهالة العین ترتفع برواية واحد مشهور. فتح المغيث: ٤٨/٢.

القول الثاني: الرد مطلقاً، قال السخاوي: و لكن قد ردَّه، أي: مجهول العین الأكثر من العلماء

وقوله: (أَوْ حَالُهُ أَيْ: بَأْنِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي زَيْدٌ وَلَمْ يَعْلَمْ حَالَ زَيْدٍ سَوَاءً كَانَ ذَكَرُهُ بَاطِنًا، أَوْ بَاطِنًا فَقْطًا عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ مِنَ الْخَلَافِ^(١)).
مُطْلَقًا...، وَقُولُ ابْنِ الْمَوَاقِ: لَا خَلَافٌ أَعْلَمُ بَيْنَ أَنْمَةِ الْحَدِيثِ فِي رَدِّ الْمَجْهُولِ الَّذِي لَمْ يَرُوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا يَحْكُمُ الْخَلَافَ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ. فَتْحُ الْمُغَيْثِ: ٤٧/٢.

القول الثالث: التفصيل وفيه آراء:

الرأي الأول: قَيْدٌ بِعَضِهِمِ الْقَبُولِ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُنْفَرِدُ بِالرَّوْاِيَّةِ عَنْهُ لَا يَرُوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ؛ كَابِنٌ مَهْدِيٌّ وَغَيْرُهُ مِنْ سَلْفِ ذَكْرِ جَمَاعَةِ مِنْهُمْ... وَهُوَ مَخْدُوشٌ بِمَا بُيْنَ قَرِيبًا. أَيْ: الإِجْمَاعُ عَلَى رِدَّهِ.

الرأي الثاني: الْقَبُولُ لِمَنْ يَكُونُ مَشْهُورًا، أَيْ: بِالاستفاضةِ وَنَحْوُهَا فِي غَيْرِ الْعِلْمِ... فَأَمَّا الشَّهْرَةُ بِالْعِلْمِ وَالثَّقَةِ وَالْأَمَانَةِ فَهِيَ كَافِيَّةٌ مِنْ بَابِ أُولَى... لَذَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الَّذِي أَقُولُهُ أَنَّ مَنْ عَرَفَ بِالثَّقَةِ وَالْأَمَانَةِ وَالْعَدْلَةِ لَا يَضُرُّهُ إِذَا لَمْ يَرُوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ.

الرأي الثالث: وَخَصَّ بِعَضِهِمِ الْقَبُولِ بِمَنْ يَزْكِيَهُ مَعَ رَوْاِيَّةِ الْوَاحِدِ أَحَدًا مِنْ أَنْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.
يُنْظَرُ: فَتْحُ الْمُغَيْثِ: ٤٨/٥٠-٥١.

(١) يُنْظَرُ: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٧.

(٢) تعريف مجھول الحال: عَرَفَهُ ابْنُ الصَّلَاحَ فِي مُقْدِمَتِهِ ٢٢٣: الْمَجْهُولُ الْعَدْلَةُ مِنْ حِيثِ الظَّاهِرِ وَالبَاطِنِ جَمِيعًا. وَعَرَفَهُ ابْنُ حَجَرَ فِي نِزَهَةِ النَّاظِرِ ١٢٦: إِنْ رُوِيَ عَنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا، وَلَمْ يُؤْتَقَّ فَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ، وَهُوَ الْمُسْتُورُ.

حكم رواية مجھول الحال: يمكن حصر آراء العلماء في حكم رواية مجھول الحال في أربع اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: الرُّدُّ مُطْلَقًا، وهو مذهب الجمهور، قال الأمدي في الإحکام ٧٨/٢: مذهب الشافعی وأحمد بن حنبل وأكثر أهل العلم أنَّ مجھول الحال غير مقبول الروایة، بل لا بدَّ من خبرة باطنَة بحاله ومعرفة سيرته، وكشف سريرته، أو تزكية من عُرفَتْ عدالته وتعديلَه له. وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث ٩٧: مجھول العدالة ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لَا تَقْبَلُ روایته عند الجماهير.

الاتجاه الثاني: القبول مُطْلَقًا، يقبل مجھول عدالة الباطن والظاهر مُطْلَقًا من غير تفصيل وإن لم تقبل رواية مجھول العين؛ لأنَّ معرفة عينه هنا أَغْنَتْ عن معرفة عدالته. توضيح الأفكار: ١٢١/٢.

قوله: (كثيُرُ الخطأ) في رواته وهو صفة لازمة لمغفل، وقد يُقال: إنَّ صفة غير لازمة، فيخرج به قليل الخطأ انتهى^(١).

قوله: (وإِنْ عُرِفَ بِالصَّدْقِ) الظاهر أنَّ إِنْ وصلته، والواو واو الحال؛ لأجل قوله: (العَدْمِ ضَبْطِهِ) وعطف العدالة على الصدق من عطف العام على الخاص كذا في الطوخي^(٢)، كلامه يفيد أنَّ قوله: (العَدْمِ ضَبْطِهِ) تعليل لقوله: وخرج (بالثالث) كذا، ويمكن أن يكون تعليلاً لقوله: (كثيُرُ الخطأ).

قال الباقي: فالمفَل مُتوقَّفٌ في روايةٍ، وشهادةٍ، وإنْ كان عدلاً في الدين؛ فمن يكون كثير الخطأ فاحش الغلط لا يكون عدلاً في شهادته ولا في روايته، فالاقتصر على العدالة حينئذ كافٍ عن التقييد بالضبط^(٣)، وقال أيضاً في مراتب الصحيح ما نصَّه: ولكن هنا أمراً فيه غموض لابدَّ من الإشارة إليه، وذلك أنَّهم لا يكتفون في الصحيح بمجرد حال الراوي في العدالة والاتصال، من غير نظرٍ إلى غيره؛ بل ينظرون في حال من روى عنه، في كثرة ملازمته له، أو قلتها، أو كونه من بلده ممارساً لحديثه، أو غريباً عن بلد من أخذ عنه، وهذه أمور تظهر بتصفح كلامهم وتتأمل فيه^(٤).

الاتجاه الثالث: التوقف، قال ابن حجر في نزهة النظر ١٢٦: والتحقيق أنَّ رواية المستور، ونحوه، مما فيه الاحتمال؛ لا يُطلق القول بردّها، ولا بقبولها، بل يُقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين.

الاتجاه الرابع: قال الصناعي في توضيح الأفكار، ١٢١/٢: إنَّ كان الراويان عنه اللذان بهما عُرفت عينه لا يرويان إلا عن عدل قبل وإلا فلا.

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٨.
(٢) المصدر نفسه: ١٧٨.

(٣) النكت الوفية: ٨١/١، وينظر: المصدر السابق: ١٧٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٧/١.

قوله: **(والضَّبْطُ إِلَخ)** أشار بضبط الصدر إلى الحفظ، وبالثاني: إلى ضبط الكتاب، أي: مع الاتقان.

قوله: **(ضَبْطُ صَدْرٍ)** المراد به القلب، فهو مجاز أو حقيقة عرفية، فإن الضبط حقيقة إنما يناسب القلب^(١)، والحاصل أنه يسمى ضبط صدر ويسمى أيضاً ضبط حفظ فله اسمان.

قوله: **(بِحِيثُ يَتَمَكَّنُ)** أي: بأن يكون في الحافظة، وحاصله أن حصوله في الحافظة لا يمنع الغفلة عنه لكن الغفلة والذهول عنه قد يشتد حتى لا يتذكره متى شاء؛ بل يحتاج لطول [أ/٣٦] مدة في تذكره، وقد يكون حصوله بمجرد الانتقال إليه، وهذا الثاني هو المراد، أفاده بعض "حواشي النخبة"^(٢) وأفاد أيضاً أنه لا يشترط أن يكون استحضاره دفعياً؛ بل يكفي أن يستحضره شيئاً فشيئاً على التدرج.

وقال الطوخي عن ابن الملقن^(٣): ثم كل واحد من الضبط والعدالة له مرتب علياً، ووسطي^(٤)، ودنيا انتهى^(٥).

المراد منه فإذا علمت ذلك فالكلام مشكل وذلك إن كان هذا، أي: ما فسر به الشارح هو التام، فلا تتحقق المراتب؛ لأنه إذا لم يكن بهذه الحيثية فهو سوء الحفظ أو ضعيفه، وليس حديثه بال صحيح، وكذا الضبط بالكتاب لا يتصور فيه تمام وقصور وهو ظاهر كما تقدم؛ ولذا قال الشيخ قاسم: الله أعلم بتمام الضبط^(٦).

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٨.

(٢) لم أقف عليه في الكتب التي بين يدي.

(٣) عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، سراج الدين أبو حفص، الأنباري، الأندلسبي، المصري، الشيخ الإمام العالم العلامة عمدة المصتفين، المعروف بابن الملقن، (ت: ٤٨٠ هـ).

ينظر: ذيل التقىيد: ٢٤٦/٢، طبقات الشافعية، لابن شهبة: ٤/٤٣.

(٤) في (أ) و (ج) "وسطاً" وما أثبته من (ب).

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٢، المقنع في علوم الحديث: ٩٦/١.

(٦) اليقىت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: ١/٣٣٥.

قوله: (وضبطة كتاب إلخ)^(١) لا يخفى أنه إذا كان كذلك يكون المصنف قاصراً، ويُجاب بجواب أفاده الطوخي وهو: أن يُراد بضبط الفواد حقيقة أو حكماً، والكتاب فواد حكماً انتهى^(٢).

ثم هذا كما أفاده "بعض الحواشى" إنما هو في الكتب التي لم تشتهر ولم تنتشر ولم تُضبط، وأمّا الكتب التي بهذه الصفة فالشرط أن يروي من أصل شيخه، أو أصل مقابل بأصل شيخه، أو مقابل بمقابل بأصل شيخه انتهى^(٣).

قوله: (وهو: صيانته إلخ) قياس سابقه أن يقول: وهو أن يسمع فيه ويُصحّحه ويصونه عنده إلى أن يروي منه، وهل يكفي صيانته عند عدل؟ وهل يكفي في ضبط الصدر كونه إذا غفل عن شيء من حفظه أن يثبت في حفظه من كتاب أو غيره؟ والظاهر أنه يكفي أفاده الطوخي^(٤).

قوله: (والمراد [بالضبط]^(٥): الضبطة التامة) جواب^(٦) عمّا يُقال: التعريف غير مانع، أي: والمراد يدفع الإيراد كما هو طريق المحققين فتأمل^(٧).

قوله: (المحمول على الكامل) أي: المحمول متعلقه وهو: المطلق على الفرد الكامل، وقول المصنف: ضابط الفواد من أفراد ذلك المطلق.

قوله: (مسمي الضبطة) أي: المشترط^(٨)[36/ب] فيه أصل الضبطة فقط، أي: أصل الضبطة وحده هو المشترط، ثم يرد أن يُقال: عدم اشتراط التي ليس شرطاً لعدمه فيدخل في تعريف الحسن الصحيح فيكون تعريفه غير مانع.

(١) وتمام عبارة الشارح: وضبطة كتاب، وهو: صيانته عنده منْ سمع فيه وصحّحه، إلى أن يؤدي مِنْهُ فتح الباقي: ٩٧/١.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٨.

(٣) لم أقف عليه في الكتب التي بين يدي.

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٨.

(٥) "بالضبط" سقطت من نسخ المخطوط، وأنثتها اعتماداً على فتح الباقي.

(٦) في (أ) "صواب" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٧) في (ج) "تأمل".

قوله: (لكن [قد يقال^(١): يلزم عليه خروجه إذا اعتمد إلخ]^(٢) أي: فيصير تعريف^(٣) الصحيح غير جامع.

وقوله: (ويجاء: بأن التعريف لل الصحيح ذاته) فظهر كون التعريف جامعاً.
قوله: (وهو: ما خالف فيه الرواية) أي: في العدالة والضبط والانقان، قد تعقبه الشيخ قاسم بأنه ليس بجيد، إذ يدخل فيه المنكر، قال: فالصواب أن يقول: ما خالف فيه الثقة من هو أرجح منه^(٤).

قوله: (مع زيادة) أي: على التعريف.

قوله: (ال صحيح) أي: المحكوم بصحته عند بعضهم.

قوله: (لأن التعريف لل الصحيح المجمع على صحته) أي: الصحيح الذي يجب العمل به؛ لأن تقابل المعروف^(٥) والشاذ من باب تقابل أصح وصحيح فيعمل بالأصح دون الصحيح للمعارضة قاله الطوخي^(٦)، وانظر قوله: تقابل المعروف إلخ فإن المعروف يقابل المنكر^(٧).

(١) "قد يقال" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتتها اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) وتمام عبارة الشارح: لكن قد يقال: يلزم عليه خروجه إذا اعتمد وصار صحيحاً لغيره. فتح الباقي: ٩٧/١.

(٣) في (ج) "تعريفه".

(٤) اليواقين والدرر في شرح نخبة ابن حجر: ٣٤١/١.

(٥) المعروف: ما رواه الضعيف مخالفًا لمن هو أعلى منه ضعفًا. قفو الآخر في صفو علم الأثر: ٦٣.

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي، دراسة وتحقيق: محمد قدوري: ٧٢.

(٧) ينظر: فتح المغيث: ٢٥٠/١.

قوله: (كِإِرْسَالِهِ)^(١) أي: الإِرْسَالُ الْخَفِيُّ: وهو أَن يروي عن مَنْ عاصره بلفظ عن ولم يسمع منه شيئاً^(٢)، وأَدْخَلَتُ الْكَافَ، التَّدْلِيسُ: وهو أَن يروي عن مَنْ سمع منه ما لم يسمع منه^(٣)، وفي كلام الطوخي نظر^(٤)، والإِرْسَالُ الظَّاهِرُ: أَن تَتَقَلَّ^(٥) عن شيخ عُرِفَ عَنْ النَّاسِ عَدْم^(٦) اجْتِمَاعَكَ بِهِ بِلِفْظِ عَنْ مُثَلًا^(٧).

(١) ليس المراد هنا بالإِرْسَالِ ما سقط منه الصحابي، كما هو المشهور في حَدِّ المُرْسَلِ، وإنما المعتمد عند أَهْلِ الْحَدِيثِ هو: ما سقط منه ما بعد التَّابِعِيِّ، والمَرَادُ هُنَا: مُطْلَقُ الْانْقِطَاعِ، ثُمَّ الإِرْسَالُ عَلَى نَوْعَيْنِ: ظَاهِرٌ، وَخَفِيٌّ، فَالظَّاهِرُ: هُوَ أَنْ يَرْوِي الرَّجُلُ عَمَّنْ لَمْ يَعْصِرْهُ: أَيْ لَمْ تَثْبِتْ معاصرَتِهِ أَصْلًا، بِحِيثِ لَا يُشَبِّهُ إِرْسَالَهُ بِاتِّصالِهِ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ، كَأَنْ يَرْوِي مَالِكٌ مُثَلًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ، وَالْخَفِيُّ: هُوَ أَنْ يَرْوِي عَمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ لَقِيَهُ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ عَاصَرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ، فَهَذَا قَدْ يَخْفِي عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لِكُونِهِمَا قَدْ جَمَعُوهُمَا عَصْرًا وَاحِدًا، وَهَذَا النَّوْعُ أَشَبَّهُ بِرَوَايَاتِ الْمَدِلِّيْنِ، وَقَدْ أَفْرَدَهُ ابْنُ الصَّلَاحَ بِالذِّكْرِ عَنْ نَوْعِ الْمُرْسَلِ، فَتَبَعَّثَ عَلَى ذَلِكَ. يُنْظَرُ: الشَّذَا الفَيَّاحُ مِنْ عِلْمِ ابْنِ الصَّلَاحِ: ٤٨٠/٢، شَرْحُ التَّبَصْرَةِ وَالتَّذَكْرَةِ: ١١٤/٢، ١٨٢/٢، فَتْحُ الْبَاقِيِّ: ١٨٢/٢، شَرْحُ نَخْبَةِ الْفَكْرِ، لِلْقَارِيِّ: ٤٢٣/١.

(٢) يُنْظَرُ: بِيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيَّامِ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ، لِابْنِ الْقَطَانِ: ٤٩٣/٥، اخْتَصَارُ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٥٣، شَرْحُ نَخْبَةِ الْفَكْرِ، لِلْقَارِيِّ: ٤٢٤، الْيَوْاقِيتُ وَالدَّرَرُ: ٢٢/٢.

(٣) يُنْظَرُ: السَّنَنُ الْأَبْيَنُ، لِابْنِ رَشِيدٍ: ١٢٤، النَّكَتُ لِلزَّرْكَشِيِّ: ٦٩/٢، شَرْحُ عَلَى التَّرْمِذِيِّ، لِابْنِ رَجَبٍ: ١١٨/١، الشَّذَا الفَيَّاحُ مِنْ عِلْمِ ابْنِ الصَّلَاحِ: ١٧٥/١.

(٤) يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ الطَّوْخِيِّ عَلَى فَتْحِ الْبَاقِيِّ شَرْحُ الْفَيَّاحِ الْعَرَقِيِّ: ٦٨. (٥) فِي (ج) "يَنْقُلُ".

(٦) فِي (أ) "عَنْ" وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ب) وَ (ج).

(٧) يُنْظَرُ: شَرْحُ نَخْبَةِ الْفَكْرِ، ٤٢٣/١.

قوله: (وسيّاتي بيانها) قال:

١٩٤ - وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْبَابٍ طَرَثٌ^(١) ... فِيهَا غُمْوْضٌ وَخَفَاءٌ أَثْرَثٌ

١٩٥ - تُدْرِكُ بِالخِلَافِ وَالتَّقْرِيدِ... إِلَخْ مَا سِيَانِي^(٢).

قوله: (مَعَ بَيَانِ غَيْرِ الْقَادِحَةِ) كِإِبَالِ رَأِيٍ ثَقَةٌ بَآخِرِ مِثْلِهِ^(٣).

قوله: (وَمَنْ قَيَّدَهَا بِكُونِهَا خَفِيَّةً) أَيْ: كَالْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ وَالتَّدَلِيسِ.

تَنبِيهُ: الْمَرَادُ بِكُونِهَا خَفِيَّةً، أَيْ: عَلَى غَيْرِ الْمُتَبَحِّرِ فِي هَذَا الْفَنِّ.

قوله: (وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِذَلِكِ) مَنَافِ لِلَّذِي قَبْلَهُ؛ لَأَنَّ خَلاصَةَ مَا قِيلَ: إِنَّ الدَّلَالةَ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ الْمَفْهُومِ الْأُولَويِّ وَلَمْ يَخْرُجْ بِمَا مَرَّ، وَخَلاصَتِهِ وَإِنَّمَا قَيَّدَ إِلَخْ أَنَّهُ خَرَجَ بِمَا مَرَّ؛ فَكَانَ الْمَنَاسِبُ إِمَّا الْاقْتِصَارُ عَلَى هَذَا، أَوْ يَأْتِي [٣٧/أ] بِهِ عَلَى أَنَّهُ جَوابٌ آخَرُ، فَيَقُولُ: أَوْ إِنَّمَا قَيَّدَ إِلَخْ وَيُجَابُ: بِأَنَّ الْوَاوَ بِمَعْنَى أَوْ فَتَدَّرَ.

قوله: (وَذَلِكَ مُحْتَرَزٌ عَنْهُ بِمَا مَرَّ) فَضُعُفَ الرَّاوِي مُحْتَرَزٌ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ((بِنَقلِ عَذْلٍ)) وَعَدْمُ اتِّصَالِ السَّنْدِ مُحْتَرَزٌ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ((الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ)) وَهَذَا هُوَ السُّرُّ فِي عَدْلٍ) عدم تقدير المصطف بالخفية فهو معلوم.

قوله: (صِحَّةُ الْحَدِيثِ) مَفْهُومُ صِحَّةِ، مَفْهُومُ لَقْبٍ^(٤)، فَلَا يُنَافِي أَنَّهَا كَمَا تَمَنَّعَ^(٥) صِحَّتِهِ تَمَنَّعَ^(٦) حُسْنَهُ، أَوْ أَرَادَ بِالصِّحَّةِ مَا يَشْمَلُ الْحَسَنَ، أَيْ: تَمَنَّعَ^(٧) الْاحْتِجاجُ بِهِ.

(١) في (أ) "طرق" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٢) ينظر: التبصرة والذكرة: ١١١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٦٩.

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٧١.

(٤) مَفْهُومُ الْلَّقْبِ: هُوَ مَا عَلِقَ فِيهِ الْحُكْمُ بِاسْمِ جَامِدٍ سَوَاءَ كَانَ اسْمُ جَنْسٍ أَوْ اسْمُ عَيْنٍ أَوْ اسْمُ جَمْعٍ. دَفْعٌ إِيَّاهُمُ الاضطِرَابَ عَنْ آيَاتِ الْكِتَابِ، لِلشَّنَقِيطِيِّ: ٨٣.

(٥) في (أ) و (ب) "يَمْنَعُ" وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ج).

(٦) في (أ) "يَمْنَعُ" وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ب) و (ج).

(٧) في (ج) "يَمْنَعُ".

قوله: (أَيْ: تمنُّ^(١) مِنَ الْحُكْمِ) أَيْ: تمنُّ^(٢) مِنَ الْحُكْمِ بِالصَّحَّةِ.

وقوله: (وَالْعَمَلُ بِهِ) أَيْ: تمنُّ^(٣) مِنْ مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ، فَلَا يَنْافِي مَا تَقْرَرُ مِنْ جُوازِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الْمُضْعِفِ، وَالظَّاهِرُ حَذْفُ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَرَادَ بِتَمْنُّ أَصْلِ الصَّحَّةِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ مَنْعُ الْحُكْمِ فَلَا حَاجَةٌ إِلَى إِخْرَاجِ الْلَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، أَوْ تَمْنُّ مِنْ حُكْمِ الْقَاضِيِّ بِمَضْمُونِهِ فَهُوَ تَقْسِيرٌ بِالْلَّازِمِ، وَعَلَى هَذَا فَقْوْلُهُ: (بِهِ) تَنَازُعٌ فِيهِ الْحُكْمُ وَالْعَمَلُ، أَوْ حَذْفُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا لِدَلَالَةِ الْآخَرِ.

وقوله: (وَهَذَا) أَيْ: قَوْلُهُ: (فَتُؤْذِنِي)).

وقوله: (تَصْرِيْخٌ) أَيْ: ذُو^(٤) تَصْرِيْخٍ.

قوله: (بِمَا^(٥) عِلْمٍ) أَيْ: مِنْ قَوْلِهِ: ((قَادِحَةٌ)) لِأَنَّ الْعَلَّةَ الْقَادِحَةُ وَصَفْهَا الْإِيْذَاءُ، أَيْ: لَا عَلَّةَ قَادِحَةٌ فَهُوَ مَنْصُوبٌ فِي جُوابِ النَّفِيِّ الْمَشَارُ لَهُ بِغَيْرِهِ.

قوله: (قَسْمَانِ) أَيْ: ذُو^(٦) قَسْمَيْنِ ضَرُورَةً أَنَّ الصَّحِيحَ لَيْسَ نَفْسَ الْقَسْمَيْنِ، بَلْ ذُو^(٧) قَسْمَيْنِ.

قوله: (كَالْحَسَنِ) أَيْ: كَذَلِكَ قَسْمَانِ فَالْكَافُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمُشَبَّهِ وَلَمَّا عَرَّفَ الصَّحِيحَ وَلَمْ يُعْرِفِ الْحَسَنَ كَانَ الصَّحِيحُ أَوْلَى بِأَنْ يُلْتَقَتِ إِلَيْهِ فِي التَّقْسِيمِ أَوْلَأَ ثُمَّ يُلْحَقُ بِهِ غَيْرِهِ فِي التَّقْسِيمِ الْمَذَكُورِ.

(١) في (ج) "يُمْنَعْ".

(٢) في (ج) "يُمْنَعْ".

(٣) في (ج) "يُمْنَعْ".

(٤) في (ب) "ذُوا".

(٥) في نسخ المخطوط "لَمَا" وهو خطأً وَمَا أَثَبَتَهُ هُوَ الصَّوْبُ اعْتِمَادًا عَلَى فَتْحِ الْبَاقِيِّ.

(٦) في (ب) "ذُوا".

(٧) في (ج) "ذُوا".

قوله: (لأنَّ المقبولَ إلخ)^(١) تعليل لدعوى الانحصار لا للتقسيم؛ لأنَّه من باب التصورات وهي لا يُستدلُّ عليها وإنما يُستدلُّ على التصديقات والآحكام، وهذا الترديد بحسب ما وجد في الخارج والإحاطة به وليس عقلياً.

قوله: (من الحديث) أي: من أفراد الحديث؛ فمن للتبعيض.

قوله: (إنِ اشتملَ من صفاتِ القبولِ) وأراد اشتتمال سنته؛ لأنَّ المشتمل على تلك [٣٧/ب] الصفات؛ فهو من باب وصف أحد المجاورين بوصف مجاوره، ومن تبعيسيَّة؛ لأنَّ صفات القبول موجودة أيضًا في الحَسَن مُطلقاً والصحيح لغيره، فلذا اعتبر الأعلى منها، وهو ما لا مزيد عليه بحسب الطاقة البشرية، أي: إنَّ أخذ من صفات القبول أعلىها تتضمن اشتتمال وزيادة على بحسب المعنى أو إنَّ من^(٢) صفات القبول حال مُقدمة على أعلى كما تقدم.

قوله: (فَهُوَ الصَّحِيحُ لذاته) أي: لم توجد الصحة فيه لأمر خارج عنه، كثرة الطرق المصيرية له صحيحًا لغيره.

قوله: (أو لا) أي: أو لا يشتمل^(٣) على الأعلى؛ بل على الأدنى، وإن صدقت العبارة بعدم الاشتتمال على أوصاف القبول رأساً؛ لأنَّ السالبة تصدق بنفي الموضوع إلا إنَّه ليس مراداً؛ لأنَّ المقسم المقبول بهذه القرينة يتعمَّن أنَّ مصبَ النفي الأعلى فقط.

تنبيه: هذا في الصفات المقولة بالتشكيك؛ وهي العدالة والضبط فقد أثبت بعضهم في ضبط الحفظ تفاوتاً دون ضبط الكتاب وقد تقدم ما فيه، واتصال السند بالنسبة للمعنون^(٤)؛ لأنَّ ما يثبت فيه المعاصرة دون ما يثبت فيه اللقاء، وهو أدنى مما يثبت

(١) وتمام عبارة الشارح: من الحديث إنِ اشتملَ من صفاتِ القبولِ على أعلىها، فَهُوَ الصَّحِيحُ لذاته. فتح الباقي: ٩٨/١.

(٢) "من" لم ترد في (ج).

(٣) في (ج) "تشتمل".

(٤) المعنون: وهو الذي يُقال في إسناده: فلان عن فلان. ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ١٣٩، وللعلماء في المعنون خمسة مذاهب، ينظر تفصيل ذلك في: السنن الأربعين: ٤٣-٧٤.

فيه السماع، وعدم الشذوذ من حيث أن الشاذ كما سيأتي: ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه^(١)، وعدم ذلك صادق بعدم المخالفة رأساً وبوجود مخالفة غير من ذكر، قال بعض^(٢): وأمّا عدم العلة فلا يتصور فيه تقاوت، إذ هو عدم كل علة قادحة انتهى.

أقول: يمكن التقاوت باعتبار أن السالم من العلة مطلقاً أقوى من الذي فيه علة غير قادحة، وببعضهم ذكر: أن التقاوت لا يأتي إلا في العدالة والضبط لا في الاتصال ولا في العلة ولا في عدم الشذوذ إلا على قول الحاكم^(٤) والخليل^(٥)؛ لأنّها مبادنة للصحة من أصلها انتهى.

فالحاكم يقول: ما انفرد به ثقة وليس له أصل بمتابع^(٦) لذلك الثقة ولو لم يخالف غيره^(٧)، والخليلي يقول: مفرد الراوي[٣٨/أ] ثقة أو غير ثقة خالف أو لم يخالف^(٨). وإنما أطلت بذكر تلك الأطراف لأجل أن نقف^(٩) على ما قالوا فتعرف^(١) الحق بالتأمل.

(١) "منه" لم ترد في (ج).

(٢) فتح الباقي: ٢٣٨/١.

(٣) وقد تأخرت في (أ) بعد جملة مقول القول.

(٤) محمد بن عبد الله بن محمد بن الحكم الضبي الطهاني، أبو عبد الله، المعروف بالحاكم النيسابوري، الحافظ المعروف بابن البيع؛ إمام أهل الحديث في عصره، (ت: ٤٠٥هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٤/٢٨٠، سير أعلام النبلاء: ١٦٢/١٧.

(٥) خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم ابن الخليل القزويني، أبو يعلى الخليلي: الحافظ القزويني، من حفاظ الحديث، العارفين برجاته، (ت: ٤٤٦هـ). ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ٢٦٢، تاريخ الإسلام: ٦٨١/٩.

(٦) في (ب) "بمتابة".

(٧) ينظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم: ١١٩.

(٨) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة: ١/٢٤٥، فتح المغيث: ١/٢٤٦، فتح الباقي: ١/٢٣٤.

(٩) في (أ) "نقف" وما أثبته من (ب) و (ج).

قوله: (كَثْرَةُ الْطُّرُقِ) الكاف استقصائية على ما يظهر من كلام الحافظ في غير ذلك الموضع، والـ^(٢) في (الطرق للجنس^(٣))، فتبطل معنى الجمعية، والمراد بالكثرة ما زاد على الواحد؛ فكانَه قال: وهو تعدد طريقه.

قوله: (لَا لِذَاتِهِ) أي: بل لما عُلِمَ من تعدد الطريق.

قوله: (لِذَاتِهِ) أي: لا لشيء آخر من تعدد الطريق.

قوله: (وَإِنْ قَامَتْ^(٤) قَرِينَةُ إِلَّخ)^(٥) ظاهره أنَّ الجابر في الحَسَن لغيره مُغایر للجابر في الصحيح لغيره حيث عبر في الصحيح لغيره بكثرة الطرق، وعبر هنا بالقرينة وليس كذلك، فالأولى أن يقول: وإن وجد ما يجر ما يتوقف فيه، أي: لكونه ضعيفاً لأنَّه ورد من طريق أخرى، فهو الحَسَن لغيره، ويُحَاجَّ: بأنَّه إنما عدل عن ذلك إشارة إلى تسميته قرينة واتكل في بيان معناها على الموقف.

تممة: قال ابن الملقن في "المقنع"^(٦): اعلم أنَّ العدالة والضبط إما أن ينتفيان من الراوي أو يجتمعان فيه أو يوجد واحد منهما فقط، فإن انتفيما لم يقبل حديثه أصلاً، وإن اجتمعما قبل وهو الصحيح المعتبر، وإن وجدت العدالة وحدها دون الضبط قبل حديثه لعدالته وتوقف فيه لعدم ضبطه فيتوقف على شاهد مفصل يجر ما فاته من صفة الضبط، وإن وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه؛ لأنَّ العدالة هي الركن الأكيد في الرواية انتهى^(٧) وتأمل فيه.

(١) في (أ) و (ب) "نعرف" وما أثبته من (ج).

(٢) في (ج) "من".

(٣) "للجنس" لم ترد في (ج).

(٤) في (ج) "فَاتَّ".

(٥) وتمام عبارة الشارح: تُرْجِحُ قَبُولَ مَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ، فَهُوَ الْحَسَنُ أَيْضًا، لَكِنْ لَا لِذَاتِهِ، كَذَا ذَكَرَهُ شِيخُنَا. فتح الباقي: ٩٨/١.

(٦) المقنع هو: "المقنع في علوم الحديث" لابن الملقن (المتوفى: ٤٠٨هـ).

(٧) ينظر: المقنع في علوم الحديث: ١/٩٦.

١٤ - [وَبِالصَّحِيفِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا ... فِي ظَاهِرٍ لَا الْقُطْعَ، وَالْمُعْتَمَدُ]

قوله: (وَبِالصَّحِيفِ وَالضَّعِيفِ) مناسبته لما قبله أنَّه لِمَّا قَبْلَه أَنَّه لِمَّا قَسَمَ السُّنَّةَ إِلَى صَحِيفٍ، وَضَعِيفٍ، وَحَسَنٍ، كَانَ مَظْنَةً أَنْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا كَذَلِكَ يَقِينًا، نَبَهَ عَلَى مَحْمَلِ ذَلِكَ عِنْدَهُم بِقَوْلِهِ: (وَبِالصَّحِيفِ^(١) إِلَخ) بِمَعْنَى أَنَّهُ صَحِيفٌ فِيمَا ظَهَرَ لَهُمْ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْحَالِ مِنْ اتِّصَالِ سُنْدِهِ مَعَ بَقِيَّةِ الْأَوْصَافِ الْمُتَقَدِّمَةِ، لَا أَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِنَسْبَتِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي نَفْسِ [٣٨/ب] الْأَمْرِ، لِجَوَازِ الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ عَلَى الثَّقَةِ، وَبِمَعْنَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ فِيمَا ظَهَرَ لَهُمْ أَيْضًا بِفَقْدِ شُرُوطِ الصَّحَّةِ، أَيْ: وَالْحَسَنُ لَا أَنَّهُ كَذَبٌ وَغَيْرُ مَنْسُوبٍ لِهِ ﷺ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَفَادُهُ الطَّوْخِي^(٢)، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ الْمَنَاسِبَ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ^(٣) يُؤَخِّرَ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى تَعْرِيفِ الصَّحِيفِ، أَوْ يُؤَخِّرَهُ عَنْ تَعْرِيفِ الْثَّلَاثَةِ، فَأَيُّ وَجْهٍ لِتَوْسِطِهِ بَيْنَ التَّعْرِيفَيْنِ.

قوله: (فِي قَوْلِهِمْ) أَيْ: أَهْلُ الْحَدِيثِ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا لِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ

الْمُتَقَدِّمِ.

قوله: (الصِّحَّةُ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَفْعُولَ قَصْدِهِ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ الصِّحَّةُ وَالضَّعْفُ، وَعِدْلُ عَنِ الظَّاهِرِ، وَهُوَ الصَّحِيفُ وَالضَّعِيفُ إِلَى مَا ذُكِرَ، نَظَرًا إِلَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ.

قوله: (فِيمَا ظَهَرَ لَهُمْ) أَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ الْذِي ظَهَرَ لَهُمْ هُوَ الصِّحَّةُ وَالضَّعْفُ^(٤)، فَيُؤَدِّي إِلَى ظَرْفِيَّةِ الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ، وَيُجَابُ: بِأَنَّهُ مِنْ ظَرْفِيَّةِ الْعَامِ فِي الْخَاصِّ مُرَادًا ذَلِكَ الْخَاصُّ، أَيْ: قَصْدِهِ صِحَّةٌ ظَاهِرِيَّةٌ.

قوله: (بِظَاهِرِ الإِسْنَادِ) أَرَادَ بِهِ السُّنْدَ، أَيْ: عَمَلًا بِظَاهِرِهِ مِنِ الاتِّصالِ وَنحوِهِ.

(١) فِي (أ) وَ(ج) "وَفِي الصَّحِيفِ" وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ب).

(٢) يُنْظَرُ: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٠.

(٣) "أَنْ" لَمْ تَرَدْ فِي (ج).

(٤) عِبَارَةٌ "وَعِدْلُ عَنِ الظَّاهِرِ" وَهُوَ الصَّحِيفُ وَالضَّعِيفُ إِلَى مَا ذُكِرَ نَظَرًا إِلَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ،

قوله: (فِيمَا ظَهَرَ لَهُمْ) أَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ الْذِي ظَهَرَ لَهُمْ هُوَ الصِّحَّةُ وَالضَّعْفُ" لَمْ تَرَدْ فِي (ج).

قوله: (في نفس الأمر) أي: نفس ذلك الشيء، فإذا قلت: هذا الشيء ثابت في نفس الأمر، فالمراد في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض، وهو أعم من الوجود في خارج الأعيان عموماً مطلقاً، فكل موجود في خارج الأعيان، فهو موجود في نفس الأمر كالباري - عز وجل - فهو موجود في خارج الأعيان^(١) بمعنى تمكّن رؤيتها فليس بمستحيلة، وليس كل موجود في نفس الأمر موجود في خارج الأعيان كالأحوال عند مثبتيها وكالآمور الاعتبارية مثل: الإمكان والحدث؛ فلها ثبوت في نفسها، أي: بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض، وليس لها وجود في خارج الأعيان؛ لأنّها لا تمكّن رؤيتها، بل رؤيتها مستحيلة؛ لأنّ علة الرؤية الوجود على ما هو معلوم، وبين الوجود في الذهن وكلّ وجود في الخارج ونفس الأمر عموماً وخصوصاً من وجه تجمع[٣٩/أ] في نحو: زيد الذي تعلمه، وينفرد الوجود الخارجي والوجود في نفس الأمر عن الوجود في الذهن في صفات المولى الوجودية التي لم نطلع عليها بحيث نتصورها في الجملة، وينفرد الوجود في الذهن عنهما في تصورك، إيمان أبي جهل؛ فإيمانه له وجود في الذهن بذلك الاعتبار وليس له وجود فيهما.

قوله: (الخطأ) هو خلاف الواقع مع عدم التعمُّد^(٢) وعدم العلم به أولاً^(٣)، بخلاف النسيان؛ فإنّه وإن كان خلاف الواقع مع عدم التعمُّد لكن مع العلم به أولاً، وقولنا مع عدم التعمُّد احتراز عما إذا كان مع التعمُّد؛ فإنّه كذب بلا شك، أي: وإذا جاز النسيان والخطأ على الثقة ف تكون الصحة الموصوف بها إنما هي بحسب الظاهر، وأماماً في نفس الأمر فلا صحة.

(١) عبارة " فهو موجود في نفس الأمر كالباري عز وجل فهو موجود في خارج الأعيان" لم ترد في (ج).

(٢) وكذا قولهم: هذا حديث ضعيف فم ráدهم آنَه لم يظهر لنا فيه شروط الصحة، لا آنَه كذب في نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب، وإصابة من هو كثيرون الخطأ. شرح النبصة والتذكرة: ١٠٦/١.

(٣) ينظر: الإعلام بقواطع الإسلام، لابن حجر الهيثمي: ١١٧.

قوله: (**والضَّبْطُ وَالصِّدْقِ**) لا يخفى أَنَّه يلزم من وجود الصدق، أَي: مُطابقة خبره للواقع^(١) وجود الضبط وعকسه، وكلٌّ منها مُناف للخطأ والنسيان على ما ظهر لك في^(٢) تقريرهما، فإذاً يكون كلٌّ من الضبط والصدق مقابلاً لكلٍّ من الخطأ والنسيان، وأنَّ المقابلة بحسب المعنى وإن لم يكن مقابلاً^(٣) بحسب اللفظ فتدبر.

قوله: (**مِنَ الْمُتَوَاتِرِ**) أَي: من حيث تواتره، وهو ما أَخْبَرَ به جماعة يستحيل تواظؤهم على الكذب عادةً^(٤).

قوله: (**أَوْ مِمَّا^(٥) احْتَفَقَ بِالْقَرَائِنِ**) المراد الجنس؛ لأنَّه يكفي قرينة واحدة كأنْ يُخبر يُخبر شخص بموت زيد والصراخ قائم بداره؛ فهو قرينة تحكم بالقطع بصدق المُخْبِر بالموت هذا مراده، غير أنَّ المُعْتمَدَ أَنَّ ذلك لا يفيد إِلَّا الظنَّ ولا يفيد القطع، قال التاج السبكي في "شرح المختصر"^(٦): وهو الحق^(٧)، وتبعه الشيخ قاسم فقال: والمختار خلاف هذا، قالوا^(٨): وما ذكر من القرينة يوجد مع الإِغْمَاء، واعتراض بأنَّ هذا قدح في في المثال الجزئي ولا يلزم منه القدح في المُدَعَّى الكلي ودفع بما هو مبسوط في المطولات^(٩).

(١) ينظر: الأَطْوَل شرح تلخيص مفتاح العلوم، لابن عربشاه: ٢١٤/١.

(٢) في (ج) "من".

(٣) في (ب) و (ج) "تكن مقابلة".

(٤) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة: ٢/٨١، نزهة النظر: ٣٧، فتح المغيث: ١/٣٣٣، تدريب الراوي: ٢/٦٣١.

(٥) في نسخ المخطوط "ما" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٦) شرح المختصر هو: "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب" للتاج السبكي (ت: ٦٧٧١).

(٧) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: ١/٥٤٨.

(٨) "قالوا" لم ترد في (ج).

(٩) ينظر: اليواقية والدرر: ١/٣٠٢.

قوله: (وَخَالِفُ ابْنِ الصَّلَاحِ) تقيد لما أَطْلَقَه [٣٩/ب] الناظم كغيره، أو تخصيص له بناءً على أَنَّ الـ في الصحيح أو الضعيف للجنس أو الاستغرار الطوخي^(١).

قوله: (فِيمَا^(٢) وَجَدَ فِي الصَّحِيحَيْنِ) أي: من الصحيح بدليل قوله: (بِصِحَّتِهِ^(٣)) وأَمَّا ما وجد فيهما من الضعف فإن الصلاح يوافق الجمهور على أَنَّه ضعيف في ظاهر قاله الطوخي^(٤).

قوله: (فِي الصَّحِيحِ) إِلَخ^(٥) أي: إذا علمت ما تقرَّر يعلم أَنَّ بال الصحيح^(٦) والضعف مُتعلِّق بـ(قصَدُوا) وهو ظاهر.

وقوله: (وَفِي ظَاهِرِ) بمحذوف، أي: الذي هو قوله: (الصِّحَّةُ وَالضَّعْفُ).

وقوله: ((والقطع)) معطوفٌ عَلَى المَحْذُوفِ^(٧) تتكيره يفيد أَنَّه ممحذف آخر أشار أَشار له الطوخي بـأَنَّه قوله: (بِظَاهِرِ الإِسْنَادِ) أي: لا عملاً بالقطع، ونصب؛ لأنَّه معطوف على محلٍ بظاهر الممحذف بقرينة ما قدَّره الشارح قبل، وهو في محل نصب فقط^(٨)، وفي بعض النسخ معطوفٌ على الممحذف، أي: الذي هو الصِّحَّةُ وَالضَّعْفُ.

(١) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٩.

(٢) في نسخ المخطوط "فما" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٣) في نسخ المخطوط "بصحة" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٤) قال ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث، ٩٧: وهذا القسم جميعه مقطوع بـصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به.

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٢.

(٦) وتمام عبارة الشارح: فـ(بالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ) مُتعلِّق بـ(قصَدُوا) وـ(في ظَاهِرِ) مُتعلِّق بممحذفٍ، وـ(القطع) معطوفٌ عَلَى المَحْذُوفِ، أَوْ عَلَى محلٍ (في ظَاهِرِ) أي: قَصَدُوا الصِّحَّةُ وَالضَّعْفُ ظاهراً لا قطعاً. فتح الباقي: ٩٩/١.

(٧) في (أ) "الصحيح" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٨) في نسخ المخطوط "محذوف" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٩) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣١.

وقوله: (أَيْ: قَصْدُوا) تفريع على قوله: (أَفْ [عَلَى]^(١) مَحْلٍ (فِي^(٢) ظَاهِرٍ^(٣)).)
 قوله: (ظَاهِرًا^(٤) لَا قطْعًا) أَيْ: فَأَلْ زائدة إِلَّا أَنَّكَ خبير بِأَنَّ الظاهر يقابل الباطن
 الذي هو نفس الأمر، والقطع يقابله الظن.

قوله: (بِأَنْ يُرَادَ [بِه]^(٥) المُقْبُلُ) قال الطوخي: أَيْ: ويصير فيه حينئذ شبه استخدام؛ لأنَّه ذكر الصحيح فيما مرَّ وأراد به خصوص المقابل للحسن أو الضعيف، وذكره هنا وأراد به ما يشمل الحسن كما قال الشارح، وإنَّما كان شبه استخدام ولم يكن استخداماً؛ لأنَّه ذكر الشيء بمعنى، وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر، وهذا أُعيد الظاهر نفسه بمعنى آخر لا ضميره، على أنَّ بعضهم ذكر أنَّ هذا من الاستخدام حقيقة قاله الطوخي^(٦).

أَقول: بحمد الله إرادة المقبول من الصحيح لا تتم^(٧) إِلَّا إِذَا كان صحيح في قولهم: هذا صحيح يريدون به المقبول الشامل للحسن؛ لأنَّه أحاله على ذلك حيث قال: في قولهم: هذا حديث صحيح أو ضعيف وإرادة ذلك بعيدة؛ لأنَّهم إنَّما يريدون الصحة الحقيقية [٤٠/أ]؛ لأنَّهم لِمَا فرقوا بين تلك الحقائق [والمعاني]^(٨) فيكون قولهم المذكور جاريًّا على تلك التفرقة، إِلَّا لما ظهرت للتفرقة ثمرة.

قوله: (أَفْ لَأَنَّهُ يُعْرَفُ بِالْمَقَايِسِ) أَيْ: بالقياس، هذه العلة تقتضي الاقتصر على واحد ويقيس الباقي عليه، فالأخير أنْ يقال: إِنَّه نظروا إلى الواديين الاحتجاج وعدمه، والحسن لمَّا كان من وادي الصحيح، والضعف من وادي عدم الاحتجاج

(١) سقطت من (أ) و (ج) وأثبتها من (ب).

(٢) في (أ) و (ج) "في محل" وما أثبته من (ب).

(٣) في (أ) و (ب) "بظاهر" وما أثبته من (ج).

(٤) في نسخ المخطوط "ظاهر" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٥) "بِه" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتتها اعتماداً على فتح الباقي.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٢.

(٧) في (ج) "يتـم".

(٨) سقطت من (أ) وأثبتها من (ب) و (ج).

حصل المقصود بالصحيح والضعف، ولا داعي لذكر الحسن، أو نقول: أنَّ الحسن أَخذ طرفاً من الصحيح وطرفاً من الضعف، وكان^(١) ذكر الصحيح والضعف ذكراً له فتدبر.

تنبيه: قال الطوخي: وانظر هل هذا الحكم يجري في قولهم: حديث متصل بالإسناد أو حديث موضوع أو نحوه؟ انتهى^(٢). والظاهر الجريان.

قوله: ((والمعتمد)) إلخ^(٣) لِمَا كان من المعلوم أَنَّه لا يلزم من الحكم بالصحة لسند خاص، الحكم بالأصحى مطلقاً لسند معين، أشار إلى الراجح من ذلك، وهو الوقف والكف عن ذلك بقوله: ((والمعتمد)) وليس هذا مُتقرعاً على ما قبله؛ لأنَّ ذلك متعلق بالمعنى وهذا بالسند، وعمَّ ابن الصلاح الحكم^(٤) فيما^(٥) وتبعه بعضهم على ذلك كالسيوطى في "متن الفيتة"^(٦) قاله الطوخي^(٧).

قوله: (عليه) أي: فقول المصنف: المعتمد من باب الحذف والإيصال.

(١) في (ج) "فكان".

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣١.

(٣) وتمام عبارة الشارح: عليه (مساكننا) أي: كفنا (عن حكمنا على سند) معين. فتح الباقي: ٩٩/١.

(٤) أي: القول المعتمد عليه، المختار: أَنَّه لا يطلق على إسناد معين بأنَّه أصح الأسانيد مطلقاً؛ لأنَّ تفاوت مراتب الصحة مترب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعزُّ وجود أعلم درجات القبول في كلِّ فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواية. قال الحاكم في معرفة علوم الحديث، ٥٥: لا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابيٍّ واحد، وقال ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث، ٨١: على أنَّ جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم. شرح التبصرة والتذكرة: ١٠٦/١.

(٥) في (ج) "فيها".

(٦) ينظر: ألفية السيوطي في علم الحديث: ٥/١، البحر الذي زخر: ١/٣٨٠.

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٣-١٤٤.

١٥ - [إمساكنا عن حكمنا على سند ... بأنه أصح مطلقاً، وقد]

قوله: ((إمساكنا)) الإمساك قول بالوقف عن القول لا بعدم القول، سيوطني في نكته الطوخي^(١).

قوله: (معين) وأما المبهم^(٢) فيجوز نحو قولك في الأسانيد: سند هو أصحها.

قوله: (وتقدم تعريف الإسناد) أي: بأنه حكاية طريق المتن.

قوله: ([و][٣] عبر عنه) أي: عن السند بأنه الإخبار، أي: الذي هو بمعنى^(٤) الإسناد فيما تقدم.

قال الطوخي: وهذا يشعر بأنه مفسر لكلامهم لا أنه مقابل له^(٥).

قوله: (وعن الإسناد بأنه: رفع الحديث إلى قائله) رفع الحديث للسائل يصدق بذكر الطريق وبعدم ذكرها وبذكر بعضها، ومن المعلوم أنه لا يلزم من الإخبار عن طريق المتن الإخبار عن المتن، فيكون بين السند بمعنى: الإخبار عن [[٤٠/ب] طريق المتن، والإسناد بمعنى: رفع الحديث إلى قائله^(٦)، العموم والخصوص الوجهي؛ فإنّه لا يلزم من حكاية الطريق ذكر المتن، ولا يلزم من نسبة الحديث إلى قائله ذكر السند، فيجتمعان في ذكر السند والمتن، وتتفرد حكاية الطريق إذا ذكر السند وحذف المتن، وتتفرد نسبة الحديث إلى قائله فيما إذا حذف السند وذكر المتن منسوباً له وأشار له الطوخي^(٧).

(١) المصدر السابق: ١٣٣، البحر الذي زخر: ٣٨٥/١.

(٢) المبهم: الذي لم يسم، أو من سمي ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روایته أحد علماء، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير؛ فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. اختصار علوم الحديث: ٩٧.

(٣) سقطت من (أ) و (ج) وأنثتها من (ب).

(٤) في (ج) "معنى".

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٨.

(٦) ينظر: المنهل الروي: ٣٠، المقنع: ١١٠/١، الديجاج المذهب، للجرجاني: ٨.

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٥-١٣٦.

قوله: **(والْمُحَدِّثُونَ يَسْتَعْمِلُونَهُمَا)** أي: السند والإسناد لشيء واحد، ذكر الكمال^(١): أنَّ الشيء الواحد حكاية طريق المتن^(٢)، وظهر لي من عباراتهم كثيراً أنَّ الشيء الواحد^(٣) نفس الطريق التي هي رجال الحديث، وأنَّ ما أفاده الكمال غير ظاهر، ثمَّ إِنَّي بعد رأيت المُناوي ذكر عن البقاعي ما نصُّه: وأمَّا اصطلاحاً: فلا يشكُ مُحَدِّثُ أنَّ السند والإسناد مترادافان ومعناهما طريق المتن انتهى^(٤).

قوله: **((بَأَنَّهُ أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ)** وهل يلزم من كون السند أَصَحَّ الأَسَانِيدِ كون منتهِ أَصَحُّ المتن؟ وهو ما لابن حجر أو لا يلزم لانتقاء العلة في المروي بالسند المرجوح وجودها في المروي بالسند الراجح، أو كثرة المتابعات وتوفرها على الثاني دون الْأَوَّلِ وهو لغيره^(٥).

قوله: **((مُطْلَقاً))** أي: عموماً بدليل قوله: **((وَلَمْ مَنْ عَمِّمَهُ))** فيكون هذا الإطلاق في مقابلة تفصيل لاحق فإنَّ مفهوم قوله: **((وَلَمْ مَنْ عَمِّمَهُ))** يدلُّ على أنَّ من خصَّص لا يلام، فلا يكون المعتمد في حقِّه الإمساك؛ بل المعتمد في حقِّه الخوض^(٦)، وإنْ كان كلام الشارح يُوهم عدم الخلاف فيه؛ بل الخلاف موجود أيضاً

(١) محمد بن محمد بن أبي بكر بن أبي شريف المقدسي، أبو المعالي، كمال الدين ابن الأَمير ناصر الدين: شيخ الإسلام، ملك العلماء الأَعلام، من فقهاء الشافعية، (ت: ٩٠٦ هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٤٣/١٠، الأَعلام: ٥٣/٧.

(٢) ينظر: اليواقيت والدرر: ٢٣٤/١.

(٣) في (أ) "الواحد الشيء" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٤) اليواقيت والدرر: ٢٣٥/١.

(٥) في (أ) و (ج) "بَأَنَّهَا" وما أثبته من (ب).

(٦) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٢٤٧/١ - ٢٤٨.

(٧) في (أ) "ثُمَّ" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٨) في (أ) "ثُمَّ" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٩) في (ج) "الخصوص".

وأشار له البقاعي^(١)، وهو إِمَّا مفعول مُطلق، أَيْ: أَصْحَىَة عَامَّة، أَوْ حَال، أَيْ: حَالَة كون الأَصْحَىَة عَامَّة.

قوله: (مُرْتَبٌ إِلَّا) ^(٢) التمكُن من الشروط عبارة عن وجود الفرد الأَعْلَى من كُلَّ كل منها فيه وحيثُنَّ فَيُقَال: المترتب، أَيْ: المتسبِّب عن ذلك وجود الأَصْحَىَة لا التفاوت المذكور إِلَّا أَنْ يُقَال: إِنَّ العبارة فيها حذف^(٤)، والتقدير مُرْتَبٌ على تمكُن الإسناد وعده، وإن صدق ذلك بعدم شروط الصَّحة رَأِسًا إِلَّا أَنَّه لَيْس بِمَرَاد، وما قرَرَتْه^(٥) من أَنَّ [١٤ / ٤٠] التمكُن عبارة عن وجود الفرد الأَعْلَى سِيَّاتِي في الشارح ما يُفِيدُه فَتَدَبَّرَ.

قوله: (تمكُن الإسناد) بمعنى: السند من شروط الصَّحة، الإِضافة للاستغراف لِلجنْس.

قوله: (وَيَعْسُرُ الْإِطْلَاعُ إِلَّا) وجه العسر أَنَّك تُسْبِرُ جميع الصحابة - رضي الله عنهم - وَتُرْجِحُ ابن عمر - رضي الله عنه - عليهم في صفاتِ الكمال، من الضبط والعدالة والاتصال وعدم العلة والشذوذ، ثُمَّ تُسْبِرُ جميع من أَخْذَ عن ابن عمر - رضي الله عنه - من نافع وغيره، وَتُرْجِحُ نافعاً على غيره لكونه حازَ أَعْلَى تلك الصفات تَحْقِيقاً أو ظنَاً، ثُمَّ تُسْبِرُ جميع من أَخْذَ عن نافع من مالك وغيره وَتُرْجِحُ مالكاً لما ذكر وهذا مُتعَسِّر كما قال^(٦) الشارح؛ بل مُسْتَحِيل عادةً كما عَبَرَ البقاعي^(١)، وانظر في

(١) ينظر: النكت الوفية: ٩٣/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٨ - ١٣٩.

(٢) في (ب) "مرتبة".

(٣) وتمام عبارة الشارح: عَلَى تمكُن الإسناد من شروط الصَّحة وَيَعْسُرُ الْإِطْلَاعُ عَلَى ارْتِقاءِ جَمِيعِ رِجَالٍ تَرْجِمَةً وَاحِدَةً إِلَى أَعْلَى صفاتِ الكمالِ من سائرِ الوجوه. فتح الباقي: ٩٩/١ - ١٠٠.

(٤) في (ب) و (ج) "حذفًا".

(٥) في (ج) "قدرتِه".

(٦) في (ج) "قاله".

ترجح ابن عمر - رضي الله عنه - على سائر الصحابة - رضي الله عنهم - فيما ذكر مع تفضيل الأئمة الأربع - رضي الله عنهم - عليه ويمكن أن يقال: إن هذا التفضيل من حيث كثرة ملازمته ص وكثرة ممارسة حديثه، وأفاد السيوطى أنه لا يُسلِّم العسر ولا الاستحالة العادية، فقال: وليس الخوض بممتنع؛ لأنَّ الرواة ضَبِطُوا، وعُرِفَتْ أحوالهم، وتقاوت مراتبهم، فـأُمِكِن الاطلاع والترجح بينهم انتهى^(٢).

قوله: (ترجمة) كقولك: مالك عن نافع إلخ، أي: فإنها ترجمة لما جاء من جهتها من الأحاديث.

وقوله: (واحدةٌ) قيَّدَ بها لِأُولوِيَّةٍ^(٣) المتعدِّد، ومصدق الرجال في ذلك: مالك عن نافع إلخ.

وقوله: (إلى أعلى) متعلق بارتفاع.

قوله: (صفاتِ الكمال) أي: من الاتصال والعدالة^(٤) والضبط والشذوذ وعدم العلة^(٥):

وقوله: (من سائر الوجوه) متعلق بالأعلى، وأراد بالوجوه ما ذكر من الاتصال.

(١) النكت الوفية: ٥٥٩/١

(٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٢٤٨/١، البحر الذي زخر: ٣٨٣/١.

(٣) في (ج) "الألوهة".

(٤) في (ج) "العدال".

(٥) ينظر: النكت الوفية: ٩١/١، حاشية الطوخي، على فتح الباقي، شرح ألفية العراقي: ١٣٩.

١٦ - [خَاصَ بِهِ قَوْمٌ فَقِيلَ مَا لِكُ ... عَنْ نَافِعِ بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ]

قوله: ((وَقَدْ خَاصَ)) هذا مقابل قوله: ((وَالْمُعْتَمَدُ إِلَيْهِ)) وكان الظاهر أن يقول: وذهب قوم إلى عدم الإمساك، ولعل وجه العدول عن ذلك الإشارة إلى أنهم ارتكبوا أمراً خطيراً عظيماً، أي: افتحموا غمرته، وسيأتي للشارح التكلم على أوهى الأسانيد، وانظر: هل يقال: أحسن الأسانيد كذا، وترك للمقاييسة^(١)، أو [٤١/ب] يقال: وهو المتبارد إن أحسن الأسانيد مساواً في المعنى لأصح الأسانيد، ثم رأيت في "شرح ألفية السيوطي"^(٢) إن الترمذى يقول: أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وتارة يقول: أحسن وأصح^(٣)، ثم إن محل الخلاف حيث لا يكون هناك مانع كاضطراب أو شذوذ، ونقل عن ابن حجر بعد ذلك: أن من قال بالإمساك لا يحرم الخوض بدليل قوله: ((وَلِمَنْ عَمِّمَهُ))^(٤) انتهى نقله الطوخي - رحمه الله -^(٥).

قوله: (أَيْ: افْتَحَمَ إِلَيْهِ) حاصله أن يقال: خاص الغمرات، جمع غمرة وهي: الشدة^(٦)، ومعناه: افتحها^(٧)، أي: رمى نفسه فيها فجأة بلا رؤية^(٨)، فظهر أن مفعول خاص مذوف وأن خاص معناه: افتح، والمعنى وقد رمى نفسه بلا رؤية في

(١) في (ج) "المقاييسة".

(٢) شرح ألفية السيوطي هو: "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر" لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ).

(٣) ينظر: البحر الذي زخر: ٤٧٥/٢ - ٤٧٧.

(٤) في (أ) "نم" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٥) وممّا نقل عنه في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢٤٨/١: وليس الخوض فيه يمتنع؛ لأن الرواة قد ضبطوا، وعرفت أحوالهم .

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٤ - ١٤٥.

(٧) ينظر: مجمل اللغة لابن فارس: ٦٨٥/١، مقاييس اللغة: ٣٩٣/٤، لسان العرب: ٣٠/٥.

(٨) ينظر: الصحاح: ١٠٧٥/٣، مختار الصحاح: ٩٨، لسان العرب: ١٤٧/٧.

(٩) ينظر: القاموس المحيط: ١١٤٦.

الشائد قوم بسبب الحكم المذكور، فإن قلت: ما تلك الشدائيد؟ قلت: اللوم الحال لـ بذلك، فإن قلت: إذن ليس إلا لوم واحد؛ لأنّه حكم واحد فيترتّب عليه لوم واحد، قلت: يمكن أن يدعى أنه لوم عظيم نزل منزلة متعدد، أو أنّ الـلـجـنـسـ فـحـيـنـيـزـ قد يـشـبـهـ اللـوـمـ بالشدة بجامع الكراهيـةـ، واستعـيـرـ اـسـمـ المـشـبـهـ بـهـ لـلـمـشـبـهـ، فهو استـعـارـةـ تصـريـحـيةـ، والمقدـرـ كـالـمـذـكـورـ، فلا يـقـالـ: إـنـهـ لمـ يـصـرـحـ باـسـمـ المـشـبـهـ بـهـ وـخـاصـ تـرـشـيـحـ، إـمـاـ باـقـيـ علىـ معـناـهـ الحـقـيقـيـ، أوـ مـسـتـعـارـ لـلـاتـصـافـ، ويـجـوزـ وجـهـ آخـرـ غـيرـ ماـ ذـكـرـ الشـارـحـ، وهوـ أـنـ يـجـعـلـ منـ خـاصـ المـاءـ يـخـوضـهـ إـذـاـ دـخـلـ فـيـهـ^(١)ـ، فـالـمـعـنـىـ وـقـدـ خـاصـ المـاءـ، أـيـ: دـخـلـ المـاءـ، أـيـ: دـخـلـ فـيـ اللـوـمـ المـشـبـهـ بـالـمـاءـ، بـسـبـبـ الحـكـمـ بـجـامـعـ كـراـهـيـةـ الدـخـولـ فـيـ اللـوـمـ، وـالـمـاءـ فـيـ الجـملـةـ، وـهـوـ يـؤـذـنـ بـعـدـ التـمـكـنـ، وـلـهـذاـ اـخـتـلـفـواـ فـيـهـ عـلـىـ أـقـوـالـ كـثـيرـةـ وـمـاـ تـقـرـرـ مـنـ الـاسـتـعـارـةـ يـأـتـيـ هـنـاـ.

قوله: أَيْ: بِسْبَبِ الْحُكْمِ بَدْلِيلٍ قَوْلِهِ: (أَيْ: اقْتَحَمَ الْغُمَرَاتِ) وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الْبَاءَ بِمَعْنَى فِي كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَجَّاهِدُهُمْ سَاحِرٌ﴾^(۲):

قوله: ((فَوْمٌ)) إِلَخٌ^(٣) القوم: الجماعة من الرجال والنساء معاً، وقيل: من الرجال خاصة، وتدخل النساء على وجه التبعية انتهى قاله ابن قاسم نقله الطوخي^(٤).

قوله: (واضطربت فِيهِ) أي: اختلفت لا بمعنى اختلت^(٥).

قوله: (بِحَسْبِ اجْتِهَادِهِمْ) [٤٢/أ] لا بحسب نقلهم.

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٢٧٨/٥، لسان العرب: ١٤٧/٧، المصباح المنير: ١٨٤/١.

(٢) سورة القمر: من الآية (٣٤).

(٢) وتمام عبارة الشارح: فَتَكَلَّمُوا فِيهِ واضطربتْ فِيهِ أَقْوَالُهُمْ بِحَسْبِ اجْتِهَادِهِمْ. فتح الباقي: .١٠٠/١

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح *الغيبة* العراقي: ١٤٠، القاموس المحيط: ١١٥٢.

^(٥) ينظر: المصباح المنير: ٣٥٩/٢، التوقيف على مهام التعريف: ٥٤، الكليات: ١٣٧.

قوله: (يعني قال البخاري) لِمَا كان الفاعل مُبهمًا^(١) غَايَةُ الإِلْبَاهَمِ نَاسِبُ التَّعْبِيرِ بِيَعْنَى.

قوله: ((مَالِكٌ)) هو نجم المسنن.

قال فيه ابن مهدي^(٢): لا أُقِرُّ عَلَيْهِ فِي صَحَّةِ الْحَدِيثِ أَحَدًا.

وقال الشافعي: إِذَا جَاءَ الْحَدِيثَ عَنْهُ^(٣) فَأَشْدُدْ يَدُكَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ حَجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ بَعْدَ التَّابِعِينَ^(٤).

وقال بِشْرُ الْحَافِي^(٥): مِنْ زِينَةِ الدُّنْيَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ^(٦).

قوله: ((بِمَا)) أَيْ: حَالَةُ كُونِ نَافِعٍ^(٧) مُحَدِّثًا بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ لِهِ النَّاسُكَ^(٨).

قوله: (أَيْ: مُعْتَقِفُهُ) لِمَا كَانَ الْمَوْلَى لَهُ إِطْلَاقَاتٍ وَالْمَرَادُ مِنْهَا وَاحِدٌ بَيْنَهُ بِقَوْلِهِ: (أَيْ: مُعْتَقِفُهُ).

(١) في (ب) "مبهم".

(٢) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبرى، وقيل: الأزدي، مولاهم، أبو سعيد البصري اللؤلؤى، سمع سفيان الثورى، ومالكا، وشعبة، (ت: ١٩٨هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ٥١٢/١١، تهذيب الكمال: ٤٣٠/١٧.

(٣) "عنه" لم ترد في (ج).

(٤) ينظر: كشف المغطا في فضل الموطا، لابن عساكر: ٣٦، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني: ٣٧/١، فتح المغيث: ٣٤/١، شرح الزرقاني على الموطا: ٥٤/١.

(٥) بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء، أبو نصر المروزي، ثم البغدادي الراهد الكبير، المعروف ببشر الحافي، سكن بغداد، وكان ممن فاق أهل عصره في الورع والزهد، (ت: ٢٢٧هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ٥٤٥/٧، سير أعلام النبلاء: ٤٧٦/١٠.

(٦) مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايب: ١/٣٣.

(٧) في (أ) "نافع كون" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٨) الناسك: العابد، وسئل ثعلب عن الناسك ما هو؟ فقال: هو مأخوذ من النسكة، وهي سبيكة الفضة المصفاة، كأنه صفت نفسه لله تعالى. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٨/٥، مختار الصحاح: ٣٠٩، لسان العرب: ٤٩٩/١٠.

قوله: (وَكَانَ جَدِيرًا) أَيْ: حَقِيقًا.

قوله: (بالنُسُكِ) أي: العبادة.

قوله: **(بِالْأَخْبَارِ النَّبُوَيَّةِ)** أي: الأخبار المنسوبة لنبي الله ﷺ وأراد بها ما يشمل الأفعال.

قوله: (وَقَدْ قَالَ) معطوفٌ على قوله: (الشِّدَّةُ تَمْسِكٌ) من حيث المعنى، أي: ولقول المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه تحقيقاً «بِنَعْمِ الرَّجُلِ»^(٣) أو جملة حالية وروح التعليل أو الحال فكان لا ينام.

وقال الطوخي: وعبارة ابن حجر في "شرح الأربعين"^(٤) في الحديث الثالث، وقال رسول الله: لشقيقته، أي: عبد الله حفصة، أي: زوجته رسول الله «إِنَّ أَحَادِيكُمْ رَجُلٌ صَالِحٌ لَوْ

قوله: (لو كان) لو إِمَّا شرطية والجواب مذوق، أي: لو كان يصلّى من الليل
لُكْمَلُ، ومدحه الله له لما قام به من الصفات الكاملة، أو إِنَّ الجواب ما دلَّ عليه
قوله: (نعم) أي: لو كان يصلّى من الليل لكان ممدوحًا، وخلاصته أَنَّه ممدوح لو صَلَّى

(١) في (ج) "لنبي".

(٢) "الله" لم ترد في (ج).

(٢) أخرج البخاري في صحيحه، كتاب: التهجد، باب: فضل قيام الليل ، رقم [١١٢١]، وفي ٥٥/٢ رقم [١١٥٦]، وفي ٢٤/٥ رقم [٣٧٣٨]، ومسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل عبد الله بن عمر ، ١٩٢٧/٤ رقم [٢٤٧٩]. وتمامه: « نعم الرجل عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ الظَّلَّنِ ».

(٤) شرح الأربعين هو: "الفتح المبين بشرح الأربعين" لابن حجر الهيثمي (المتوفى: ٦٩٧٤هـ).

(٥) أخرج البخاري في صحيحه، كتاب: التعبير، باب: الإستبرق ودخول الجنة في المنام، ٣٧/٩
 رقم [٧٠١٥]، وفي ٤٠/٩ رقم [٧٠٢٨] بلفظ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ، لَوْ كَانَ ٣٧/٩
 يُصَلَّى مِنَ اللَّيْلِ» فَقَالَ نَافِعٌ: «فَلَمْ يَرَنْ بَعْدَ ذَلِكَ يُكثُرُ الصَّلَاةَ».

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٥، الفتح المبين بشرح الأربعين:

من الليل؛ لكنه لا يصلّي من الليل فلا يكون ممدوحاً ويكون قطع النظر عن صفات الكمال القائمة به كأنّها عند عدم قيامه [بالليل]^(١) كالعدم، أو أنّها ليست شرطية؛ بل للتميّز.

قوله: (من الليل) عدل عن في لإيدانها بأنّه يطلب بقيام الليل كلّه؛ لأنّه ظرف له، والشأن أنّ الظرف على قدر المظروف، وهو غير مراد لعدم إطاعة ذلك عادة، ومن التبعيض [٤٢/ب].

قوله: (إلا قليلاً) أي: إلا نوماً قليلاً، أو إلا في قليل من الليل، وهل ذلك القليل وسطه أو آخره؟ ولم يبين^(٢) كميته.

قوله: (وفي قول الناظم) أتى به دفعاً لما يُقال: أن الناظم قد حلَّ المتن بخلاف ظاهره، وهو أدرى بمراده فيجب اتباعه، وخلاصة الجواب أنَّ هذا سهو فلا يجب اتباعه فيه.

قوله: (تجوز) أي: تسمح^(٣) لا أنَّه مجاز لغوي أو عقلي بغيره قوله: (فكان حُقُّه إِلَّا) إذ لو كان واحد من المجازين لما توجَّه عليه لوم ولم يصح قوله: (فكان حُقُّه) ويمكن الجواب بحمل كلامه على حذف مُضاف، والتقدير أصْحُ الأسانيد رجال ما رواه مالك إِلَّا؛ وهو لا الرجال مالك ونافع وابن عمر - رضي الله عنه - .

قوله: (وزدت) أي: وأردت، أي^(٤): أن تزيد راوياً آخر.

قوله: فقد قال: هذا مُسْلِمٌ لكن لا ينهض دليلاً على الأصحيَّة؛ لأنَّها أخصُّ، والأَجْلَيَّة تكون من جهات عديدة، والشافعي وإن كان قد حاز الكمال في شروط الصَّحَّة، وزاد على ذلك بما آتاه الله من العلم الذي لا يُجاري^(٥)، والفتنة التي كأنَّها

(١) سقطت من (أ) وأنثتها من (ب) و (ج).

(٢) في (ج) "يعين".

(٣) شرح مختصر خليل للخرشي: ١٧٨/١.

(٤) "أي" لم ترد في (ب) و (ج).

(٥) في (ج) "يجازى".

الكشف، لكن غيره يشاركه في الضبط الذي هو محل الصحة، ويزيد بكثرة ممارسته حديث مالك كالقعنبي^(١) وابن وهب^(٢)، والشافعي لم يلزمه ملازمته ولا قريباً منها، إلى أن قال: والترجح إنما هو باعتبار طول الملازمـة^(٣) وكثرة الممارسة، وهو لا ينقص من مقدار الشافعي، وأمّا زيادة اتقانه فلا يشكُ فيها من له بأخبار الناس أقل معرفة، فقد كان أكابر [الناس]^(٤) يأتونه فيذاكرونـه بأحاديث أشكلت عليهم، فيُبَيِّنُ لهم ما أَشْكَلَ، ويوقهم على علـى غامضـة، فيقومونـ لهم يتعجبونـ منه كما هو مشهورـ في ترجمـته انتـهي بقـاعـي^(٥).

واعتـرض مـغلـطـاي عـلـى أـبـي منـصـور^(٦) أـيـضاـ بـرواـية أـبـي حـنـيفـة^(٧) عـنـ مـالـكـ، وأـجـابـ الـحـافـظـ ابنـ حـجـرـ: بـأـنـ رـواـية أـبـي حـنـيفـةـ عـنـ مـالـكـ إـنـمـاـ هيـ فـيـ الـمـذـاكـرـةـ وـلـمـ

(١) عبد الله بن مسلمة بن قعنـبـ القعنـبيـ الحارـثـيـ، المـدـنـيـ، أـبـوـ عـبـدـ الرـحـمـنـ: من رـجـالـ الـحـدـيـثـ الثـقـاتـ، روـيـ عـنـهـ الـبـخـارـيـ (١٢٣ـ) حـدـيـثـ، وـمـسـلـمـ (٧٠ـ) حـدـيـثـ، (تـ:٢٢١ـهـ). يـنـظـرـ: سـيرـ أـعـلامـ النـبـلـاءـ: ٢٥٧ـ٢٥٨ـ٢٥٩ـ، تـهـذـيبـ التـهـذـيبـ، لـابـنـ حـجـرـ: ٦ـ/ـ٣١ــ٣٣ـ.

(٢) عبد الله بن وهـبـ بن مـسـلـمـ، أـبـوـ مـهـدـ الفـهـرـيـ، مـوـلـاهـ الـمـصـرـيـ، الـإـلـمـامـ الـحـافـظـ، فـقـيـهـ أـحـدـ الـأـئـمـةـ الـأـعـلـامـ، جـمـعـ بـيـنـ الـفـقـهـ وـالـحـدـيـثـ وـالـعـبـادـةـ، (تـ:١٩٧ـهـ). يـنـظـرـ: تـنـكـرـةـ الـحـفـاظـ: الـوـافـيـ بـالـوـفـيـاتـ: ١٧ـ/ـ٣٥٥ـ.

(٣) وـرـدـ فـيـ حـاشـيـةـ نـسـخـةـ (أـ)ـ كـلـامـ لـلـنـاسـخـ مـاـ نـصـهـ: " قـوـلـهـ: وـالـتـرـجـحـ إـنـمـاـ هوـ باـعـتـارـ طـوـلـ الـمـلـازـمـةـ، قـلـتـ: لـاـ نـسـلـمـ أـنـ طـوـلـ الـمـلـازـمـةـ يـفـيـدـ مـاـ ذـكـرـ، فـإـنـ الـشـخـصـ يـحـصـلـ مـنـ الـمـارـسـةـ وـغـيـرـهـ فـيـ الزـمـنـ الـقـلـيلـ مـاـ لـمـ يـحـصـلـهـ غـيـرـهـ وـإـنـ استـغـرـقـ عمرـهـ مـعـ الـمـلـازـمـةـ كـمـاـ هوـ مشـاهـدـ، لـاسـيـمـاـ إـذـاـ انـضـمـ لـذـكـرـ شـدـدـةـ الـفـهـمـ وـالـبـعـدـ إـلـاــ الـمـوـجـودـ ذـكـرـ فـيـ الـإـلـمـامـ الـشـافـعـيـ فـلـيـتـأـمـلـ".

(٤) سـقطـتـ مـنـ (أـ)ـ وـأـثـبـتـهـ مـنـ (بـ)ـ وـ(جـ).

(٥) يـنـظـرـ: النـكـتـ الـوـفـيـةـ: ٩٤ـ/ـ٩٥ـ، حـاشـيـةـ الطـوـخـيـ عـلـىـ فـتـحـ الـبـاقـيـ شـرـحـ الـأـفـيـةـ الـعـرـاقـيـ: ١٤٥ــ١٤٦ـ.

(٦) عبد القـاـهـرـ بـنـ طـاـهـرـ بـنـ مـهـدـ التـمـيـيـ، الـإـلـمـامـ الـكـبـيرـ الـأـسـتـاذـ أـبـوـ مـنـصـورـ الـبـغـادـيـ: إـمامـ عـظـيمـ الـقـدـرـ، نـزـيلـ خـرـاسـانـ، وـصـاحـبـ الـتصـانـيفـ الـبـدـيـعـةـ، وـأـحـدـ أـعـلامـ الـشـافـعـيـةـ، (تـ:٤٢٩ـهـ). يـنـظـرـ: سـيرـ أـعـلامـ النـبـلـاءـ: ١٧ـ/ـ٥٧٢ـ، طـبـقـاتـ الـشـافـعـيـةـ الـكـبـرـىـ: ٥ـ/ـ١٣٦ـ.

(٧) النـعـمـانـ بـنـ ثـابـتـ، أـبـوـ حـنـيفـةـ التـيـمـيـ، إـمامـ أـصـحـابـ الرـأـيـ، وـفـقـيـهـ أـهـلـ الـعـرـاقـ، رـأـيـ أـنـسـ بـنـ

يقصد الرواية عنه، كالشافعي الذي لازمه مدة طويلة وقرأ [٤٣/أ] عليه "الموطأ"^(١)
نفسه^(٢).

وقال البلايقيني^(٣) في "محاسن الاصطلاح"^(٤): أمّا أبو حنيفة فهو وإن روى عن مالك لكن لم تشهر^(٥) روایته عنه كاشتھار رواية الشافعی كما ذكره الدارقطنی^(٦)، وفي المُدَبَّج^(٧) ليس من روایته عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه -، والمسألة مفروضة في ذلك^(٩).

مالك، وسمع عطاء بن أبي رباح، وأبا إسحاق السبئي، وغيرهم، (ت: ١٥٠هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ٤٤١٥/١٥، الانتقاء، لابن عبد البر: ١٢٢.

(١) الموطن هو: موطأ الإمام مالك (المتوفى: ١٧٩ هـ).

(٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٦١/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي
شرح أُفْيَةِ الْعَرَقِيِّ: ١٤٧-١٤٨.

(٣) عمر بن رسلان بن نصیر بن صالح الكناني العسقلاني الأصل، ثم المصري، شيخ الإسلام، سراج الدين، أبو حفص البليقيني الشافعي، مجتهد عصره، وعالم المائة الثامنة، (ت: ٨٠٥ هـ). ينظر: ذيل التقييد: ٢٣٨/٢، حسن المحاضرة: ١/٣٢٩.

(٤) هذا الكتاب مؤلف من مؤلفين: مؤلف "معرفة أنواع علوم الحديث" لابن الصلاح (ت: ٦٤٣ هـ)، ومؤلف "محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ت: ٨٠٥ هـ).

(٥) في (ج) "يشتهر".

(٦) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار ابن عبد الله، أبو الحسن الدارقطني، الحافظ المشهور، (ت: ٣٨٥هـ). ينظر: التقيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ٤١٠، وفيات الأعيان: ٣/٢٩٧.

^(٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ١٥٥.

(٨) المُدَبِّجُ: وهو أن يروي القرينان كلًّا واحدًًا منها عن الآخر، مثاله في الصحابة: عائشة وأبو هريرة روى كلًّا واحدًًا منها عن الآخر. معرفة أنواع علوم الحديث: ٤١٤، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: ٢/٥٤١، التقييد والإيضاح: ٣٣٣.

^٩) تدريب الراوي: ٨١/١، البحر الذي زخر: ٣٩٣/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح الفية العراقي: ١٤٧.

قوله: (أَبُو مُنْصُورِ التَّمِيمِيُّ إِلَخ) ^(١) كان أبو منصور التميميًّا هذا من الجامعين لفنون العلم من الفقه، والأصول، والأدب، والنحو، والحساب، وغيرها، مات سنة سبع وعشرين وأربعينَ وأَفَادَهُ البقاعي ^(٢).

١٧ - [مَوْلَاهُ وَاخْتَرَ حَيْثُ عَنْهُ يُسْنِدُ ... الشَّافِعِيُّ قُلْتُ : وَعَنْهُ أَحْمَدُ]

قوله: (فَمَفْعُولُ ((اخْتَرَ)) مَحْذُوفٌ) وهو المشار إليه بقوله: (إِنَّ أَصَحَّ الْأَسَانِيدِ) وحيث للتعليق، عنه متعلق بـ^{يُسْنِدُ}، أي: واختر ^(٣) من أجل إسناد هذا الإمام الأعظم عنه، إن أصح الأسانيد بعد ذلك الشافعي، والمانع من جعلها طرفاً أنه يصير التقدير واختر ذلك في محل إسناد الشافعي، وأنت خبير بأن ذلك المحل هو نفس ^(٤) الشافعي، فيكون المعنى واختر كذا في الشافعي ولا يظهر له معنى فتدرّب.

قوله: (وَهُوَ سَنْدُهُ) أي: وذلك المحل هو سنته، أقول: فيه إن محل إسناد الشافعي هو نفس الشافعي فلا يصح تفسير سنته الذي هو مالك عن نافع، وعلى تقدير صحة ذلك فليس المختار هو ذلك السند الذي هو مالك ^(٥)؛ بل المختار الشافعي عن مالك، فالمناسب أن يقول: وهو الشافعي، أي: وذلك المحل هو الشافعي، والمعنى واختر الشافعي وهو معنى صحيح مساواً للثالثة ^(٦).

(١) وتمام عبارة الشارح: إِنَّهُ أَجْلُ الْأَسَانِيدِ، لِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الرُّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ أَجْلٌ مِّنَ الشَّافِعِيِّ. فتح الباقي: ١٠٠-١٠١/١.

(٢) ينظر: النكت الوفية: ٩٦/١.

(٣) في (ج) "واختر".

(٤) "نفس" لم ترد في (ج).

(٥) عبارة "عن نافع وعلى تقدير صحة ذلك فليس المختار هو ذلك السند الذي هو مالك" لم ترد في (ج).

(٦) في (ب) و (ج) "للثالث".

قوله: (أَوْ مَفْعُولُهُ^(١) الشَّافِعِي إِلَخ)^(٢) وعليه فيكون أعمل الأول لسبقه، وهو مذهب الكوفيين، وأضمر في الثاني وهو يسند الفاعل، وعلى الأولين لا يكون من هذا القبيل؛ لأنَّ كلاً من العاملين طلب ما لم يطلبه الآخر، وضابط التنازع أنَّ^(٣) يطلب كلٌّ منها ما طلبه الآخر قاله الطوخي^(٤).

قوله: (إِذَا قُلْتَ بِذَلِكَ) أي: بأنَّ أصحَّ الأسانيد الشافعي عن مالك إلخ.

قوله: (وَزَدْتَ راوِيَا) أي: وأردتَ أن تزيد[٤٣/ب] راوياً إلخ.

قوله: (حِيثُ إِلَخ) فيه ما تقدَّم.

قوله: (لَا تِقْرَأْ أَهْلَ الْحَدِيثِ إِلَخ)^(٥) فقد قال المُناوي: قال الأُستاذ أبو منصور: أصحَّ الأسانيد مُطلقاً أَحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه - وتشتمَّ هذه الترجمة سلسلة الذهب انتهى بلفظه^(٦).

يُنَازِعُ فِيهِ أَيْضًا: بمثَلِ ما تقدَّمَ فِي الشافعي سواءً بسواءً، فَيُسَلِّمُ أَنَّ أَحْمَدَ أَجْلُ الرِّوَاةِ عَنِ الشافعي، وَأَثْبَتَ فِي حَدِيثِ ذَاتِهِ، لَكِنَّ غَيْرَهُ أَثْبَتَ مِنْهُ فِي حَدِيثِ الشافعي، باعتبار زِيادَتِهِ عَلَيْهِ فِي طُولِ الْمَارِسَةِ كَالرِّبِيعِ مثلاً قاله البقاعي^(٧).

قوله: (وَلَمْ يَقُعْ مِنْ ذَلِكَ) أي: من روایة الشافعی عن مالک، أي: وفي "مسند الشافعی" من ذلك شيء كثير، وليس في^(٨) "الكتُبُ الستة"^(٩) من هذه الترجمة ولا في

(١) في نسخ المخطوط "مفهول" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) وتمام عبارة الشارح: أَوْ ضمِيرٌ يعودُ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ التَّارِعِ. فتح الباقي: ١٠١/١.

(٣) في (ج) "أَنَّهُ".

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٢.

(٥) وتمام عبارة الشارح: عَلَى أَنَّ أَجْلَ مَنْ أَخَذَ عَنِ الشافعِيِّ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ: أَحْمَدُ. فتح الباقي: الباقي: ١٠١/١.

(٦) اليواقيت والدرر: ٣٥٨/١

(٧) ينظر: النكت الوفية: ٩٦/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٣.

(٨) في (ج) "من".

(٩) الكتُبُ الستة هي: صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وسنن الترمذى وسنن

"مُسند أَحْمَد" عَلَى كُبْرِه سُوِي حَدِيث وَاحِد، وَهُوَ فِي الْوَاقِع أَرْبَعَة أَحَادِيث جَمِيعُهَا وَسَاقُهَا مَسَاقُ الْحَدِيث الْوَاحِد، وَقَدْ تَقدَّمَ عَنْ أَحْمَد أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ الشَّافِعِي وَفِيهِ مِنْ رَوَايَتِه عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبْنَى عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْعَدْدُ الْكَثِيرُ وَلَمْ يَتَّصلْ لَنَا مِنْهُ إِلَّا الْحَدِيثُ السَّابِقُ^(١).

قال الحافظ في أَمَالِيَه: فَلَعْلَهُ لَمْ يُحِدَّثْ بِهِ عَنْهُ فَانْقَطَعَ^(٢)، وَتُسَمَّى هَذِهِ التَّرْجِمَةُ سَلْسَلَةُ الْذَّهَبِ كَمَا قَالَهُ^(٣) الْحَازِمِيُّ^(٤) فِيمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنِ الشَّافِعِيِّ عَنْ مَالِكٍ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِرَوَايَتِهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبْنَى عَمْرٍ قَالَهُ الطَّوْخِيُّ^(٥).
قوله: (لا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ)^(٦) أَيْ، إِذَا حَصَلَ رُكُونٌ وَتَقَارُبٌ.

النَّسَائِيُّ وَسَنْنَةِ أَبْنِي مَاجَةَ.

(١) أَيْ: حَدِيث: « لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعٍ بَعْضٍ، وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ، وَنَهَى عَنْ حَبْلِ الْحَبَّلَةِ، وَنَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ الشَّمْرِ بِالشَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكَرْمِ بِالرَّبِيبِ كَيْلًا ».»

(٢) يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الَّذِي زَخَرَ: ٣٩٨/١.

(٣) فِي (أَ) "قَالَ" وَمَا أَثَبَتَهُ مِنْ (بَ) وَ (جَ).

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنُ عَثَمَانَ بْنُ حَازِمٍ، أَبُو بَكْرِ الْحَازِمِيِّ الْهَمَذَانِيِّ: الْإِمامُ، الْحَافِظُ، الْحَجَةُ، النَّاقِدُ، النَّسَابَةُ، الْبَارِعُ، (ت: ٥٨٤هـ). يَنْظُرُ: الدَّرُ الثَّمِينُ فِي أَسْمَاءِ الْمُصْنَفَيْنِ، لَابْنِ السَّاعِيِّ: ١٣٩، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: ٢١/١٦٧.

(٥) يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الطَّوْخِيِّ عَلَى فَتْحِ الْبَاقِيِّ شَرْحُ الْفَقِيْهِ الْعَرَبِيِّ: ١٥٣-١٥٤.

(٦) فِي نَسْخِ الْمُخْطُوطِ "بَيْعٌ" وَهُوَ مُوَافِقُ لِبَعْضِ نَسْخِ فَتْحِ الْبَاقِيِّ، وَمَا أَثَبَتَهُ هُوَ الصَّوَابُ اعْتِمَادًا عَلَى فَتْحِ الْبَاقِيِّ.

(٧) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: كِتَابُ الْبَيْوَعِ، بَابُ: لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعٍ أَخْيَهُ، ٦٩/٣ رقم ٢١٣٩]، وَفِي كِتَابِ الْبَيْوَعِ، بَابُ: النَّهِيُّ عَنْ تَلْقِي الرَّكْبَانِ، ٧٢/٣ رقم [٢١٦٥].

قال الطوخي: وللشميسي^(١) لا يَبْتَاع خبر بمعنى النهي قاله السيوطي على البخاري^(٢)، فمن ضبط الحديث بصيغة النهي فقد أخطأ انتهى كلام الطوخي^(٣)، ناظرًا لكون هذا هو الرواية مع أنَّ الرواية^(٤) الخبرية وإلا فلا مانع من الرواية بالمعنى على المعتمد.

قوله: (وَنَهَىٰ عَنِ النَّجْشِ^(٥)) هذا وما بعده حكاية الحديث من الصحابي بالمعنى، ولم يُبيّن صورة نهي النبي ﷺ وإن كان من الحديث^(٦).

قوله [٤/٤]: **(وَنَهَىٰ عَنْ حَبَلِ الْحَبَلَةِ)**^(٧) وهو: نتاج النتاج، وقيل: الأول بمعنى المحبول وإطلاقه على غير العاقل تجُوز قاله الطوخي^(٨)، ولا يخفى أنَّه إذا كان المراد أنَّ النبي ﷺ نهى عن بيع نتاج النتاج، أي: نتاج ما تنتج الناقة، فحبيل بمعنى محبول مصدوقة النتاج المضاف في قوله: نتاج النتاج، وحينئذ فمصدوق الحبلة النتاج

(١) محمد بن مكي بن محمد بن زراع بن هارون المرزوقي الكشميءني، أبو الهيثم: المحدث، الثقة، حَدَّثَ بِصَحِيحِ الْبَخْرَى مَرَاتٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَبِرِيِّ، (ت: ٣٨٩هـ). ينظر: التقىيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ١١٠، سير أعلام النبلاء: ٤٩١/١٦.

(٢) التوضيح شرح الجامع الصحيح: ١٥٥٥/٤

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٧.

(٤) عبارة "مع أنَّ الرواية" لم ترد في (ج).

(٥) أخرج البخاري في صحيحه: كتاب: الحيل، باب: ما يكره في التاجش، ٢٤/٩ رقم [٦٩٦٣]، ومسلم في صحيحه: كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وتحريم النجش، ١١٥٦/٣ رقم [١٥١٦].

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٧.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع، باب: بيع الغر وحبل الحبلة، ٣ / ٧٠ رقم ٢١٤٣، ومسلم في صحيحه: كتاب البيوع، باب: تحريم بيع حبل الحبلة، ٣ / ١١٥٣ رقم ١٥١٤.

(٨) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٨.

(٩) "و" لم ترد في (ب) و (ج).

المضاف إِلَيْه باعتبار المئال لَا الحال لِمَا عَلِمَ أَنَّه مُحْبُول أَيْضًا، أَوْ أَنَّ حَبْلَةَ جَمْعِ حَابِلَ بِمَعْنَى مُحْبُول أَيْضًا^(١).

وأَقُولُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ عَلَّةَ الْمَنْعِ فِي بَيعِ النَّتَاجِ الْجَهَالَةِ، وَهِيَ مُوْجَدَةٌ فِي بَيعِ النَّتَاجِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ فِي بَيعِهِ حَرَامًا أَيْضًا^(٢)، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يُؤْهِمُ أَنَّ الْمَنْعَ مُخْتَصٌ بِمَا ذُكِرَ لِزِيادةِ الْجَهَلِ فِيهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالُ: وَجْهُ التَّخْصِيصِ اسْتِعْمَالُهُ لِذَلِكَ فَوْرَدُ النَّهْيُ عَلَى طَبْقِهِ فَلَا يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ.

قَوْلُهُ: (وَنَهَىٰ عَنِ الْمُزَابَنَةِ)^(٣) قال الطوخي: لعل وجه بيان معنى المزابنة دون دون غيرها خفاوها انتهى^(٤).

أَقُولُ: لَا يَخْفَى أَنَّ النَّجْشَ مَعْنَاهُ خَفْيٌ، وَهُوَ الْزِيادةُ فِي ثَمَنِ السُّلْعَةِ لِيَغُرُّ^(٥)، وَبَيْنَ وَبَيْنَ مَعْنَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ.

قَوْلُهُ: (بَيْعُ الثَّمَرِ) أَيْ: عَلَى النَّخْلِ مَثْلًا وَهُوَ - بِالْمُثَلَّةِ وَفَتْحِ الْمَيْمِ - الرَّطْبُ - بِسَكُونِ الطَّاءِ - وَالتَّمْرُ - بِالْمُشَاهَةِ فَوْقَ وَسْكُونِ الْمَيْمِ - قَالَهُ السَّيُوطِيُّ عَلَى الْبَخَارِيِّ^(٦)، وَانْظُرْ هُلْ يَتَعَيَّنُ أَوْ يَجُوزُ عَكْسُهُ؟ قَالَهُ الطَّوْخِيُّ^(٧).

(١) ينظر: تحرير ألفاظ التنبية، للنووي: ١٧٧، لسان العرب: ١٣٨-١٣٩.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي: ٥/٣٣٦، نهاية المطلب في دراية المذهب، للجويني: ٥/٤٣١، الشرح الكبير على متن المقفع، لابن قدامة: ٤/٢٧-٢٨.

(٣) المزابنة: «بَيْعُ الثَّمَرِ بِالنَّفَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكَرْمِ بِالزَّبِيبِ كَيْلًا». صحيح البخاري: كتاب البيوع، باب: بيع الزبيب بالزبيب، ٣/٧٣ رقم [٢١٧١].

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: البيوع، باب: بيع الزبيب بالزبيب، ٣/٧٣ رقم [٢١٧١]، [٢١٧١]، ومسلم في صحيحه: كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرطب بالتمر، ٣/١١٧١ رقم ١١٧١ رقم [١٥٤٢].

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٨.

(٦) ينظر: عمدة الأحكام من كلام خير الأنام عليه السلام، للمقدسي: ١٧٦.

(٧) التوضيح شرح الجامع الصحيح: ٤/١٥٦٢.

(٨) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٨-١٥٩.

قلت: يجوز العكس ولعلَّ اقتصاره على ما ذكر لكونه الرواية.
قوله: (وَبَيْعُ الْكَرْمِ) أي: العنبر وإطلاق الكرم على العنبر مكره لقوله الله: « لا تُسمُوا الْعِنْبَ الْكَرْمَ، فَإِنَّ الْكَرْمَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ » رواه مسلم^(١).
أي: إنما يستحق المشتق من الكرم الرجل المسلم، وانظر وجه إطلاق الراوي ذلك مع النهي عنه قال ذلك الطوخي^(٢).
قال في "المصباح": كرم الشيء كرماً نفعاً وعز فهؤ كريم انتهى^(٣). فظاهر منه أنَّ المشتق الذي يطلق على الرجل المسلم كريم بمعنى نفيس عزيز.
قوله: (وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ مُتَفَرِّقاً)^(٤) أي: لما تقدم من أنه أربعة أحاديث ظاهرة لا تحتاج لبيان.

١٨ - [وجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالْزُّهْرِيِّ ... عَنْ سَالِمٍ أَيْ : عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ]
قوله: ((وجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ إِلَّا)) لا يخفى أنَّ مفهوم [٤/ب] ابن حنبل مفهوم لقب، وهو غير معتبر فلا ينافي ما ذكره بقوله: (وكذا إِسْحَاقُ^(٦) بْنُ رَاهْوَيْه)^(٧) وحاصله أنَّ الجازم بذلك القول متعدد ولا اعتراض على المصنيف لما قلنا، ومن ظنَّ ذلك القول ولم يجزم به يُنسب له أيضاً دون من تردد، ويحمل وقوعه.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: كراهة تسمية العنبر كرماً، رقم [٢٢٤٧]/٤.

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٩.

(٣) المصباح المنير: ٥٣٢/٢.

(٤) في نسخ المخطوط "رواه" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٥) في (أ) "متفرقأ" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٦) "إِسْحَاق" لم ترد في (ج).

(٧) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، أبو يعقوب المروزي، المعروف بابن راهويه، نزيل نيسابور، إمام عظيم الشأن، (ت: ٢٣٧هـ). ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم: ١٣٨٤/٣، تهذيب الكمال: ٣٧٣/٢.

قوله: (رَاهْوَيْه) ضُبِطَ - بفتح الهاء والواو وبضم الهاء وسكون الواو - وهو الذي عند المحدثين فيما يظن، وهو مجتهد.

قوله: (وَإِنْ كَانَتْ عَبَارَةً الْأَوَّلِ أَجَوْدُهَا) أي: الأسانيد؛ لأنَّه لا فرق بين اللفظين اصطلاحاً، إن قيل: قد يكون الإسناد جيداً باعتبار اشتهر رواته بالعلم، أو الصلاح، أو نحو ذلك، ومع ذلك فقد يكون غيرهم أضبط منهم، وأحفظ، قيل: ليس الأمر كذلك، وإنما هو تفْنُّ في العبارة، لا تباين ولا مغایرة بينهما عند من تتبع موقع استعمالهم، فهم إذا قالوا: حديث جيد، أرادوا أنه قويٌّ، فلا يريدون الجودة إلا بمعنى أمر يرجع إلى الضبط، وإن كان الجهد^(١) منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح بلا مزية، كما في "جامع الترمذى" في الطَّبِّ: حديث جيدٌ حسنٌ، والوصف بجيد، وإن كان أنزل رتبةً من الوصف بصحيحٍ، فإنَّ أَفْعَل التفضيل منع مساواته لقوىٍ، وأثبتت، وهو نحو ذلك، وهو بمعنى أَصَحَّ سواء انتهى بقاعي^(٢).

قوله: (هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) لعلَّ عُدوله عن قوله: أي: ابن عبد الله دفع توهُّم تعدد سالم^(٣)، والحاصل أنَّه لو عبر بأي: لاقتضى تعدد سالم مع أنه لا تعدد.

قوله: ((أَيْ: عَنْ أَبِيهِ إِلَخ)) قال الطوخي: انظر موقع هذا التعبير هل كان يُوهم خلافه؟ انتهى^(٤). ولعلَّه أتى به لاستقامة النظم.

(١) الجهد: النَّقَادُ الْخَيْرُ بِغَوَامِضِ الْأَمْرِ، الْبَارِعُ الْعَارِفُ بِطُرُقِ النَّفْدِ. تاج العروس: ٣٩٢/٩.

(٢) ينظر: النكت الوفية: ١٠٠-٩٩/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦١-١٦٠.

(٣) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي، العدوى، أبو عمر، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عبيد الله، المدنى الفقيه، أحد فقهاء المدينة السابعة، (ت: ١٠٦ هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ١٤٩-١٥٠، تهذيب الكمال: ١٤٥/١٠.

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦١.

قوله: (**المُحسِنُ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِ الْبِرِّ**) أي: الذي أتى بأعمال البر على وجهها المطلوب فيها شرعاً، والبر: الخير والفضل كما في "المصباح"^(١)، وكأنه قال: في جميع أفعال الخير، أي: الأفعال المنسوبة للخير من نسبة الجزئيات لكل منها هذا إن أريد الخير [٤٥/أ] من الأعمال المقابل للشر منها، أو من إضافة السبب للمسبب، إن أريد الخير الأخرى، أي: الحاصل في الآخرة، وهو ثواب الأعمال فتدبر.

١٩ - [وَقِيلَ: زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ ... عَنْ جَدِّهِ وَابْنِ شِهَابٍ عَنْهُ بِهِ]
 قوله: (يعني: **وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَاقِ**^(٢) إِلَخ)^(٣) تقدم أن الفاعل لمَا كان شديد الإبهام أتى بـ(يعني)، وكذا يقال في نظير ذلك، وهمام - بفتح الهاء وتشديد الميم -^(٤).
 قوله: ((**زَيْنُ الْعَابِدِينَ**))^(٥) قال مالك: سمي زين العابدين لعبادته^(٦)، أي: لشدة عبادته، أي: زين العابدين، أي^(٧): مع ما أضيف إليه ممن أخذ عنه المتحقق ذلك في

(١) المصباح المنير: ٤٣/١.

(٢) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم، اليماني، أبو بكر الصناعي: الحافظ الكبير، عالم اليمن، ارتحل إلى الحجاز، والشام، والعراق، (ت: ٢١١هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٥٢/١٨، سير أعلام النبلاء: ٩/٥٦٣-٥٦٤.

(٣) وتمام عبارة الشارح: بن همام: أصح الأسانيد: (زين العابدين) علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب، (عن أبيه) الحسين - بحذف الياء على لغة النقص - على حد: بأبيه اقتدى عدي في الكرم ... ومن يُشَابِهُ أبَهُ فَمَا ظلم. فتح الباقي: ١٠٣/١.

(٤) وفيات الأعيان: ٦/٩٨.

(٥) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو الحسن: السيد، الإمام، زين العابدين، العلوى، المدنى، حديث عن: عمّه الحسن بن علي بن أبي طالب، وأبيه الحسين الشهيد، (ت: ٩٤هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٢٠/٣٨٢-٣٩٠، سير أعلام النبلاء: ٤/٣٨٦.

(٦) ينظر: تاريخ دمشق: ٤١/٣٧٩، تهذيب الكمال: ٢٠/٣٩٠، سير أعلام النبلاء: ٤/٣٩٢، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٢.

(٧) "أي" لم ترد في (ج).

ابن شهاب^(١) وإنما احتاج لقوله: ((وابن شهاب)).

وقوله: ((وابن شهاب)) أي: بقيد كون الراوي، أي: الناقل عنه ابن شهاب، أي: وأمّا باعتبار أنَّ الراوي عنه غير ابن شهاب، وقد اعتبرنا المضاف إِلَيْهِ الذي يتحقق^(٢) ذلك^(٣) الآن في غيره فلا يكون زين العابدين مع ما أضيف إِلَيْهِ أصحَّ الأسانيد.

وقوله: ((بِهِ)) أي: والحال أنَّ ابن شهاب مُسند حديثه بالسند المذكور الذي هو: زين العابدين إِلَيْهِ، وهي حال مُؤكدة لمضمون قوله: ((وابن شهاب إِلَيْهِ)).

وقوله: (بالسند المذكور) وهو زين العابدين إِلَيْهِ.

قوله: (أي: والحال^(٤) أنَّ الراوي) يُحتمل أنَّ هذا حلٌّ إِعْرَابٍ، فَيُؤْذَن بجواز حذف حذف أنَّ واسمها وإِبقاء خبرها، ويُحتمل أنَّه حلٌّ معنى، وأنَّ ابن شهاب مبتدأ وقوله: ((بِهِ)) خبره مُتعلَّق بكونه خاصٌّ عليه دليلٌ والتقدير والحال أنَّ ابن شهاب^(٥) راوٍ عنه.

قوله: (وحاصله أنَّ أصحَّ الأسانيد: ابن شهاب إِلَيْهِ).^(٦) أقول: ولم يتكلم بعد إِذا زيد راوٍ، والظاهر أنَّه إِذا أُريد زيادة راوٍ على هذا القول والذي بعده أنَّ يُزاد مالك؛ لأنَّه أَجَلُّ مَنْ أَخْذَ عن ابن شهاب كما هو معروف من كلام الثقات، وإذا زيد راوٍ آخر، فالشافعيُّ فَاحمد على نسق ما تقدَّم.

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، الزهرى، أبو بكر المدنى: أحد الفقهاء والمحاذفين، والأعلام التابعين بالمدينة، رأى عشرة من الصحابة - رضوان الله عليهم -، (ت: ١٢٤هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٤/١٧٧، تهذيب الكمال: ٢٦/٤١٩-٤٢٠.

(٢) في (أ) و (ب) "نتحقق" وما أثبتته من (ج).

(٣) "ذلك" لم ترد في (ج).

(٤) في نسخ المخطوط "والحال" وهو خطأً وما أثبته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٥) عبارة "مبتدأ" وقوله: (بِهِ) خبره متعلق بكونه خاصٌّ عليه دليلٌ والتقدير والحال أنَّ ابن شهاب" لم ترد في (ج).

(٦) وتمام عبارة الشارح: عَنْ زِينِ الْعَابِدِينَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. فتح الباقي: ١٠٣/١.

٢٠ - [أَوْ فَابْنُ سِيرِينَ عَنِ السَّلْمَانِي...عَنْهُ أَوِ الْأَعْمَشُ عَنْ ذِي الشَّانِ]

قوله: ((أَوْ فَابْنُ سِيرِينَ^(١))) انظر هذه الفاء هل هي الفصيحة أو غيرها؟ وفي "شرح التقريب"^(٢) للسيوطى في غير هذا الموضع ما نصّه: وفي "ال المعارف" لابن قتيبة^(٣): ولد لسيرين ثلاثة وعشرون[٤/ب] ولذا من أمّهات الأولاد^(٤).

وبه يرد على العصام^(٥) حيث تردد في كون سيرين ذكراً أو أنثى ذكره في "شرح الشمائل" قاله الطوخي^(٦)، أقول: الظاهر أنَّ الفاء زائدة.

قوله: (بَلْ لِتَنْوِيعِ الْخَلَافِ، كَمَا قَالَ) أي: في شرحه، أي لبيان أنواع الخلاف، أي: أنَّ المسألة ذات خلاف، وهو كليٌّ أقلَّ ما يتحقق في اثنين فاء، ولبيان أنواع ذلك الخلاف، وكأنَّه قال: وقد خاض به قومٌ فوق بینهم خلاف^(٧) فقيل: كذا، وقيل: كذا،

(١) محمد بن سيرين، أبو بكر الأنباري، الأنسي، البصري، الإمام، شيخ الإسلام، مولى أنس ابن مالك، وكان ثقة مأموناً فقيهاً إماماً كثير العلم ورعاً، وكان به صمم، (ت: ١١٠ هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ١٤٣/٧، سير أعلام النبلاء: ٦٠٦/٤.

(٢) شرح التقريب هو: تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى، للسيوطى (المتوفى: ٩١١ هـ).

(٣) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل المروزى، أبو محمد: العلامة، الكبير، ذو الفنون، النحوي، اللغوى، كان فاضلاً ثقة، (ت: ٢٧٦ هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٤٢/٣، سير أعلام النبلاء: ٢٩٦-٢٩٧/١٣.

(٤) تدريب الراوى: ٧٢٣/٢، المعارف، لابن قتيبة: ٤٤٢.

(٥) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفرايني عصام الدين: كان من بيت علم، ينتهي نسبه إلى أبي إسحق الإسفرايني وكان أبوه قاضياً باسفراين، (ت: ٩٤٥ هـ). ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٥٥-٥٦/١، الأعلام: ٦٦/١.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٣.

(٧) أَوْ: هنا في الموضعين ليست للتخيير، ولا للشك؛ ولكنها لتنويع الخلاف، والضمير في عنه عائدٌ إلى قوله في البيت الذي قبله: جده، يريدُ عليّ بن أبي طالب، أي: وقيل: أصحُّ الأسانيد ما رواه محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني، عن عليٍّ، وهو قولُ عمرو بن عليٍّ الفلاسِ، وعلىٍ بن المديني وسلیمان بن حرب إلا أنَّ ابن المديني قال: أجودُها: عبدُ الله بن عون، عن ابن سيرين، عن عبيدةَ عن عليٍّ. ينظر: مغني الليبب: ٥٠٩، شرح التبصرة والتذكرة:

وقيل: كذا، فظهر أنَّ المعنى على الواو هذا ما اقتضته العبارة، إلا أنَّه عند التأمل الصادق هذه الأقوال ليست إلا نوعاً واحداً للخلاف؛ لأنَّ الخلاف أقل ما يتحقق في اثنين، وقد يتحقق في ثلاثة، وفي أربعة، فجميع الأقوال تُعدُّ نوعاً واحداً.

قوله: (الفَلَاسُ)^(١) - بالفاء والسين المهملة -^(٢).

قوله: (إِلَى سَلْمَانَ، حَيِّ) أي: قبيلة، وسلمان هذا هو جده نسباً إليه، لكن لما كثرت أولاد جده صار قبيلة.

قوله: (وَالْمُحَدِّثُونَ يَفْتَحُونَ الْلَامَ) أي: فقد ارتكبوا خلاف الصحيح.

قوله: (أَيْ: عَنِ الْخَ)^(٣) لأنَّ عود الضمير في عنه على علي - رضي الله عنه - واضح عند من له خبرة بالغة من حيث إنَّ عبيدة بن عمرو، ويقال: قيس بن عمرو السلماني المرادي الكوفي^(٤) مشهور بالرواية عنه، ولم يجتمع بالنبي ﷺ، وأمَّا غير الخبرير فربما ظنَّ أنَّ الضمير للنبي ﷺ من جهة أنَّ ابن سيرين تابعي، وعبيدة روى عن من أدرك الجاهلية، وأسلم قبل وفاة النبي ﷺ فربما ظنَّ أنَّه صاحب^(٥) لكبر سنِّه وقدم أخباره انتهى بقاعي^(٦).

. ١١٠/١

(١) عمرو بن علي بن بحر بن كنiz الباهلي، أبو حفص، التصري، الصيرفي، الفلاس، الحافظ، الإمام، المجدد، الناقد، قال النسائي: ثقة، حافظ، صاحب حديث، (ت: ٢٤٩ هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٢٢/٦٢، سير أعلام النبلاء: ١١/٤٧٠.

(٢) ينظر: الأنساب، للسعاني: ١٠/٢٧٠.

(٣) ونظام عبارة الشارح: جد زين العابدين، وهو علي بن أبي طالب كما مرَّ. فتح الباقي: . ١٠٣/١

(٤) عبيدة بن عمرو السلماني، المرادي الكوفي، أبو مسلم، صاحب ابن مسعود، قال: أسلمت وصليت قبل وفاة رسول الله ﷺ بستين، ولم أره، وسلمان جدهم، (ت: ٧٢ هـ). ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٣/٢٣،١٠، تهذيب الكمال: ١٩/٢٦٦.

(٥) في نسخ المخطوط "جاهلي" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على النكت الوفية.

(٦) ينظر: النكت الوفية: ١/٩٩.

قوله: (معين) - بفتح الميم وكسر العين -^(١) قيل: إِنَّ اللَّوْحَ الَّذِي^(٢) غسل عليه النبي ﷺ وضعه عنده حتى دُفِنَ معه.

قوله: (مهران) - بكسر الميم وسكون الهاء -^(٣).

قوله: (أي: الحال) إل للكمال، أي: الصفة الكاملة، قيل: إِنَّمَا قال فيه ذي الشَّانِ؛ لأنَّه عند موته حصل في جنازته شأن عظيم، فقيل: صَلَّى عَلَيْهِ نَحْوُ مائة أَلْفٍ، إِلَّا إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَدِلِّسِينَ^(٤).

قوله: (نسبة للثَّنَعِ) - بفتحتين - كما في [٦٤٦] "الأنساب"^(٥).

٢١ - [النَّخِعِيُّ عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَلْقَمَهُ ... عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلُمُّ مَنْ عَمَّمَهُ]

قوله: (جملتها)^(٧) إنَّ أَرَادَ جملة المذكور في "الشرح الكبير" ستَّة، ورُدَّ عليه إِنَّ المذكور في الكبير أَربَعة هي: يحيى بن أبي كثير^(٨) عن أبي سلمة^(٩)

(١) تاريخ دمشق: ٦٥٠.

(٢) "الذِي" لم ترد في (ج).

(٣) ينظر: لب الباب في تحرير الأنساب: ٢٥٥.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٦٢٢.

(٥) الأنساب هو: لب الباب في تحرير الأنساب، لسيوطى (المتوفى: ٩١١هـ).

(٦) ينظر: لب الباب في تحرير الأنساب: ٦٢٦.

(٧) في نسخ المخطوط "جملته" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٨) يحيى بن أبي كثير، أبو نصر الطائي مولاهم، اليمامي، الإمام، الحافظ، أحد الأعلام، قال ابن حبان: كان من العباد، إذا حضر جنازة، لم يتعش تلك الليلة، ولا يكلمه أحد،

(ت: ١٢٩هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٦٧٨-٧٩٧، سير أعلام النبلاء: ٦٢٧-٢٨٠.

(٩) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشي، الزهري، الحافظ، أحد الأعلام بالمدينة، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، حدَّثَ عَنْ: أَبِيهِ بْشِيءَ قَلِيلٍ؛ لكونه توفيق وهذا صبي، قال أبو زرعة: ثقة، إمام. (ت: ٤٩٤هـ وقيل: ٤١٠هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٥١٨، سير أعلام النبلاء: ٤٢٨٧-٢٨٩٥.

عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، وقيل: شعبة^(١) عن قتادة^(٢) عن سعيد ابن المسيب^(٣) عن عامر أخي أم سلمة^(٤)، وقيل: الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - من روایة الأوزاعي^(٥) وهشام^(٦)، مالم يقع الاختلاف والاضطراب،

(١) شعبة بن الحجاج بن الورد، الواسطي، أبو بسطام: مولى ابن عتيك، وكان ثقة مأموناً ثبتاً صاحب حديث حجة، سمع الحسن، وطلحة بن مصرف، (ت: ١٦٠ هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٢٠٧/٧، التاريخ الكبير، للبخاري: ٤/٢٤٤.

(٢) قتادة بن دعامة السدوسي، وكان يكنى أبا الخطاب، وكان ثقة مأموناً حجة في الحديث، تابع تابع بصرى مقدم في علم العربية والعرب، عالم بأنسابها وأيامها، (ت: ١١٨ هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ١٧١/٧، إنباه الرواة: ٣٥/٣.

(٣) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب، أبو محمد القرشي: كان مولده لستيني مضتاً من خلافة عمر بن الخطاب وكان من سادات التابعين فقهًا وورعاً وعبادةً وفضلاً وزهادةً وعلماً، (ت: ٩٤ هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٨٩/٥، مشاهير علماء الأمصار، للبستي: ١٠٥.

(٤) عامر بن أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي، صهر النبي ﷺ، أخو أم المؤمنين أم سلمة، أسلم يوم الفتح، روى عنه سعيد بن المسيب، وذكره البخاري، وخليفة، ويعقوب بن سفيان، وابن أبي حاتم، وابن أبي خيثمة، وابن حبان في التابعين، وذكره ابن مدة في الصحابة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٧٨٨/٢، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: ٤٦٧/٣.

(٥) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، أبو عمرو الأوزاعي: شيخ الإسلام، عالم أهل الشام، كان ثقة مأموناً كثير الحديث والعلم والفقه حجة، وكان يسكن بيروت، وبها مات، (ت: ١٥٧ هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٣٣٩/٧، سير أعلام النبلاء: ١٠٧/٧.

(٦) هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، سنبر البصري، الربعي مولاهم، أبو بكر: الحافظ، الحجة، كان ثقة ثبتاً في الحديث، صاحب الثياب الدستوانية، كان يتجر في القماش الذي يجلب من دستوا، حدث عن: يحيى بن أبي كثير، وقتادة، (ت: ١٥٢ هـ وقيل: ١٥٣ هـ وقيل: ١٥٤ هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٢٠٦/٧، سير أعلام النبلاء: ١٤٩/٧ - ١٥٥.

وقيل: مُسَدَّدٌ^(١) عن يحيى بن سعيد^(٢) عن عبيد الله^(٣)^(٤) عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه -، وإن أراد جملة الأقوال من حيث هي، فهي عشرة هذه الأربع، وستة مذكورة في "الشرح الصغير"^(٥).

قوله: (وَيُمْكِنُ الزيادةُ) أي: إمكاناً وقوعياً فقد ذكر السيوطي أربعة عشر قولًا والساخاوي عشرين^(٦).

قوله: ((وَلَمْ)) أي: - بضم اللام -.

قوله: (من زِيادِتِه) أي: زيادة الناظم على ابن الصلاح من عممه، أي: واعتُب على ذلك لخطره وصعوبته، ولما لم يحكي القول المعتم بصيغة التمريض الدالة على لوم من ذهب إليه احتاج إلى التبيه على ذلك بقوله: ((وَلَمْ)) والظاهر أن التعميم

(١) مُسَدَّد بن مسرهد بن مسربيل الأَسدي، البصري، أبو الحسن: أحد أعلام الحديث، وحدث عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وكان من الأئمة الأثبات، وحدث عنه: البخاري، وأبو داود، (ت: ٢٢٨ هـ). ينظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى: ٣٤١/١، سير أعلام النبلاء: ٥٩١/١٠.

(٢) يَحْيَى بن سعيد بن أَبَان بن العاص، أبو أَيُوب القرشي، ثَمَّ الأموي من أهل الكوفة، الإمام، المحدث، الثقة، سكن بغداد، وحدث بها عن: يحيى بن سعيد الانصاري، حدث عنه: ابنه سعيد، وأحمد بن حنبل، (ت: ١٩٤ هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ١٩٩/١٦، سير أعلام النبلاء: ١٣٩/٩.

(٣) في نسخ المخطوط "عبد الله" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع: ١٢٢/٢، والنكت للزرκشي: ١٥٠/١، والنكت الوفية: ١٠٢/١.

(٤) عَبَيدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنُ حَفْصَ بْنُ عَاصِمَ بْنُ عُمَرَ بْنُ الْخَطَابِ الْقَرْشِيُّ الْعُدُوِيُّ الْعَمْرِيُّ، أَبُو عُثْمَانَ الْمَدْنِيُّ، الْإِمَامُ، الْمَجْوُدُ، الْحَافِظُ، مِنْ صَغَارِ التَّابِعِينَ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: عَبَيدُ اللهِ مِنَ النَّاقَاتِ، (ت: ١٤٧ هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ١٢٤/١٩، سير أعلام النبلاء: ٣٠٤/٦ - ٣٠٥.

(٥) ينظر: النكت الوفية: ١٠١/١ - ١٠٢/١.

(٦) ينظر: فتح المغيث: ٤٠-٣٩/١، تدريب الراوي: ٨٣-٨٥/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٤.

مكروه لا حرام، ومفهومه أنَّ من لا يُعِمِّم بأنَّ خَصَصَ لَا لوم ولا عتب عليه كما يُفهم
هذا أيضًا من قوله: سابقًا ((مُطلقاً)) وأنَّه لا يمسك عن ذلك، بل يُخاض فيه^(١).

قوله: (أَيْ: واعْتَبْ) فسَرَه بذلك مُجارةً للمصْنِف؛ فإنَّه مُتَعَدِّ بنفسه، وإلا فعتب
إِنَّما يتعَدَّ بحرف الجر، ففي "المصباح": عَتَبَ عَلَيْهِ عَثْبًا من بابِي^(٢) ضَرَبَ وقتلَ
انتهى^(٣).

المراد منه وأنَّ خبير بـأَنَّ صاحبَ "المصباح" فسَرَ عتب بلامه في تسخُط
فيكون في تفسير الشارح لُم باعتب إشارة إلى الاعتراض على المصْنِف حيث أطلق،
مع أنَّ المراد لوم شديد، الذي هو معنى العتب أشار له الطوخي^(٤)، وعَتَبَ من بابِي^(٥)
بابِي^(٦) ضَرَبَ وقتلَ.

قوله: (بِالْأَصْحَى)^(٧) أي: بثبوت الأَصْحَى.

قوله: (في ترجمة واحدةٍ) أي: لترجمة واحدة، مصدر ترجم كدرج، فالباء أصلية
من بُنْيَة المصدر^(٨)، ثمَّ صار حقيقة عرفية فيما يجعل إمام المبحث^(٩) كمالاً [٦/٤ ب]

(١) أي: ولم من عمَّم الحكم في أَصْحَى الأَسانيِد في ترجمة لصحابي واحد، بل ينبغي أن تقييد كل ترجمة منها ب أصحابها، قال الحاكم: إنَّ هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كل ما أدى إليه اجتهاده في أَصْحَى الأَسانيِد، ولكنَّ صاحبِي رواة من التابعين، ولهم أتباع اكثُرُهم ثقات لا يمكن أن يقطع الحكم في أَصْحَى الأَسانيِد لصاحبِي واحد. ينظر: معرفة علوم الحديث: ٥٤_٥٥، شرح التبصرة والتنكرة: ١١١/١.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٥.

(٣) في نسخ المخطوط "باب" وهو خطأً وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على المصباح المنير.

(٤) المصباح المنير: ٣٩١/٢.

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي، ١٦٨.

(٦) في نسخ المخطوط "باب" وهو خطأً وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على المصباح المنير.

(٧) في نسخ المخطوط "بالأَصْحَى" وهو خطأً وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٨) ينظر: المصباح المنير: ٧٣/١.

(٩) في (ج) "البحث".

كمالك [٦/٤ ب] عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه -، يدل عليه، أي: على أن الترجمة ما ذكر كلام الحافظ في "شرح النخبة"^(١)، وجعل ذلك ترجمة من حيث الإشارة إلى الأحاديث الواردة من تلك الجهة، والحاصل أن المحكوم عليه تلك الترجمة الواحدة والمحكوم به أصحية الأسانيد.

وقوله: (الصحابي) احترز بذلك عما إذا كانت ترجمة واحدة لصحابيين، لأن يقول: مالك عن نافع عن ابن عمر وابن مسعود - رضي الله عنهما -، والظاهر أن هذا مثل الأول وإن كان أخف منه، وأماماً إذا تعددت الترجمة كما إذا قلت: مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه -، الليث بن سعد^(٢) عن يزيد بن أبي حبيب^(٣) عن أبي الخير^(٤) عن عقبة بن عامر^(٥) - رضي الله عنه - أصح الأسانيد^(٦)، فلا عتب؛ لأنَّه وإن كان فيه تعميم إلا أنه أخف^(٧) من الذي قبله، الذي قلنا أنه أخف من الأول.

(١) ينظر: نزهة النظر: ٧٧.

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث: الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام، وعالم الديار المصرية، سمع: عطاء بن أبي رباح، وابن أبي مليكة، (ت: ١٧٥ هـ). ينظر: مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور: ٢٤٦/٢١، سير أعلام النبلاء: ١٣٦-١٣٧/٨.

(٣) يزيد بن أبي حبيب سعيد الأزدي المصري، أبو رجاء: الإمام، الحجَّة، فقيه مصر وشيخها، ومفتفيها، وقال الحافظ ابن حجر، ثقة فقيه، وكان يرسل، (ت: ١٢٨ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء: ٣١/٦، تهذيب التهذيب: ١١/٣١٨.

(٤) مرثد بن عبد الله اليزني، أبو الخير المِصْرِي: ويُزن بطن من حمير، عالم الديار المصرية، ومفتفيها، حدث عن: أبي أبي الأنصاري، حدث عنه: جعفر بن ربيعة، (ت: ٩٠ هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٢٧/٣٥٧-٣٥٨، سير أعلام النبلاء: ٤/٢٨٤-٢٨٥.

(٥) عقبة بن عامر بن عبس الجهني، أبو عمرو: صحب النبي ﷺ، فلما قُبضَ رسول الله ﷺ وندب أبو Bakr الناس إلى الشام خرج عقبة بن عامر فشهد فتوح الشام ومصر وشهد مع معاوية صفين، (ت: ٥٥٨ هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٧/٣٤٥، الاستيعاب: ٣/١٠٧٣.

(٦) ينظر: المقنع: ١/٥١، شرح التبصرة والتذكرة: ١/١١٢، النكت للزرکشي: ١/٢٥٨.

(٧) في (أ) و (ج) "أفقه" وما أثبته من (ب).

قوله: (عَامًا) أي: شاملاً لجميع الأسانيد ليس هذا من شمول الكل لجزائه ولا الكلي لجزئياته، بل بمعنى آخر، وهو أنه لا يخرج فرد عن ذلك الحكم.

قوله: (كَأْنَ يَقُولُ إِلَخٌ) ^(١) المناسب لقوله: (مَنْ عَمِّمَ الْحُكْمَ إِلَخٌ) أَنْ يقول: كأن يقول^(٢): مالك إلخ أصح الأسانيد.

قوله: (وَالْحَاكِمُ) أي: لأنَّ الحاكم بذلك، أي: بسبب ذلك، أي: الانشار فهو على العلية.

قوله: (عَلَى خَطَرٍ) أي: إشراف.

قوله: (بِمِثْلِهِ) الباء زائدة.

قوله: (لَيْسَ فِي الرُّوَاةِ مَنْ اسْمُهُ كَذَا) ^(٣) إلخ أي: إن قولهم: ليس في الرواية إلخ، قيل فيه: الحاكم بذلك على خطر من الخطأ، ولو قال: لأنَّ الحاكم بذلك، أي: بالتعيم على خطر من الخطأ لشدة الانتشار لكن أوضح.

قال الطوخي: وهذا بخلاف قوله: ليس في التابعين مثلاً من اسمه كذا^(٤).

قوله: (بِلْ إِنْ كَانَ وَلَابْدُ) اسم لا يبني معها على الفتح، وخبرها محفوظ، تقديره منه، واسم كان عائد على الخوض، وخبرها محفوظ، تقديره مراداً، والجملة فعل^(٥) الشرط، وجملة ولابد حال فاللواو للحال.

قوله: (يَنْبَغِي [لَهُ] أَنْ يُقْيِدَ) جواب الشرط، والتقدير بل إن كان الخوض مراداً، والحال أنه لا فرق منه ولا محيد عنه، ينبغي أن يقيّد، أي: [٤٧/أ] يندب ولا يجب.

(١) وتمام عبارة الشارح: أصح الأسانيد: مالك عن نافع، عن ابن عمر كما مر لشدة الانتشار.

فتح الباقي: ١٠٤/١.

(٢) عبارة "كأن يقول" لم ترد في (ج).

(٣) "كذا" لم ترد في (ج).

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٥.

(٥) في (ج) "فعلة".

(٦) "له" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتتها اعتماداً على فتح الباقي.

وقال السيرافي^(١) في "شرح الكتاب"^(٢)^(٣): قد تأتي الواو بمعنى من، ومنه قوله: ولا بد وأن يكون كذا، أي: من أن يكون^(٤) كذا أفاد ذلك الطوخي^(٥)، ثم في هذا التعبير التعبير إشارة إلى أن الأولى ترك ذلك أيضاً.

قوله: (يُقَيِّدُ^(٦) كُلَّ ترجمة) أي: الحكم على كل ترجمة.

قوله: (أَوْ بِالْبَلْدَةِ) أي أصحاب البلد.

قوله: (كما اختاره الحاكم) قال الطوخي: فيه أن هذا ليس على طبق ما تكلموا فيه من عدم التقيد براوِ معيَن، وهذا مقيَّد به انتهي^(٧) فتَأَمَّل.

قوله: (لَاَنَّهُ أَقْلُ^(٨) انتشاراً) يفيد أن الانتشار موجود إلا أنه أقل، وهو كذلك.

قوله: (فَيَقُولُ^(٩) إِلَخ) المناسب لما تقدَّم الزهرى عن سالم عن أبيه عن جده أصح أسانيد عمر - رضي الله عنه -^(١٠)، أي: أصح الأسانيد المنسوبة لعمر - رضي الله عنه - من حيث أنه نهاية تلك الأسانيد المتفاوتة.

(١) الحسن بن عبد الله بن المرزيان السيرافي، أبو سعيد: القاضي، العلامة، إمام النحو، صاحب التصانيف، ونحوى بغداد، (ت: ٣٦٨هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٣٤٨/١، سير أعلام النبلاء: ٢٤٧/٢٤٨.

(٢) في (أ) و (ب) "الكذاب" وما أثبته من (ج).

(٣) شرح الكتاب هو: "شرح كتاب سيبويه"، للسيرافي (المتوفى: ٣٦٨هـ).

(٤) في (أ) " تكون" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٧، الفوائد العجيبة، لابن عابدين: ٣٥.

(٦) في (أ) "تعيد" وما أثبته من (ب) و (ج).

(٧) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٨.

(٨) في (ج) "قل".

(٩) في (أ) و (ب) "فقول" وفي (ج) "فتقول" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(١٠) معرفة علوم الحديث: ٥٥، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٤.

قوله: (وهكذا إلخ) راجع لما فيها التقييد بالصحابي أو البلد، فمن الأول أن تقول: أصحُّ أسانيد الصديق - رضي الله عنه - : إسماعيل بن أبي خالد^(١) عن قيس بن أبي حازم^(٢) عن أبي بكر - رضي الله عنه -، وأصحُّ أسانيد أبي هريرة - رضي الله عنه -: الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - رضي الله عنه -^(٣)، ومن الثاني أثبتت أسانيد الشاميين: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن حسان بن عطية^(٤) عن الصحابة - رضي الله عنهم -^(٥).

قوله: (مُئِّنِه) - بكسر الباء مع تشديدها -.

قوله: (قال النَّوْوَيْ) ^(٦) هذا كلامٌ مُستأنف.

(١) إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي، مولاهم، الكوفي، أبو عبد الله: الحافظ، الإمام الكبير، رأى أنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع، وقال يحيى بن معين: ثقة، (ت: ١٤٦ هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٣٣٣/٦، تهذيب الكمال: ٦٩/٣ - ٧٤.

(٢) قيس بن أبي حازم البجلي، الأحمسي، الكوفي، أبو عبد الله: أدرك الجاهلية، أسلم، وأتى النبي ﷺ ليبايعه، فقبض نبي الله وقيس في الطريق، ولأبيه صحبة، روى عن: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، (ت: بعد ٩٠ هـ) أو قبلها. ينظر: تاريخ بغداد: ٤٦٤/١٤، سير أعلام النبلاء: ١٩٨/٤.

(٣) ينظر: معرفة علوم الحديث: ٥٥، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٤ . ١٧٤.

(٤) حسان بن عطية المحاربي ، مولاهم، الشامي، الدمشقي، أبو بكر: الإمام، الحجة، حدث عن: أبي أمامة الباهلي، وحدث عنه: الأوزاعي، وثقة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، (ت: بعد ١٢٠ هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٣٤-٣٦/٦، سير أعلام النبلاء: ٤٦٦-٤٦٧/٥.

(٥) النكت للزرκشى: ١٥٧/١، المقنع: ٥١/١، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ١٥٦ ، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٧-١٧٦.

(٦) يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي، أبو زكريا: الشيخ، الإمام، العلامة، محيي الدين، شيخ الإسلام، أستاذ المتأخرین، محرر المذهب ومضابطه ومرتبه، (ت: ٦٧٦ هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٩٥/٨، طبقات الشافعيين، لابن كثير: ٩٠٩-٩١٠.

قوله: (هذه العبارة) أي: التي فيها التقييد، أعني قولهم: أصح أسانيد عمر - رضي الله عنه - كذا وكذا إلخ، لا المطلقة وإلا فلائمها الصحة قطعاً.

قوله: (ومراؤهُم أرجحه إلخ) لا يخفى أن هذه العبارة تفيد اشتراكاً في الرجحانية، وهذه أرجح وكلٍّ منها ينافي الضعفية؛ لأنَّها مرجوحة فالمناسب الاقتصر على قوله: (أو أقله ضعفاً) فتدبر.

قوله: (ومن ذلك: أصح مسلسل) لأنَّ المسلسلات شأنها الضعف.

قوله: (وسيأتي) أي: المسلسل ويحتمل أن يكون الفاعل قوله: أصح مسلسل.

قوله: (في محله) لا يخفى أنه على المعنى الثاني ظاهر، وأماماً على المعنى الأول فالمراد بمحله موضعه اللائق، وضعه فيه، كان يكون عقب الباب الفلاني [٤٧/ب] مثلاً كما يتبيَّن قوله: في أصحية المناسب في أصح؛ لأنَّه المحمول على الترجمة، كمالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه -، وأيضاً يقع في الوهم أنَّ الأصحية صفة الأسانيد.

قوله: (في النظم) وكذا في "شرحه الصغير" وما أدرى ما الكبير؟ إلا أنَّ قضية

قوله: (إلا فقد تكلموا إلخ) أنَّ يكون الكبير كذلك.

قوله: (لأنَّها الأهم) أي: ليفيد تقديمها عند التعارض؛ لأجل الاحتجاج الذي هو مقصودهم، وتعبيره بذلك دون المهم يفيد الاشتراك، وهو كذلك لما سيأتي في آخر العبارة من قوله: (وفائدته).

قوله: (إلا فقد تكلموا إلخ) أي: إلا نقل أنَّها الأهم، بل قلنا؛ لأنَّها الواقع، أي: لا غيرها فلا يصح؛ لأنَّهم قد تكلموا على أوهاتها، ثمَّ في هذا الكلام بحث؛ لأنَّ الذي في المصنف الأصحية المطلقة، فلا يُقابلها^(١) إلا الأدونية المطلقة، وهي لم يذكرها، بل ما ذكر إلا الأدونية المقيدة، وهي لا تُقابلها الأصحية المطلقة، بل الأصحية المقيدة، فلم يذكرها ولا مقابلتها فتدبر.

(١) في (ج) يقال.

تنبيه: ذكر الأَدُونِيَّة باعتبار الصاحب على طريق المثال، وسكت عن ذلك باعتبار البلدان، وهي موجودة أَيْضًا، فمن ذلك: أَوْهَى أَسانيِد المُصْرِين: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٥) بْنُ الْحَاجِ بْنِ رَشِيدَيْن^(٦) بْنُ سَعْدٍ^(٧) عَنْ أَبِيهِ^(٨) عَنْ جَدِّهِ^(٩) عَنْ قُرَّةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(١٠) عَنْ كُلِّ مَنْ رَوَ عَنْهُ اَنْظَرَ الطَّوْخِي^(١١).

قوله: (السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ)^(١٢) في نسخ بالسين والراء، وفي نسخة صحيحة السُّدِّي - بضم السين وتشديد الدال المكسورة -^(١٣).
قوله: (فَرَازَةً) - بالفاء والزاي المعجمة -^(١٤).

(١) في نسخ المخطوط "رشيد" وهو خطأ وما أثبته هو الصواب اعتماداً على حاشية الطوخى.

(٢) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَاجِ بْنِ رَشِيدَيْن بْنُ سَعْدٍ، أَبُو جَعْفَرٍ: الْمَصْرِيُّ، الْحَافِظُ، الْمَقْرِيُّ، فِيهِ ضَعْفٌ، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، (ت: ٢٩٢ هـ). يَنْظَرُ: تارِيخُ دِمْشَقٍ: ٢٣٣/٥، حَسَنٌ، المحاضرة: ٤٨٧/١.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَاجِ بْنِ رَشِيدَيْن الْمَهْرِيُّ، قَالَ الْعَقِيلِيُّ: فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: كَانَ بَيْتُ رَشِيدَيْن خُصُّوا بِالضَّعْفِ رَشِيدَيْن ضَعِيفٌ وَابْنُهُ حَاجٌ ضَعِيفٌ وَلِحَاجٌ بْنُ يَقَالُ لَهُ: مُحَمَّدٌ، ضَعِيفٌ، (ت: ٢٤٢ هـ). يَنْظَرُ: مِيزَانُ الْاعْدَالِ، لِلذَّهَبِيِّ: ٣/٥١٠، لِسَانُ الْمِيزَانِ، لِابْنِ حَجْرٍ: ٧/٥٥.

(٤) حَاجٌ بْنُ رَشِيدَيْن بْنُ سَعْدٍ الْمَصْرِيُّ، ضَعِيفُهُ ابْنُ عَدِيٍّ، (ت: ١١١ هـ). مِيزَانُ الْاعْدَالِ: ١/٤٦١، لِسَانُ الْمِيزَانِ: ٢/١٧٦.

(٥) قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ حَيْوَلٍ بْنُ نَاثِرَةِ ابْنِ عَبْدِ بْنِ عَامِرٍ الْمَعَافِرِيُّ، الْمَصْرِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًا، (ت: ١٤٧ هـ). يَنْظَرُ: تَهذِيبُ الْكَمالِ: ٢٣/٥٨١، تارِيخُ إِسْلَامٍ: ٣/٩٥٣.

(٦) حاشية الطوخى على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٨٤.

(٧) السري بن إسماعيل الهمданى، الكوفي، ابن عم الشعبي، قال يحيى بن سعيد: استبان لي كذبه في مجلس، وقال النسائي: متروك الحديث. يَنْظَرُ: الْكَاملُ فِي ضَعْفِ الْرِّجَالِ، لِلْجَرجَانِيِّ: ٤/٥٣٨، تَهذِيبُ الْكَمالِ: ١٠/٢٢٧-٢٣٠. (٨) يَنْظَرُ: الْأَنْسَابُ، لِلْسَّمْعَانِيِّ: ٧/١٠٩.

قوله: (ابن المُحَبَّ)^(٢) - بِمُهْمَلَةٍ وَمُوْحَدَةٍ مُشَدَّدَةٍ - قاله في "التقريب"^(٣)^(٤).

قوله: (عَيَّاشٍ)^(٥) - بَعْنَ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَهَا مَثَانَةٌ تَحْتَ مُشَدَّدَةٍ -^(٦).

قوله: (ترجح إلخ)^(٧) الأَنْسَب مرجوحة بعضها؛ إذ هذه الصيغة صيغة مرجوحة إلا أنها فائدة بحسب اللازم، أي: ترجح ما ليس بأوهى على ما هو أوهى.

قوله: (وتَمْيِيزُ مَا يَصْلُحُ لِلاعْتَبَارِ) أي: قالوا هي يصلح للاعتبار دون الأوهى، ولم يرد بالاعتبار السبب، بل أراد به التقوية، ولا يخفى أن هذا ثمرة الترجح، فهو من عطف ثمرة الشيء [٤٨/أ] على نفس ذلك الشيء.

(١) لب اللباب في تحرير الأنساب: ١٩٧.

(٢) داود بن قحذم بن سليمان بن ذكوان، أبو سليمان، الطائي، البصري، صاحب كتاب العقل، ولبيته لم يصنفه، قال أحمـد: لا يدرـي ما الـحـدـيـثـ، وـقـالـ اـبـنـ الـمـدـيـنـيـ: ذـهـبـ حـدـيـثـهـ، (تـ: ٢٠٦ـهـ). يـنـظـرـ: تـارـيـخـ بـغـدـادـ: ٣٢٦ـ/٩ـ، مـيـزـانـ الـاعـتـالـ: ٢٠ـ/٢ـ.

(٣) التقريب هو: "تقريب التهذيب"، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ـهـ).

(٤) تقريب التهذيب: ٢٠٠ رقم [١٨١١].

(٥) أبان بن أبي عيـاشـ، واسمه فـيـروـزـ ويـقـالـ: دـيـنـارـ، مـولـىـ عـبـدـ الـقـيـسـ، الـعـبـدـيـ، أـبـوـ إـسـمـاعـيلـ الـبـصـرـيـ، قـالـ يـحـيـيـ بـنـ مـعـينـ: ضـعـيفـ، وـقـالـ النـسـائـيـ: مـتـرـوـكـ الـحـدـيـثـ، (تـ: ١٤٠ـهـ). يـنـظـرـ: الـطـبـقـاتـ الـكـبـرـىـ: ١٨٨ـ/٧ـ، تـهـذـيـبـ الـكـمـالـ: ٢ـ/١٩ـ٢ـ.

(٦) يـنـظـرـ: السـلـوكـ فـيـ طـبـقـاتـ الـعـلـمـاءـ وـالـمـلـوـكـ، لـبـهـاءـ الـدـيـنـ الـجـدـيـ: ٤٢٦ـ/١ـ.

(٧) وـتـمـيـزـ مـاـ يـصـلـحـ لـلاـعـتـبـارـ مـاـ لـاـ يـصـلـحـ لـهـ، وـالـلـهـ تـعـالـىـ هـوـ الـمـوـقـعـ. فـتـحـ الـبـاقـيـ: ١٠٥ـ/١ـ.

فِيهِنَّ مَا لَلَّا يَأْتِي مَالَكُرْمَانِيَّةِ

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية	ت
١٠٥	٥	الفاتحة	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	١
١٤٨	٦٠	البقرة	﴿فَأَنْجَرْتَ مِنْهُ أَثْنَتَ عَشْرَةَ عَيْنًا﴾	٢
١٧١	٢٥٩	البقرة	﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾	٣
٧١	٢٨٢	البقرة	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُ كُمُّ الْأَمْلَأَ﴾	٤
أ	١٦٤	آل عمران	﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهِمْ يَتَلوُ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيْهِمْ وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لِغَى ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	٥
٧٩	٤٨	النساء	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ﴾	٦
١	٨٠	النساء	﴿مَنْ يُطِعُ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾	٧
١٧٤-٩٦	٨	المائدة	﴿أَعْدَلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾	٨
١٧١	٩٠	الأَنْعَام	﴿فَهُدِدُهُمْ أَقْتَدِهِ﴾	٩
١٨٦	٩٧	هود	﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾	١٠
٨٣	٧	إِبراهيم	﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾	١١
١٣٨	٣٤	إِبراهيم	﴿وَإِنْ تَعْدُوا نَعْمَتَ اللَّهِ لَا تُخْصُوهَا﴾	١٢
٨٠	١	الإِسراء	﴿سُبْحَانَ اللَّهِ الَّذِي﴾	١٣
١٤٠	٤٤	الإِسراء	﴿وَإِنْ مَنْ شَئْ إِلَّا يُسْبِحُ بِحَمْدِهِ﴾	١٤

٧٨	٢٢	الأنبياء	﴿لَوْكَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	١٥
١٠٣	١٠	الصفات	﴿فَاتَّبَعَهُ وَشَهَادُ ثَاقِبٌ﴾	١٦
١٧٢	٥١	فصلت	﴿فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾	١٧
٢٢٢	٣٤	القمر	﴿تَسْجِنُهُ وَيَسْجِرِ﴾	١٨
١٧٢	٢٨	الحالة	﴿مَالِيَةٌ﴾	١٩
١٧٢	٢٩	الحالة	﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾	٢٠
٩٤	١١	الضحي	﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَخَدِّثْ﴾	٢١
١٧٢	١٠	القارعة	﴿مَاهِيَّةٌ﴾	٢٢

فهرس الأحاديث وما لا يُنكر

الصفحة	طرف الحديث	ت
١٥٤	«أَبْيَضَ مُشَرَّبًا بِحُمْرَةٍ»	١
١٢٠	«اللَّهُمَّ ارْضُ عَنَّا فَإِنْ لَمْ تَرْضِ فَاعْفُ»	٢
١٤٠	«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»	٣
١٨٤	«اللَّهُمَّ لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتُهُ سَهْلًا، وَأَنْتَ إِذَا شِئْتَ جَعَلْتَ الْحَزْنَ سَهْلًا»	٤
٢٢٤	«إِنَّ أَخَاكِ رَجُلٌ صَالِحٌ لَوْ أَتَّهُ يَقُومُ اللَّيلَ»	٥
٧٦	«إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ»	٦
١٤٣-١٤٢	«أَنَا نَبِيُّ الْمَرْحَمَةِ»	٧
١٤٣	«أَنَا نَبِيُّ الْمَلْحَمَةِ»	٨
١٩٣	«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»	٩

٨٥	« أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُونَ لَهُ »	١٠
١٢٦	« كُلُّ أَمْرٍ »	١١
٢٣٣	« لَا تُسَمُّوا الْعِنَبَ الْكَرْمَ، فَإِنَّ الْكَرْمَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ »	١٢
٢٣٠	« لَا يَبِعُ بَعْضُكُمْ »	١٣
٨٠	« مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفِعَهُ اللَّهُ »	١٤
١٥٦	« مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبٍ »	١٥
١١٩	« مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، سَلَامٌ عَلَيْكَ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهَ ... »	١٦
٢٢٤	« نِعْمَ الرَّجُلُ »	١٧
٨٠	« وَلَكِنْ قُولُوا: عَنْدَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ »	١٨
٢٣٢	« وَنَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ »	١٩
٢٣١	« وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ »	٢٠
٢٣١	« وَنَهَى عَنْ حَبَلِ الْحَبَلَةِ »	٢١
٨٢	« يا رب كن لابني سليمان فأحابه الله سبحانه وتعالى بقوله: يكون لي أكون له »	٢٢
١١٧	« يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا »	٢٣

فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم	ت
٢٤٩	أبان بن أبي عيّاش	١
١٢٤	إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي	٢
٢٣٧	إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفرايني عصام الدين	٣
٣٣	إبراهيم بن موسى الفيومي	٤
٣٧	أبو الحسن بن عمر بن علي القلعي	٥
١٢٦	أبو بكر القاضي، المعروف بالباقلاني	٦
١١١	أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني	٧
٢٣٩	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف	٨
٧٩	أحمد البرلسبي المصري الشافعى، الملقب بعميره	٩
١٠٧	أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطى	١٠
١٨٢	أحمد بن الحسين بن أحمد، أبو شجاع	١١
٢٣	أحمد بن رجب بن طيبغا الشافعى	١٢
٣٦	أحمد بن رجب بن محمد البقرى	١٣
٣٦	أحمد بن عبد الفتاح الشهير بالملوى	١٤
٣٥	أحمد بن عمر الأسقاطى	١٥
٣٤	أحمد بن عمر الظيرى	١٦

١١٢	أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمَ الصَّبَاغِ الْعَبَادِيِّ	١٧
٢٤	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ الْمَعْرُوفِ بَابْ حَمَادَة	١٨
٣٧	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنُ أَحْمَدَ الشَّهِيرِ بِالدرَّدِيرِ	١٩
٢٤٨	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنُ الْحَجَاجِ	٢٠
٧٩	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنُ عَلَىِ الْغَنِيمِيِّ	٢١
٣٧	أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنُ أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدَ الْبَيْلِيِّ	٢٢
١١٠	أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْمَعْرُوفِ بَابْ السَّمِينِ	٢٣
٢٣٣	إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْرُوفِ بَابْ رَاهُوِيِّهِ	٢٤
٢٤٦	إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ	٢٥
١٢٩	إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادَ الْجَوَهِريِّ	٢٦
٢٥	بَدْرُ الدِّينِ حَسْنُ بْنُ يَحْيَى بْنُ الْمَزْلَقِ	٢٧
١٥	بَرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ	٢٨
١٤	بَرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْأَبْنَاسِيِّ	٢٩
٢٢٣	بَشَرُ بْنُ الْحَارِثِ الْمَعْرُوفُ بِبِشْرِ الْحَافِيِّ	٣٠
١٤	جَمَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحَسَنِ الْإِسْنَوِيِّ	٣١
١٩١	حَبِيبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْرُوفُ بِالْخَطَابِيِّ	٣٢
٢٤٨	حَجَاجُ بْنُ رَشِيدَيْنِ بْنُ سَعْدٍ	٣٣
٢٤٦	حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةِ	٣٤
٢٤٥	الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْزِبَانِ السِّيرَافِيِّ	٣٥
٢٤	حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَمِنِيِّ	٣٦
١٥٤	حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَطَلَبِ	٣٧
٢٠٩	خَلِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ	٣٨
١٠	خَلِيلُ بْنُ كِيكَلَدِيِّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَلَائِيِّ	٣٩
٢٤٩	دَاوِدُ بْنُ الْمَهْبِرِ	٤٠

١٨	زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري	٤١
٢٣٤	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٤٢
٣٥	سالم بن محمد النفراوي	٤٣
٢٤٨	السري بن إسماعيل الهمداني	٤٤
٢٤٠	سعيد بن المسيب	٤٥
١١٧	سعيد بن مساعدة ويُعرف بالأخفش	٤٦
١٠	سليمان بن إبراهيم بن المطوع	٤٧
٢٤٠	شعبة بن الحجاج	٤٨
١٥	شهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني	٤٩
٣٨	صالح بن محمد بن صالح السباعي	٥٠
١٣	صدر الدين محمد بن إبراهيم الميدومي	٥١
٢٤٠	عامر بن أبي أمية بن المغيرة	٥٢
١٠٦	عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني	٥٣
٣٧	عبد الرحمن بن جاد الله البناني	٥٤
٢٤٠	عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي	٥٥
٢٣	عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الزركشي	٥٦
٢٢٣	عبد الرحمن بن مهدي بن حسان	٥٧
٧	عبد الرحيم بن الحسين العراقي	٥٨
٩	عبد الرحيم بن شاهد الجيش	٥٩
٢٣	عبد الرحيم بن محمد المعروف بابن الفرات	٦٠
٢٣٥	عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري	٦١
٨	عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة	٦٢
٢٢٦	عبد القاهر بن طاهر التميمي	٦٣

٢٣٧	عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	٦٤
٢٢٦	عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي	٦٥
١٧١	عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام	٦٦
٩٦	عبد الملك بن عبد الله، الجوني	٦٧
١١١	عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان	٦٨
٢٢٦	عبد الله بن وهب بن مسلم	٦٩
٢٤١	عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم	٧٠
٢٣٨	عبيدة بن عمرو السلماني	٧١
٢٤	عثمان الشيخ فخر الدين السنباطي	٧٢
١٢٨	عثمان بن عبد الرحمن ابن عثمان المعروف بابن الصلاح	٧٣
٢٤٣	عقبة بن عامر	٧٤
١٣	علاء الدين مغلطاي بن قلبيج البكري	٧٥
١٩٣	علقمة بن وقاص الليثي	٧٦
١٠٧	علي الأجهوري المالكي	٧٨
٣٤	علي بن أحمد الشناوي	٧٩
٢٨	علي بن أحمد بن مكرم الله العدوبي	٨٠
٢٣٥	علي بن الحسين بن علي زين العابدين	٨١
١٩٨	علي بن عبد الله تاج الدين التبريزى	٨٢
١٣	علي بن عثمان بن إبراهيم المشهور بابن التركمانى الحنفى	٨٣
١٨١	علي بن علي الشبراملىسى	٨٤
٢٢٧	علي بن عمر بن أحمد الدارقطنى	٨٥
١٩٧	علي بن محمد المعروف بالشريف الجرجانى	٨٦

٢٢٧	عمر بن رسلان بن نصير البلقيني	٨٧
٢٠٢	عمر بن علي المعروف بابن الملقن	٨٨
١٣٩	عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه	٨٩
٢٣٨	عمرو بن علي بن بحر الباهلي الفلاس	٩٠
٣٣	عيسى بن علي القاهري الشهير بالنمرسي	٩١
١٠٧	عيسى بن محمد المعروف بالصفوي	٩٢
١٠٥	قارئ الهدایة	٩٣
٢٤٠	قتادة بن دعامة السدوسي	٩٤
٢٤٨	قرة بن عبد الرحمن	٩٥
٢٤٦	قيس بن أبي حازم	٩٦
٢٤٣	الليث بن سعد	٩٧
١٣٧	محمد (الصغير) بن محمد بن عبد الله	٩٨
٣٥	محمد السجيني الشافعي الضرير	٩٩
١٦٤	محمد المسندي	١٠٠
١١٤	محمد بن أبي بكر المعروف بابن الدماميني	١٠١
٣٤	محمد بن أحمد المعروف كوالده بعقيلة	١٠٢
١٠٩	محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي	١٠٣
١٧٢	محمد بن أحمد بن الإمام الحسن ابن علي بن داود، اليمني	١٠٤
٣٥	محمد بن أحمد الشهير بالعشماوي	١٠٥
٩	محمد بن أحمد بن عثمان بن عدлан	١٠٦
٣٨	محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي	١٠٧
٩٦	محمد بن أحمد جلال الدين المحلي	١٠٨
٩	محمد بن إسحاق البليبيسي	١٠٩

١٠	محمد بن إسماعيل المعروف بابن الخباز	١١٠
٢٤٨	محمد بن الحاج بن رشدين	١١١
١٣١	محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي	١١٢
٨٣	محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي	١١٣
١٣	محمد بن جعفر بن محمد القناوي	١١٤
٢٣٧	محمد بن سيرين	١١٥
٣٦	محمد بن عبادة بن بري العدوبي	١١٦
١٧٠	محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي	١١٧
٢٤	محمد بن عبد الرحمن الكفرسوسبي	١١٨
٣٤	محمد بن عبد الرحمن بن زكري	١١٩
١٢٨	محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر العلقمي	١٢٠
٣٦	محمد بن عبد الرحيم بن محمد السلموني	١٢١
٣٥	محمد بن عبد السلام البناني الفاسي	١٢٢
٣١	محمد بن عبد الله الخرشي	١٢٣
١١٣	محمد بن عبد الله بن مالك	١٢٤
٢٠٩	محمد بن عبد الله الحكم النيسابوري	١٢٥
١٣٥	محمد بن علاء الدين البابلي	١٢٦
٩	محمد بن علي بن عبد العزيز القطرواني	١٢٧
٢٣	محمد بن علي بن يعقوب القaiاتي	١٢٨
٢١٨	محمد بن محمد بن أبي بكر أبو المعالي،	١٢٩
٣٨	محمد بن محمد بن أحمد المعروف بالأمير	١٣٠
٢٤	محمد بن محمد جلال الدين أبو السعادات	١٣١
٣٧	محمد بن محمد الزبيدي الملقب بمرتضى	١٣٢
٣٥	محمد بن محمد، شمس الدين الدفري	١٣٣

٢٣٦	محمد بن مسلم بن شهاب الزهري	١٣٤
٢٣١	محمد بن مكي بن محمد الكشميوني	١٣٥
٣٧	محمد بن موسى المعروف بالشافعي	١٣٦
٢٣٠	محمد بن موسى ، أبو بكر الحازمي	١٣٧
٣٤	محمد صلاح الدين البرلسي الشهير بشلبي	١٣٨
٨٨	محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي	١٣٩
١٢٩	مُحَمَّدْ بْنُ عُمَرْ بْنُ مُحَمَّدْ بْنُ أَحْمَدْ الْخَوَارِزَمِيُّ الزَّمْخَشِرِيُّ	١٤٠
٢٤٣	مرثد بن عبد الله البزني، أبو الخير	١٤١
٢٤١	مسدد بن مسرهد بن مسريل الأسدية	١٤٢
١٢٧	مسعود بن عمر بن عبد الله التقازاني	١٤٣
١٧٩	مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري	١٤٤
٣٤	مصطففي بن أحمد المصري الشهير بالعزيزى	١٤٥
٢٦٠ ٧٦	منصور الطوخي	١٤٦
١٥٥	نافع مولى عبد الله بن عمر	١٤٧
٢٢٦	النعمان بن ثابت، أبو حنيفة التيمي	١٤٨
١٤	نور الدين علي بن أبي بكر	١٤٩
٢٤٠	هشام بن أبي عبد الله الدستوائي	١٥٠
١٥	ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم، أبو زرعة	١٥١
٢٣٩	يحيى بن أبي كثير	١٥٢
٢٤١	يحيى بن سعيد	١٥٣
٢٤٦	يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووى	١٥٤

١٥٥	يحيى بن عبد الله بن بکیر	١٥٥
٨٨	يحيى بن محمد بن محمد المناوي	١٥٦
٢٤٣	يزيد بن أبي حبيب	١٥٧
٣٦	يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفتي	١٥٨

فهرس البلدان والأماكن

الصفحة	البلدان والأماكن	ت
٣١	بولاق	١
١٨	سنیکة	٢
١٠٤	القاهرة	٣
٢٨	منسفیس	٤
٨٨	منیة ابن خصیب	٥
١٨٠	نیسابور	٦

الكتاب والمراجع

بعد القرآن الكريم.

١. الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
٢. آثار البلاد وأخبار العباد: زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت: ٦٨٢هـ)، دار صادر - بيروت.
٣. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار للنشر - عمان، ط الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٥٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥. الإحکام في أصول الأحكام: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي ابن محمد بن سالم الثعلبي الأدمي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
٦. اختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الثانية.
٧. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن عبد الملك القسطلاني القمي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت: ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى للأميرية - مصر، ط السابعة ١٣٢٣هـ.

٨. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق عليه السلام: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت: ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتحريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٩. أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٠. إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر): محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت: ١١٨٢ هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أوج سير، دار ابن حزم - بيروت، ط الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
١١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٥٤٦ هـ)، تحقيق: علي محمد الbagawi، دار الجيل - بيروت، ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
١٢. الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٥٨٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤١٥ هـ.
١٣. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت: ٩٤٣ هـ)، حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
١٤. الإعلام بقواطع الإسلام: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الانصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤ هـ)، تحقيق: محمد عواد العواد، دار التقوى - سوريا، ط الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٥. الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي
الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملائين، ط الخامسة عشر - أيار /
مايو ٢٠٠٢ م.

١٦. أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله
الصفدي (ت: ٥٧٦٤هـ)، تحقيق: د. علي أبو زيد - د. نبيل أبو عشمة -
د. محمد موعد - د. محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك،
دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط
الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٧. الاقتراح في بيان الاصطلاح: تقى الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب
بن مطیع القشيري، المعروف بابن دقیق العید (ت: ٦٧٠٢هـ)، دار الكتب
العلمية - بيروت.

١٨. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب
الشربini الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، تحقيق: مكتب البحث والدراسات - دار
ال الفكر - بيروت.

١٩. ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني،
أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، دار التعاون.

٢٠. ألفية السيوطي في علم الحديث: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين
السيوطى (ت: ٩١١هـ)، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، المكتبة
العلمية.

٢١. التبصرة والتذكرة في علوم الحديث: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم
بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)،
قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله ابن
عبد الرحمن الخضير، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المناهج
لنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط الثانية، ١٤٢٨ هـ

٢٢. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع: عياض بن موسى ابن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: ٤٤٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، ط الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.

٢٣. إنباء الغمر بأبناء العمر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٥٨٥هـ)، تحقيق: د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢٤. إنباه الرواة على أنباء النهاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القبطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.

٢٥. الانتصار في الرد على المعتزلة القدريّة الأشّرار: أبو الحسين يحيى ابن أبي الخير بن سالم العماني اليمني الشافعي (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أصوات السلف - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

٢٦. الانقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ابن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٧. الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليمني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

٢٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والковفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢٩. أنوار التزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط الأولى - ١٤١٨هـ.
٣٠. أهدى سبيل إلى علمي الخليل: د. محمود مصطفى (ت: ١٣٦٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣١. الآيات البينات على شرح جمع الجوامع: أحمد بن قاسم العبادي الشافعي (ت: ٩٩٢هـ)، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٣٢. الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، ط الثالثة.
٣٣. البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.
٣٤. البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتب، ط الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٥. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، دار الفكر ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٣٦. القدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد ابن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة - بيروت.

٣٧. البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله ابن بهادر الزركشي (ت: ١٧٩٤ھ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط الأولى ١٣٧٦ھ - ١٩٥٧م.

٣٨. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ١٨١٧ھ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٩٣ھ - ١٤١٦ھ.

٣٩. بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جراد العقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت: ٦٦٠ھ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر.

٤٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ھ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا.

٤١. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ١٨١٧ھ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢١ھ - ٢٠٠٠م.

٤٢. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: علي بن محمد بن عبد الماك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨ھ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، ط الأولى ١٤١٨ھ - ١٩٩٧م.

٤٣. البيان والتبيين: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥ھ)، دار ومكتبة الهلال - بيروت ١٤٢٣ھ.

٤٤. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الربيدى (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهدایة.

٤٥. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ٢٠٠٣ م.

٤٦. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٤٧. تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٤٨. تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامه العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤٩. تاريخ عجائب الآثار في الترجم والأخبار: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (ت: ١٢٣٧هـ)، دار الجيل بيروت.

٥٠. تحرير ألفاظ التنبيه: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، ط الأولى ١٤٠٨هـ.

٥١. التحف الربانية في جواب الأسئلة اللمدانية: يحيى بن محمد بن عبد الله، أبو زكريا الشاوي الملياني الجزائري المالكي (ت: ١٠٩٦هـ)، مطبعة السعادة بمصر.

٥٢. تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب: عبد الرحمن بن عبد الكريم الحنفي المدني الشهير بالأنصارى

(ت: ١٩٥هـ)، تحقيق: محمد العروسي المطوي، المكتبة العتيقة - تونس، ط الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٥٣. تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشروانى والعبادى: أحمد ابن محمد بن علي بن حجر الهيثمى (ت: ٩٧٤هـ)، روجعت وصحت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م.

٥٤. تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارياپى، دار طيبة.

٥٥. تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٦. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجانى (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٧. مدارك التزيل وحقائق التأويل: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بدبوى، راجعه وقدم له: محيى الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب - بيروت، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٨. تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانى (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: دار الرشيد - سوريا، ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٩. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق

وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، ط الأولى
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٦٠. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر ابن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت: ٥٦٢٩ هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٦١. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٦٨٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٦٢. التلخيص في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجوني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٥٤٧٨ هـ)، تحقيق: عبد الله جولم النبالي - بشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٦٣. التتفيق في مسألة التصحيح: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، عنى بها: راشد بن عامر الغفيلي، شركة دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

٦٤. تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، عننت بنشره وتصحیحه وتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٦٥. تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، مطبعة دائرة المعارف الناظمية، الهند، ط الطبعة الأولى ١٣٢٦ هـ.

٦٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاوي الكلبي المزي (ت: ١٤٢٥هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٦٧. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهرمي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط الأولى ٢٠٠١م.
٦٨. توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (ت: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٦٩. التوسيع شرح الجامع الصحيح: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد - الرياض، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٧٠. توضيح الأفكار لمعاني تتفقح الأنوار: محمد بن إسماعيل بن صالح ابن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٧١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ١٤٩٥هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٧٢. التوقيف على مهامات التعريف: زين الدين محمد المدعو بعد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري

(ت: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط الأولى
١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٧٣. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: أبو الفداء زين الدين قاسم ابن قطْلُوبَغا السُّودُونِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء - اليمن، ط الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٧٤. جامع الأحاديث (ويشتمل على جمع الجوامع لسيوطى والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوي، والفتح الكبير للنبهاني): عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د. على جمعة.

٧٥. جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجذ الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلاني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ط الأولى.

٧٦. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبرى (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٧٧. جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلايىنى (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧٨. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفى (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط الأولى ١٤٢٢هـ.

٧٩. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٥٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني - إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٨٠. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.

٨١. الجراثيم: ينسب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق.

٨٢. جمع الوسائل في شرح الشمائل: العلامة علي بن سلطان محمد القاري، وبهامشه: شرح المحدث عبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، طبعه: مصطفى البابي الحلبي وأخوه بمصر، طبعة قديمة.

٨٣. جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٥٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط الأولى ١٩٨٧م.

٨٤. الجواب الكافي لمن سأله عن الدواء الشافي أو الداء والدواء: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، دار المعرفة - المغرب، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٨٥. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: أحمد بن إبراهيم ابن مصطفى الهاشمي (ت: ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية - بيروت.

٨٦. جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود: شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، المنهاجي الأسيوطى ثم القاهري الشافعى (ت: ٨٨٠هـ)، حققها وخرج أحاديثها: مسعد عبد الحميد محمد السعدي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٨٧. حاشية الباجوري على شرح الغزي على متن أبي شجاع: إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري (ت: ١١٩٨هـ)، عنى به: محمود صالح حسن الحديدي، دار المنهاج، ط الأولى ٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
٨٨. حاشية الجمل على شرح منهج الطلاب: سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل (ت: ٢٠٤هـ)، دار الفكر.
٨٩. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠هـ)، دار الفكر.
٩٠. حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني: محمد ابن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية - بيروت.
٩١. حاشية السجاعي على قطر الندى لابن هشام: طبعة حجرية قديمة.
٩٢. حاشية الشنواني على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد: محمد بن علي بن منصور الشنواني الشافعي (ت: ١٢٣٣هـ)، تحقيق: عماد الجليلاتي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٩٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني لآلية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٩٤. حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي [من اللوحة ٢٥ قوله: كإرساله، أي: الحديث، إلى لوحة ٦٠ قوله: والمكرر]: منصور ابن عبد الرزاق بن صالح الطوخي (ت: ١٠٩٠هـ)، رسالة: ماجستير - كلية التربية - قسم علوم القرآن الكريم في جامعة سامراء، إعداد الطالب: محمد قدوري كريم، إشراف الدكتور: سعدون محمد محمود، العام الجامعي ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م.
٩٥. حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي [من بداية الكتاب إلى لوحة ٢٤]: منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطوخي

- (ت: ٩٠١٩)، رسالة: ماجستير - كلية التربية - قسم علوم القرآن الكريم في جامعة سامراء، إعداد الطالبة: رويدا عبد الوهاب حميد، إشراف الدكتور: عبد الحميد مزاحم شاكر، العام الجامعي ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م.
٩٦. حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني: أبو الحسن، علي ابن أحمد بن مكرم الصعدي العدوى (ت: ١١٨٩ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٩٧. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: حسن ابن محمد بن محمود العطار الشافعى (ت: ١٢٥٠ هـ)، دار الكتب العلمية.
٩٨. حاشية القليوبى على شرح الأزهرية: شهاب الدين أحمد بن أحمد ابن سلامة القليوبى المصرى الشافعى (ت: ١٠٦٩ هـ)، تحقيق ودراسة: رمضان علي عبد الجود الجلجمونى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٩٩. حاشية القوينى على تفسير البيضاوى: عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفى (ت: ١١٩٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٠٠. الحاشية المفيدة على العقيدة الفريدة المسماة (الحاشى البهية على شرح الهدى للسنوسية): الحسين بن محمد النماوى، تحقيق: بشير برمان، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
١٠١. حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصارى على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصارى السننiki (ت: ٩٢٦ هـ)، تقديم: أ. د مصطفى سعيد الخن، تحقيق وتعليق ودراسة: عبد الحفيظ بن طاهر هلال الجزائري، مكتبة الرشد - ناشرون المملكة العربية السعودية - الرياض، ط الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
١٠٢. حاشية علي الأجهوري على نزهة النظر بتوضيح نخبة الفكر: علي ابن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري (ت: ١٠٦٦ هـ)، المكتبة الأزهرية، مصر - القاهرة، رقم الحفظ: [١٣] / [٨٣٦٥] / [٥٣٠٦٩].

١٠٣. حاشيتا قليوبى وعميرة: أَحْمَد سَلَامَة الْقَلِيلُوبِي (ت: ١٠٦٩هـ) وَأَحْمَد الْبَرْلِسِي عَمِيرَة (ت: ٩٥٧هـ)، دار الفكر - بيروت ٤١٥-٩٩٥هـ م.
٤. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعى وهو شرح مختصر المزني: أَبُو الْحَسْن عَلَى بْن مُحَمَّد بْن حَبِيب الْبَصْرِي الْبَغْدَادِي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: الشیخ علی محمد معوض - الشیخ عادل أَحْمَد عَبْد الْمُوْجُود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٠٥. الحاوي للفتاوى: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
١٠٦. حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر: شيث بن إبراهيم بن محمد بن حيدرة، أَبُو الْحَسْن الْقَفْطَنِي، ضياء الدين المعروف بابن الحاج القناوي (ت: ٥٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ.
١٠٧. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، ط الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
١٠٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن أَحْمَد بْن إِسْحَاق بْن مُوسَى بْن مُهَرَّان الْأَصْبَهَانِي (ت: ٤٣٠هـ)، السعادة - بجوار محافظة مصر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
١٠٩. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: عبد الرزاق بن حسن ابن إبراهيم البيطار الميداني المشقي (ت: ١٣٣٥هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار - من أعضاء مجمع اللغة العربية، دار صادر - بيروت، ط الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١١٠. خزانة التراث - فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل.
١١١. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢ هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط الرابعة.
١١٢. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبوي الحموي الأصل، الدمشقي (ت: ١١١١ هـ)، دار صادر - بيروت.
١١٣. الخلاصة في معرفة الحديث: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبى (ت: ٧٤٣ هـ)، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر، ط الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١١٤. الدر الثمين في أسماء المصنفين: علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن الساعي (ت: ٦٧٤ هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبيين - محمد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلامي - تونس، ط الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١١٥. الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.
١١٦. درة الرجال في أسماء الرجال: أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (ت: ١٠٢٥ هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث القاهرة - المكتبة العتيقة تونس، ط الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
١١٧. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، ط الثانية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

١١٨. الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع: شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (٨١٢ - ٨٩٣ هـ)، تحقيق: سعيد بن غالب كامل المجيدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية - ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١١٩. دستور العلماء المسمى: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢ هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ط الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٢٠. الدعوات الكبير: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ط الأولى لنسخة الكاملة ٢٠٠٩ م.

١٢١. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب: محمد الأمين بن محمد المختار ابن عبد القادر الجكنى الشنقيطي (ت: ١٣٩٣ هـ)، مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، توزيع : مكتبة الخراز - جدة، ط الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

١٢٢. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: محمد علي بن محمد بن علان ابن إبراهيم البكري الصدقي الشافعي (ت: ١٠٥٧ هـ)، اعتنى بها: خليل مأمون شيئاً، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط الرابعة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٢٣. الديباج المذهب في مصطلح الحديث: يُنسب لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، مصحح بمعرفة لجنة: برئاسة الشيخ حسن الإنبابي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م.

١٢٤. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: محمد بن أحمد بن علي، تقى الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (ت: ٨٣٢ هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

١٢٥. رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار: محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة (ت: ٧٧٩هـ)، دار الشرق العربي.
١٢٦. رحلة الشتاء والصيف: محمد بن عبد الله بن محمد، من أحفاد شرف الدين بن يحيى الحمزي الحسيني المولوي المعروف بـ كبريت (ت: ١٠٧٠هـ)، تحقيق: الأستاذ محمد سعيد الطنطاوي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت، ط الثانية ١٣٨٥هـ.
١٢٧. رد المحتار على الدر المختار: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر ابن عبدالعزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ)، دار الفكر - بيروت، ط الثانية ١٤١٢هـ - م ١٩٩٢.
١٢٨. الرد الوافر: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت: ٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط الأولى ١٣٩٣هـ.
١٢٩. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية - بيروت.
١٣٠. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني (ت: ١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزرمي، دار البشائر الإسلامية، ط السادسة ١٤٢١هـ - م ٢٠٠٠.
١٣١. رسوم التحديث في علوم الحديث: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم ابن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق: إبراهيم ابن شريف الميلي، دار ابن حزم، لبنان - بيروت، ط الأولى ١٤٢١هـ - م ٢٠٠٠.

١٣٢. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: تاج الدين عبد الوهاب ابن تقى الدين السبكي (ت: ٧٧١ھ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب - لبنان - بيروت، ط الأولى ١٩٩٩ م - ٤١٩ھ.

١٣٣. روضة المحبين ونرفة المشتاقين: محمد بن أبي بكر بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ھ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٣٤. الظاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨ھ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الأولى ١٤١٢ھ - ١٩٩٢ م.

١٣٥. زهر الأكم في الأمثال والحكم: الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي (ت: ١١٠٢ھ)، تحقيق: د. محمد حجي - د. محمد الأخضر، الشركة الجديدة - دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ط الأولى ١٤٠١ھ - ١٩٨١ م.

١٣٦. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: محمد خليل بن علي بن محمد ابن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (ت: ١٢٠٦ھ)، دار البشائر الإسلامية - دار ابن حزم، ط الثالثة، ١٤٠٨ھ - ١٩٨٨ م.

١٣٧. سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت: ١٠٦٧ھ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صالح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، استانبول - تركيا ٢٠١٠ م.

١٣٨. السلوك في طبقات العلماء والملوك: محمد بن يوسف بن يعقوب، أبو عبدالله، بهاء الدين الجندى اليمنى (ت: ٧٣٢ھ)، تحقيق: محمد بن علي ابن الحسين الأكوع الحوالى، مكتبة الإرشاد - صنعاء، ط الثانية ١٩٩٥ م.

١٣٩.السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى بن حسني السباعي (ت: ١٣٨٤هـ)، المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، ط الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م (بيروت).

١٤٠.سنن ابن ماجه: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٤١.سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

١٤٢.السنن الأبية والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنون: محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (ت: ٢٧٢١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصري، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، ط الأولى ١٤١٧هـ.

١٤٣.سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ابن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبداللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٤٤.السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٤٥.السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرَوْجُرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٤٦. سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي (ت: ٥٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٦٤٧. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية - لبنان، ط الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٦٤٨. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت: ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٦٤٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العمام العكري الحنفي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٦٥٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٦٥١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٦٥٢. شرح البسمة والحمدلة: أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي (ت: ٩٩٥هـ)، دار الكتب العصرية، ٥٤/١.
٦٥٣. شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٥٤. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٥٥. شرح الزرقاني على المواهب الدنية بالمنح المحمدية: أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري (ت: ١١٢٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٥٦. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري (ت: ١١٢٢هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٥٧. شرح العقيدة الطحاوية: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط العاشرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٥٨. شرح ألفية العراقي أو شرح التبصرة المسماة بالذكرة في علوم الحديث: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، مكتبة الفارابي، دمشق - سوريا.

١٥٩. شرح القويسني على السلم المنور للأخضرى: أبو عبد الله، أحمد ابن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتقريغها موقع الشيخ الحازمي، <http://alhazme.net>.

١٦٠. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢هـ)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٦١. الشرح الكبير على متن المقنع: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنفي، أبو الفرج، شمس الدين (ت: ٦٨٢هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار.

١٦٢. شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسداني الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٦٣. شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبطاً غريبهما، وشرح مبهمهما، الأئمة: محمد نور الحسن - محمد الزفاف - محمد محى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٦٤. شرح علل الترمذى: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ابن الحسن، السلاطىنى، البغدادى، ثم الدمشقى، الحنفى (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٦٥. شرح كافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٦٦. شرح مختصر خليل للخرشى وبهامشه حاشية العدوى: محمد بن عبد الله الخرشى المالكى أبو عبد الله (ت: ١١٠١هـ)، دار الفكر للطباعة - بيروت.

١٦٧. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، قدم له: الشيخ عبد

الفتح أبو غدة، حقه وعلق عليه: محمد نزار تميم - هيئه نزار تميم، دار الأرقام، لبنان - بيروت.

١٦٨. شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزى على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية: رسالة ماجستير - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، إعداد الطالب: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، إشراف الدكتور: محمد جمال صقر، ٢٠١٢م.

١٦٩. شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حقه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخریج أحاديثه: مختار أحمد الندوی، صاحب الدار السلفية ببومبای - الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالتعاون مع الدار السلفية ببومبای بالهند، ط الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٧٠. شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حقه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخریج أحاديثه: مختار أحمد الندوی، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومبای بالهند، ط الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٧١. الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مذيلا بالحاشية المسممة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٤٥٤هـ)، الحاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمني (ت: ٨٧٣هـ)، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٧٢. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري - مطهر ابن علي الأرياني - د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سوريا)، ط الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٧٣. صبح الأعشى في صناعة الإنماء: أَحمد بن علي بن أَحمد الفزاري القلقشندی ثم الْقَاهِرِي (ت: ٥٨٢١ھ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
١٧٤. الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية: أَبُو نصر إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَادَ الْجَوَهْرِيُّ الْفَارَابِيُّ (ت: ٥٣٩٣ھ)، تحقيق: أَحَمَدُ عَبْدُ الْغَفُورِ عَطَارُ، دارِ الْعِلْمِ لِلْمَلَائِينَ - بيروت، ط الرابعة ١٤٠٧ھ - ١٩٨٧م.
١٧٥. الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية: سليمان ابن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مصلح بن حمدان بن مسفر بن محمد ابن مالك بن عامر الخثعمي ، التبالي ، العسيري ، النجدي (ت: ١٣٤٩ھ)، دار العاصمة- الرياض- المملكة العربية السعودية.
١٧٦. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين أَبُو الْخَيْرِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُثْمَانِ بْنِ مُحَمَّدِ السَّخَاوِيِّ (ت: ٩٠٢ھ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.-
١٧٧. طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ھ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤٠٣ھ .
١٧٨. طبقات الحنابلة: أَبُو الْحَسِينِ ابْنِ أَبِي يَعْلَى، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ت: ٥٥٢٦ھ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.
١٧٩. طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين السبكى (ت: ٧٧١ھ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الثانية ١٤١٣ھ .
١٨٠. طبقات الشافعية: أَبُو بَكْرٍ بْنِ أَحَمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمِّ الْأَسْدِيِّ الشَّهَبِيِّ الدَّمْشِقِيِّ، تقى الدين ابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١ھ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط الأولى ١٤٠٧ھ .
١٨١. طبقات الشافعيين: أَبُو الْفَدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمِّ رَبِّهِ كَثِيرِ الْقَرْشِيِّ الْبَصْرِيِّ ثُمَّ الدَّمْشِقِيِّ (ت: ٧٧٤ھ)، تحقيق: د. أَحَمَدُ عَمِّ هَاشِمٍ - د. مُحَمَّدُ زَيْنُهُمْ مُحَمَّدُ عَزِيزٍ، مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٣ھ - ١٩٩٣م.

١٨٢. الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٨٣. طبقات المفسرين: أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (ت: ١١٥ هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، ط الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٨٤. طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: ٣٧٩ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط الثانية.

١٨٥. الطوالع المنيرة على بسملة الشيخ عميرة: أبو بكر بن إسماعيل ابن الشنوني (ت: ١٠١٩ هـ)، المكتبة الأزهرية، القاهرة - مصر، رقم الحفظ: ١٦٢٧٠ [١١٢٦].

١٨٦. عجائب الآثار في الترجم والأخبار (الجزء الخامس): عبد الرحمن ابن حسن الجبرتي المؤرخ (ت: ١٢٣٧ هـ)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة - مصر.

١٨٧. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي ابن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٨٨. العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤ هـ)، تحقيق: أيمان نصر الأزهري - سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٨٩. العقيدة الإسلامية ومذاهبها: د. قحطان عبد الرحمن الدوري، كتاب ناشرون بيروت - لبنان، ط الثانية هـ ١٤٣٣ - م ٢٠١٢.
١٩٠. علم المعاني: عبد العزيز عتيق (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط الأولى هـ ١٤٣٠ - م ٢٠٠٩.
١٩١. عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنفي، أبو محمد، تقى الدين (ت: ٦٠٠ هـ)، دراسة وتحقيق: محمود الأرناؤوط، مراجعة وتقديم: عبد القادر الأرناؤوط، دار الثقافة العربية، دمشق - بيروت، مؤسسة قرطبة - مدينة الأندلس، ط الثانية هـ ١٤٠٨ - م ١٩٨٨.
١٩٢. العمدة في محسن الشعر وأدابه: أبو على الحسن بن رشيق القير沃اني الأزدي (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط الخامسة هـ ١٤٠١ - م ١٩٨١.
١٩٣. عمل اليوم والليلة سلوك النبي ﷺ مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد: أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله ابن إبراهيم بن بديع، البيهوري، المعروف بـ «ابن السنّي» (ت: ٥٣٦)، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت.
١٩٤. عمل اليوم والليلة: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٣٠ هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الثانية هـ ١٤٠٦.
١٩٥. العناية شرح الهدایة: محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابري (ت: ٧٨٦ هـ)، دار الفكر.

١٩٦. غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

١٩٧. الغاية في شرح الهدایة في علم الروایة: شمس الدين أبو الخير محمد ابن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط الأولى ٢٠٠١م.

١٩٨. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنكي (ت: ٩٢٦هـ)، المطبعة الميمنية.

١٩٩. غريب الحديث: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٠٠. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر: أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي (ت: ١٠٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٠١. الفتاوى الحديثية: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، دار الفكر.

٢٠٢. فتح الله في شرح المشكاة: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠١٥م.

٢٠٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين

الخطيب، عليه تعلیقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩هـ.

٤٠٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن، السالمي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٥٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود - مجدي بن عبد الخالق الشافعي - إبراهيم بن إسماعيل القاضي وغيرهم، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٠٥. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد ابن زكريا الأنباري السنوي (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

٤٠٦. الفتح المبين بشرح الأربعين: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنباري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، عني به: أحمد جاسم محمد محمد - قصي محمد نورس الحلاق - أبو حمزة أنور بن أبي بكر الشيشي الداغستانى، دار المنهاج، جدة - المملكة العربية السعودية، ط الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٤٠٧. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعربي: شمس الدين أبو الخير محمد ابن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٤٠٨. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر بن محمد ابن عبد الله البغدادي التميمي الأسفاريانى، أبو منصور (ت: ٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط الثانية ١٩٧٧م.

٤٠٩. الفروق = أنوار البروق في أنواع الفروق: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب.

٢١٠. الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ابن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
٢١١. فصول في أصول التفسير: د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، تقديم: د. محمد بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، ط الثانية ٤٢٣هـ.
٢١٢. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: محمد عبد الحي بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعدد الحي الكتاني (ت: ١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت ص. ب: ١١٣، ط الثانية ١٩٨٢م.
٢١٣. فوات الوفيات: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر ابن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط الأولى ١٩٧٣م - ١٩٧٤م.
٢١٤. الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغربية: ابن عابدين، محمد أمين ابن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي - بيروت، ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢١٥. الفوائد المسجلة في شرح البسمة والحمدلة: أبو عبد الله محمد بن محمد ابن حمدون بناني الفاسي المعروف بالمحوجب (ت: ١١٤٠هـ)، دراسة وتحقيق: علي قاسمي التمساني، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٢١٦. فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط الأولى ١٣٥٦هـ.
٢١٧. القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف:

محمد نعيم العرقُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –
لبنان، ط الثامنة ١٤٢٦ هـ – م ٢٠٠٥.

٢١٨. قفو الأثر في صفو علوم الأثر: محمد بن إبراهيم بن يوسف الحابي
القادي التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي
(ت: ٩٧١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية –
حلب، ط الثانية ١٤٠٨ هـ.

٢١٩. قواعد الأحكام في مصالح الأنام: أبو محمد عز الدين عبد العزيز ابن
عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان
العلماء (ت: ٦٦٠هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة
الكليات الأزهرية – القاهرة، ط جديدة مضبوطة منقحة ١٤١٤ هـ –
م ١٩٩١.

٢٢٠. الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٥٣٦هـ)،
تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، شارك في تحقيقه:
عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى ١٤١٨ هـ –
م ١٩٩٧.

٢٢١. كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم
الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي – د.
إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٢٢. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله
بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق:
كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط الأولى ١٤٠٩ هـ.

٢٢٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو ابن
أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط
الثالثة – هـ ١٤٠٧.

٢٢٤. كشف الخفاء ومزيل الإلbas عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت: ١١٦٢هـ)، مكتبة القدسية، لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة ١٣٥١هـ.
٢٢٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: ٦٧٠هـ)، مكتبة المثلث - بغداد ١٩٤١م.
٢٢٦. الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشر، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٢٢٧. الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي - إبراهيم حمدي المدنى، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
٢٢٨. الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوبي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٢٢٩. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٣٠. لب اللباب في تحرير الأنساب: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار صادر - بيروت.
٢٣١. اللباب في تهذيب الأنساب: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.

- ٢٣٢.الباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين ابن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
- ٢٣٣.الباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلبي الدمشقي النعmani (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢٣٤.لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلوي الأصفونى ثم المكي الشافعى (ت: ٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢٣٥.لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصارى الرويفعى الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط الثالثة ١٤١٤ هـ .
- ٢٣٦.لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط الأولى ٢٠٠٢ م.
- ٢٣٧.اللطائف في اللغة = معجم أسماء الأشياء: أحمد بن مصطفى البابايدى الدمشقى (ت: ١٣١٨هـ)، دار الفضيلة - القاهرة.
- ٢٣٨.لوامع الأنوار البهية وسواتع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلبي (ت: ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخاقاني ومكتبتها - دمشق، ط الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٢٣٩.المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة - بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٤٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر ابن سليمان الهيثمي (ت: ٥٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢٤١. مجمل اللغة لابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازى، أبو الحسين (ت: ٥٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٤٢. محبة الرسول بين الاتباع والابتداع: عبد الرؤوف محمد عثمان، رئاسة إدارة البحث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد إدارة الطبع والترجمة - الرياض، ط الأولى ١٤١٤هـ.
٢٤٣. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيد المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوى، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٤٤. مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرazi (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٢٤٥. مختصر السنosi المنهج السديد: أحمد بن تركي المنشلي (ت: ٩٧٩هـ)، تحقيق: عماد الجيلاتي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٢٤٦. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنباري الرويفعى الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس - رياض عبد الحميد مراد - محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، ط الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م.
٢٤٧. مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب: عباس بن محمد بن أحمد بن السيد رضوان المدنى الشافعى (ت: ١٣٤٦هـ)، مطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية - مصر ١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م.

٢٤٨. المختصر في علم الأثر (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح): محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافيجي (ت: ١٠٧٩هـ)، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد - الرياض، ط الأولى ١٤٠٧هـ.
٢٤٩. المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيد المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٢٥٠. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٢٥١. المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية: على جمعة محمد عبد الوهاب، دار السلام - القاهرة، ط الثانية - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٥٢. مراصد الاطلاع على أسماء الأئمة والباقع: عبد المؤمن ابن عبد الحق، ابن شمائل القطبي البغدادي، الحنفي، صفي الدين (ت: ٧٣٩هـ)، دار الجيل - بيروت، ط الأولى ١٤١٢هـ.
٢٥٣. مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايب: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٢٥٤. مسالك الأنصار في ممالك الأنصار: أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (ت: ٧٤٩هـ)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط الأولى، ١٤٢٣هـ.
٢٥٥. المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار

خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط الثالثة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٥٦. المستصفى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي (ت: ٥٥٠٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٥٧. مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت: ٢٠٤ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٢٥٨. مسند أبي يعلى: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت: ٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٢٥٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وأخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٦٠. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو ابن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢ هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حققت الأجزاء من ١ إلى ٩)، عادل ابن سعد (من ١٠ إلى ١٧)، صبرى عبد الخالق الشافعى (حققت الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط الأولى (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م).

٢٦١. مسند الشهاب: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي ابن حكمون القضايعي المصري (ت: ٤٥٤ هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٦٢. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ :
مسلم بن الحاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٥٢٦١هـ)، تحقيق:
محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٦٣. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى بن عياض ابن
عمران اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: ٤٥٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار
التراث.

٢٦٤. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: محمد بن حبان بن أحمد
بن حبان بن معاذ بن مَعْبُدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي
(ت: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء
للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، ط الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٦٥. مشيخة القزويني: عمر بن علي بن عمر القزويني، أبو حفص، سراج
الدين (ت: ٥٧٥٠هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر
الإسلامية، ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٦٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي
ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.

٢٦٧. المعارف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٥٢٧٦هـ)،
تحقيق: ثروت عكاشه، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ط الثانية
١٩٩٢م.

٢٦٨. معجم ابن الأعرابي: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد ابن
بشر بن درهم البصري الصوفي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتأريخ:
عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي - المملكة
العربية السعودية، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٦٩. معجم ابن المقرئ: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان
الأصبhani الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي

عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٧٠. المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠ھ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد - عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.

٢٧١. معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي
الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر - بيروت، ط الثانية ١٩٩٥م.

٢٧٢. مجمع الشيوخ: تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين السبكي (ت: ٦٧٧١ھ)، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنفي ٧٠٣ - ٧٥٩ھ، تحقيق: الدكتور بشار عواد - رائد يوسف العنبي - مصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ٢٠٠٤.

٢٧٣. المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠ھ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط الثانية.

٢٧٤. معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر
- (١٤٢٩هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط الأولى، ١٤٢٤هـ -
٢٠٠٨م.

٢٧٥. معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إيلان بن موسى سركيس (ت: ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.

٢٧٦. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية: عاتق بن غيث بن زوير ابن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي (ت: ١٤٣١هـ)، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٧٧. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثلث - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٢٧٨. معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات): علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري - تركيا، ط الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٧٩. معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: ٥٣٥٠ هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر - القاهرة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٨٠. معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة): أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، دار مكتبة الحياة - بيروت [١٣٧٧ - ١٣٨٠ هـ].
٢٨١. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، ط الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٨٢. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة - مصر، ط الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٨٣. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٢٨٤. معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق ابن موسى بن مهران الأصبغاني (ت: ٤٣٠ هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزاوي، دار الوطن للنشر - الرياض، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٨٥. معرفة أنواع علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٨٦. معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحكم محمد بن عبد الله بن محمد ابن حمدوه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهري النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢٨٧. معنى لا إله إلا الله: أبو عبد الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: علي محيي الدين علي القراء راغي، دار الاعتصام - القاهرة، ط الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٨٨. معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعرفة - مصر ١٩٦١م.

٢٨٩. المغرب في ترتيب المعرف: ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي (ت: ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي.

٢٩٠. مغني اللبيب عن كتب الأغاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط السادسة ١٩٨٥م.

٢٩١. المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط الأولى ١٤١٢هـ.

٢٩٢. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (ت: ٦٤٣هـ)، ومؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصیر بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين (ت: ٨٠٥هـ)، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف.

٢٩٣. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: إبراهيم بن محمد ابن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (ت: ١٨٨٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٩٤. المقنع في علوم الحديث: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر ابن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر - السعودية، ط الأولى ١٤١٣هـ.

٢٩٥. الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهري (ت: ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبية.

٢٩٦. المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري: عطية الأجهوري (ت: ١١٩٠هـ)، علق عليها وخرج أحاديثها: أبو عبد الرحمن صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٩٧. منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٧١ - ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. سعيد ابن علي محمد الحميري، دار البشائر الإسلامية، ط الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٩٨. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط الثانية ١٣٩٢هـ.

٢٩٩. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: أبو عبد الله، محمد ابن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق، ط الثانية ١٤٠٦هـ.

٣٠٠. المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: أَحمد بن محمد بن أَبى بكر ابن عبد الملك القسطلاني القتبي المصرى، أَبو العباس، شهاب الدين (ت: ٩٢٣هـ)، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.

٣٠١. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقى الحنفى التهانوى (ت: بعد ١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي درجوج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زينانى، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط الأولى ١٩٩٦م.

٣٠٢. الموقفة في علم مصطلح الحديث: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أَحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط الثانية ١٤١٢هـ.

٣٠٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أَحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد الباوى، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، ط الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٣٠٤. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي ابن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، دار الكتب، مصر.

٣٠٥. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقاً بكتاب سبل السلام): أبو الفضل أَحمد بن علي بن محمد بن أَحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عصام الصبابطي - عماد السيد، دار الحديث - القاهرة، ط الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٠٦. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أبو الفضل أَحمد بن علي بن محمد بن أَحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)،

تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٠٧.نظم العقيان في أعيان الأعيان: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فيليب حتى، المكتبة العلمية - بيروت.

٣٠٨.النَّظُمُ الْمُسْتَعْذِبُ فِي تَقْسِيرِ غَرِيبِ الْفَاظِ الْمَهَذِبِ: محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطاط الركبي، أبو عبد الله، المعروف ببطاط (ت: ٦٣٣هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية - مكة المكرمة ١٩٨٨ م - ١٩٩١ م.

٣٠٩.النَّكَتُ الْوَفِيَّةُ بِمَا فِي شَرْحِ الْأَلْفَيَّةِ: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

٣١٠.النَّكَتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى ٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٣١١.النَّكَتُ عَلَى مَقْدِمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين ابن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض، ط الأولى ٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣١٢.نهاية الأرب في فنون الأدب: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد ابن عبد الدائم القرشي التميمي البكري، شهاب الدين التويري (ت: ٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط الأولى ٤٢٣هـ.

٣١٣.نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: ٤١٠٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة ٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣١٤. نهاية المطلب في دراية المذهب: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ابن محمد الجوني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهارسه: أ. د عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ط الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣١٥. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣١٦. النور السافر عن أخبار القرن العاشر: محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيّدروس (ت: ١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ.

٣١٧. نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التبكري السوداني، أبو العباس (ت: ١٠٣٦هـ)، عناية وتقديم: د. عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس - ليبيا، ط الثانية ٢٠٠٠م.

٣١٨. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالألوفت: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

٣١٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

٣٢٠. الوفي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢١. الورقات: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجوني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد العبد.

٣٢٢. الوسيط في تفسير القرآن المجيد: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد ابن علي الواحدى، النيسابوري، الشافعى (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض - د. أحمد محمد صيرة - د. أحمد عبد الغنى الجمل - د. عبد الرحمن عويس، قدمه و قوله: أ. د عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٢٣. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (ت: ٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي.

٣٢٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

٣٢٥. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: زين الدين محمد المدعو بـ(عبد الرؤوف) بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد - الرياض، ط الأولى ١٩٩٩م.

Summary

The way I worked in the message was as follows:

The first section: The academic section, in which there are five topics, these topics include the definition of the Iraqi hafiz, may God have mercy on him, Sheikh Zakaria Al-Ansari, may God have mercy on him, and the definition of Sheikh Ali Al-Saidi Al-Adawi, may God have mercy on him and his book (A footnote to the scholar Al-Saidi on the explanation of Sheikh Al-Islam Zakariya Al-Ansari on the millennium term), describing the sin, which are three versions that I met Between them, with a picture of the first plate and the last plate of each copy.

As for the second section: The verified text:

Then comes the indexes that contain the index of Quranic verses, the hadith index, the relics, the media index, the index of countries and places, and the index of sources and references.

Finally, I ask God to make this work pure for his honorable face. God bless our Prophet Muhammad and his family and him

Researcher: Laith Muhammad Hassan Al-Issawi.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Baghdad
College of Islamic Sciences
Department of Islamic Creed and
Thought - Graduate Studies



The Footnote Of The Scholar Al-Saidi On The Explanation Of The Sheikh Of Islam (Zakaria Al-Ansari) On The Millennium Of The Term

**Ali bin Ahmed bin Makram Allah al-Saidi al-Adawi
(Death: ١١٨٩ AH)**

**From the beginning to the first to classify the right
(Study and investigation)
An introduction letter**

**To the Council of the College of Islamic Sciences University of
Baghdad**

**It is part of the requirements for a master's degree
On Islamic Doctrine and Thought (Major Hadith)**

**From the student
Laith Muhammad Hassan al-Issawi**

**Supervision by
Pro .Dr. Abdul Rahman composite Awad al-Issawi**

١٤٤١AH

٢٠٢٠AD